الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الآداب والتربية

قسم علم الاجتماع

شعبة الدراسات العليا

العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الاسرية

"دراسة ميدانية على عينه من أرباب الاسر النووية بمدينة هون"

بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في علم الإجتماع

إعداد الطالب

بدر أبوبكر علي عبدالله أجخري.

إشراف

د. بشير أبوالقاسم أبوقيلة.

أستاذ علم الاجتماع بأكاديمية الدراسات العليا – طرابلس

للعام الجامعي / 2007 - 2008 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية قسم علم الاجتماع

"العوامل الاجتماعية المتصلة بإتخاذ القرارات الاسرية"

"دراسة ميدانية علي عينة من أرباب الأسر النووية بمدينة هون""

إعداد :ـــ بدرابوبكرعبد الله.

أعضاء لجنة المناقشة:ـــ

1- د. بشير أبوالقاسم أبوقيلة .

2- د. لوجلي صالح الزوي.

3- د. صالح علي الزين .

توقيع

.....

.....

.....

يعتمد

أ. رحمة ابوبينية عبد السلام

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية

يعتمد

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا
ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن
الله كان عليكم رقيبا "(1)

صدق الله العظيم

(سورة النساء – الآية 1)

الإهـــــــداء

إلى من لا يمكن تجاهل دورها ، إلى رمز العطاء

وينبوع الحب والحنان إلى الغردة الحسنة

أبي وأمي ...

إلى إخوتي وأخواتي مصدر الدفع والتشجيع .

إلى كل أصدقائي عنوان الإخلاص والوفاء .

إلى الروح الطاهرة ... (عمر) .

شكـــر وتقديـــــر

الشكر لله أولاً وأخيراً على ما أمدني به من قوة وعزم ومُثابرة لإتمام هذا الإنجاز كما وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلي الأستاذ **الدكتور بشير أبو القاسم أبو قيلة** المشرف على هذه الرسالة لما أبداهُ من اهتمام وتوجيه أثناء كتابة الرسالة ، وكذلك أقدم الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة وهم **د.لوجلى صالح الزوي (ممتحناً داخلياً)** ، **د.صالح على الزين (ممتحناً خارجياً)** اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة .

أتقـــدم بخـــالص الـــشكر والعـــرفان إلي كل من قد م لي العون والمساعدة منذ المـــراحل الأولـــي للبحث حتى مراحل إتمامه ، وإلي كل من كان له رأي استنرت به وأفادني في إنجاز هذا العمل .

كمـــا لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة بقسم علم الاجتماع بجامعة التحدي بكلـــية الآداب هـــون لما قدموا لي من مشورة وتوجيه وبما أفادوني من خبراتهم القيمة فـــيما يـــتعلق ببناء استمارة الدراسة وإعداد المقياس الخاص به،وأخص بالذكر **الدكتور عـــبد العزيـــز شـــفيق والدكـــتور زكي عبد المجيد إبراهيم** لقيامهما بمراجعة الجوانب النظرية والإحصائية للدراسة .

كمـــا أتقـــدم بخـــالص الشكر والتقدير إلى المسئولين ومديري المراكز الخدمية والإنتاجـــية الذين قدموا لي المساعدة وأمدوني بما أحتاجه من معلومات وبيانات أفادت الدراسة الميدانية .

كمـــا أســـجل أســـمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى الموظفين والموظفات بالمكتـــبة المركـــزية بجامعـــة التحدي ، ومكتبة جامعة ناصر ، ومكتبة جامعة الفاتح ، ومكتـــبة جامعـــة قار يونس ، لقيامهم بإمدادي بكل ما يستجد من مطبوعات ودوريات خاصة بموضوع الدراسة .

	فروض الدراسة	54
	الفصل الثاني المدخل النظري للدراسة والمداخل النظرية لدراسة الأسرة	56
	تمهيد	57
	مفهوم الأسرة	57
	أنماط الأسرة	62
	المداخل النظرية لدراسة الأسرة	66
-	المدخل البنائي الوظيفي	66
-	المدخل التفاعلي الرمزي	69
'	مدخل نظرية الصراع	70
'	مدخل دراسة التبادل	71
	هوامش الفصل الثاني	76
	الفصل الثالث القرارات الأسرية والعوامل الاجتماعية المرتبطة بها	79
	تمهيد	80
	مفهوم عملية اتخاذ القرار	81
	مراحل عملية اتخاذ القرار	83
	أنواع القرارات في الأسرة	86
	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار	90
	القرارات المرتبطة بموضوع الدراسة	93
	القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء	93
	القرار الأسري المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء	98
	القرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء	107
	القرار الأسري المتعلق بعمل المرأة	112
	القرار الأسري المتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة .	115
	هوامش الفصل الثالث	121

	منهج الدراسة	167
	نوع الدراسة	167
	وصف المجتمع الأصلي وأسلوب اختيار العينة	167
	أداة جمع البيانات	170
	أسلوب اختيار العينة	173
	إختبار الأداة	174
	ثبات المقياس	175
	العمل الميداني	175
	تفريغ البيانات	175
	أسلوب التحليل الإحصائي	175
	هوامش الفصل الخامس	177
	الفصل السادس **تحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة للدراسة**	
	تمهيد	180
	خصائص عينة الدراسة	182
	نتائج اختبار الفروض	220
	النتائج العامة للدراسة	224
	الفصل السابع **الخاتمة وعرض ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات والمقترحات**	
	ملخص الدراسة باللغتين العربية والأجنبية	247
	ملخص نتائج الدراسة	251
	التوصيات والمقترحات	254
	الصعوبات	255
	قائمة المصادر والمراجع	256

	جدول رقم (28) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب الذكور بتنظيم الأسرة حسب متغير الدخل الشهري	193
	جدول رقم (29) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب الإناث حسب متغير الدخل الشهري	193
	جدول رقم (30) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير السن	194
	جدول رقم (31) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي	195
	جدول رقم (32) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير المهنة	195
	جدول رقم (33) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير الدخل الشهري	196
	جدول رقم (34) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب الثواب) حسب متغير السن	197
	جدول رقم (35) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب العقاب) حسب متغير السن	197
	جدول رقم (36) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب الثواب) حسب متغير المستوى التعليمي	198
	جدول رقم (37) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب العقاب) حسب متغير المستوى التعليمي	199
	جدول رقم (38) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب الثواب) حسب متغير المهنة	200
	جدول رقم (39) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب العقاب) حسب متغيرالمهنة	201
	جدول رقم (40) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الإجتماعية للأبناء (أساليب الثواب) حسب متغير الدخل الشهري	201
	جدول رقم (41) يبين توزيع مفردات العينة نحو نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة	202

	الإجتماعية للأبناء (أساليب العقاب) متغير الدخل الشهري	
	جدول رقم (42) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير السن	203
	جدول رقم (43) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير السن	203
	جدول رقم (44) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير المستوى التعليمي	204
	جدول رقم (45) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغيرالمستوى التعليمي	205
	جدول رقم (46) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير المهنة	205
	جدول رقم (47) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير المهنة	206
	جدول رقم (48) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير الدخل الشهري	207
	جدول رقم (49) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير الدخل الشهري	207
	جدول رقم (50) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير السن	208
	جدول رقم (51) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي	208
	جدول رقم (52) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المهنة	209
	جدول رقم (53) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير الدخل الشهري	210
	جدول رقم (54) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة (القرار المتخذ بشراء الاطعمة) حسب متغير السن	210

	الإجتماعية للأبناء (أساليب العقاب) متغير الدخل الشهري	
	جدول رقم (42) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير السن	203
	جدول رقم (43) يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير السن	203
	جدول رقم (44) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير المستوى التعليمي	204
	جدول رقم (45) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغيرالمستوى التعليمي	205
	جدول رقم (46) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير المهنة	205
	جدول رقم (47) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير المهنة	206
	جدول رقم (48) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة) حسب متغير الدخل الشهري	207
	جدول رقم (49) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار في عمل المرأة (القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل) حسب متغير الدخل الشهري	207
	جدول رقم (50) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير السن	208
	جدول رقم (51) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي	208
	جدول رقم (52) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المهنة	209
	جدول رقم (53) يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير الدخل الشهري	210
	جدول رقم (54) يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة (القرار المتخذ بشراء الاطعمة) حسب متغير السن	210

المقدمة :

لقد حدثت تحولات كبيرة في الأسرة ببنيتها ووظائفها ، وكذلك في تكوينها أو أسلوب قيام الأسرة ، والذي يكمن في التحول من النمط الأسري الممتد إلى النمط الأسري الصغير حيث إن الأسرة الليبية النووية والتي تتكون من الـزوجين والأبنـاء الصـغار أو غيـر المتزوجين ، بعد أن عرفت الأسرة الشكل **الممتد**– والذي فيه تتكون الأسرة من أكثر مـن جيل ، جيل الآباء وجيل الأبناء المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم – مع ظهور بعض **أنماط من القرارات** منها على سبيل المثال لا الحصر قرار زواج الأبناء وتنظيم الأسـرة وعـدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانيـة الأسـرة ، ولكن هذا التحول يبرز أكثر في المناطق الحضرية ، في حين أن المجتمع الريفي ، يشـهد تواجداً واسعاً للأسرة الممتدة ، ولاعتبارات اجتماعية واقتصادية ، وهذا التحول في حجـم الأسرة أو بنيتها تأثر بخصائص أهمها انتشار التعليم بين قطاع كبير من السكان لا سـيما في الحضر ، فيتجه الأبناء إلى تكوين حياة أسرية خاصة بهم ، وقد ساعد التعلـيم علـى استقلال الأبناء اقتصادياً ، هذا بالإضافة إلى نمو ظاهرة التحضر قد شكلت إلى حد كبيـر تحدياً كبيراً لشبكة علاقات الأسرة الكبيرة وتفتيت العائلات الكبيرة إلى أسر صغيرة .

كما أن استقلال المرأة الحضرية وخروجها للعمل أثر في هذا التحول فهي اليوم تقدم المساعدة لأسرتها النووية، وترغب في أن تعيش حياة مستقلة لتعزيز مبدأ المسـاواة بـين الجنسين ، وكفالة قدرتها على السيطرة على أمورها ، واشتراكها اشتراكاً كاملاً على قـدم المساواة ، في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والواقع أن هذا التحول في **شكل الأسرة وتحولها إلى النمط النووي** قد نجـم عنـه تحولات اجتماعية مختلفة ، في مفاهيم الزواج ، والمصاهرة ، ونظم القرابة وتحـول فـي الإنجاب وفي عمليات التنشئة الاجتماعية ، فالزواج من حيث كونه ظاهرة اجتماعية أصبح قريباً إلى كيان الفرد الاجتماعي ومستواه الثقافي والاقتصادي ، من كونه نظامـاً عائليـاً تقليدياً فحسب ،وبالرغم من أهمية دور الأسرة في الزواج والاختيار فيه ، إلا أن دورها في هذا هو باتجاه التقلص ولا سيما مع انتشار التعليم وتقلص دورها في اختيار شريك الحيـاة وتطبيق مبدأ الاختلاط في بعض المدارس والجامعات بين الجنسين ، والذي لم يكن للشباب

فرصة للتعارف أو رؤية بعضهم البعض (**ذكوراً وإناثاً**) وأصبح اليوم للشابين الـراغبين متسعٌ من التعارف في مجال العمل أو في الوسط الجامعي وإن كانت العادات والتقاليـد لا تزال هي السمة المسيطرة والمهيمنة.

ومحور الدراسة الراهنة تناول موضوع اتخاذ القرار الأسري فيما يختص بكثيـر مـن الأمور الحياتية لأفراد هذه الأسر النووية بمدينة هون محل الدراسة والـذي أصـبح مـن المواضيع المهمة جداً والمعقدة في الوقت نفسه. وتتداخل فيها العوامـل الاجتماعيـة مـع النفسية والاقتصادية والأسرية وحتى الإدارية بشكل قوي يصعب معه معرفة أيهما يلعـب دوراً أكبر في ذلك ، وتختلف من موضوع إلى آخر.

والحياة الزوجية كما ذكرت بعض البحوث والدراسات والتي توصلت إليها نتائج علمية ، كما جاءت في دراسة « د. حنان **عطاالله** » حيث أشارت أن الحياة الزوجية تعتمد علـى المشاركة في كل شيء حتى اتخاذ القرار لاسيما أن كل الحياة اتخاذ قرارات[1].

ومحور الدراسة الراهنة (الأسرة النووية) والتي تتكون من جيلين فقـط " الأب والأم والأطفال " ويستثنى الأقارب بالدم أو الزواج منهم في إدارة شئونها اليومية ، ولا يكون لها شبكة أقارب واسعة سواء أكانت من جهة الأب أو الأم . وهذا يعنـي أن أفـراد العائلـة النووية لا تلهيهم واجبات أو التزامات كثيرة تجاه عدد كبير من الأقارب ولكنهم يستطيعون طلب الدعم أو المساندة من شبكة أقارب كبيرة . أي أن الواجبات المتبادلة بـين الأقـارب قوية بالمنطق نفسه لا يوجد للعائلة حق التحكم أخلاقيـاً أو جسـدياً بالأقـارب ولا يحـق للأقارب حق التحكم في العائلة[2].

ويكون سكن الجديدين في بيت مستقل عن عائلة الزوج وعائلة الزوجة ، وهذا بـدوره يزيد من استقلالية الزوجين الجديدين وتقليل إمكانيات التفاعل بينهما وبين أقاربهم من جهة الزوج أو الزوجة ، مما يُضعف العلاقة القرابية معهم أكثر فأكثر[3] .

وفي واقع الأمر أن هذه الدراسة قد واجهت العديد من الصعوبات ومنها عـدم تـوفر المادة العلمية ، وقله البحوث التي تعرضت إلي هذا الموضوع حيث اضطر الباحث للسفر خارج الجماهيرية ناهيك عن البحث عن المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة في

وتنقسم الدراسة وفقاً لبنائها الهيكلي على ثمانية فصول :-

- **في الفصل الأول :** عرض المشكلة وخطتها العامة.
- الدراســـات السابقة التي تناولت موضوع العوامل الاجتماعية المتصلة بإتخاذ القرارات الأسرية وفروض الدراسة.
- **وتناول الفصل الثاني :** المدخل النظري للدراسة والمداخل النظرية لدراسة الأسرة .
- **والفصل الثالث :** القرارات الأسرية والعوامل الاجتماعية المرتبطة بها .
- **والفصل الرابع :** الدراسة السوسيولوجية للأسرة والحياة العائلية في هون وتطورها.
- **والفصل الخامس :** قــد قــام بعرض الإجراءات المنهجية وخطوات الدراسة الميدانية ووصف العينة .
- **وأما الفصل السادس :-** تحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة للدراسة.
- **وتناول الفصل السابع :.** الخاتمة وعرض ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات .

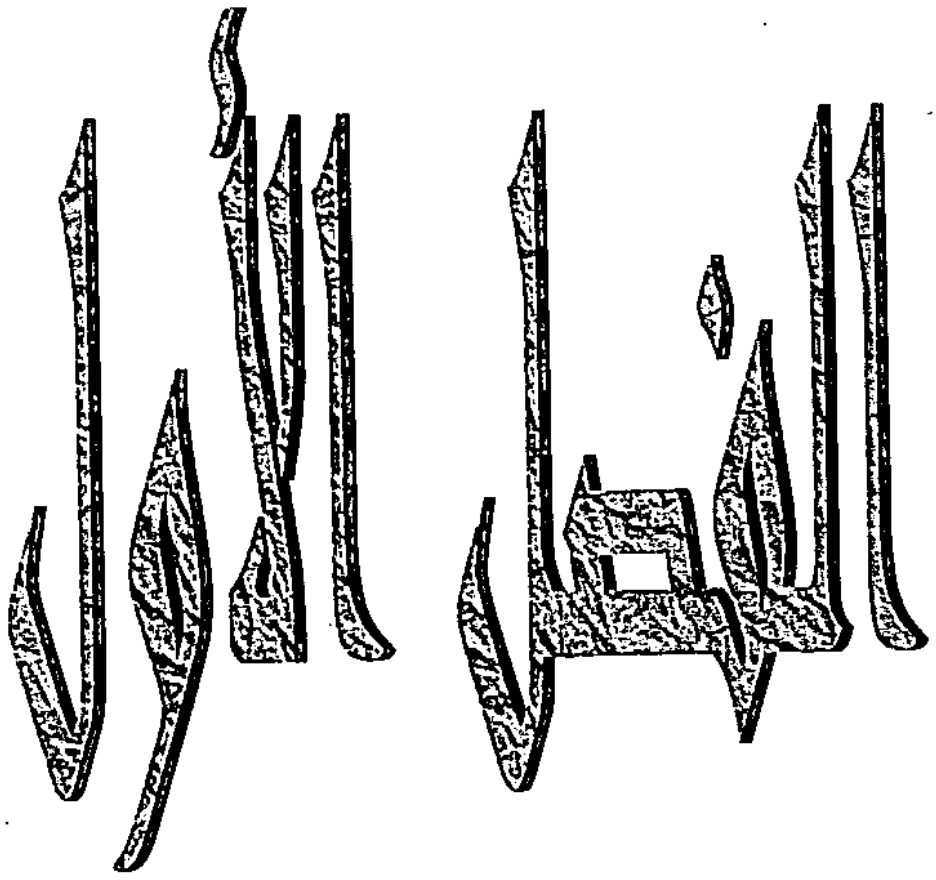

عرض المشكلة وخطتها العامـــة

تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها ومبرراتها :-

لا شك أن الأسرة هي نواة المجتمع بشكل عام ، وتترتب على قراراتها الكثير من الآثار و التبعيات ، وقد تعرضت بعض الدراسات لهذه الآثار.

إلا أن مجـتمع مدينة هون لم يتعرض لها الكثير من الدراسات . والدراسة الحالية هي محاولـة للتعـرف على الأسرة الهونيه بشكل عام وما قد يؤثر فيها من قرارات سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية.

ومن الطبيعي أن هناك العديد من القرارات الأسرية التي تتخذ منها قرارات فيما يتصل بالحـياة اليومـية للأسـرة ، ومـنها ما هو جوهري الذي قد يغير من شكل وبناء الأسرة والدراسـة الحالية تحاول أن تتخير أهم القرارات التي تراها مؤثرة بشكل جوهري في هذا الـشأن ، مـنها ما يتصل بالتنشئة الاجتماعية للأبناء ، وزواجهم ، وتنظيم الأسرة ، وعدد الأبناء ، وكيفية التنظيم والإنفاق لميزانية الأسرة ، وايضاً ما يتعلق بعمل المرأة.

ومما لا شك فيه أن كل القرارات التي تتخذ في هذا الشأن هي قرارات مصيرية لأي أسرة وذات تأثيرات مباشرة على كيان الأسرة وبنائها ووظائفها .

وبـناءً علـى ما تقدم فقد تحددت مشكلة الدراسة في العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية :-

1. ماهي أنماط وأنواع القرارات التي تتخذ في الأسرة الهونيه ؟
2. ماهي أهم العوامل الإجتماعية المتصلة (المؤثرة) باتخاذ القرارات الأسرية ؟

وعلى ذلك فإن مشكلة الدراسة تتضمن متغيرين أساسيين :-

1. **المتغير المستقل** :وهـو (العوامل الاجتماعية) وهي العمر، المستوي التعليمي ، المهنة الدخل .
2. **المتغير التابع** : وهو (اتخاذ القرارات الأسرية).

وقـد تمـت مـن خـلال الإطلاع على بعض المقالات والبحوث والدراسات عن هذا الموضـوع صياغة عدد من القرارات التي تترجم وتحدد المتغير التابع ، وهذه القرارات

تساعد على قياس المتغير التابع من خلال ترجمته إلى عدد من الأسئلة يقوم عليها بناء استمارة الدراسة واختيار المقاييس المناسبة للموضوع .

يتحدد المتغير التابع في هذه الدراسة بالمتغيرات الآتية :-

1. زواج الأبناء .
2. تنظيم الأسرة وعدد الأبناء .
3. أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء .
4. عمل المرأة .
5. الإنفاق على ميزانية الأسرة .

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة والتي تنحصر في الآتي :-

1. التعرف على أهم القرارات التي تتخذ في الأسرة النووية بهون .
2. التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية .
3. الوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات التي توجه القرارات الأسرية للزوج بشكل إيجابي .

أهمية الدراسة ومبرراتها :-

1. تنبع أهمية الدراسة الحالية من أن التغيرات ، التي أصابت المجتمع الليبي في جميع نواحي الحياة المادية والمعنوية ، تجعل من الأهمية بمكان تناول الأسرة بالدراسة والبحث والتحليل إذ انعكست آثار هذه التحولات ، بشكل مباشر ، على مكانة الأسرة الليبية ، ودورها في المجتمع عموماً ، وعلى مكانتها واتخاذ قراراها بشكل جيد على وجه الخصوص .
2. قد تُشكل النتائج الميدانية التي سوف نتحصل عليها من هذه الدراسة مؤشراً ودليلاً يمكن الاعتماد عليه في معرفة المتغيرات والعوامل الاجتماعية على مشاركة الزوج في

اتخاذ القرارات الأسرية وبالتالي استثارة بحوث أخرى لمعرفة تأثير الجوانب الأخرى على اتخاذ القرارات في الأسرة الليبية.

3. بالرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة حول الأسرة العربية بشكل عام ، إلا أنه لا توجد هناك دراسة متخصصة حول موضوع مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الأسرية إلا القليل ، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة مختلفة عن غيرها ، لأنها تغطي إلى حد ما ، الـــنقص الموجود في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ، ولأنها تضيف للمكتبة العربية حصيلة معرفية جديدة ذات أهمية علمية .

4. بالإمكـــان اعتـــبار هذه الدراسة تسجيلاً للواقع الاجتماعي المعاش لجزء من الجماهيرية العظمـــى ولمـــدة زمنية محددة يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بها لقياس التغيرات الأسرية لدراسات مستقبلية .

5. كما تعد هذه الدراسة ذات أهمية في إعطاء وصفاً للتطور الحاصل في مجتمع هون نظراً للتنمية والتغيرات التي طرأت عليها في مختلف المجالات .

<u>مبررات اختيار الباحث للأسرة النووية في مجتمع الدراسة هي كالآتي :-</u>

1. تميل الأسرة النووية في العصر الحديث في معظم المجتمعات إلى الاستقلال عن الأسر الممـــتدة المـــتوقع أن تـــتخذ الأسر المكونة حديثاً في مجتمع الدراسة الحالية إلى شكل الأسرة النووية أي المستقلة استقلالاً فيزيقياً (جغرافيًا وأيكلوجياً)عن الأسرة الممتدة .

2. في سياق العولمة التي يشهدها العالم المعاصر التي ألقت بظلالها على المجتمعات كافة غرباً وشرقاً وتأثرت بها مجتمعاتنا العربية عبر وسائل الإعلام ومن خلال هذا المنظور أيـــضاً مالت الأسرة العربية حديثة التكوين إلي أن تلعب دوراً مُستقلاً بعيداً عن الأسرة الممتدة التقليدية بحيث يصبح لها دور منفرد في المجتمع . وإن كان هذا الإطار النظري قد لا ينطبق انطباقاً وثيقاً على الواقع العملي المعاش في المجتمعات كافة.

3. إستقلال الأسرة النووية عن الممتدة من وجهة نظر الزوج والزوجة المتزوجين حديثاً قد يُجنب الأسرة النووية المشكلات درءاً لمشاكل متوقع حدوثها بين الأسرة الحديثة المكونة من (الزوج والزوجة المتزوجين حديثاً) وبين أهل الزوج والزوجة .

ينطلق من المتغيرات المستقلة محل الدراسة (**والتي يتم تعريفها كعوامل اجتماعية إجرائيا في الجزء الخاص بالمتغيرات المستقلة للدراسة**) و تنحصر في السن (العمر) ، والمستوي التعليمي ، والدخل الشهري ، والمهنة.

ب- القرار الأسري :-

1- التعريف التصوري :-

يرى «**جيلات**»و«**لندلي**» أن اتخاذ القرار عملية عقلية يختار من خلالها الفرد شيئاً جديداً ، وقد أوضحا أيضاً تدخل قيم الفرد،وأمالهُ،ودرجة الخطر التي يتوقعها من هذا الاختيار[8].

2 - التعريف الإجرائي :-

يقصد باتخاذ القرار الأسري بأنه النقاش والتشاور اليومي القائم بين الزوجين حول بعض الموضوعات الاجتماعية التي قد تحدث يومياً واتخاذ القرارات في شأنها ومن أهم هذه **القرارات** : زواج الأبناء ، تنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء عمل المرأة ، الإنفاق على ميزانية الأسرة.

ج – الأسـرة :-

1- التعريف التصوري :-

يرى علماء الاجتماع ومنهم **أحمد الأحمر** أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي توفر الألفة والمحبة والدعم العاطفي للزوجين ، وتقوم بتنشئة الطفل والعناية به وسط علاقات ودية تربطه بوالديه وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه[9].

ويعرفها بيرجس بأنها نظام فرعي للنظام الاجتماعي يتألف من شخصين بالغين من جنسين مختلفين وطفل أو أكثر يتعهدانه بالتربية والإشراف [10].

د- الأسرة النووية :

أ- التعريف التصوري :-

وهي الأسرة التي يتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط ، حيث يُسكنون في معزل عن أهل الزوج والزوجة ، وهي ظاهرة توجد في الدول المتحضرة. وبدأت تنتشر حالياً في المجتمعات النامية ومن بينها المجتمع الليبي[11] .

ب- التعريف الإجرائي :-

يقــصد بالأســـرة فـــي هــذه الدراسة **الأسرة النووية** المكونة من الزوج والزوجة أو الزوجين والأبناء المقيمين بسكن واحد داخل هذه الأسرة ويقيمون في مدينة هون.

متغيرات الدراسة :-

يعرف المتغير بأنه " خاصية تجريدية ، تتخذ قيمتين أو أكثر ، وهذه الخاصية قابلة للتغير كماً ونوعاً ومن هنا ينظر إليها كمتغير "[12] .

أ. المتغيرات المستقلة :-

هـــي تلك المتغيرات التي يتوقع أن تفسر التغير في المتغيرات التابعة[13] ، ويقصد بالمتغير المستقل العامل الذي يُسبب الظاهرة [14].

<u>ومن أهم المتغيرات المستقلة التي تناولتها الدراسة الحالية قد تعرف إجرائياً هي :-</u>

1) **العمر:** ويقــصد بـــه الفترة الزمنية أو المحسوبة بين تاريخ ميلاد الزوج وتاريخ وقت إجراء الدراسة معبراً عنهُ بالسنوات الكاملة وتم قياسه كالآتي : (30-40) ،(41-50) ، (51-60) ، (61 سنة فاكثر) .
2) **المستوى التعليمي** : ويقــصد به المستوى التعليمي للزوج ، وتم تقسيمهُ وقياسهُ على النحو الآتي : ابتدائي ، إعدادي ، ثانوي ، جامعي ، ماجستير ، دكتوراه .
3) **الدخل الشهري** : ويقصد به مقدار ما يحصل عليه الزوج من دخل خلال الشهر ويقاس كالآتي:(أقل من200)،(200-399)،(400-599)،(600-799)،(800 فأكثر) .
4) **المهنة** : ويقــصد بهـــا نوع العمل الذي يمارسه الزوج المشتغل وقت إجراء الدراسة وتقاس كالآتي : (موظف ، مدرس ، مهندس ، متقاعد ، أعمال حرة) .

ب. المتغيرات التابعة :-

يقصد بالمتغير المتغير التابع : وهو ذلك المتغير الذي يود الباحث تفسيره [15].

و المتغيـــر الـــتابع : هـــو العامل الذي يتبع المتغير المستقل الذي يظهر كنتيجة لتأثيرات وتفعيلات المتغير المستقل [16].

وفي هذه الدراسة نتعامل مع (القرارات الأسرية) كمتغير تابع .

أما المتغيرات التابعة وهي القرارات الأسرية التي قد تعرف إجرائياً هي كالآتي:-

1) **زواج الأبناء :** ويقصد به مدى مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الخاصة بزواج الأبناء (ذكور وإناث) من حيث مدى التدخل في اختيار شريك الحياة ، وسمات هذا الشريك وخصائصه ، والأخذ برأي الفتاة عند الزواج ، وزوج الأقارب ، واتخاذ القرار في زواج الأبناء والبنات من الأقارب .

2) **تنظيم حجم الأسرة وعدد الأبناء :** ويقصد به مدى مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الخاصة بالإيمان بقضية تنظيم الأسرة ، وأهميتها ، ومدى تطبيقه على أسرته ، وتفضيله للذكور أو الإناث، وأسباب تحديد حجم الأسرة واتخاذ القرار المتعلق بعدم زيادة عدد الأبناء والتقليل من عملية الإنجاب .

3) **أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء :** ويقصد به مدى مشاركة الزوج في اتخاذ أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة من رب الأسرة مع أبنائه في المنزل ، والأساليب التي قد يستخدمها رب الأسرة في تربية أبنائه في حالة ارتكاب الخطأ .

4) **عمل المرأة :** هو ما تقوم به المرأة (الزوجة) من أعمال خارج المنزل في فترة محددة من اليوم ، وتتقاضى نظيره أجراً شهرياً ويقصد به إجرائيا مدى قبول الزوج لعمل المرأة وعدم قبوله ، وتأثير ذلك على اتخاذ القرار ، ومدى مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية وأسباب هذه المساهمة واتخاذ القرار ونوعه في حالة كون الزوجة مريضة أو مشغولة بعملها خارج المنزل .

5) **الإنفاق على ميزانية الأسرة :** ويقصد به مدى مساهمة الزوج في ميزانية المنزل ، ومدى مساهمة زوجته في تنظيم الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل ، ومدى مشاركة الزوج في القرار النهائي المتعلق بتنظيم المنزل من ناحية ، شراء الأطعمة ، والملابس ، والأسباب التي تحد من مشاركته في اتخاذ القرار ، وسبب المنع بالإضافة إلي الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة ، وفي حالة غياب المرأة هل يتخذ الزوج القرار أو لا ؟ وهل للمرأة دور مناسب في المجتمع أو لا ؟

هوامش الفصل الأول :

1- ماجـد الغضياني، منتديات الحصن النفسي،في مملكتك من يتخذ القرار،www . ynboa . com ، 2006ف، ص 7

2- حسام شحادة ، الموقع الفرعي في الحوار المتمدن الأسرة وتكويناتها ، www . rezgar . com ، 1428، ص 4 .

3- حسام شحادة ، الأسرة وتكويناتها ، ص 4 .

4- عـبدالله الهمالـي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته،ط 3،منشورات جامعة قاريونس،بنغازى ، 2003 ف، ص 33

5- عبدالله الهمالي ، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

6- عبدالله الهمالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

7- محمد رمضان باره ، مبادئ علم الإجرام ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس – ليبيا ، 1999اف ، ص 211 .

8- أحمـد جمـال الـدين وهـبة ، دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، 1985اف ، ص20 .

9- أحمـد الأحمـر ، علـم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت – لبنان ، 2004 ف ، ص 10 .

10- إقبال محمد بشير وآخرون ، ديناميكية العلاقات الأسرية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ب . ت . ص

11- محجوب عطية الفائدي ، علم الاجتماع الريفي ، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع ، مصراتة – الجماهيرية ، 1999اف ، ص 122 .

12- عبدالله الهمالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

13- مصطفي عمر التير ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1995اف ، ص 211 .

14- معـن خلـيل ، مـناهج البحث في علم الاجتماع ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997اف ، ص 62.

15- عبدالله اليمالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

16- معن خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص62 .

الدراسات السابقة

يعتبر الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة للباحث من أهم مراحل الدراسة ، وذلك لأنها تهيئ للباحث الوقوف على أحدث الدراسات التي أجريت في مجال موضوع بحثه ، وتوصله إلى التعرف على نتائج هذه الدراسات التي قد يستفيد منها في المقارنة بنتائج بحثه وتساعدهُ على الوقوف على المناهج التي اتبعت في هذه الدراسات ، وقد اتجهت البحوث اللاحقة إلى اكتشاف آفاق وميادين جديدة في هذا المجال وذلك عن طريق مكونات القرار الأسري ومفهومه ومراحله والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ، ولم يُحظى القرار الأسري والعوامل الاجتماعية المرتبطة به بشيء من هذه الدراسات ولاسيما في مجال الأسرة ولاسيما (رب الأسرة – الزوج) .

هذا ولقد أطلع الباحث على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة منها بشكل مباشر وأخرى بشكل غير مباشر واستفادة منها في صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وفروضها والاستمارة التي جمع منها بياناته وفيما يلي استعراض بعضاً من هذه الدراسات حسب تسلسلها التاريخي.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Williams ، بعنوان أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية ، (1990) ف .**

أجرى **(Williams)** دراسته ،عام 1990 ف ، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل بعض المتغيرات الديموغرافية مثل ((**التعليم ، والعمر، والعمر عند الزواج ، والهجرة ، والدخل**)) المؤثرة في عملية اتخاذ المرأة للقرارات في أربع قرى في إندونيسيا وتحديد أهمية ذلك على مكانة المرأة داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي أثر ذلك على مدى استخدام وسائل تحديد النسل ثم إلى دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إندونيسيا، والتغيرات السكانية التي مر بها المجتمع الإندونيسي ، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم كان من العوامل الرئيسة التي لها أثر كبير في زيادة مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات في الأسرة وخارجها ، كذلك له أثر فعال في مدى استخدام وسائل منع الحمل. أما العامل الديموغرافي الثاني الذي أظهرته الدراسة، فهو دور الهجرة والتغير المكاني للزوجين، والابتعاد عن أسرهما الأصليتين في زيادة في مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات في أسرهن بعد الزواج ، وكان لعامل العمر عند الزواج دور محدود جداً [1] .

- **دراسة Lupri,I بعنوان أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية (1970) ف .**

وأجرى الباحث الألماني (**Lupri,I**) دراسة. عام 1970ف، وذلك بهدف اكتشاف العلاقة بين التباين البناء الاجتماعي وتعقيده وبين السلطة الأسرية فيها ،وتوصل الباحث من خلال أسئلة موجهة للآباء وأخرى للأبناء عن مصدر السلطة الأسرية واتخاذ القرارات في الأسرة، إلي اختفاء شكل السلطة البطريركى مع ازدياد التباين والتعقيد في بنية المجتمع، أي كلما كانت درجة تعقيد المجتمع والتباين أقوي كلما أظهر الأب ميلا أكثر للمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة مع زوجته وأولادهُ . ومنها ما يتعلق بمصدر السلطة واتخاذ القرارات المهمة في الأسرة الريفية والأسرة الحضرية، توصل الباحث إلي عدم وجود فرق بين السلطة في الحضر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وألمانيا، وفرنسا، وشمال إيطاليا بدلاًمن جنوبها، وبالتالي توصل الباحث إلي أنه التباين الاجتماعي ودرجة التعقيد في البنية الاجتماعية لا يشكلان عاملا في اختلاف السلطة الأسرية بين الريف والحضر في المجتمعات المتقدمة صناعياً . أما في جنوب إيطاليا وهو القسم المختلف عن الشمال من حيث التصنيع والتقدم والثراء ، فأشارت الدراسة إلي أنه

(85) أسرة من كل (100) أسرة من المحافظة الإدارية المكونة من (5000) أسرة هي أسرة بطريركية، فالأب مصدر السلطة ويتخذ جميع القرارات ، بصورة منفردة، وتوصلت الدراسة أيضا إلي أنه هناك بعض المتغيرات مثل المهنة ، الدخل، والتعليم تسهم في زيادة التوجه نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية[2].

- **دراسة Blood & Wolf بعنوان أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية ، عام 1960 ف .**

في دراسة قام بها كل من (**Blood & Wolf**) بعنوان ((**ديناميكية الحياة الزوجية عام 1960 على منطقة ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية**)) وهي من أولى الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع ، ووجدا أن هناك ثلاثة أنماط من السلطة بالعائلة الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بصنع القرارات الأسرية ، فالقرارات المتعلقة بوظيفة الزوج وسيادته يتخذها الزوج بصورة رئيسية، في حين تتخذ الزوجة – صورة رئيسية – القرارات المتعلقة بمصروفات الطعام وتخطيطه ، وعمل الزوجة ، واختيار الطبيب ، أما

القـــرارات المـــتعلقة بالقضايا الأخرى كالتأمين ، والعطلة السنوية واختيار المنزل ، فتتم بالمـــشاركة المتساوية للزوجين . كما توصلا في هذه الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت وظيفة الـــزوج وازداد دخلـــه وتعلـــيمه كلما ازدادت سلطته في صنع القرارات الأسرية مقارنة بـــالأزواج الأقـــل وظيفة، والأقل دخلاً وتعليماً . ووجدا أن السيطرة على المصادر المالية للعائلـــة تكـــون في يد الشخص الأكثر قوة وسلطة في العائلة ، أما فيما يتعلق بالزوجة فقد توصـــلت الدراسة إلى أنه كلما أزداد تعليمها وعملها على تعليم وعمل زوجها كلما زادت سيطرتها في العائلة، وأن سلطة الزوجة النسبية تزداد بازدياد العمر[3] .

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

أن هناك اتجاهاً ثابتاً نحو تزايد مشاركة الزوجة والأبناء في علمية اتخاذ القرارات التي تـــتعلق بـــشئون الأسرة إذ ذكرت (96.2%) من النساء العاملات المبحوثات أن علاقاتهن بـــأزواجهن تقوم على أساس المشاركة ، ولم تذكر سوى (3.8%) أن أزواجهن يمارسون اتجاهـــات تسلطية ، وتبدو مشاركة النساء في اتخاذ القرارات شديدة الوضوح في مجالات محـــددة مـــثل : زواج الأبناء ، واختيار مكان السكن للأسرة . وقد أشارت النتائج إلى أن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات تتسع لتشمل الأبناء أيضاً وبخاصة فيما يتعلق باختيار المهـــن وشريك الحياة فبالنسبة لاختيار المهنة وجد الباحث أن النساء المتزوجات لم يبدين أي معارضـــة لعمـــل بـــناتهن خارج المنزل إذ أجابت الغالبية منهن بأنهن سيتركن القرار لبـــناتهن بينما ذكرت (15%) أنهن سيتركن العمل لبناتهن للعمل في التعليم ، و(11.3%) لكل من العمل الحكومي والأعمال الحرة [4] .

r Sari:"Working Women in the changing societu of jordan ,Asociological surveu ".The Facultu of Arts .vol .1.NO.2,1969.p7-41 .

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

أن هناك اتجاهاً ثابتاً نحو تزايد مشاركة الزوجة والأبناء في علمية اتخاذ القرارات التي تـــتعلق بـــشئون الأسرة إذ ذكرت (96.2%) من النساء العاملات المبحوثات أن علاقاتهن بـــأزواجهن تقوم على أساس المشاركة ، ولم تذكر سوى (3.8%) أن أزواجهن يمارسون اتجاهـــات تسلطية ، وتبدو مشاركة النساء في اتخاذ القرارات شديدة الوضوح في مجالات محـــددة مـــثل : زواج الأبناء ، واختيار مكان السكن للأسرة . وقد أشارت النتائج إلى أن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات تتسع لتشمل الأبناء أيضاً وبخاصة فيما يتعلق باختيار المهـــن وشريك الحياة فبالنسبة لاختيار المهنة وجد الباحث أن النساء المتزوجات لم يبدين

أي معارضـــة لعمـــل بـــناتهن خارج المنزل إذ أجابت الغالبية منهن بأنهن سيتركن القرار لبـــناتهن بينما ذكرت (15%) أنهن سيتركن العمل لبناتهن للعمل في التعليم ، و(11.3%) لكل من العمل الحكومي والأعمال الحرة [22] .

ثانياً : الدراسات العربية :

- **دراســـة يوســـف خـــضور، عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته على الأسرة، (2003) ف .**

استهدفت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية : -

معـــرفة موقف طلاب دبلوم التأهيل التربوي من عمل المرأة ، و معرفة دوافع المرأة للعمـــل خـــارج المنـــزل، ومعرفة انعكاسات عمل المرأة خارج المنزل على الأسرة ، و التوصـــل إلـــى مجموعة من الاقتراحات التي تسهم في حل مشاكل المرأة العاملة وتلافي الآثار السلبية المترتبة على عملهـــا .

ويـــتكون مجـــتمع الدراســـة من طلاب دبلوم التأهيل التربوي في جامعة البعث للعام الدراسي 2000-2001 ف وقد بلغ عدد أفراد مجتمع البحث ، (734) طالباً وطالبة من بينهم(412) طالبة. **أما العينة** / فقد كانت الدراسة تهدف إلى اتباع أسلوب الحصر الشامل إلا أن بعض الطلاب لم يلتزموا بالحضور ، لذا لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة ، حـــيث تتألف عينة البحث من 600 طالباً وطالبة تعطي (81.74 %) من مجتمع البحث وتتوزع هذه العينة إلى 200 طالباً ، 400 طالبة .

تم الاعتماد على **استخدام الاستبيان** من تصميم الباحث كما تم استخدام برنامج Excel لتفريغ النتائج واختبار كاي تربيع X^2 لدراسة تغيرات الباحث ، ولمعرفة صدق الاختبار تم توزيع الاستبيان على7 محكمين من ذوي الاختصاص .

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لاعتقاده بأنه الأسلوب الأكثر ملاءمـــة لمثل هذه الدراسات ولقد ترتب على خروج المرأة للعمل آثار سلبية على المرأة ذاتها وعلى الأطفال وعلى الزوج وعلى الأسرة عامةً , ومن أهم هذه الآثار ما يلي :-

أولاً : بالنسبة للمرأة العاملة ذاتياً :-

الإرهـــاق الجسدي والضغط النفسي ، زيادة ثقة المرأة بنفسها ، صقل شخصية المرأة وتنميتها، المساهمة في رفع مكانة المرأة الاجتماعية ، شعور المرأة بالتقصير تجاه أطفالها،

- عـدم قـيام المـرأة بواجباتها الاجتماعية بالشكل المطلوب ،التحرر الاقتصادي من سلطة الرجل، زيادة نفوذ المرأة في الأسرة ، الانحراف الخلقي .

ثانياً : بالنسبة للأطفـــال :

عـــدم تمكـــن المرأة العاملة من الإشراف على تربية أطفالها بشكل جيد ، وافتقار أبناء النساء العاملات للحنان والرعاية قياساً بغير العاملات ، وتفوق أبناء النساء العاملات على أبـــناء غيـــر العـــاملات فـــي الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية ، وضعف التحصيل الدراســـي بالنـــسبة لأبـــناء النساء العاملات مقارنة بغير العاملات ، ارتفاع نسبة التسرب الدراســـي عـــند أبناء العاملات أكثر منه عند أبناء غير العاملات ، الانحراف الخلقي عند أبـــناء النساء العاملات بلغ(43.83 %) ، وتميز أبناء النساء العاملات بالنضج الانفعالي والاستقرار النفسي مقارنة بأبناء غير العاملات .

ثالثاً : بالنسبة للزوج :

تخفـــيف الأعباء والمسئوليات المختلفة عن الزوج ، إهمال المرأة العاملة واجباتها تجاه الـــزوج ، كما أن أزواج العاملات أنشط نسبياً من أزواج غير العاملات ، من حيث القيام ببعض الأعمال المنزلية .

رابعاً : بالنسبة للأسرة عمومـــاً :

المـــيل إلى تحديد النسل و المساهمة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي لها ، ارتفاع نسب الطلاق في الأسر التي تعمل فيها الزوجة ، كثرة الخلافات والمشاجرات وبالتالـــي الـــتفكك الأسري ، قلة الاهتمام بترتيب المنزل ، المساهمة في تغير بعض القيم السائدة في الأسرة التي تتعلق بأدوار كل من الجنسين [5] .

- **دراســـة إخلاص شوكت المدانات ، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية ، (1996) ف .**

تهـــدف هـــذه الدراســـة إلـــي التعرف على أثر كل متغير من المتغيرات الاجتماعية والاقتـــصادية التالـــية : (مـــستوى تعليم الزوجة ، والحالة العملية للزوجة ، والدخل الـــشهري للزوجة ، والدخل الشهري للزوجة ، ووجود ممتلكات للزوجة ، ومكان السكن) علـــى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ، وتحقيقاً لذلك **أعدت الباحثة استبياناً للتعـــرف علـــى مـــدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات التالية** :تنظـــيم ميـــزانية المنـــزل وكيفية إنفاقها وشراء السلع المعمرة ، والزيارات الاجتماعية ، والقـــرارات المتعلقة بعدد الأبناء وتنظيم النسل، واستثمار الأموال وشراء العقارات)، **وتم**

تطبـــيقها على عينة مكونة من (456) زوجة من الزوجات اللواتي يقطن في مدينة عمان وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام مربع كاى(كا2) واختبار NOVA . حيث تبين أن قوة الزوجات كانت مرتفعة في صنع القرارات داخل الأسرة ، مثل القرارات داخل الأسرة ، مـــثل القـــرارات المتعلقة بشئون المنزل وإداراته من مواد غذائية وملابس ، وقرارات رعايـــة الأطفـــال ، والزيارات الاجتماعية وتعتبر هذه القرارات مهمة للزوجة لأنها تشكل انعكاســـا للأنماط الثقافية السائدة في المجتمع التي تملى بدورها على الزوجات التصرفات والأدوار المدعومة اجتماعياً ، **وعموماً توصلت هذه الدراسة إلي النتائج التالية :**

بالنسبة للقرارات المتعلقة بتنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها وشراء السلع المعمرة ، والزيارات الاجتماعية وتشير النتائج إلي :

- وجـــود علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة والمشاركة في اتخاذ القـــرار المتعلق بتنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها من ناحية قرار شراء المواد الغذائية والملابـــس للأســـرة وتعتبـــر هذه العلاقة طردية بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للـــزوجة كلمـــا ازدادت مـــشاركتها في اتخاذ هذا القرار . كما أشارت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الحالة العملية للزوجة والمشاركة بقرار تنظيم ميزانية المنـــزل وكيفية إنفاقها ، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين دخل الزوجة الشهري من العمل وقرار تنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها في مجال قـــرار شـــراء ملابس الأسرة ، في حين لا توجد فروق ذات إحصائية بين الدخل الشهري للزوجة والقرار المتعلق بشراء المواد الغذائية وأشارت النتائج إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية .
- وأشـــارت النتائج إلي وجود علاقة ذات إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة والمشاركة بقـــرار ميـــزانية المنزل وكيفية إنفاقها،وبين كل المتغيرات التالية : مستوى تعليم الزوج ، والمهـــنة الرئيـــسية للزوج ، ويمكن القول أن قوة الرجل (الزوج) داخل الأسرة – التي اســـتمدها مـــن ارتفـــاع مستواهُ التعليمي – قد حسنت من قوة المرآة ورفعت من مكانتها الأســـرية وبالتالـــي زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشؤون الأسرة ، بسبب تغير نظرة الزوج للحياة الناتج عن ارتفاع مستواه الثقافي أشارت نتائج الدراسة إلي وجـــود علاقـــة ذات بين المشاركة في اتخاذ قرار شراء السلع المعمرة ويبين مُتغير تعليم الـــزوجة وأشـــارت نتائج الدراسة إلي أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من

الدخل الشهري للزوجة، والدخل الشهري للأسرة ، وتعليم الزوج ، والمهنة الرئيسية للزوج ، وعمر الزوجة، ووجود ممتلكات للزوجة ، ومكان السكن، وبين المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بشراء السلع المعمرة .

وبالنسبة **لقرار الزيارات الاجتماعية** ، أشارت النتائج إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في اتخاذ قرار الزيارات الاجتماعية ، وبين كل متغير من المتغيرات الآتية: تعليم الزوجة ، والحالة الوظيفية طبيعة العمل للزوجة ، والدخل الشهري للأسرة ومتغير تعليم الزوج ، ووجود ممتلكات للزوجة ، ومكان السكن ، في حين أشارت النتائج إلي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في اتخاذ قرار الزيارات الاجتماعية وبين المتغيرات التالية : الدخل الشهري للزوجة ، ومهنة الزوج ، وعمر الزوجة.

أما القرارات المتعلقة بعدد الأبناء وتنظيم النسل :-

أشارت النتائج حول قرار المشاركة بعدد الأبناء إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين المشاركة في هذا القرار إن تعزى مشاركة الزوجة في هذا القرار للمتغيرات الآتية : تعليم الزوجة ، وتعليم الزوج ، والحالة العملية للزوجة ، والدخل الشهري للأسرة ، والمهنة الرئيسية للزوج ، وعمر الزوجة ، ومكان السكن في حين لم تظهر هناك علاقة بين متغيري الدخل الشهري للزوجة ، ومكان السكن، في حين لم تظهر هناك علاقة بين متغيري الدخل الشهري للزوجة ووجود ممتلكات للزوجة وبين المشاركة في هذا القرار ، إذ كانت الفروق في النسب المئوية ضئيلة وغير دالة إحصائية بين الحالة العملية للزوجة ، وتعليم الزوج ، وعمر الزوجة ، ومكان السكن ، وبين المشاركة في اتخاذ هذا القرار وأشارت النتائج أيضا إلي أنه لم يكن للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التالية : تعليم الزوجة ، الدخل الشهري للزوجة ، والمهنة الرئيسية للزوج ، ووجود ممتلكات للزوجة ، أثر واضح وقيمة ذات دلالة إحصائية على قرار المشاركة في تنظيم النسل [6].

- **دراسة قبلان المجالي، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ،(1996)ف .**

تهدف هذه الدراسة إلي إضاءة جانب مُهم من جوانب بنية الأسرة الأردنية وهو جانب توزيع السلطة بين الزوجين ، وأكثر تحديداً تهدف الدراسة إلي تحديد مركز اتخاذ القرارات

داخـــل الأســـرة الأردنية ، وذلك بالتعرف إحصائياً إلي اتجاهات السلطة وتركزها في أحد الزوجين .

وقـــد تـــم اختيار الدراسة (طلبة اللغة العربية والإنجليزية) وهو مجتمع طلبة الجامعة ، وبالنسبة للعينة : تكونت عينة الدراسة من (300) طالباً وطالبة من طلبة الجناح المدني في جامعة مؤتة . وقد تم اختيار العينة عشوائياً وعلى مرحلتين ، من الطلبة الذين يدرسون فـــي شعب متطلبات الجامعة الإجبارية (اللغة العربية) 101 واللغة الإنجليزية(101) ، والبالغ عددها 31 شعبة أي بطريقة (العينة العشوائية المنتظمة) .

لقد استخدم الباحث إستبياناً صمم لأغراض هذه الدراسة . واشتمل الاستبيان على جزأين:

الجزء الأول: يتعلق بالجوانب الاجتماعية المتعلقة بالأسرة وبلغ عدد بنود هذا الجزء (27) بـــنداً **والجـــزء الثانـــي** : يتعلق بالجوانب الاقتصادية وبلغ عدد بنودهُ (13) بنداً أي أن مجموع بنود (أسئلة الاستمارة) بلغ (40) بنداً .

يرى الباحث أنه رغم الارتباط الشديد والتداخل بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي إلا أنهُ رأى ضرورة الفصل بين هذين الجانبين تبعاً لأهداف هذه الدراسة . ورغم ذلك قام الباحث بحـــساب النـــسب المـــئوية لآراء المبحوثـــين فـــي اتخـــاذ القرارات الأسرية الاجتماعية والاقتـــصادية باســـتخدام المتوسط الحسابي . وسوف يتم استخدام كأي المربع "x_2 " وذلك لحـــساب فروق التكرار بين تقدير كل من الذكور والإناث من خلال عبارات المقياس وفقاً لتحديد جانبان هما الجانب الاجتماعي والاقتصادي .

وقـــد اســـتهدفت الدراســـة إلى أنه لا وجود عملياً وفعلياً لسيطرة أبوية مطلقة كاملة على القـــرارات الأسرية . فالقرارات الأسرية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية تتخذ في غالـــبها بـــشكل مشترك بين الزوجين ، مع وجود غلبة محدودة للأزواج . وقد لوحظ أن القرارات الأسرية الاقتصادية كانت في غالبها تتخذ من قبل الأزواج .

أشـــارت نـــتائج هذه الدراسة إلي وجود ملامح تحيز جنسي من قبل المبحوثين ، فالذكور كانوا أكثر ميلاً لإعطاء أهمية أكثر للآباء والإناث كن أكثر ميلاً لإعطاء أهمية للأمهات.

وتـــشير النتائج الموجودة إلي أن القرارات الأسرية والمتعلقة في الجانب الاجتماعي تتخذ وبـــشكل عـــام بقـــرار مشترك بين الأم والأب مع وجود اتجاه يشير إلي أن الأب الأكثر استحواذاً على اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي من الدراسة فقد أشارت النتائج بشكل واضح إلي وجود فارق بين سلطة الزوج وسلطة الزوجة فالزوج كما تظهر النتائج أكثر هيمنة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسرة . ويمكن ملاحظة الفارق الواضح بين وضع الزوجين في اتخاذ القرارات عند احتسابها للجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي ، فبينما كادت النتائج تشير إلي تساوي الزوجين في اتخاذ القرارات الاجتماعية ، يلاحظ أن الأب يتمتع بأهمية خاصة في اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بالأسرة ، وعلى الرغم من أن مشاركة الأم في اتخاذ القرارات الاقتصادية كانت أقل بشكل واضح من مشاركة الأب، ولعل السبب في قلة مشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية يعود للعاملين التاليين:-

أولاً : أن الأب لازال يمثل الداعم الاقتصادي بالنسبة للأسرة ، وهو أيضاً المسئول عن تلبية احتياجات الأسرة الاقتصادية فهو يعمل في الخارج ليوفر التمويل اللازم للأسرة .

ثانياً : إن القرارات الاقتصادية ترتبط غالباً بالأنشطة الخارجية ، والأزواج في الغالب هم الذين يسيطرون على هذه القرارات [7].

- **دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مساهمة المراة الغربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة ، (1994) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدادات "

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة مساهمة المرأة الأردنية بأكثر من نصف ميزانية الأسرة وصلت إلى (50%) في مصنع الألبان و (30.8%) في مصنع النسيج وتبين أن المشاركة في القرارات الأسرية تتمثل في (68%) لميزانية الأسرة اليومية و(64%) لميزانية الأسرة الشاملة و(60%) للقرارات المتعلقة بتعليم الأبناء . وكانت نسبة مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية مثل أوجه الإنفاق في ميزانية الأسرة مرتفعة إذ بلغت (67.2%) بالمقابل كانت نسبة الزوجات اللواتي لم يجبن عن الأسئلة المتعلقة بالقرارات داخل الأسرة مرتفعة ، وذلك لكون الأغلبية غير متزوجات ، وبالتالي فإنهن لا يواجهن مشكلات تتعلق بهذه المسؤوليات وتوصلت الدراسة إلى أهم مشاركة للمرأة المصرية على المستوى كان أساسها في ميزانية الأسرة إذ بلغت من إسهامهن بأكثر من نصف ميزانية الأسرة : (37.3%) للعازبات و (28.3%) للمتزوجات . وبالتالي يلاحظ أن مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة تمثل واجباً أساسياً من واجبات المرأة وبالمقابل أشارت الدراسة إلى أنه مساهمة المرأة في اليمن في القرارات الأسرية بلغت حوالي نصف أفراد

عينة الإناث وذلك في مجال ميزانية الأسرة الكاملة وبيع وشراء الممتلكات ، ونسب أقل في حـــالات القرارات المتعلقة بزواج الأبناء وتعليمهم وميزانية الأسرة اليومية . أما مشاركة المـــرأة في العراق فبلغت (12.5%) في بعض القرارات وذلك للنساء العاملات في مصنع النـــسيج فـــي حين حققت النساء العاملات في مصنع الألبان زيادة ملحوظة عن تلك كثيراً وهـــي كالتالـــي (62%) في تعليم الأبناء ، و (70%) في الأسرة الشاملة ، و(74%) في ميـــزانية الأســـرة اليومـــية ، و (70%) في بيع وشراء الممتلكات ، و (58%) في زواج الأبناء [8] .

- **دراسة عماد عبداللطيف ، الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء ، (1994) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدادات " .

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (420) أسرة من الأسر التي تقطن الزرقاء ، وتبين أن هـــنالك تغيـــراً في مكانة المرأة ودورها من ناحية اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المصروف الشهري للأسرة ، والقرارات المتعلقة بشراء الأثاث والأدوات الكهربية للمنزل، وتبـــين أيـــضاً أن مـــسؤولية البيت أصبحت تنتقل – في أغلب الأحيان – إلى الزوجة، إذ أصـــبح الـــزوج علـــى اســـتعداد لمساعدة زوجته في أعمال المنزل ، ولكن ضمن تقسيم المـــسؤوليات داخل المنزل . وصلت نسبة الذين أجابوا بأنهم يساعدون زوجاتهم أحياناً في أعمـــال المنـــزل (58.3%) وحـــول أثر بعض المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية على العلاقـــات الأســـرية ، أشـــارت نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق ذات دلالة إحـــصائية وعند مستوى الدلالة (0.50) في العلاقات الأسرية من ناحية مهنة رب الأسرة ودخل الأسرة .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.50) في العلاقات الأسرية.وفقاً لمتغير تعليم الزوج ، الأمر الذي يعنى أن قوة الزوج (الرجل) داخـــل الأســـرة ، التي استمدها من ارتفاع مستواه التعليمي ، قد حسنت من قوة المرأة ، ورفعـــت من مكانتها الأسرية ، وزادت بالتالي من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المـــتعلقة بشئون الأسرة ، بسبب تغير نظرة الزوج للحياة بشؤون الأسرة الناتج من ارتفاع مـــستواه التعليمي وأثر ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة على اكتسابها نوعاً من القوة التي ساعدت على تغير دورها ومكانتها الأسرية ، إذ وجدت نسبة عالية من الزوجات المتعلمات

يـشاركن مـشاركة فعالـة فـي اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المصروف الشهري للمنـزل، وشراء الحاجات المنزلية . وأن مسئولية المنزل تنتقل إليهن مباشرة حال غياب الـزوج عن المنزل . وفيما يتعلق بعمل الزوجة خارج المنزل ، دلت الدراسة على وجود فـروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (0.50) في مشاركة الزوجة في القرارات المـتعلقة بـتوزيع الإنفاق والمصاريف ، وأصبح لها حرية في الخروج من البيت ، وذلك لمـشاركتها في جزء من الدخل الذي ينفق على الأسرة ، ويلاحظ أن المرأة العاملة تتمتع بمكانـة أفـضل مـن مكانة المرأة غير العاملة ، لأنها تشارك في دخل الأسرة ، وبالتالي تشارك في القرارات المتعلقة بالإنفاق والمصاريف [9] .

- **دراسة سلمى الخضيري ، تنمية المرأة الريفية في الأردن ، (1993) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدادات " .

وهـدفت هـذه الدراسة في التعرف على واقع المرأة في منطقتين ريفيتين مختلفتين ، هما قـرية ريمـون فـي اربـد وقـرى الهاشمية في عمان ، ومقارنة الخصائص الاجتماعية والعمرانية فيها، واستخدمت الباحثة أسلوب الاختيار القصدي لمنطقتي الدراسة . وبلغ حجم العيـنة (584) امـرأة وتوصلت الباحثة فيما يتعلق باتخاذ القرارات في الأسرة أن اتخاذ القـرارات الأسـرية و (1.4%) تتخذ الأم فيها القرار و(65.2%) يتم اتخاذ القرار بشكل مـشترك أما في قرية الهاشمية فقد بلغت نسبة الأسر التي يتولى فيها الأب اتخاذ القرارات (48.5%) وفـيما يـتعلق بعمل المرأة خارج المنزل ، توصلت الدراسة إلى أن عملها في قرية ريمون لم يؤثر في تعزيز دورها في اتخاذ القرار ، بينما تشارك أيضاً

(38.91%) من النساء غير العاملات في اتخاذ القرار ، الأمر الذي يشير هنا إلى عدم وجود علاقة بين عمل المرأة واتخاذ القرار .

أمـا فـي قـرية الهاشـمية فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة (31.68%) من النساء العاملات ونسبة (91.31%) من غيرالعاملات أيضاً يشتركن في اتخاذ القرارات. وعبرت الباحـثة عـن عدم مساهمة عمل المرأة في القرارات الأسرية إلى أن معظم عملها متقطع وغير منتظم وبدون مقابل في معظم الأحيان ، ومنها ما يتعلق بأثر التعليم توصلت الدراسة إلى أن نسبة (44.8 %) من النساء غير الأميات يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية و(21.82%) من الأميات يشاركن أيضاً في ذلك وفي قرية الهاشمية ، تبين أن (22.77%) من غير الأميات و (28.22%) من الأميات يشاركن في اتخاذ القرارات . وحول استخدام

وســائل تنظــيم الأســـرة وجدت الباحثة أن نسبة(53.40%) من بين نسبة (83.26%) لا يستخدمن وسائل منع الحمل ويشاركن بهذا القرار أما في قرية الهاشمية فإن(38.12%) من النساء لا يستخدمن وسائل منع الحمل ويشاركن في اتخاذ القرارات [10].

- **دراسة هند عبدالعزيز القاسمى ، أثر التعليم والعمل على دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة ، (1992) ف .**

ســـعت الدراسة إلي تحقيق هدف رئيسي عام مؤداه التعرف على مدى قدرة المرأة في مجتمع الإمارات على اتخاذ قراراتها سواء الخاصة بها أو تلك المرتبطة بالأسرة ، وتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية تمثلت في التعرف على الجذور التاريخية لوضعية المرأة في مجتمع الإمارات والتعرف على أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على وضعية المرأة الإماراتـــية والتعـــرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي تلعب دوراً فـــي تحديـــد قدرة المرأة على اتخاذ القرار والتعرف على بعض القرارات الخاصة بالمـــرأة والقرارات الخاصة بالأسرة ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة **أسلوب العيـــنة ، والتـــي يـــبلغ قوامها (196) مفردة منها (98) متعلمة وعاملة ، ومثلها غير مـــتعلمة وغيـــر عاملة موزعة على سبع إمارات** بما يتناسب مع حجم المجتمع بكل إمارة **وقـــد اســـتعانت الدراســـة بأســـلوب المسح الاجتماعي باستخدام الاستبيان ، وفي بعض الحـــالات باســـتخدام مـــنهج دراسة الحالة للحالات التي لم تتمكن من دراستها باستخدام المسح الاجتماعي وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج منها :**

فـــي العادة يؤخذ رأى الفتاة في شريك حياتها (71.9%) من الحجم الكلى لعينة البحث كمـــا يتـــضح أن نـــسبة الفتيات اللاتي لديهن سلطة في اختيار الزوج (11.7%) أما الأم فمـــازال قـــرارها محدوداً إلي جانب قرار الأب إذ يمثل (5.6 %) حتى بعد وفاة الأب يكـــون العـــم والأخوة الذكور أصحاب القرار الأكبر . كما أن الجامعيات اللاتي لهن قدرة بنسبة (29.1%) ومن ليس لديهن القدرة بالنسبة (3.1%) وفي المقابل نجد الأميات اللاتي لهن القدرة بنسبة (25%) بينما نجد من ليس لديهن القدرة بنسبة (19.9%) . كما أضحت الدراسة وجود علاقة بين العمل والقدرة على اختيار شريك الحياة إذا تمثل العاملات اللاتي لديهن قدرة على اختيار شريك الحياة (44.9%) في حين أن نسبة اللاتي لا يعملن ولديهن قـــدرة على الاختيار تمثل (27%) أما فيما يختص بالقرارات الخاصة بشراء احتياجات الأســـرة ، فقد أتضح أن شراء الاحتياجات يقوم بها الزوج بمفرده بنسبة (34.2%) بينما

تقــوم بـــه الزوجة بمفردها بنسبة (8.25 %) . كما توضح نتائج الدراسة أن نسبة النساء العـــاملات مـــن جمهـــور البحث ، الذات ومن الملاحظ أن الزوج لا يعترض على عمل الـــزوجة فنسبة العاملات اللاتي لم تجد معارضه من الزوج تمثل (91%) غير أن خروج المرأة الإماراتية بصفة عامة إلي العمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار إذ أن (62.2%) مـــن عينة البحث أكدت أن العمل كان بالنسبة لهن غير مؤثر في حقهن في اتخـــاذ القـــرارات كما يتضح أن الاتجاه الغالب في مجتمع الإمارات يفضل الأسرة كبيرة الحجـــم ، فقد تبين أن (39%) من النساء يفضلن الأسرة الكبيرة ، بينما (45.4%) يفضلن الأســـرة الذكـــور مـــن الأزواج يمثل (70.4%) بينما (23.7%) لا يفضلون الذكور كما أوضـــحت الدراسة أن قوة المرأة الإماراتية داخل الأسرة تتوقف إلي حد بعيد على إنجاب الذكـــور حيث أكدن أن الإنجاب وبصفة خاصة للذكور قد أعطاهن سلطة في اتخاذ القرار تمـــثلن (50.5%) كمـــا توضح أن الإنجاب بصفة عامة والذي يجمع بين الذكور والإناث يعطـــى سلطة أكبر داخل الأسرة (75.5%) ومن الملاحظ أن الأسرة الإماراتية لا تبدي رغـــبة واضـــحة في تحديد النسل كما أن النساء المتعلمات يفضلن الأسرة الصغيرة فنجد الأمـــيات اللاتي تقرأن وتكتبن (13.7%) ، أما التفضيل للأسرة الكبيرة فنجد أن الأميات واللاتـــي تقـــرأن وتكتبن يفضلنها بنسبة (31.1%) بينما المتعلمات بنسبة (15.3%) وأن هـــناك علاقـــة واضحة بين العمل وحجم الأسرة أن المرأة العاملة تفضل الأسرة الصغيرة الحجم بنسبة (30.1%) بينما المرأة غير العاملة بنسبة (15.3%) أما حجم الأسرة الكبيرة فنجد المرأة تفضله بنسبة (32.7%) والمرأة العاملة بنسبة (16.3%) [11].

- **دراســـة محي الدين خيري ، <u>أشكال التدخل الأسري في بعض شؤون الأبناء من الشباب الجامعـــي في الأردن</u> ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 1991 ف .**

اســـتهدفت الدراسة توضيح أشكال التدخل الأسري في شئون المبحوثين من الأبناء من الشباب الجامعي الأردني في مجالات :-

اختيار المهنة ، شراء الحاجات الخاصة ، العلاقات مع الأقارب ، كما استهدفت قياس أثر متغيـــر الـــنوع علـــى أشـــكال التدخل الأسري في شئون المبحوثين من الشباب الجامعي الأردني.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من (150) طالب وطالبة من مختلف الكليات بالجامعة الأردنية.

حيث تم تصميم استبيان لجمع المعلومات من المجموعتين (ذكور وإناث) على أسئلة حـول أشكال التدخل الأسري في بعض شئون الأبناء مثل اختيار المهنة وشراء الملابس الخاصـة والعلاقات مع الأقارب ، وكانت هذه الأسئلة من النوع المغلق فقد حددت أشكال الـتدخل فـي كـل أمر من هذه الأمور مسبقاً بدءاً بالمنع وأنتهاءاً بعدم التدخل ، ومروراً بإبـداء الـرأي ، وتقديم النصائح والتشجيع واحتوت الاستمارة أسئلة أخرى متعددة حول علاقات السلطة بين أعضاء الأسرة والأبناء لا مجال لمناقشتها .

ولقياس أثر متغير النوع على أشكال التدخل الأسري فقد استخدمت اختبار الدلالة مربع كـأي ($كا^2$) للتأكد مما إذا كانت الفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.05) P وليست نتيجة لعامل الصدفة .

وبالنـسبة لأشكال التدخل الأسري السابق ذكرها تم التحكم بمتغير السن لتوضيح الأثر المـستقل لمتغير (النوع) على هذه الأشكال . كما تم استخدام اختبار الدلالة كاي المربع لتقييم الفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث في كل جماعة عمرية على حده.

أوضـحت النـتائج أن التدخل الأسري في شئون المبحوثين من الجنسين يأخذ أشكالاً ديمقـراطية ، ففي هذه المجالات المدروسة من النادر أن يأخذ التدخل الأسري في شئون المبحوثـين شكل المنع ، فهو يأخذ في غالب الأحيان شكل التشجيع ، وشكل تقديم النصح والمشورة وأبداء الرأي ، وفي العديد من الحالات أوضحت النتائج عدم وجود تدخل أسري في هذه الميادين أما فيما يتعلق بأثر متغير النوع على أشكال التدخل الأسري فقد أوضحت النتائج وجود ميل للتشدد مع الإناث أكثر من الذكور وحتى بعد ضبط تأثير متغير السن ، فقد كان لمتغير النوع تأثير مستقل على أشكال التدخل الأسري في حالة الإناث ، في الفئة العمرية (20 – 24 سنة) عنها في حالة الذكور من نفس الفئة أو في حالة الإناث والذكور من الفئة العمرية الأصغر ، أقل من 20 سنة [12] .

- **دراســة ناصــر ثابت ، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور المرأة في الأسرة في الإمارات العربية المتحدة ، (1990) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

إن هــنالك بــصمات واضــحة لأثــر تعليم المرأة وعملها خارج المنزل على ترشيد الاستهلاك بالأسرة وتنظيم ميزانيتها ، فقد أفادت الغالبية العظمى بأن المرأة تقوم بدور مهم في خفض قيمة الاستهلاك ، والحد من التبذير في إطار الأسرة.وأيد هذه الاتجاه (79.7%) ، بيــنما عارضه (21.37%) . وفيما يتعلق بمسؤولية القرار حول تدبير ميزانية الأسرة ، تبــين أن الــزوج هو المسؤول عن إصدار القرارات النهائية المتعلقة بتدبير الميزانية ، إذ أشــارت الدراسة أيضاً إلى تأييد (84.02%) في أن يكون الزوج صاحب القرار الأول والأخيــر في الأسرة ، وأن تحتل الزوجة المرتبة الثانية،وأكد هذا الاتجاه ما نسبته(13.3 %). وبيــنت هذه الدراسة أن المرأة العاملة قادرة على أداء عملها كعاملة وربة بيت تقوم بتنظيم ميزانية الأسرة وإدارتها ، وأيد هذا الاتجاه ما نسبته (77.3 %) ، بينما عارضه (22.7%) من مجموع مفردات العينة [13].

- **دراسة مليحة عوني القصير،عمل المرأة وأثرهُ في العائلة العراقية الحديثة،(1989) ف.**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات "

قــد توصــلت الدراسة إلى أن عمل المرأة قد ساهم بصورة فعالة في إظهار كفاءتها ، وقدرتها، ومكانتها الشخصية في تحقيق ذاتها ، إذ أصبحت تشارك زوجها في إعالة العائلة، وفي اتخاذ القرارات ، وأصبحت العلاقة بين الزوجين علاقة قائمة على الاحترام والمساواة النــسبية في الحقوق والواجبات . وأشارت الدراسة إلى أن التعاون في السلطة يكون نتيجة لعــوامل شخــصية كأن تكون شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة والعكس صحيح ، كذلك تظهر الاختلافات في السلطة في الشرائح الاجتماعية المختلفة ففي العائلة المثقفة مثلاً تكــون ســلطة الــزوج فــي العائلة المثقفة أقل من سلطة الزوج في العائلة الغير مثقفة ، والعكس صحيح، وبمعني آخر كلما زاد المستوى التعليمي للزوج زادت درجة ديمقراطيته وميله نحو المشاركة في القرارات الأسرية المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية، وأساليب التربية ، واختيار شريك الحياة [14]

- **دراســة محمــد إبراهيم العزبي ، بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية ، (1989) ف .**

تهــدف هذه الدراسة إلي التعرف على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية الهامة والعوامل المؤثرة على ذلك.

وقــد تــم اختيار عينة الدراسة من الزوجات في قريتين إحداهما قرية زراعية تقليدية وهي قرية الغابة التابعة لمركز أبو حمص بمحافظة البحيرة والأخرى قرية صناعية وهي قــرية البيــضا التابعة لمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة . وقد بلغ عدد الزوجات اللاتي تــتكون مــنهن العيــنة (188) زوجة يمثلون حوالي 30 % من عدد الزوجات السكنية بالقريتين .

لقــد تــم جمــع البــيانات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال **المقابلات الشخصية** مع الزوجات.

لقــد اســتخدمت عدة أساليب إحصائية لتحقيق أهداف الدراسة واختيار فروضها منها النــسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط « **بيرسون** » ، وأسلوب تحليل الانحــدار المــتعدد ومعامل التحديد (r2) ، أشارت نتائج الدراسة عموماً إلي انخفاض مــستوى مساهمة الزوجات في معظم القرارات الأسرية التي تم دراستها في كلتا القريتين. وأوضحت نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد وجود علاقات موجبة بين درجة مساهمة الزوجة في القرارات الأسرية وكل من المستوى التعليمي للزوجة وعمل الزوجة في أنشطة تدر عليها دخلاً مباشراً ومساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة [15].

- **دراســة غريب إبراهيم السيد أبوزيد ، التغير الاجتماعي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة ، (1986) ف .**

" نقلاً عن : هند عبدالعزيز القاسمي " .

تهدف هذه الدراسة إلى تناول التغير وأثره على سلطة اتخاذ القرار في الأسرة وتطبقه على عينة من الأزواج والزوجات ، ذلك أن هناك تغيرات اجتماعية في مجال الأسرة مما جعل الأسرة الممتدة تتحول إلى أسرة نواة ، وقد كان لانتشار التعليم وزيادة عدد أفراده ، ولخــروج المــرأة لمجال العمل ومنافستها للرجل أثر في أنها أصبحت تشارك في سلطة إصدار القرارات داخل الأسرة وخارجها ، لذا تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر التعليم

وخروج المرأة لمجال العمل بصفة خاصة والتغيرات الأخرى المصاحبة بصفة عامة على سلطة إصدار القرار .

وقد استخدمت هذه الدراسة **أداة الملاحظة ، واستمارة الاستبيان ، واستمارة المقابلة** ، واعتمدت على طرق إحصائية مختلفة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوظيفي والمنهج التاريخي والإحصائي ، أما العينة فكانت **عينة عشوائية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :**

وقد أثبتت الدراسة أن الزوجة تشارك في اختيار خطيب ابنتها أو خطيبة ابنها ولا يمثل خروج المرأة للعمل سبباً وحيداً في المشاركة في سلطة اتخاذ القرار ، إنما يلعب المتغير التعليمي دورهُ المشترك مع النسق الاقتصادي . وتستطيع الزوجة إقناع زوجها برأيها نظراً لأن التعليم يزيد من التفاهم بين الزوجين ، وأكدت عينة الدراسة أنها تستعين برأي الزوج والأولاد حينما تواجههم مشكلة ، وقد أوضحت الدراسة أن العلاقات بين الأسرة النواة والأسرة الممتدة ما زالت قائمة ويرجع السبب في ذلك إلى وجود صلات القرابة ، ونتيجة للتغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الجديدة ، وتأثير العادات والتقاليد أكدت الدراسة أن الزوج والزوجة يسمحان للأولاد بالمشاركة في اتخاذ القرارات . وتزيد هذه النسبة في الحضر عنها في الريف وبخاصة في القرارات التي يكونون طرفاً بها [16] .

- **دراسة أحمد جمال الدين وهبه ، دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية ، (1985) ف.**

استهدفت الدراسة الأدوار المختلفة التي يلعبها أفراد الأسرة أو غيرهم في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة ببعض قضايا التنمية ، والتعرف على العلاقة بين سلوك أفراد الأسرة الريفية خلال اتخاذ قراراتها المتعلقة ببعض قضايا التنمية الريفية وبعض خصائصهم الفردية والتعرف على العلاقة بين سلوك أرباب الأسر الريفية خلال اتخاذ قراراتها المتعلقة ببعض قضايا التنمية الريفية من ناحية وبعض اتجاهاتهم ومعرفتهم وخصائصهم الفردية من ناحية ، وتحقيقاً لأهداف الدراسة : فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 100 رب أسرة من واقع سجلات الحيازة الزراعية المتوافرة بالجمعية التعاونية الزراعية بإحدى قرى محافظة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية .وقد استخدمت استمارة استبيان لجمع بيانات الدراسة بعد اختبارها ،خلال شهري الفاتح ، والتمور1998 ف.

وقد قامت الدراسة بقياس العوامل المؤثرة في قرارات تنظيم الأسرة ، وزواج البنات ، وتعلـيمهم، وكذلك قياس اتجاهات أرباب الأسر نحو المسئولية التقليدية " السيطرة " ونحو الجمود الذهني ، ونحو الانفتاحية.

وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج منها :

لـيس من المحتم أن تمر الأسرة بجميع المراحل التي يمر بها اتخاذ القرار في مختلف قراراتها ، فبعض الأسر لم تمر بمرحلة (جمع المعلومات) عند اتخاذ قرار زواج البنت ، نظـراً لصلة القرابة في كثير من الأحوال التي تربط أسرتي الزوج والزوجة ، اتضح أنه لـيس ضـروريا أن تمر الأسرة بمراحل اتخاذ القرار بنفس التسلسل الذي أوردته كتابات عديدة ، ففي قرار زراعة محصول بنجر السكر قامت بعض الأسر باتخاذ قرار زراعة هذا المحصول أسوة بغيرها من الأسر لما يحققه هذا المحصول من دخل كبير نسبياً عن غيرهُ مـن المحاصيل التي كانت تزرع في ذلك الوقت ، كما أتضح أن الفوارق الفردية قد تؤدي إلى اختلاف تتابع مراحل اتخاذ القرار ما بين فرد وآخر ، ولأن اتخاذ القرار الأسري هو محصلة لمشاركة أفرادها ، كما أتضح إن هذه القرارات تتأثر بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة وبصفة خاصة الفهم الخاطئ للعقائد الدينية في البيئة الريفية، كما أوضح أن الأسر لا تـتخذ قراراتها بطريقة واحدة ، سواء من ناحية المراحل التي تمر بها أو مدي عقلانية القرار وموضوعيته ، إذ إن اتخاذ القرار داخلها هو رهن بمتغيرات كثيرة معظمها خاص بالأسـرة ذاتها مثل المستوى التعليمي لأفرادها وتسلسل مكانتهم الاجتماعية وبعضها الآخر مـتعلق بظروف البيئة المحيطة مثل المحددات التنظيمية والتشريعية السائدة ، وهي جميعاً ممـا لا يساعد على القول بوجود نمط واحد سائد لدى الأسر الريفية في اتخاذ قراراتها ، كمـا أظهـرت النتائج أن بعض القرارات داخل بعض الأسر تتخذ بطريقة تلقائية روتينية دون حـوار أو نقـاش بين أفرادها مثل قرار استكمال تعليم البنت ، لأن الكثير من أرباب الأسـر الـريفية بـدأ في تعليم بناته نتيجة لارتفاع المستوى الثقافي عن طريق التعرض لأجهـزة الإعلام والرغبة في تقليد الجيران من الأسر الأخرى ، كما أتضح أن القرار قد يـتخذ بمجـرد أن رب الأسرة اقتنع بأهميته ، مثل قرار زراعة محصول بنجر السكر ، ومثل قرار تنظيم الأسرة الذي يكاد يقتصر اتخاذه على الزوجين في كثير من الأسر الريفية ، وأن مـشاركة بعض الأفراد من داخل الأسر أو خارجها يكون في أضيق الحدود ، كما اعـتمدت هذه الدراسة في نتائجها على البيانات التي جُمعت من أرباب الأسر ، وهي وأن

عكـــست جزء من الحقيقة في كيفية اتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية ، فهي لا تعكس الحقيقية بأكملها ذلك أن رب الأسرة قد يحاول أن يظهر أمام الآخرين وخاصة الغرباء بأنه السيد والمهيمن والمسيطر على الأسرة ومتخذ قراراتها بحكم التقاليد الريفية التي تجعل من العيب أن يذكر الرجل أن زوجته أو بعض أبنائه قد يشاركون في قرار معين [17].

- **دراسة عبد الله أحمد راشد ، العائلة المتغيرة في مجتمع عمان ، (1985) ف .**

" نقلاً عن : هند عبدالعزيز القاسمي " .

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في العائلـــة التقلـــيدية وبيان أثر القيم والعادات والتقاليد في العائلة الممتدة ، والتباين بين نمط الحياة التقليدية ونمط الحياة للأسرة المتغيرة ، ودور النفط ومردودهُ على الأسرة و العوامل الأخرى المساعدة في عملية التغير الاجتماعي والاحتكاك الثقافي عن طريق الذين هاجروا إليها أو عن طريق التجارة.

ومن هنا كان إلقاء الضوء على مجتمع البحث وتوضيح تباين عوامل التغير الاجتماعي وإلقـــاء الضوء على دور الوعي الثقافي ودور المؤسسات الإعلامية في التوعية بضرورة تقـــبل التغيرات. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التشخيصي الذي يمثل أولى خطـــوات الدراســـة الاجتماعـــية في مجتمع لا يزال بكراً في هذا المجال ، واعتمد على الملاحظة بالمشاركة وقام الباحث بإجراء بعض المقابلات التي ركز فيها على عمل المرأة ومشاكل الأسرة النواة المعاصرة وتكاليف وغلاء المهور.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية وهي :

تأثر البناء الاجتماعي للعائلة الممتدة على أثر التغيرات التي لحقت بالعائلة.

دور التعلـــيم وأثره في خلق نوع من الثقافة والوعي الثقافي لدى أفراد العائلة بجانب تعليم الفتاة مما أدى إلى زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة ، إضافة إلى ذلك أصبحت الفتاة تشارك إلى حد ما في اختيار شريك حياتها ، أدى التحاق المرأة بالعمل إلى خلق فجوة بين وظائفها المنزلية وعملها الوظيفي ، وساعد اشتغال المرأة على زيادة الدخل الاقتصادي لبعض لأسر وأبـــرز مكانتها الاجتماعية ، وبدأ استقلال المرأة الاقتصادي يظهر في الأسرة النواة. كما أن الـــسلطة في الأسرة بدأت تأخذ شكلاً تعاونياً بين الزوجين بسبب تعليمهم وعمل المرأة الـــذي عزز من مكانتها أمام الزوج ، وزاد اعتماد الأسر والعائلات على الخدم بشكل كبير ولقـــد تقلـــصت وظائـــف الأســـرة بعد أن احتلت المؤسسات كثيراً من وظائف الأسرة ،

وأصـــبحت الأسرة مستهلكة لأبعد الحدود وتميز مجتمع الإمارات بارتفاع المهور ، الأمر الذي يؤدي بالشباب إلى بذل الجهد لتوفير المال أو الزواج من أجنبيات [18].

- **دراسة مجد الدين خيري** ، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية ، **(1982) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

أجـــريت هـــذه الدراسة على عينة مكونة من (274) أسرة نووية حضرية من الأسر القاطـــنة في مدينة عمان ، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأسر في المجتمع الأردني ليست منعـــزلة اجتماعياً ، إذ إنها ترتبط بعلاقات قوية معها (80.3%) وقد اتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات مثل : أنماط الزيارات المتبادلة ، ونمط تبادل المساعدات ، وتبادل الهدايا ، وأشارت هذه النتائج إلى أن هذه الأسر ترتبط بعلاقات قوية مع الوحدات غير القرابية مثل: الجيـــران ، إذ بلغت نسبة الأسر التي ترتبط بعلاقات قوية مع جيرانها (42.65%) ، منها بلغت نسبة الأسر التي ترتبط بعلاقات قوية مع الأصدقاء (56.2%) وقد بينت هذه الدراسة أهمـــية الدور الذي تقوم به الزوجة في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بواقع الأسرة ومـــستقبلها ككـــل ، ويـــرتبط الدور الفعال للزوجة في مستواها التعليمي ، أي كلما ارتفع المـــستوى التعليمـــي كلمـــا ازدادت مشاركتهما في القرارات الأسرية[19]. وزاد المستوى التعليمـــي للزوج من درجة ديمقراطيته وتسامحه ، وبالتالي الميل والرغبة في مشاركة كل من الزوجة والأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية.

- **دراســـة مجـــد الـــدين خيـــري وآخرون ، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردانية ، (1982) ف.**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

ولقـــد توصـــلت هـــذه الدراسة إلى مشاركة ربات البيوت اللاتي يقمن ببعض الصناعات المنـــزلية، بشكل ملحوظ ، مع الأزواج في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء السلع المعمرة ، واســـتثمار الأموال في مجال الأعمال بصورة مشتركة بين الزوجين في غالبية هذه الأسر. أمـــا فـــيما يـــتعلق بالمصاريف اليومية للأسرة ، فقد ذكرت (50%) من الزوجات بأنهن يـــتخذن القرار لوحدهن دون تدخل الزوج. وأن لهؤلاء الزوجات دوراً في اتخاذ القرارات المـــتعلقة بتعليم الأبناء . وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة الملحوظة في اتخاذ القرارات

في الأسر المدروسة تعود لكون هؤلاء الزوجات منتجات اقتصادياً ، فجميع مجتمع الدراسة يقمن – بلا استثناء – بإدارة بعض الصناعات المنزلية البسيطة مثل : (الخياطة ، والتطريز ، والصناعات الغذائية) وبيعها في الأسواق ، وهذا أدي إلى رفع المستوى المعيشي للأسرة ، الذي كان له دور مهم في زيادة مشاركة تلك الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية [20].

- **دراسة مركز تنمية الأميرة رحمة(علان) ، وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية 1982 ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

حيث أشارت النتائج إلى أن المرأة الريفية مستبعدة من اتخاذ القرارات الأسرية بصورة كلية إذ أن (97.1%) من مجموع أسر مجتمع الدراسة يكون الزوج فيها أو رب الأسرة هو مالك القرار النهائي في الشئون الأسرية المختلفة ، وهذا قد يعكس بصورة واضحة النظام البطريركي السائد في مجتمع الدراسة الذي تكون فيه السيطرة الكاملة للزوج في اتخاذ القرارات الأسرية . في حين انخفضت نسبة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات – في حال عدم وجود رب الأسرة أو الزوج إلى أن وصلت إلى (1.4%) من مجموع أسر مجتمع الدراسة ، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى الانخفاض الحاد في مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد النسل ، إذ بلغت هذه النسبة (19.5%) ، و (13%) فيما يتعلق بعمل بنات العائلة عند الآخرين مقابل أجر ، و(89%) فيما يتعلق لعمل المرأة عند الآخرين بأجر[21] .

- **دراسة صندوق الملكة علياء للعمل التطوعي الأردني ، دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في محافظة الكرك،(1981) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وضوح دور المرأة – بشدة – في اتخاذ القرارات في ميادين محددة ، إذ تبين أن للزوجة الريفية دوراً مهماً في اتخاذ قرارات معينة ، وخاصة تلك التي تتعلق بزواج الأبناء ، وشراء أدوات المنزل ، أما فيما يتعلق بقرار بيع المحصول، فهو بيد الزوج كلياً [22].

▪ **دراسة عبدالهادى قريطم وآخرون الأسرة السعودية : الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات ، (1981) ف .**

" نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات " .

أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة وازدياد دخلها ، فقد وجد أن هنالك اتجاها نحو الأسرة صغيرة الحجم ، أما نمط الأسرة ، فدلت الدراسة على أن هناك اتجاهاً نحو تفضيل الأسـرة النووية واستقلال الأبناء في الإقامة عن الآباء والأقارب . وحول استقلال الأبناء فـي اتخـاذ القرار ، لوحظ أن رب الأسرة السعودي ما زال صاحب القرار في كثير من شـئون أبنائه مع تفاوت النسب في المجالات المختلفة ، وتزداد سلطته في اتخاذ القرارات فـي الحـالات التـي تتطلب قراراً يؤثر على الحياة ، ووضعها الاجتماعي كزواج الابن وسفره،أما مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، فتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة تزداد كلما ارتفع مستوى تعليمها[23] .

ثالثاً : الدراسات المحلية :-

▪**دراسة خيري الصادق عبد الله ، التكيف للحياة الزوجية في الأسرة الليبية عام (2004 – 2005) ف .**

اسـتهدفت تلك الدراسة التعرف على العلاقات الارتباطية بين أبعاد التكيف الزواجي ، وعـدد مـن المتغيرات المستقلة ، كالمكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة المنشأ للزوجين المتمـثلة فـي متغيرات (تعليم الأب ، وظيفة الأب ، دخل الأب) ،ومتغيرات نظام الزواج المتمثلة في(طريقة اختيار الشريك ، نمط الزواج " داخلي – خارجي " العمر عند الزواج، مدة الزواج) ومتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة الزواجية المتمثلة في (تعليم الـزوج ، وظـيفة الزوج، دخل الزوج). كما استهدفت أيضاً تشخيص المعوقات التي تقف حـائلاً دون التكيف أو السعادة الزوجية و تقديم المؤثرات في التفكك أو التصدع في البناء الأسري . وتحقيقاً لهذا الهدف فقد استخدم المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي عن طريقة أسلوب (العينة العشوائية البسيطة) . هذا واعتمد الباحث في تقنيات بحثة على أخذ نـسبة 3% فـي حالـة ما يكون مجتمع البحث كبير لتكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي ولـتحديد حجـم العينة إعتمد الباحث في تقنيات بحثة على عدة متغيرات أساسية . فقد بلغ حجم العينة (400) مفردة متمثاة في(200) أسرة، (200)زوج ،(200) زوجة.حيث بلغ

عدد الأسر في هذه المدينة حسب تعداد 2004 ف حوالي (8458) أسرة مقسم على ثلاثة محلات.

وأجـريت الدراسة على الازواج والزوجات في الأسرة بمجتمع الجميل وذلك للتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتكيف الزواجي في الأسرة الليبية .

وقـد توصـلت الدراسـة إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين متغيرات نظام الزواج والتكيف الزواجي ، كما أثبتت النتائج وجود علاقة طردية موجبة دالة إحصائياً بين متغيـرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والتكيف الزواجي فالأسرة الزواجية ذات التعلـيم العالي والمكانة الوظيفية العالية والمستوى الاقتصادي العالي أكثر تكيفاً في حياتها الـزوجية و كـذلك تـشير النـتائج إلى أن كل من الأزواج والزوجات قد سجلوا درجات متوسطة على مقياس التكيف الزواجي ككل وعلى أبعاده المختلفة و كذلك تشير النتائج إلى أن كـل من الأزواج والزوجات قد سجلوا درجات متوسطة على مقياس التكيف الزواجي ككل وعلى أبعاده المختلفة [24].

▪دراسـة فتحـي علـى الـساحلي ، الخطـاب الاجتماعـي بـين الـزوجين وأثره في الاستقرارالأسري، عام (2002 – 2003) ف .

تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء على أبعاد الخطاب الاجتماعي بين الزوجين وأثرهُ في الاستقرار الأسرى ، و الارتقاء بنظام الخطاب لاجتماعي بين الزوجين في حركة الحوار الاجتماعي الأسري ، مما يساعد على إنجاح الأسرة واستقرارها.

وأجريت هذه الدراسة في محكمة باب ابن غشير الجزئية وهي تشكل المساحة الأكثر كـثافة فـي عدد السكان في مدينة طرابلس وبها نسبة عالية من حالات الخلاف الزواجي الذي وصل إلى مرحلة حرجة في حياة الأسرة .

وقـد قـام الباحث باختيار (العينة العمدية) التي تعمد أن تتكون من أزواج وزوجات لجئوا إلى المحكمة لفض النزاع الواقع بينهم وبلغ المجموع الكلي لعدد أفراد العينة (80) مفردة تم اختيارهم عشوائياً ينقسمون إلى : (40) مفردة ذكور ، (40) مفردة إناث .

وقد استخدم الباحث استمارة مقابلة كأداة للبحث أو كوسيلة لجمع البيانات باعتبارها أهم وسـائل جمـع البيانات خاصة في المجتمعات المتخلفة التي تنتشر فيها الأمية أو مستوى تعليمـي متدنـي وقـد قـام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي عن طريق إيجاد التوزيع

التكـــراري وحـــساب النسبة المئوية لاستجابات جميع مفردات الدراسة بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة .

ومن خلال تحليل الجداول السابقة اتضح أن أكثر آراء ومقترحات الأزواج تصب في اتجـــاه مـــا يمثله الخطاب الاجتماعي من خطورة وأهمية وقيمة عالية في الحياة الزوجية والأسرية ، وبدرجة أو ضح ، فإن العوامل الأخرى لم تكن مؤثرة كثيراً في هذا الخطاب، وخاصة عاملي الاقتصاد والتعليم في الأسرة [25] .

▪دراسة عبد الله محمد الجزيري،عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة ،عام(2002) ف.

وقد انحصرت أهداف الدراسة في هدفين رئيسين هما :

الهدف العلمي ويتمثل في :

الكـــشف عن أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في مجال العمل وأثر ذلك على دورها الاجتماعي في إطار علاقاتها الاجتماعية ،ودورها في الأسرة باعتبارها زوجة وأم وربة بيت و الكشف عن الخلفية الثقافية والاجتماعية التي تتحكم في اتجاهات الأفراد نحو هذا الموضوع ، وتهدف إلى التعرف على القيم السائدة – التقليدية والمتحررة – المرتبطة بعمل المرأة المتزوجة داخل الأسرة الليبية ، ومعرفة ما إذا كانت ثمة اختلافات جوهرية قد تفضي إلى نوع من الصراع القيمي بين أفراد الأسرة.

والهدف التطبيقي :

وغرضه التعرف على أهم دوافع خروج المرأة الليبية للعمل والمشكلات التي تواجهها فـــي عملهـــا ، وكذلك أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها في تربية أبنائها و وأجريت الدراســـة فـــي مدينـــة طرابلس ، وتحديداً كان مجالها المؤتمرات الشعبية الأساسية: الشط والنوفليـــين والظهـــرة وفشلوم والساحة الخضراء وسوق الجمعة وعين زارة وقد استخدم الاســـتبيان كوســـيلة لجمع البيانات وقد تمت عملية جمع البيانات لهذه الدراسة ميدانياً في النـــصف الثانـــي من شهر الكانون سنة 2001 ف واستمرت حتى نهاية شهر النوار سنة 2002 ف وقـــد اســـتخدم الباحث في تحليله الإحصائي الجداول التكرارية والنسب المئوية كتقنية تسمح بعملية (المقارنة) لجميع التغيرات التي تطرحها الدراسة .

ولقد توصلت الدراسة على الأخص إلى جملة من النتائج منها :-

اعتبار الدافع الاقتصادي أهم الدوافع المؤدية إلى خروج المرأة إلى العمل سواء لغرض المعاونـــة على سد حاجيات الأسرة أو لغرض الاستقلال الاقتصادي للزوجة ، ويليه الدافع الذاتي المتمثل في تحقيق الذات ومكاسب المركز الاجتماعي ، ثم ملء أوقات الفراغ وبينت الدراســـة وجـود بعـض الصعوبات التي تعيق عملية التوفيق بين الأدوار المتعددة للمرأة العاملـــة غير أنها لا ترقي إلى المستوى إعاقتها عن ممارسة تلك الأدوار وايضاً أوضحت الدراســـة أن المـــرأة تقوم بدورها تجاه أطفالها من نواحي الوظيفة الاقتصادية والتعليمية والتنـــشئة الاجتماعـــية ، حيث تسهم في إشباع حاجات الأطفال مادياً ، والرفع من مستوى تحـــصيلهم تعليمياً بمتابعة الدروس واستذكارها معهم ، كما تغير الاتجاه في عملية التنشئة من القسوة والخرم إلى العطف والتفهم وتوجيه السلوك و كما بينت الدراسة أن العلاقة بين المـــرأة العاملة وزوجها قد أخذت منحي إيجابياً يمثل في إجلال التفاهم والنقاش والحوار ، والوعي بالمسؤولية تجاه الأسرة بدلاً من اللامبالاة مما يعمق جذور المودة والألفة بينهما و كما كشفت الدراسة عن أهمية العمل في إكساب المرأة خبرات تربوية جيدة تفيدها في تربية أبنائها ، ومتابعة نموهم في المجالات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية و كما بينت الدراسة أن خروج المرأة للعمل أحدث تغيراً في أدورها الاجتماعية من متفرغ كل الوقت لأداء الواجبات المنزلية إلي متفرغ بعض الوقت لها [26].

▪دراســـة زهـــرة سالم قشقش ، بعض العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في اختيار الزواج عام (2001) ف.

الدراســـة تعتبـــر مـــن الدراســـات الوصفية التي تهدف إلى دراسة العوامل النفسية ، والاجتماعـــية المؤثرة في اختيار الزواج ، وقد تكونت عن الدراسة من (200) مفردة من الشباب (100) من الذكور ، و (100) من الإناث بمدينة طرابلس بمنطقتين هما : أبو سليم ، وشـــارع بن عاشور بطرابلس ، وقد استخدمت استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ،وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج منها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحي الـــسكني ، وبعض المتغيرات منها : (العمر المناسب لزواج الفتاة ، وزوجة عاملة أو ربة بيت (للذكور فقط) نوع السكن ، عدد الأخوة والأخوات ، أن يكون عمر الزواج أو الشريك أكبر من عمر الشريكة ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس ، وبعض المتغيرات منها: (العمر المناسب لزواج الفتاة ، العمر المناسب لزواج الرجل ،أهمية مشاركة الزوجة

لزوجها في الاحتياجات المالية، نوع المشاركة التي يفترض أن تقوم بها الزوجة ، المستوى التعليمـــي المناسب للزوجة والزوج ، مستوى وظيفة الزوج والزوجة ، عدم الرغبة في أن يبدي شريك أو شريكة الحياة اهتماماً ، وحفاوة بأهله [27].

▪دراســـة على عياد بن حامد ، أثر التغيرات البنيوية الجديدة على النمو السكاني في هون بليبيا عام (2000) ف .

تـــشهد واحـــة هـــون تحولات اقتصادية واجتماعية متباينة شملت التركيبة السكانية ، وآلـــيات التشغيل والإنتاج ، والتطور العمراني ، والوظائف الإدارية والفنية والمهنية التي يقوم بها النشيطون من السكان ، وقد أحدثت تلك التحولات تغيرات بنيوية جديرة في الواحة ، هـــذه التغيـــرات قـــربت المجتمع الواحي الهوني من المجتمع الحضري فأصبحت مكانة الأســـرة تقـــاس بعدد المتعلمين الملتحقين بالمدارس والجامعات ، والمنتجين المشتغلين في خـــارج النـــشاط الفلاحي ومقدار امتلاك واستخدام الأسرة للمقتنيات والمعدات الحديثة في المزرعة والمسكن ثم المكانة الاجتماعية التي تنالها بين السكان

وقـــد تأثـــرت الأحـــوال الاقتـــصادية والاجتماعية للشعب الليبي بصورة عامة بالنمو الاقتـــصادي نتـــيجة لإنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية سنة 1961 ف ، وكان النشاط الفلاحي ممثلاً في الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان من أهم الأنشطة التي تمارس في واحة هـــون كفـــرع من شعبية الجفرة ، فكان هذا النشاط من أكثر الأنشطة تأثراً بهذه التحولات على اعتبار أن الواحة مجال ريفي ، وبيئة زراعية رعوية وملتقى للقوافل التجارية القديمة ومراكز التسيير الإدارية والتنفيذية لواحات شعبية الجفرة ، وعلى الاتصال المباشر بالمجال الحـــضري لمـــا يمثله موقعها الاستراتيجي وسط الجماهيرية من مكانة مهمة ، وما يحدثه النمو العمراني الذي تشهدهُ من تغيير وتطوير، وقد برزت ملامح التغيير فيما يلي : -

غـــياب الأســـرة الأبوية وظهور الأسر النووية. وانتشار التعليم بين الجنسين على حد سواء ، ووجود المرأة المنتجة في خارج النشاط الفلاحي .

وبالإضـــافة إلـــى التغيـــرات البنـــيوية وأثرها على النمو السكاني في هون نوقشت بعض العناصر المساعدة مثل :-

التـــركيبة السكانية للواحة ، حجم الأسرة حسب عدد أفرادها. البنية العمرية والجنسية لسكان الواحة ، الحالة التعليمية بين أفراد الأسرة وعلاقتها بحجم الأسرة ، الحالة التعليمية بـــين أفـــراد الأسرة وعلاقتها بحجم الأسرة وتدعم الدراسة بالعديد من الجداول الإحصائية

والرسـوم البيانية التوضيحية . وخلاصة لما سبق في هذه الدراسة بأنه قد تأثرت التركيبة الـسكانية لـواحة هون بالتغيرات البنيوية الجديدة التي شملت الاقتصاد ، فالمجتمع الهوني جـزء من المجتمع الليبي ، وكانت المؤشرات السابقة الحديث عنها مجال اهتمامنا لإبراز مـدى تأثيـر تلك التغيرات على النمو السكاني ، واستغلال الموارد والإمكانيات المتوفرة بالمـنطقة ، فكـان لابد من فهم التركيبة السكانية لواحة هون من أجل خلق مقاييس لتلك التغيـرات ، وفهـم مدلولها ، ووضع تصور للمستقبل الذي سوف تنساق عليه حياة أفراد الأسرة في ظل تلك التغيرات . ويشكل تزايد عدد أفراد الأسرة في منطقة واحية مثل هون قوة إيجابية لتحقيق الاستقرار الطبيعي والتنمية المنشودة ، إلا أن الاستقرار يستوجب توفير مخـتلف حاجـات المجتمع ومتطلباته وعلى رأسها الخدمات التي تحقق الرفاه الاجتماعي لأفـراد الأسـرة على اختلاف مستوياتهم ، فالأسرة بأفرادها تسعى لأن تكون وحدة واحدة متماسـكة ، السلطة فيها لرب الأسرة الذي يدير شئونها الاقتصادية والاجتماعية ، ويتحمل مسئولية إعالتها بكل ما أوتي من قوة وجهد ليحقق طموحات أفرادها ، والعيش الكريم في ظل السعادة والهناء .

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :-

من مستخلصات الدراسة الميدانية لواحة هون ، وفحص أحجام الأسر ظهر التباين في عـدد أفراد الأسرة من أسر صغيرة الحجم تتكون من 2- 5 أفراد بنسبة 26.6% إلي أسر يـزيد حجمهـا عن 13 فرداً بنسبة تصل إلي 6.5% من مجموع عدد الأسر الهونية التي بلغـت حوالي 1842 أسرة حسب إحصاء سنة1995 ف ، ويقودنا هذا التباين إلي أن حجم الأسـر الهونـية في تناقص ، وأن عدد الأسر في تزايد ، وهذا يعنى بداية اختفاء الأسر الـريفية وظهـور الأسـر الحضرية . وأما بالنسبة لحجم الأسرة الطبيعي في هون حسب المعطـيات المتوفـرة يتمثل في فئة 6-8 أفراد بنسبة تصل إلي 40.8% من مجموع عدد الأسر الهونيه، وهذه الفئة تعطي مُتوسطاً عددياً لحجم الأسرة الواحدة يصل إلي 7 أفراد ، وتـشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة وعدد خمسة أبناء في أغلب الأحيان ، وحجم الأسرة من هذا النوع في منطقة مثل هون ينبئ بأنها تسير في طريق النمو الحضري بما تشهد من تغيرات وظيفية تشكل نقطة تحول في تركيب الواحة الديموغرافية ، والاتجاه نحو الحد من الحجم الأكبر للأسر على الرغم من أن نشأة الواحة الأولي كانت بدوية ريفية زراعية .

ومن خلال **متغير عدد أفراد الأسرة** ، وتوزيعهم النوعي ثبت أن نسبة عالية من أرباب الأسـر الكبيـرة الحجم متزوجون بأكثر من زوجة واحدة وأن لم يصرحوا بذلك مباشرة ، فالـزوجة الـواحدة لا تـنجب أكثر من 15 مولوداً كحد للإنجاب وفي أضيق الحالات ، وبالتالي فأن معظم الأسر الواقعة في السنة الرابعة والتي تشكل حوالي 6.5% من مجموع أسر الواحة يقترن فيها الزوج بأكثر من زوجة واحدة ، ومعنى ذلك أن عقلية الزوج في هذه الأسر لا زالت تحتفظ بإرث من المجتمع القبلي القديم الذي يهتم بالجانب العددي لأفراد الأسـرة ، وتعـدد الزوجات من أجل الدفاع عن القبيلة ، والمساهمة بفرض وجودها بين القبائل الأخرى .

أمـا فـيما يتعلق **بالبنية العمرية لسكان هون** فالهرم السكاني لهون يعتمد على قاعدة عريـضة قـوامها المواليد والفئات الأولي من الشباب حتى سن 30 سنة ، وهذا يعني أن المجـتمع الهوني يسير نحو النمو المطرد ، وهذا يعني أن هذه الفئات لا تزال تنال قسطاً عالياً من التعليم في ظل الرفاه الاجتماعي الذي تشهدهُ البلاد في الريف والحضر، وتحسن الأجور، والتطور العمراني ، والرقي الخدمي على مختلف الأصعدة .

إن ظاهـرة الـزواج **بأكثر من زوجة واحدة** واضحة المعالم من خلال توزيع الفئات العمرية على حجم الأسرة .

تأخـر سـن الزواج بالنسبة للذكور ، وتبكيرها بالنسبة للإناث بناءاً على تفسير الهرم السكاني للأسر ذات الحجم (2 – 5) أفراد .

أما فيما يتعلق **بانتشار التعليم بين الجنسين على حد سواء** فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية لهون فقد بلغ المتمدرسين حوالي (**5750**) **متمدرساً** بمعدل يصل إلى حوالي3.1 متمدرساً لكل أسرة ، وهو ما يعادل (56.9 %) من عدد السكان ، وإذا كان متوسط عدد أفـراد الأسـرة هـو 7 أفراد ، وبعد استثناء الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن التمدرس ، والـزوج والـزوجة والبناء الذين أنهوا مرحلة التعليم والتعلم فإن هذا الرقم يوحي بارتفاع نـسبة عـدد المتمدرسين في كل أسرة . ولذلك فإن عدد المتمدرسين بين أفراد الأسرة في واحـة هون في تزايد مستمر ، وإن مزاولة نشاطهم الزراعي أو الرعوي يأتي في أوقات الفراغ من مرحلة التمدرس .

ولتوضـيح العلاقـة بـين الـتمدرس وعدد أفراد الأسرة في واحة هون فقد وجد أن عدد المتمدرسين يتزايد عدد أفراد الأسرة في الواحة ، كما أن حوالي (51.1 %) من مجموع

المتمدرسين في الواحة يتوزعون بين الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين(2- 12) فرداً، ويـــرجع ذلـــك إلى أن هناك اتجاهاً كبيراً نحو التمدرس لنيل الشهادة العلمية المقصودة ، والمكانـــة الاجتماعـــية المرموقة بالنسبة للأبناء من الجنسين ، وتشجيع متواصل من قبل الآباء والأمهات بالإضافة إلى ارتفاع درجة الوعي والتفاهم في الأسر الهونيه.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بوجود المرأة المنتجة في خارج النشاط الفلاحي فقد كانت المرأة تساعد الرجل بما تقوم به من أنشطة اقتصادية واجتماعية تجاه الأسرة ، إلى جانب دورها كـــربة بيت وأم تهتم بأطفالها وتسهر على راحتهم ، بالإضافة إلى بعض النشطة الأخرى كالـــزراعة ، وإعداد الطعام ، وطحن الحبوب ، وإعداد الوجبات الغذائية اليومية .... الخ. أما الآن فنجد ها التحقت بالمدارس والمعاهد المهنية الفنية ، والتقنية المتوسطة منها والعليا والجامعـــات ، ودخلت في الوظائف الإدارية والفنية وغيرها من مجالات العمل الأخرى ، وتـــزاحم الرجل في مثل هذه الوظائف . والواقع الجديد الذي تعيشه المرأة الهونية حالياً قد اختلف تماماً ، فقد أصبحت زيارتها للمزرعة نوعاً من النزهة ، وأصبحت زراعة الاكتفاء الذاتي التي كانت تقوم بها نوعاً من المواد المتجددة التي تدخل البيت من السوق أو المحل التجاري أسبوعياً وأحياناً يومياً ، فتوفرت الكثير من المواد الغذائية التي تصلها جاهزة .

أمـــا فـــيما يتعلق بتزايد الوظائف الإدارية والفنية في مدينة هون إنه على الرغم من استقبال الواحة لأعداد كبيرة من المسيرين الإداريين للمصالح العامة من خارجها ، إلا أن الحاجة لاستقطاب عدد من النشيطين المقيمين إقامة دائمة في هون كانت ضرورية ، وذلك لأجل تشغيلهم في الوظائف الإدارية والفنية الشاغرة ، ومن هنا أصبحت الوظيفة الإدارية والفنية تشغل بال العدد الكبر من الأبناء وأرباب الأسر في الواحة فأصبح حوالي(66.%) مـــن أربـــاب الأسر الهونية موزعين بين الوظائف الإدارية والفنية وهذا مؤشر جد خطير ساهمت فيه الدولة بغلبة النشاط **الوظائف الإدارية والفنية** في الواحة .

أمـــا فـــيما يتعلق بتناقص عدد المزارعين المتفرغين للزراعة فقد أوضحت الدراسة الميدانـــية أن حوالـــي (1.6 %) فقط من مجموع الأسر الهونية يمتهن فيها رب الأسرة الـــزراعة كمهـــنة أولـــى وأساسية في حياته ، وأن الواحة تشهد تناقصاً واضحاً في عدد المزارعين المتفرعين للزراعة .باعتبار النشاط الزراعي أحد أسباب نشوء الواحة . **إضافة إلـــى ذلـــك حوالـــي(65.8%)** من أرباب الأسر يتخذون من حرفة الزراعة مهنة ثابتة ، وحوالـــي(3.8 %) مُربي حيوان ، فهؤلاء ليسوا متفرغين للمهنة التكميلية وهم في حاجة

للمزيد من الوقت والجهد والخبرة في هذا المجال . وهذا يتم بعد الفراغ من العمل الحكومي والمؤسسات الخاصة لممارسة النشاط الفلاحي ورعي الحيوان خارج المجال المشتغل زراعياً.

أما فيما يتعلق بتهميش العمل الجماعي التعاوني المنظم (الرغاطة) فالأسر التي لا يتوفر لديها العدد الكافي من الأبناء للقيام بعمل ما في الحقل تستعين بالجماعة التي تتولى القيام به بعد تحديد الموعد المناسب ، والاتفاق فيما بينهم ، فتتكاثف الجهود للمساعدة في صورة عمل جامعي منظم ، وقد يتطلب الأمر أحياناً إعاشتهم ، وفي بعض الأحيان يتعففون عن الإعاشة لمراعاة الظروف الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بتوفير العمالة الأجنبية فالاستعانة بها توفر الوقت والجهد ، وتعوض نقص المنتجين المساعدين في الأسرة ، ويمكن أن تعود عليهم بأرباح طائلة ، ولم يؤثر تشغيل العمالة الأجنبية على الأرض والمزروعات والحيوان فحسب ، بل خلق نوعاً من اللامبالاة بين المزارعين من أرباب الأسر الذين شغلتهم الكثير من الأمور الاقتصادية الحياتية بعيداً عن النشاط الفلاحي .

أما فيما يتعلق بتطور النمو السكاني في هون فقد تباينت أعداد السكان في هون تبعاً للظروف التي مرت بها خلال الفترة ما بين سنتي 1954 ف و 2000 ف حيث كان عدد السكان في أول إحصاء رسمي سنة 1954 ف حوالي 3480 نسمة حيث مثلت هذه الفترة نحو الاتجاه لفلاحة الأرض وتربية الحيوان تحت ظروف سيئة . أما في سنة 1964 ف أصبح عدد السكان حوالي 3440 نسمة والسبب في ذلك هجرة أعداد كبيرة من القادرين على العمل إلى مناطق إنتاج وتصدير النفط في المدن من أجل ارتفاع مستوى المعيشة . وخلال إحصاء سنة 1973 ف شهد عدد سكان هون نمواً متزايداً بفضل قيام الثورة في ليبيا سنة 1969 ف من اجل القضاء على التخلف ، ومحاربة الجهل و الأمية ، واستغلال الموارد الطبيعة في مختلف المناطق الليبية ، فوصل عدد السكان في إحصاء سنة1973 ف حوالي 5336 نسمة.

أما في إحصاء سنة 1984ف بلغ عدد السكان حوالي 6699 نسمة ، ويرجع انخفاض الزيادة السكانية في هون خلال هذه الفترة إلى المرحلة الركود النسبي في مجال الإنتاج الزراعي ، وارتفاع مستوى المعيشة لمعظم السكان ، وانخفاض حالات الزواج بفضل

غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج ، وتشغيل أعداد كبيرة من المنتجين الأجانب الوافدين من خارج البلاد ، ثم استمرارية الإيفاد الدراسي إلى خارج هون .

أما إحصاء سنة 1995 ف فشهد نمواً مرتفعاً بفضل استقرار التسيير الإداري لواحات الجفـرة بكاملهـا فـي مدينة هون ، وسهولة اتصالها بالمناطق المجاورة ، فشكلت هون عاصـمة الـشعبية، فوصـل عدد السكان إلى حوالي 10097 نسمة بزيادة سنوية قدرت بحوالي 340 نسمة حسب إحصاء 1995 ف ويتوقع أن يصل عدد سكان هون إلى حوالي 12948 نسمة مع حلول عام 2000 ف بفضل ما تشهده الواحة من اهتمام حكومي متزايد، وما ينفذ على أرضها من مخططات سكنية وعمرانية مستحدثة ، وما تتوفر عليه من فرص العمـل المختلفة، ثم تزايد حجم الخدمات المتقدمة التي تستقطب العديد من سكان المناطق المجاورة [28] .

▪دراسة مفيدة الزقوزي ، انماط الزواج في المجتمع العربي الليبي ، عام (1992) ف .

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أنماط الزواج السائدة في المجتمع العربي الليبي ، والتعـرف علـى الاخـتلاف بين تلك الأنماط ،وكذلك معرفة أوجه العلاقات الحديثة لتلك الأنمـاط، وربطها بحركة التغير الاجتماعي ، وصياغة أنماط رئيسية للزواج بعد التحقق الاميبريقـي في ضوء التغيرات المهمة والمتصلة بمشكلة البحث والتعرف إلى المشكلات التـي يخلقها تواجد هذه الأنماط في المجتمع الواحد ، ولتحقيق هذه الأهداف قدمت الباحثة مجمـوعة من العوامل كمتغيرات مستقلة ، لبحث العلاقة بينها وبين المتغير التابع ، وهو نمـط الـزواج ، ومـن بين المتغيرات:(العمر، المستوى التعليمي ، دخل الأسرة ، كيفية الاختيار،مـتابعة وسائل الاتصال، المنطقة السكنية ، السفر للخارج ،التعارف قبل الزواج ،عـدد الأطفـال في الأسرة) وهذا إلى جانب التعرف على أوجه المشكلات التي تدل عن تـواجد أنمـاط متعددة للزواج داخل مجتمعنا، وقد طورت الباحثة نموذجاً من ست قضايا كإطـار نظـري لها وهي (تنظيم الأسرة ، والمشاركة في اتخاذ القرار ، واحترام كرامة المـرأة وشخصيتها ،والتعاون، والتعبير العاطفي ، وقضاء وقت الفراغ ، والاستقلال عن الأسرة). و قد أجريت الدراسة على عينة من 219 أسرة ليبية من أزواج وزوجات يقيمون داخـل مخطط مدينة طرابلس ، ومضى على زواجهم عشر سنوات ، وتم استخدام المسح الاجتماعي بطريقة العينة وقد استخدمت الباحثة استمارة استبيان لجمع بيانات وقد تم اختيار العيـنة مـن بـين الأسر الليبية فقط وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن المجتمع الليبي مرّ

بمراحل تغيير هامة أثرت بوضوح على النسق الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع ومن الأنساق ذات التأثير الواضح هو نظام الزواج والأسرة ، ولكن درجة التغيير ليست مُنسّقه بين فئات المجتمع .

وهـذا الأمر أدى إلى وجود أنماط متعددة منها النمط التقليدي والنمط الانتقالي والنمط الحـديث، وقـد اتـضح هذا الأمر بوضوح من خلال التعرض لموضوعات تنظيم الأسرة والمـشاركة فـي اتخـاذ القرار ومكانه المرأة والتعاون والتعبير العاطفي ، وقضاء وقت الفراغ، ومدى استقلالية المرأة عن الأسرة.

أما فيما يتعلق بالزواج ، فقد أسفرت الدراسة عن حدوث ارتفاع في معدل سن الزواج. حيث قدر متوسط العمر عند الزواج بالنسبة للذكور في العينة (28) سنة وللإناث(22) سنة . بينما يشير التعداد العام للسكان (24.7) سنة كما أوضحت الدراسة أن فئات السن من (19– 30) سنة هم أكثر حداثة من بين فئات السن داخل المجتمع . وتوصلت الدراسة إلى أن أنماط الزواج داخل المجتمع الليبي قد حيث تبين أن هناك (40 %) من الأزواج ، والـزوجات الليبـيات هم من الفئة التقليدية ، بينما (57%) منهم انتقاليون ، و(33%) اعتبروا حديثين ، وان الأسرة بمدينة طرابلس تعددت أنماطها حيث تبين أن هناك(50%) من الأسر في العينة انتقالية ، و(16%) من الأسر تقليدية ، و(34%) من الأسر حديثة.

كما دلت الدراسة على أن هناك علاقة قوية بين الدخل ونمط الزواج ، بمعني أنه كلما أزداد الدخل اتجه الفرد نحو الحداثة وظهر بوضوح الاتجاه نحو الاختيار الحرفي الزواج، وأكـد أفـراد العينة المدروسة على أن التكاليف الباهظة للزواج لا تضمن استقرار الحياة الـزوجية، وأنه لابد من وجود قيم أخرى ، كالتفاهم ، والتعاون ، والمشاركة ، والاحترام، وأنـه لكل من المنطقة السكنية والعمر ، والمستوى التعليمي ، ودخل الأسرة ، والتعارف قبل الزواج ، وعدد مرآته، ومتابعة وسائل الاتصال الجماهيرية ، والسفر إلى الخارج تأثير في نمط الزواج .

وأثبتت الدراسة بعد تحليل عميق للعوامل المؤثرة في حداثة الزوجين بأن متغير التعليم له تأثير في حداثة الأزواج والزوجات ، وأن الأزواج والزوجات من ذوي التعليم المتوسط هم أكثر حداثة ، وأن الأزواج والزوجات الأكثر حداثة هم الذين تم تعارفهم بشكل شخصي ودون تـدخل الـوالدين أو الأقـارب ، وأن الأزواج والزوجات الأكثر حداثة هم الذين تم

اختـــيارهم لـــشركائهم دون تدخل الأسرة ، وأن الأزواج والزوجات الذين يتابعون وسائل الاتصال بدرجة متوسط هم أكثر حداثة [29].

تعقيب على الدراسات السابقة

لقد بدا واضحاً من خلال استعراض الدراسات السابقة وجود علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة وبين مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات من جهة أخرى إلا أن ما يؤخذ على هذه الدراسات يمكن إجماله فيما يلي : **أولاً** : أن معظم الدراسات السابقة أجريت على المجتمع الريفي ، الأمر الذي يجعل تمثيل هذه العينات مقتصراً على المناطق الريفية دون الحضرية . **ثانياً** : أن بعض الدراسات التي أجراها الباحثون التالية أسماؤهم (ناصر 1969 ، وعبد اللطيف 1994 ، والخضيري 1993) لم تحتوي على أسئلة مباشرة حول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ، ولم تتضمن الدراسات التي قاموا بها على أسئلة لقياس جوانب ، وأبعاد مهمة ، ومختلفة ، تتعلق ، بمشاركة الزوج في القرارات الأسرية ، إذ يلاحظ أن بعض هذه الدراسات قد بحثت في ظاهرة المشاركة في اتخاذ القرارات بشكل عام دون التطرق إلى مجالات أو ميادين هذه المشاركة . بالمقابل هنالك دراسات بحثت في عدة مجالات للمشاركة في القرارات الأسرية ، لكن أغلبها اقتصر على قرار المشاركة بتنظيم ميزانية المنزل بأشكالها المختلفة (اليومية والشهرية) ، وعملية الإنفاق ، وشراء الحاجيات واللوازم للمنزل ، ونفقات الأبناء ، وكذلك يلاحظ أن هذه الدراسات لم تتناول المتغيرات الاجتماعية مجتمعة ، فهنالك دراسات تطرقت إلى أهمية متغير التعليم وأثره على زيادة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية (خيري 1982 ، وقريطم 1981) ، وهنالك دراسات تطرقت إلى عمل المرأة خارج المنزل وحصولها – بالتالي – على دخل مستقل ، وأثره على زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات (خيري وآخرون 1982 ، ناصر 1969 ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا 1994) ، وهنالك دراسات أشارت إلى متغيري التعليم والعمل (عبد اللطيف 1994، وثابت 1990 ، وبلود وولف – 1960 Blood Wolf & ، ولابري – 1970 E.Lupri ، وغريب السيد أبو زيد 1986 ف) ، بينما تشير دراسة (القصير1989) إلى أثر الطبقة الاجتماعية والعاملين الاقتصادي والشخصي في زيادة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ، في حين تؤكد دراسة (وليمز – 1990 Williams) إلى أثر الهجرة والتعليم والسكن المستقل في زيادة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية . وعلى الرغم من هذه الدراسات ، إلا أنه لا توجد دراسة على عينة عشوائية حول مشاركة الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية ، والمرتبطة بدور المرأة الليبية ومكانتها التي يمكن

أن تؤثـر على مشاركتها .لذا تأتي هذه الدراسة الميدانية على عينة عشوائية لتلقي الضوء على الاتجاهات السائدة نحو مشاركة الزوج والزوجة و الأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل عام وتحاول التعرف على المتغيرات التي تؤثر على هذه المشاركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الباحثين يجمعون على أن هنالك توجهاً واضحاً نحو سيادة التوجهات الديمقراطية ، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية لكنهم يختلفون فـي تحديـد العامل وراء هذا التوجه نحو المشاركة ، إذ يعزو قسم منهم ذلك إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، بالمقابل هناك من يعزو زيادة سلطة الزوجة في بنية الأسر إلى عامل هجرة الزوج إلى الخارج ، وهناك من يبرز عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ، منها مثلاً العامل الشخصي ، والمهارات والكفاءات التي يرى أصحابها أن الناس يعملون وفقاً لما تمليه عليهم خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن القول إن الدراسات السابقة قد جاءت لتعكس توجهاً إيجابياً نحو مشاركة الزوجة فـي اتخـاذ القرارات الأسرية ، إذ تشير كل من الدراسات (خيري وآخرون ، وناصر ، وقبلان المجالي ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية) إلى أن هنالك علاقة طردية بين متغير عمل الزوجة خارج المنزل والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بالقضايا التالية : شـراء الـسلع المعمـرة ، واستثمار الأموال ، وزواج الأبناء ، واختيار مكان السكن ، والقـرار المتعلق بتنظيم ميزانية المنزل اليومية والشهرية وكيفية إنفاقها ، في حين لا تتفق نتـيجة دراسـة (الخضيري) مع النتائج السابقة ، إذ توصلت إلى أن عمل الزوجة خارج المنـزل لـم يكن له أثر واضح على زيادة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ، ولعـل هـذا يعود لكون عمل معظم الزوجات – في أغلب الأحيان – (متقطعاً) (وغير منتظم) (وبدون أجر).

وتعانـي كثير من الدراسات من مشكلة : اقتصار بعضها على الزوجات المقيمات في الأحياء المتدنية الدخل فقط (خيري وآخرون) ، بالمقابل تتميز الدراسة الحالية بانسحاب هذا الدور على الأزواج من فئات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع.

أما فيما يتعلق بمتغير التعليم على زيادة مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الأسرية ، فتشير كل من الدراسة (خيري ، وقريطم ، وعبد اللطيف ، هند القاسمي ، ومحمد إبراهيم العزبـي، وغـريب إبـراهيم الـسيد أبو زيد) إلى أنه كلما ازداد المستوى التعليمي لكلا

الـــزوجين كلمـــا ازدادت المـــشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بقضايا التنشئة الاجتماعـــية ، وأســـاليب التـــربية ، واختيار شريك الحياة ، وتوزيع الإنفاق والمشتريات والمـــصارف ، وواقع ومستقبل الأسرة ككل . لقد جاءت الدراسات السابقة لتعكس التوجه الإيجابـــي نحـــو أثر التعليم على زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ولكن يؤخذ علـــى هـــذه الدراســـات أنها أجريت على أعداد قليلة نسبياً من الأسر اعتماداً على طريقة العيـــنات غيـــر العشوائية(باستثناء عبداللطيف) الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تعميم هذه النتائج وتمثيلها على شرائح المجتمع.

فـــي حـــين لم يكن هنالك أثر واضح لكل من متغيري التعليم والدخل على زيادة هذه المشاركة ويجدر القول هنا إلى أن هذه الدراسات قد أجريت على المجتمع الريفي ، الأمر الـــذي يجعل تمثيل هذه العينات مقتصراً على المجتمع الريفي دون الحضري ، وهذا يعود لتـــباين الأنمـــاط المعيشية لكل منهما . وتشير دراسة (محمد إبراهيم العزبي) إلى بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية.

ومـــن خـــلال العـــرض الموجز لهذه الدراسات إن معظمها قد أكد على أهمية العوامل الاجتماعـــية (كالتعليم) والعوامل الاقتصادية (كخروج الزوجة للعمل مقابل اجر) على زيـــادة مـــشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية وهنالك من يعزو هذه المشاركة إلى هجرة الزوج للعمل بالخارج ، في حين توصلت بعض الدراسات إلى أن العامل الديمغرافي ، مثل عمر الزوجة ، كان له تأثير محدود جداً فيما يتعلق باتخاذ القرارات الأسرية.

وعمـــوماً يمكن القول إن الدراسات التي أجريت على المجتمع الحضري تشير إلى أن هـــناك تحـــسناً ملحوظاً على مكانة المرأة الاجتماعية ، وبالتالي زيادة مشاركتها في اتخاذ القـــرارات الأسرية ، كذلك توصلت دراسة مركز التنمية الأميرة رحمة في منطقة جرش إلـــى أن الزوجة الريفية مستبعدة كلياً من اتخاذ القرارات الأسرية ، وبخاصة المتعلقة منها بـــتحديد النـــسل . كمـــا أن هـــناك دراسة أجريت على قريتين أحدهما زراعية والأخرى صـــناعية(محمـــد إبراهيم العزبي) وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار المتعلق بحجم الأسرة وتحديـــد النسل ليس من القرارات التي تقيس بناء قوة الأسرة الريفية ، إذ لا تعتبر قضية تنظيم الأسرة مسألة ذات أهمية في إصدار القرارات الأسرية – كما أكدته دراسات سابقة – وذلـــك لميل الأسرة الريفية إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال ، لذا لا تكون المرأة في هذا

القطـــاع الاجتماعـــي قادرة على اتخاذ القرار بهذا الصدد ، فثقافة الريف تضفي قيمة عليا على للأسرة التي بها عدد كبير من الأطفال ، وبخاصة من الذكور ، لا نهم أكثر قدرة على المـــساهمة فـــي الحياة الاقتصادية للأسرة ، إضافة إلى ذلك ترتبط قضية الإنجاب بالدين والمكانة الاجتماعية .

وعلى الرغم من حصول المرأة في القطاع الحضري على حق التعليم والعمل أكثر من بشكل عام ، وسيادة التوجه نحو الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل خـــاص- لا أن هذا لا يعني أن المرأة الريفية مستعبدة من المشاركة في القضايا الأسرية- كمـــا إشارة بعض الدراسات – وذلك لكونها تشارك زوجها في جميع الأنشطة الاقتصادية مـــثل الزراعة ، وتربية المواشي ، والواجبات المنزلية ، فهنالك من ينظر إلى سلطة إلام المـــتقدمة في السن (أم الأبناء المتزوجين) على أساس أنها تمارس سلطتها على أعضاء الأسرة ، بخاصة على نسائها ، أما فيما يتعلق بسلطتها خارج نطاق الأسرة ، فضئيلة جداً، إن لـــم تكن معدومة ، ويجدر القول إن السلطة النسبية للزوجة الريفية داخل أسرتها ترتبط بشخـــصيتها ، ومـــدى امـــتلاكها لقدراتها ومهاراتها ، وخبراتها ، لذلك يتضح أن أوضاع السلطة بين الزوجين وتوزيعها بينهما تشكل عنصراً مهماً في بناء الأسرة واتخاذ القرارات فـــيها ، لأ ن بُعد اتخاذ القرار يعتبر انعكاساً لثقافة المجتمع ، ومؤشراً على توزيع الأدوار بين أفراده .

وحتى نتمكن من الإحاطة بما تتمتع به المرأة ، سواء أكانت في المجتمع الحضري أم الريفي ، أم البدوي من سلطة داخل أسرتها وخارجها ، يفترض علينا تحليل هذه القوة في ضـــوء الـــتوجهات ، والأطر الثقافية للمجتمع ، وطبيعة العلاقات بين الذكور والإناث كما تحـــددها هـــذه الثقافة . وتظهر أهمية هذه الأطر الثقافية في تحليل ديناميات اتخاذ القرار بالأســـرة عندما يتضح أن هناك اختلافاً بين المعايير التي تحدد أدوار الذكور والإناث في المجتمع ومكانة كل منها ، وبين المواقف الفعلية للحياة اليومية التي تؤدي بها المرأة أدواراً قـــد تخـــتلف كثيراً عماً هو محدد من الناحية الثقافية ، وهذا يعني أن تحليل الأطر الثقافية يساعد في فهم الحالات التي تكون فيها السلطة اسمياً بيد الرجل ، لكنها فعلياً بيد المرأة .

وبالرغم من ندرة وجود الدراسات المحلية وقلتها على حد علم الباحث ، والتي تتصل اتـــصالاً مباشـــراً بمجـــال الدراســـة الحالية وهي (**اتخاذ القرار الأسري**) ، إلا أن هذه الدراســـات تعتبر مكملة لهذا النقص ، لذا تطرقت الدراسة الحالية إلى مثل هذه الدراسات

والتي أجريت في المجتمع الليبي حيث أشارت دراسة (**خيري الصادق عبدالله 2005 ف**) إلى متغيرات نظام الزواج والمتمثلة في (**طريقة اختيار الشريك ، نمط الزواج " داخلي – خارجي " ، العمر عند الزواج ، مدة الزواج**) والمرتبطة بالقرار الأسري المرتبطة **بزواج الأبـــناء** ، بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى والمتمثلة في (**تعليم الزوج ، ووظيفة الزوج ودخلـــهُ الشهري**) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأسرة الزواجية ذات التعليم العالي والمكانة الوظيفية العالية والمستوى الاقتصادي العالي أكثر تكيفاً في حياتها الزوجية وهذا يـزيد فرصـــة اتخـــاذ القرار في الأسرة بين الزوجين . في حين أشارت دراسة (**فتحي الـــساحلي 2002 – 2003 ف**) إلـــى حـــركة الحـــوار الاجتماعي الأسري ، وأثره في الاســـتقرار الأســـري ، وأثـــرهُ علـــى إنجاح الأسرة، إلا أن النتائج أكدت على أن عاملي الاقتـــصاد والتعلـــيم هما اللذان لهما دور كبير في الخطاب الاجتماعي بين الزوجين داخل الأسرة .

فـــي حـــين أشـــارت دراسة (**الجزيري ، 2002 ف**) إلى الدور التي تقوم به المرأة العاملـــة فـــي مجـــال عملهـــا ، والمـــشكلات التي تواجهها في عملها ، وأساليب التنشئة الاجتماعية التي شبها في تربية الأبناء ، والمرتبطة **بالقرار الأسري المرتبطة بعمل المرأة** ، هـــذا ولقد توصلت الدراسة إلى إن الدافع الاقتصادي أهم الدوافع المؤدية لخروج المرأة للعمل ، كما أوضحت الوظيفة الاقتصادية والتعليمية والتنشئة الاجتماعية ، حيث تسهم في إشـــباع الأطفال مادياً ، كما أوضحت الدراسة أن العلاقة بين المرأة العاملة وزوجها ، أخذ ينحو منحى إيجابياً يتمثل في إحلال الحوار والنقاش والتفاهم ، وهذا بالطبع يزيد من فرصة اتخاذ القرار الأسري بين الزوجين في الأسرة النووية ، وهذا هو موضوع الدراسة الراهنة **فيما يخص بالقرار الأسري المتعلق بعمل المرأة** .

أمـــا دراســـة (**زهـــرة قشقش**) فأ شارت إلى بعض المتغيرات الاجتماعية والمتعلقة باتخـــاذ **القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء** ، منها العمر المناسب لزواج الفتاة والفتى ، والعمـــر المناســـب لزواج الرجل ، والمستوى التعليمي المناسب للزوج والزوجة ، وعدم الرغبة في أن يبدئ شريك أو شريكة الحياة اهتماماً ، وحفاوة بأهله.

فـــي حين أشارت دراسة (**على عياد بن حامد 2000 ف**) والتي أجريت على مدينة هون كدراسة أولى على المدينة من حيث التغيرات الجديدة التي طرأت على النمو السكاني بالمديـــنة وعلاقـــة ذلك بالتركيبة السكانية ، وحجم الأسرة ، والبنية العمرية والجنسية بين

أفراد الأسرة، وانتشار التعليم ، وظاهرة تعدد الزوجات ، وتزايد الوظائف الإدارية والفنية في مدينة هون، وتوفير العمالة الأجنبية ، وأيضاً فيما يتعلق بتهميش العمل الجماعي المنظم ، حيث أشارت الدراسة **إلى أن حجم الأسرة** أصبح يتراوح ويتناقص من أسر صغيرة الحجم تتكون من (2 – 5) إلى أسر يزيد حجمها عن 13 فرداً ، وهذا يعني احتفاء الأسر الريفية وظهور الأسر الحضرية ، وهذا يُعطي مؤشراً لمتوسط حجم الأسرة الواحدة والتي قد يصل إلى 7 أفراد والتي تشمل (**الزوج والزوجة وعدد خمسة أبناء في غالب الأحيان**) وهذا ما تشير إليه الدراسة الحالية **فيما يخص القرار الأسرى المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء** .

كما أشارت (**دراسة مفيدة الزقوزي ، 1992 ف**) إلى التعرف على أثر (العمر ، والمستوى التعليمي ، ودخل الأسرة ، وكيفية اختيار شريك الحياة) إلى جانب التعرف على أوجه المشاكل التي تدل عن تواجد أنماط متعددة للزواج داخل المجتمع ، كما أوضحت الباحثة أن قضايا أخرى لها علاقة بموضوع الدراسة منها (تنظيم الأسرة ، المشاركة في اتخاذ القرار ، واحترام كرامة المرأة وشخصيتها ، والاستقلال عن الأسرة) وهذه المتغيرات لها علاقة بموضوع الدراسة ، وخصوصاً **ما يتعلق (باتخاذ القرار الأسري بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، وعمل المرأة)** إلا أن نتائج الدراسة أكدت أن الأسر بمدينة طرابلس ، تعددت أنماطها ، فمنها أسُر انتقالية ، ومنها تقليدية ، ومنها حديثة، وهذا ما استفادت منه الدراسة الحالية في اختيار عينة الدراسة ، حيث أجُريت على الأزواج والزوجات بمدينة طرابلس الذين مضى على زواجهم عشر سنوات وتم اختيار العينة من الأسر الليبية فقط ، حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين **الدخل ونمط الزواج** ، أي كلما ازداد الدخل اتجه الفرد نحو الحداثة وظهر بوضوح الاتجاه نحو الاختيار الحُر في اختيار شريك الحياة وهذا ما تناولته الدراسة الراهنة فيما يتعلق **باتخاذ القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء.**

هوامش الدراسات السابقة :

1. وليمز (Williams) دراسته تناولت ((المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات في الأسرة وتحديد مكانة المرأة في المناطق الريفية)) في منطقة جانا باندونيسيا عام 1990 ف .
2. لايبر (Lupri,I) دراسة على عينة في كل من أمريكيا، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، والمكسيك، عام 1970 ف .
3. بلـود رولـف (Blood & Wolf) بعنوان ((ديناميكية الحياة الزوجية عام 1960 على منطقة ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية)) .

Nasir Sari:"Working Women in the changing societu of jordan ,Asociological surveu ".The Facultu of Arts journal ,vol .1.NO.2,1969.p7-41 .

(نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

5. يوسـف خـضور ، عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته على الأسرة ، دراسة ميدانية على عينة طلبة دبلوم التأهيل التربوي في جامعة البعث ، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2003 ف .
6. إخلاص شوكت المدانات ، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية ، دراسـة ميدانية على عينة من الأسر الأردنية في مدينة عمان، قسم الاجتماع رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، 1996 ف .
7. قـبلان المجالـي ، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، دراسة ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات ،المجلد الحادي عشر ،العدد الثالث ،1996 ف.
8. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مساهمة المرأة الغربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة ،1994ف. (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)
9. عماد عبداللطيف ، الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان الأردن ، 1994ف. (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات).
10. سلمى الخضيري ، تنمية المرأة الريفية في الأردن ، ط1 ، مركز دراسات المرأة ، عمان – الأردن، 1993ف.
11. هـند عبدالعزيز القاسمي ، أثر التعليم والعمل على دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1992 ف.
12. محـي الدين خيري ، أشكال التدخل الأسرى في بعض شؤون الأبناء من الشباب الجامعي في الأردن ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 1991 ف .
13. ناصر ثابت ، التغيرات الأجتماعية والإقتصادية وتأثيرها على دور المرأة في الأسرة في الإمارات العربية المتحدة ، 1990 ف . (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

12. ملـيحة عونـي القصير ، عمل المرأة وأثرهُ في العائلة العراقية الحديثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد – العراق ، 1989 ف. (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

15. محمـد إبـراهيم العزبي ، بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية ، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية ،المجلد 34 ،العدد الثالث ، 1989 ف .
16. غـريب إبراهيم السيد أبوزيد ، التغير الاجتماعي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 1986 ف .

17. أحمـد جمـال الـدين وهبه ، دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة ، اجتماع ريفي ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة عين شمس ، 1985 ف .

18. عـبدالله أحمـد راشـد ، العائلة المتغيرة في مجتمع عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإجتماع ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، 1985 ف .

19. مجـد الدين خيري ، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ، 1982 ف نقلاً عن : (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات).

20. مجـد الـدين خيـري وآخـرون ، أنشطة العون الذاتي للمرأة في الأحياء متدنية الدخل في مدينة عمان ،الجامعة الأردنية، عمان – الأردن ، 1982 ف . (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

21. مركز تنمية الأميرة رحمة (علان) ، وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية ، " دراسة فرص تشغيل المرأة الريفية في منطقة جرش " ، علان ، الأردن ، 1982 ف . (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

22. صندوق الملكة علياء للعمل التطوعي الأردني ، دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في محافظة الكرك ، عمان ، الأردن ، 1981 ف . (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

23. عبداليادى قريطم وآخرون ، الأسرة السعودية :الدور والتغير وأثرها في اتخاذ القرارات، جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحوث والتنمية ، 1981 ف . (نقلاً عن إخلاص شوكت المدانات)

24. خيـري الـصادق عبد الله ، التكيف للحياة الزوجية في الأسرة الليبية – دراسة ميدانية لبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتكيف الزواجي في مدينة الجميل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – قسم علم الاجتماع ، جامعة السابع من أبريل ، 2004 – 2005 ف .

25. فتحي على الساحلي ،الخطاب الاجتماعي بين الزوجين وأثرهُ في الاستقرار الأسري ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح ، كلية الآداب ، 2002 – 2003 ف .

26. عـبد الله محمد الجزيري ، عمل المرأة وأثرهُ على دورها في الأسرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الفاتح ، 2002 ف .

27. زهـرة سـالم قـشقش ، بعض العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في اختيار الزواج ، دراسة اتجاهات عينة من الـشباب العربـي الليبـي بمديـنة طرابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الفاتح ،طرابلس ،2001ف.

28.علـى عياد بن حامد ، أثر التغيرات البنيوية الجديدة على النمو السكاني في هون بليبيا ، الندوة العلمية حول الموارد الطبيعية والبشرية بشعبية الجفرة ، هون ، 2000 ف .

29. مفـيدة الـزقوزي، أنماط الزواج في المجتمع العربي الليبي، دراسة اختيارية بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح ، 1992 ف .

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي الأول :

لا تـــوجد علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء وبين المتغيرات المستقلة للدراسة .

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الأول ، الفروض الفرعية التالية :-

لا توجد علاقة دلالة إحصائية بين القرار الأسرى المتعلق بزواج الأبناء وبين كل من :-

(أ) السن. (ب) المستوى التعليمي. (ج) المهنة. (د)الدخل الشهري.

الفرض الرئيسي الثاني :

لا تـــوجد علاقـــة ذات بـــين القرار الأسرى المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وبين المتغيرات المستقلة للدراسة.وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الثاني،الفروض الفرعية التالية :-

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرار الأسرى المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، وبين كل من :-

(أ) السن. (ب) المستوى التعليمي. (ج) المهنة. (د)الدخل الشهري.

الفرض الرئيسي الثالث :

لا تـــوجد علاقـــة ذات دلالـــة إحـــصائية بين القرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعـــية للأبـــناء وبين المتغيرات المستقلة للدراسة . وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الثالث ، الفروض الفرعية التالية :-

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وبين كل من: -

(أ) السن. (ب) المستوى التعليمي. (ج) المهنة. (د)الدخل الشهري.

الفرض الرئيسي الرابع :

لا تـــوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرار المتعلق بعمل المرأة وبين المتغيرات المستقلة للدراسة . وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الرابع الفروض الفرعية التالية :-

لا توجد علاقة بين القرار الأسري المتعلق بعمل المرأة وبين كل من:

(أ) السن. (ب) المستوى التعليمي. (ج) المهنة. (د)الدخل الشهري.

الفرض الرئيسي الخامس :

لا تـــوجد علاقـــة ذات دلالـــة إحصائية القرار الأسري المتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة وبين المتغيرات المستقلة للدراسة.

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الخامس الفروض الفرعية التالية :-

لا توجد علاقة بين القرار الأسري المتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة وبين كل من :

(أ) السن. (ب) المستوى التعليمي. (ج) المهنة. (د)الدخل الشهري.

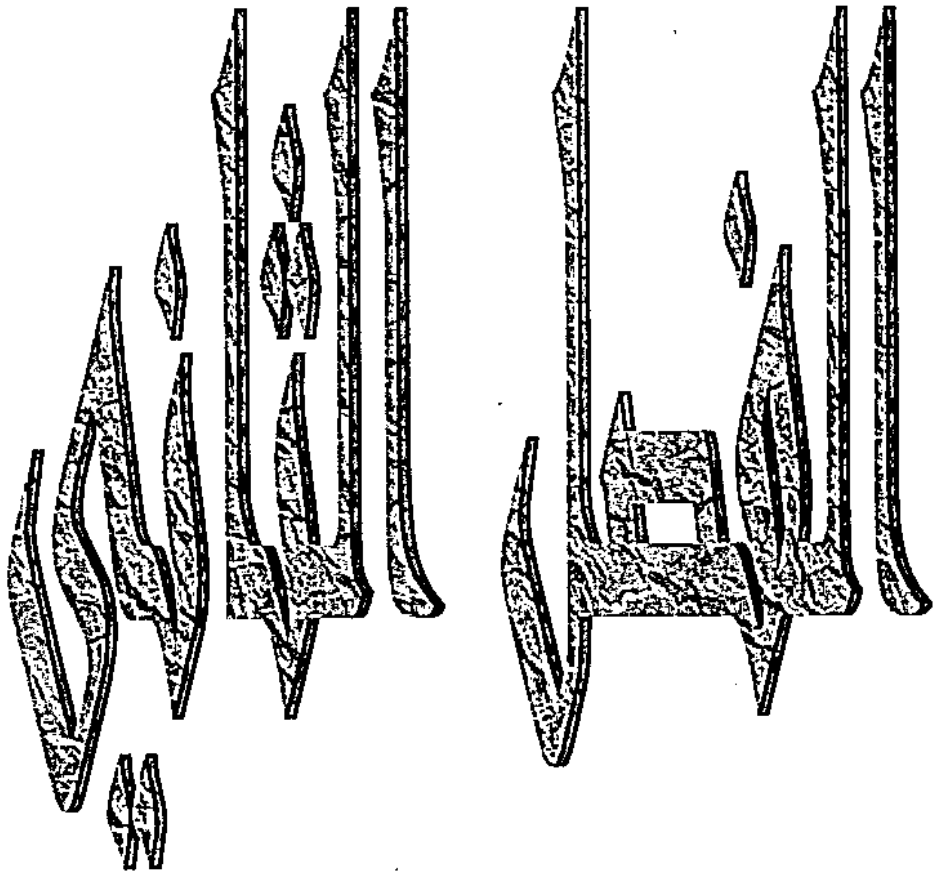

المدخل النظري للدراسة والمداخل النظرية لدراسة الأسرة.

تمهيد :

تعتبر الأسرة هي نواة المجتمع الكبير ، وبلا شك فإن أي تغير يحدث بالأسرة سواء كان هذا التغير إيجابياً أم سلبياً ، فإنه سينعكس على بناء المجتمع بشكل عام لذا فقد أهتم كثير من الباحثين بدراسة الأسرة لضمان ستقرار المجتمع وقيامه بوظائفه وأدواره بفاعلية ونشاط ، ونظراً لأهمية الأسرة النووية في هذا الشأن فإن هذا الفصل ، سيتم من خلاله عرضاً لتحديد مفهوم الأسرة ، وأشكالها وأنماطها ، كذلك استعراض عدداً من المداخل النظرية لدراسة الأسرة .

مفهوم الأسرة

ينظر علماء الاجتماع إلى الأسرة على أنها مؤسسة اجتماعية تقوم بالوظائف الجوهرية للفرد والمجتمع معاً ، وترتبط أهمية وجود الأسرة بالوظائف والأدوار التي تقوم بها ، فمن خلال الأدوار التي يشارك بها أفراد هذه الوحدة كالأب، والأم، والأطفال وما يتبعها منطقياً من أنشطة ووظائف تتضح أهمية الأسرة ومدى قدرتها ومقدرتها على البقاء والاستمرار والدوام .ولقد حظيت الأسرة باهتمام بالغ من الباحثين والعلماء ، واعتبرت المصدر الرئيسي لبقاء المجتمع و دوامه واستمراره ، وظهرت تعريفات عدة لمفهوم الأسرة أجمعت بدورها على الوظائف التي تؤديها سواء أكانت للمجتمع أم لأفرادها، وعلى التنظيم الاجتماعي داخلها، أي على الأدوار التي تؤديها الوحدات داخل هذا التنظيم عرف « **هربرت سبنسر H.Spencer** » الأسرة على أنها : (وحدة بيولوجية واجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية) .

وقسم « **سبنسر**» المجتمعات إلى حربية وصناعية ، فالمجتمعات الحربية ، هي التي يكون فيها الرجل عصب الأسرة ، أما المجتمعات الصناعية ، فتحتل فيها المرأة مكاناً معادلاً لمكان الرجل ، لأن فيها تحرراً وحرية رأي [1].

ويعرف « **أوجبرن ونيمكوف** » الأسرة على أنها منظمة اجتماعية تتمتع بخاصية الثبات النسبي وتتكون وحداتها من الزوج والزوجة والأطفال وقد تكون الأسرة بدون أطفال يضاف إلى ذلك وجود نوع من العلاقات والروابط القوية المتماسكة ترتكز على روابط الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك .

أما « **برجس ولوك وهارفي** » فيعرفون الأسرة بأنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناجمة عن صلات الزواج والدم والتبني وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة [2] .

ويـــرى البروفـــسور « **كنكرلـــي ديفيـــز** » بأنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة[3]

وعـــرف « ســـمنر **Summner** » **الأســـرة علـــى أنها : هيئة يرتبط أعضاؤها معاً في المسكن، والمأكل ، والعمل ، والخضوع لنظام ما ، وتمتاز هذه الهيئة بالتنسيق بين أفراد يختلفون كفاءة وقدرة .**

أما « **أوجست كونت AugustConte** » فعرف الأسرة على أنها : الخلية الأولى في جسم المجـــتمع ، وهي النقطة الأولى التي يبدأ فيها التطور، وهي أول وسط طبيعي واجتماعي نـــشأ فـــيه الفرد ، وتلقي عنه المكونات الأولى لثقافته ، ولغته ، وتراثه الاجتماعي ، وأن علاقاتها تقوم على أسس(سيكولوجية) [4].

وعرف « **ستيفنز Stephens** » الأسرة على أنها: ترتيبات اجتماعية قائمة على الزواج وعقد الزواج ، ومتضمنة معرفة بحقوق الأبوة وواجباتها مع إقامة مشتركة للزوجين وأولاهما ، والتزامات اقتصادية متبادلة بين الزوجين .

ويستند « **ستيفنز** » في تعريفه هذا على مفاهيم تتلخص في الآتى :-

1. اقتران الزواج بالوحدة الجنسية التي تقوم شرعتيها على عقد الزواج .
2. وجود الوحدة الاقتصادية بين الزوجين .
3. وجـــود منـــزل مـــشترك مستقل للزوجة والأولاد مع إقامة الزوج إما في المنزل نفسه أو بالقرب منه.
4. إدراك أفراد الأسرة لحقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم .

ويعرف « **كريستنسن Chri stensen** » الأسرة على أنها : مجموعـــة من المراكـــز والأدوار التي تكتسب عن طريق الزواج والإنجاب ، وبمعنى آخر يعد « **كريستنسن** » أن الزواج شرط مسبق لتكوين الأسرة .

وقـــدم « **ماكيفـــر وبـــيج Megiver & page** » أيضاً تعريـــفاً للأسرة مفادهُ : أن الأســـرة جماعة دائمة تقوم على علاقات جنســـية تمكن من إنجـــاب الأطفال ورعايتهم ، وقـــد تشمل علاقات أخرى ، لكنـــــها تنشأ وتقوم على إقامة الزوجين معاً حيـــث يكونان مع أطفالهما وحدة مميزة [5] .

ويـــرى«**البروفسور رو برت مكايفر**» في **كتابه(المجتمع)**أن العائلـــة البشـــرية تقسم إلى قـــسمين : الأسرة الممتدة **(Extended Family)**والأسرة النووية**(Nuclear Family)**

والعائلة تتحول تاريخياً من مرحلة الأسرة الممتدة إلى مرحلة الأسرة النووية . والعائلة النووية هي أسرة صغيرة الحجم إذ تتكون فقط من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم أربعة أطفال . أما العائلة الممتدة فهي أسرة كبيرة الحجم حيث أنها تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتجاوز عددهم سبعة إلى عشرة أطفال والأقارب الذين يسكنون مع العائلة الأصلية في بيت واحد[6] .

ويرى « **مصطفي الخشاب** » أن الأسرة مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة ، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ، ودوام الوجود الاجتماعي ، فقد أودعت الطبيعة في الإنسان هذه الضرورة بصفة نظرية ، ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وهما الرجل والمرأة ، والاتحاد الدائم المستمر بين هذين الكائنين بصورة يقرها المجتمع هي الأسرة .

ويشير « **الخشاب** » من خلال تعريفه للأسرة – بشكل واضح وصريح – للوظيفة (البيولوجية للأسرة)، ومدى أهميتها للجنس البشري والطبيعة الإنسانية[7] .

وإكتفاءاً بمثل هذه التعريفات للأسرة ، إلا أن هناك تعريف جديد تصل إليه من خلال هذه الدراسة وهي أن الأسرة النووية في هون تتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يعيشون في سكن مُستقل مع الاحتفاظ بروابط إجتماعية تعمل على تماسك الأسرة.

ويرى الباحث أن الأسرة النواة هي رباط أو رابط اجتماعي تقوم على أساس رابطة الدم أو المصاهرة أو الزواج . وهذا النوع من الأسر ينتشر بصورة كبيرة في المجتمعات الحضرية باعتبار أن هناك نوعاً من التماسك والتلاحم بين أفراد الأسرة بعضهم ببعض داخل محيط أسرة التوجيه ، أما فيما يعرف بالأسرة النواة إما أن تقيم مع أسرة التوجيه في السكن نفسه أو بشكل مستقل بعيداً عنها لان الأسرة الممتدة (أسرة التوجيه) تترد على الأسرة النووية بشكل يكاد يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً وغير مستقلة استقلالاً تاماً عنها إلا أن هناك وجود نوع من الروابط والزيارات الاجتماعية والعائلية .

ويذهب العالمان الأمريكيان « **نورمان بل وإزراء فوجل** » إلى أن معظم الأفراد يمرون في مسيرة حياتهم بوحدتين من هذا النوع من الأسر ، الأسرة النواة التي يولد ويتربى فيها الشخص ، وتسمى أحياناً (**بالأسرة الأولية**) أو(**الأساسية**) أو(**أسرة التنشئة**) أو(**أسرة التوجيه**)[8]. والأسرة النواة التي يتخذ فيها الشخص وضعية (**الزوج أو الأب**) و(**الزوجة**

أو الأم) وتسمى أحياناً بالأسرة الزواجية أو أسرة الإنجاب. وبناءً على ذلك تعد الأسرة النواة مؤسسة اجتماعية كونية مستمرة باستمرار حياة الإنسان في وحدات أسرية[9].

و من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة يرى الباحث أن الأسرة النواة تعد في الوقت الحالي ظاهرة اجتماعية عالمية – وترجع عالمية الأسرة النواة إلى الوظائف الحيوية والأساسية التي تقوم بها والمشكلات التي قد تترتب عليها نتيجة لاتخاذ قرار أسري جيد وملائم داخل محيط الأسرة بين الزوجين باعتباره النظام الثنائي الذي يتكون من جنسين مختلفين أحدهما ذكر والآخر أنثى وطفل يتعهدانه بالتربية والتنشئة الاجتماعية ، وهذا الإطارالذي طرأ على الأسرة الليبية وتغيرها والاتجاه نحو إحلال الأسرة الصغيرة (النواة) محل الأسرة الكبيرة (**الممتدة**) وذلك بفعل عوامل مهمة منها عامل التحديث الذي طرأ على تركيب الأسرة ووظائفها التي طرأت عليها ، بالإضافة إلى تغير قيم الناس واتجاهاتهم وأفكارهم وتفكيرهم وسلوكهم، ولابد أن يصاحب مثل هذه الأوضاع والعوامل الجديدة المهمة مشاركة كبيرة من الأطفال في اتخاذ القرارات ولاسيما ما يخصهم منها مثل اختيار ملابسهم وأنواع الأطعمة المفضلة لديهم وأماكن الترفيه وأنواع الرياضات التي يمارسونها والهوايات ، ومصاحبة العديد من حدوث بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى المسببة نتيجة للتحديث طبقاً للثقافة السائدة ، باعتبارها مشاكل ومظاهر سلبية ضارة ومدمرة للبيئة كارتفاع معدلات الجريمة ، والانحرافات المختلفة كالتفكك العائلي والطلاق وضعف العلاقات الأسرية وانحراف الأحداث والاغتراب وغيرها[10].

ويرى « **جابر عوض حسن وخيري خليل الجميلي**» أن الأسرة النووية هي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين وينتمي الفرد في العادة إلى أسرتين نوويتين . الأسرة النووية التي تربى فيها وتعرف باسم أسرة التوجيه والثانية التي يقوم فيها بدور الأب وهي أسرة التكاثر[11]. ويطلق عليها اسم الأسرة الفردية أو الأسرة الزواجية أو الأسرة البسيطة النووية هي الأسر التي تتكون من الزوجين والأبناء[12].

وهي تمثل اليوم ظاهرة اجتماعية عالمية كمتغير يطلق على الأسرة المعاصرة باعتبارها تمثل وحدة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين[13] .

والأسرة النووية معروفة بكيانها المستقل ، وسكنها الخاص ، ويعتبرها علماء الاجتماع أصغر وحدة قرابية يمكن قيامها كوحدة منفصلة عن باقي المجتمع ، والأسرة النووية أيضاً قد تمثل وحدة غير مستقلة في أنساق الأسر الممتدة .

ومـــن الطبيعي أن يمر الإنسان خلال حياته بنمطين من الأسرة النووية ، فالإنسان يولد فـــي أسرة نووية مكونة منه ومن إخوته ومن والديه وهي تسمى (**أسرة الممتدة**) وعندما يكبر ويتزوج ، ويترك أسرته ، ويكون أسرة نووية جديدة تتكون منه ومن زوجته وأولاده تسمى (**أسرة الإنجاب**)[14] .

ويبرر« **برجس** » اتجاه شكل الأسرة إلى هذا النمط بظهور المجتمعات الصناعية التي تطورت نتيجة لازدهار المذهب الفردي ، وكرد فعل للأخذ بمبادئ حقوق الملكية بالقانون، وبالمـــثل الاجتماعـــية العامة ، والضرورية لسعادة الفرد، أو كنتيجة للحراك الاجتماعي، والحـــراك الجغرافي والمكاني ، بالإضافة إلى الاحتياطات الشديدة التي تتخذها المجتمعات لمواجهة مآسي الفرد حيث لم يعد الفرد يعتمد طويلاً على أسرته في أوقات الشدة أوالضيق ، ولقـــد أصبح نمط الأسرة النووية ذات الاستقلال النسبي هو الظاهرة الاجتماعية الحديثة ويظهـــر اســـتقلال هذه الأسرة واضحاً وكاملاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة في دول الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية[15].

ويتـــضح مما سبق صعوبة إيجاد تعريف للأسرة وبالرغم من كون الأسرة كلمة مألوفة لديـــنا إلا أنهـــا تتميـــز ببعض الغموض ، وذلك لعدم اتفاق العلماء على تعريف إجرائي للأســـرة بـــوجه عـــام يمكن أن ينطبق على كل الثقافات وفي كل الأزمنة ، وبالتالي من الـــصعب الـــتحدث عـــن أسرة معينة محددة كنموذج أو نمط وحيد ، ولا سيما في الوقت الحاضر .

وتنقسم التعريفات السابقة للأسرة من حيث المفهوم إلى اتجاهين أو تيارين :-

الاتجـــاه الأول :- ويبرز كون الأسرة وحدة ومؤسسة اجتماعية مكونة من مجموعة أفراد تكفـــل لنفـــسها اســـتقلالاً اقتصادياً منزلياً ، سواءً انطوت هذه المجموعة على وجود نساء وأطفـــال ، أو اقتـــصرت على عنصر الرجال والأطفال فقط ، وسواء وجدت بينهم رابطة قـــرابة ويحـــددها المجـــتمع أو لم توجد أي أن الأسرة تقوم بشكل أساسي على الاستقلالية الاقتصادية.

والاتجـــاه الثانـــي :- يؤكد على ربط مفهوم الأسرة بوجود روابط اجتماعية بين الزوجين والأولاد . بالـــرغم مـــن تعـــدد الـــتعاريف واخـــتلافها ، إلا إنه يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص التي تتشابه وتتميز بها الأسرة في مختلف المجتمعات .

ومن أهم هذه الخصائص وأبرزها :-

أولاً : وجود مجموعة من الأفراد تربط بينهم رابطة الزواج(**بين الزوجين)** ورابطة الدم **(بين الأبوين والأبناء)** .

ثانياً: وجود منزل مشترك تعيش فيه الأسرة تحت سقف واحد بغض النظر عن شكل هذا المنزل .

ثالثاً : وجود تفاعل اجتماعي داخلي بين أفراد الأسرة بحيث يقوم هذا التفاعل على أساس المهمـــات والأدوار التي تحدد لكل فرد من أفراد الأسرة بناء على وجوده ضمن هذه الأسرة .

رابعاً : وجـــود مجـــتمع تحـــدد وتـــوجه مـــن خلاله العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، والعلاقات الخارجية التي تقوم بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى المحيطة بها لأن الأسرة تقع ضمن المعايير الثقافية السائدة في هذا المجتمع[36] .

أنماط الأسرة :-

عـــرفت المجـــتمعات الإنسانية أشكالاً مختلفة للأسرة. ويتحدد شكل الأسرة بمستوى تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في كل مرحلة من مراحله التاريخية[17] .

ولقـــد أدت الـــتحولات الاقتصادية التي أعقبت الثورة الصناعية إلى ظهور أنماط متعددة للأسرة نذكر منها :-

1- الأسرة النواة (Nuclear Family) : تعد الأسرة النووية الشكل الأساسي المنتشر في معظم المجتمعات الحضرية وهي الأسرة الزواجية التي تتكون من زوج واحد وزوجة واحدة والأبناء غير المتزوجين ، أو طفل واحد في الأقل[18]. وتتكون من الزوجين والأبناء غيـــر المتزوجين الذين يعيشون معاً تحت سقف واحد، وينضم إلى الأسرة النووية أحياناً : والد الزوج ، أو والدته، أو أحد أشقائه[19].

وتتغيـــر الأسرة النواة عندما يكبر الأشخاص الذين يشغلون أوضاع الأب والأم والأبناء. عـــندما يبدأ الأبناء في ملء أوضاع الأب والأم في أسرة جديدة يكونونها بأنفسهم، وبالتالي تكون هناك دورات حياة جديدة للأسرة[20].

وتمـــتاز هذه الأسر بالاستقلالية والفردية في مسكن خاص بها، وتعد هاتان السمتان من ســـمات التغير في الأسرة النووية في المجتمع المعاصر[21] . إلا أن هذا الانفصال لا يعني انعزالاً تاماً عن الوحدات القرابية ، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن هذه الأسر ما زالـــت ترتبط نسبياً بشبكة من العلاقات الاجتماعية، سواء أكانت قرابية أم لا . وهناك من يشير إلى أن الفرد يمر في حياته بنمطين من الأسرة النووية هما :-

الأول : وهـــو الـــنمط الـــذي يولد فيه ، ويتكون من إخوته ووالديه ، ويطلق عليه أسرة التوجيه.

الثانـــي : وهـــو الـــنمط الذي ينفصل فيه الفرد عن أسرة التوجيه ويكون عندما يكبر أسرة جديدة تسمى **أسرة الزواج و الإنجاب**[22] .

ويستند البناء الأساسي للأسرة النووية عندما تتشكل أسر جديدة عن طريق تبادل ذكور وإناث الأسر النووية القائمة ومعنى ذلك أن كل راشد طبيعي في كل مجتمع ينتمي لأسرتين نوويتين في الأقل[23] . وجدير بالذكر أن الباحث في دراسته الراهنة سوف يُركز على هذه الأســـرة باعتبارها أهم أشكال وأنواع وأنماط الأسرة السائدة ألا وهي **الأسرة النووية** التي هي من صميم دراسة الباحث واتخاذ القرار داخلها في أهم ما يتعلق بالعوامل والمتغيرات الاجتماعية السائدة في الأسرة بمجتمع الدراسة باعتبارها محوراً مهماً والخلية الأولى التي يـــتكون مـــنها المجتمع ، وهي من أكثر الظواهر الاجتماعية عموميةً وانتشاراً ، وتلاحظ الدراســـة في مثل هذا الشكل من الأسر سيادة جو التفاهم والتآلف بين الزوجين في محيط الأســـرة النواتـــية ، وكـــذلك صـــغر حجمها وحصر عدد أفراد أسرتها وسيادة العلاقات الديمقـــراطية لا الاســـتبدادية ، وممارسة وظيفة التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال تربية سليمة صالحة جيدة خالية من الانحراف والتفكك الأسري الذي يلحق بالأسرة عندما يكون أفرادها قد أصابهم شيء من التشرد والانحلال. والأسرة في نظر الباحث تتكون من نمطين أساسيين هما :

النمط الأول : الأسرة النووية والتي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال إن وجدوا ، وهي الوحدة الإجتماعية المستقلة المنفردة سواء أكانت في سكن مستقل بعيداً عن الوالدين،أم في سكن مع الوالدين ونجدها متواصلة ومترابطة أسرياً واجتماعياً بشكل يكاد يكون يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً حسب الظروف المتاحة بالإضافة إلي وجود نوع من الزيارات الاجتماعية بين تلك الأسر بعضها ببعض وبروز ما يسمى **بالتماسك الأسري** الذي يحدث بين أسرة التوجيه والأسرة النووية الأصلية كأن يترك الزوجان أولادهما عند جدتهم للرعاية والاهتمام بالأطفال وهذا يشكل نوعاً من التراحم والمودة بين هذين النوعين،هذا إذا كانت الزوجة عاملة ، أو عمل الزوج خارج المنزل[24] ومن خلال بعض الدراسات قد أوضح **أحمد سالم الأحمر** في دراسته عن الأسرة الليبية الحضرية بأنها أسرة صغيرة الحجم ، وتميل نحو النمط النووي [25] .

في حين أشار **الطبولي في دراسته حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل إلي** أن الأسرة الليبية هي أسرة نووية ، حيث أوضح أن هناك تغيرات عديدة حدثت للأسرة الليبية منها التحول من أسرة مركبة (ممتدة) إلي أسرة نووية صغيرة مستقلة [26] .

أما **النمط الثاني** : الأسرة الممتدة أوالأسرة الأم في أي مجتمع من المجتمعات ، وأحياناً ما تنتشر في المجتمعات البدائية والريفية ، ولا شك أن هذا النوع أصبح يندر ويندثر ، بفعل عوامل التغير والتحديث التي أصابت المجتمعات الريفية وتحولها من النمط الريفي إلى النمط الحضري ، شهد تحولاً لم يشهد له من قبل في كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العربية الليبية وأدى هذا التحول إلى التغير والتحول من الأسرة الممتدة والكبيرة إلى الأسرة النووية الصغيرة ، وهو ما يعرف اليوم **بالأسرة الزواجية** ويرجع تسميتها بهذا الاسم في كونها تتكون من الزوج والزوجة والأولاد ، بالإضافة إلى ظهور نمط تقسيم العمل بين الرجال والنساء في أهم القرارات التي تتخذ في مثل الجوانب الاجتماعية منها ما يتعلق بزواج الأبناء وتنظيم الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة وأنماط الزيارات الاجتماعية المتبادلة التي تحدث بين الأسر بعضها ببعض داخل المجتمع الهوني سواء في حالات المرض والمأتم والفرح وكذلك في حالة إجراء عملية جراحية وكذلك في حالات الختان ونجاح أفراد الأسرة في الامتحان وغير ذلك من المناسبات الاجتماعية الأخرى وكذلك تحديد حجم الأسرة (**تنظيم**

النسل) ومشاركة الزوجين في اتخاذ القرار المتعلق بعدم زيادة عدد الأبناء والتقليل من عملية الإنجاب ، ومشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقيام بالأعمال المنزلية وغير ذلك أو بمعنى آخر من أهم الجوانب الاجتماعية التي يتخذ فيها هذان الزوجان قراراتهماالأسرية ، وهذا كله ناتج بسبب خروج المرأة للعمل ومساهمتها في نفقات الأسرة، باعتبار أن الأسرة كانت في القديم وحدة منتجة ومستهلكة ثم تطورت الآن فأصبح الفرد هو دعامة الإنتاج لا ينتج لنفسه ولا لأسرته ولكن لحساب غيره ولصالح المجتمع . وتلاحظ الدراسة أن الأسرة الهونيه تتخذ قرارها في زواج الأبناء وتنظيم الأسرة ومن ثم تحديد حجم أسرهم وتحديد أسلوب التنشئة الاجتماعية المتبع داخل الأسرة وغيرها من القرارات الأخرى وذلك لا يتم من فراغ وإنما من خلال تبادل الحوار والنقاش (هو اتخاذ القرار الأسري داخلها) في مثل هذه الجوانب.

ويمكن حصر أوجه الاختلاف بين الأسرة النووية والممتدة في الآتي :-

1- حجم الأسرة النووية أصغر من حجم الأسرة الممتدة ، فالأسرة النووية تتكون من الزوج والزوجة وأطفالها ، والأسرة الممتدة تتكون من الأب والأم والأبناء والأقارب الذين يسكنون في منزل مشترك .

2- يخيم الجو الديمقراطي القائم على الحوار والنقاش والتشاور عامة على الأسرة النووية بينما يخيم الجو الدكتاتوري على الأسرة الممتدة ، ومما يزيد من ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج للقيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب ، مثل سلطة الأب ، الجد ، الأخ الأكبر .

3- وهذا يعني أن السلطة في الأسرة الممتدة تكون استبدادية ، وتتمركز في يد رئيس الأسرة فالرجل هو الذي يُقرر في جميع أمور الأسرة ، في حين تكون السلطة قائمة ليس في كل الأحوال على المساواة والتفاهم والمشاركة بين أفراد الأسرة النووية .

4-تمثل أوجه الاختلاف أيضاً في رعاية الأبناء ، ففي الأسرة النووية يتولى الأبوان رعاية أطفالهما والأقارب نادراً ما يسهمون في ذلك ، بينما في الأسرة الممتدة يشارك كل من الوالدين والأقارب في تربية الأطفال ورعايتهم .

5-في الأسرة الممتدة يرتب الآباء زواج الأبناء طبقاً للاعتبارات الاقتصادية والمركز الاجتماعي ، أما في الأسرة النووية الحديثة يتم الزواج بين الشابين المتزوجين على أساس الاختيار والتوافق الشخصي بينهما .

6- غياب التأثير المباشر للأقارب على علاقة الزوجين في الأسرة النووية في حين نجد أن الأسرة الممتدة يخضع الزوج والزوجة في علاقاتهما في أغلب الأحيان لسلطة الأقارب.
7- في الأسرة النووية يكون الزوجان أكثر تفاهماً ، وبالتالي تكون علاقاتهما أقوى . أما في نطاق الأسرة الممتدة ، ونتيجة لزيادة حجم الأسرة ، وتشعب الوظائف ، تضعف العلاقة بين الزوج والزوجة [27] .

المداخل النظرية لدراسة الأسرة :-

ظهرت في ميدان علم الاجتماع العائلي مداخل عديدة تتناول بناء الأسرة ، ووظائفها ، وأهم التحولات التي طرأت عليها من ناحية تقسيم العمل ، وتوزيع الأدوار بين الأفراد ، واتخاذ القرارات الأسرية وتوزيعها بين الزوجين .

ونظراً لتعدد المداخل(السوسيولوجية) المتعلقة بدراسة الأسرة ، فإننا سنتناول بعض هذه المداخل ، ولاسيما التي تمثل أهمية موضوع الدراسة بما أتيح للدراسة من مصادر ومراجع وهذا لا يقلل من أهمية المداخل الأخرى ، إذ قدمت جميعاً إسهامات على قدر من الأهمية لدراسة الأسرة ، وتطور دراستها علمياً ، ويمكن حصر هذه المداخل المتعلقة بالأسرة على النحو الآتي :-

أولاً: المدخل البنائي الوظيفي :

يعد المدخل البنائي الوظيفي من أكثر المداخل انتشاراً في دراسات الأسرة ، ومن أحدث التحليلات التي ركزت على الدراسات التي تناولت الأسرة ، وبناءها ، ووظائفها ، وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، والوظائف التي تؤديها هذه الوحدة الاجتماعية المصغرة لأفرادها أو للمجتمع الكبير ككل [28] .

والمدخل النظري لأية دراسة هو المنطلق العام الذي نطل من خلاله على الظاهرة موضوع الدراسة فهو يضم مجموعة من القضايا المترابطة التي توجه رؤيتنا للظاهرة موضوع الدراسة[29]. فقد ظهرت في كتابات الوظيفيين أمثال « **دور كايم** » و « **مارسيل موسي** » **وغيرهم** وفي كتابات علماء الاجتماع و(الانثروبولوجيا) أمثال « **راد كليف براون**» و « **مالينوفسكي** » و« **ايفانز بريتشارد** » وتعد الدراسة التي أجراها « **تالكوت بارسونز** » حول البناء الوظيفي للأسرة من أكبر وأشمل تطبيقات تلك النظرية[30].

ويرى « **تالكوت بارسونز** » عالم الاجتماع الوظيفي أن الأسرة النووية بالمعنى الصحيح تمتاز بأنها منعزلة ، فكل من أسرة التنشئة وأسرة الإنجاب تعد أسرة نووية مستقلة ومنفصلة ومنعزلة .

إلا أن " **ساسمان**" يرى أن الأسرة النووية المنعزلة ماهي إلا خيال في أذهان المفكرين في أغلب الأحيان . أي أن،أسر الإنجاب **وأسر التنشئة** تؤدي وظائفها من خلال شبكة علاقات مع أسر نووية أخرى حيث تقدم خدمات لأفرادها وتحتفظ باتصالات وثيقة معهم [31].

ويشير مفهوم البناء الاجتماعي للأسرة إلى الطريقة التي تنتظم بها الوحدات والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء ، والعلاقة الثنائية هي أساس البناء الاجتماعي ، ويوجد منها في الأسرة مثلاً ثمانية أشكال :

علاقة الزوج والزوجة – الأب والابن – الأب والبنت – الأم والابن – الأم والبنت – الأخ والأخت – الأخ والأخ – الأخت والأخت .

وتشير الدراسات العديدة سواء أكانت في المجتمع الغربي أم المجتمع العربي ، أن التحولات التي طرأت علي نواحي الحياة المتعددة قد أسهمت في تغير البناء الاجتماعي بكل أنساقه المختلفة ومنها (**الأسرة**) ويمكن القول إن التغيرات التي طرأت على الأسرة تتعلق ببنائها ووظائفها . **فمن الناحية البنائية** ، أدى تحول **الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية** إلي إكساب الأفراد بعداً اجتماعياً ، ويلاحظ من خلال الكتابات المتعلقة بموضوع الأسرة أن أغلب الباحثين قد أولوا اهتماما بالغاً بدور المرأة ومكانتها بدلاً من الرجل ، وذلك باعتبار أن موضوع **الرجل** هو أمر مفروغ منه ، فهو الزوج ، والأب ، والعائل، والمسئول على الإنفاق علي زوجته وأطفاله ، وهو الذي يكون شبكة من العلاقات الاجتماعية الخارجة عن نطاق الأسرة وذلك بحكم عمله واتصاله مع الآخرين ، وبالتالي انعكس هذا النشاط المتعدد الجوانب على هيبته في الأسرة فأصبح الرجل (**الزوج**) هو صاحب السلطة ، والمسئول عن اتخاذ القرارات الأسرية ، وما على الآخرين سوى الانصياع لأوامره وتنفيذها [32].

واستناداً لذلك عد « **وليام أوجبرن وبيرجس** » أن الأسرة وحدة أو مؤسسة متكاملة الأدوار ، لها علاقات ممتدة في محيطها البنائي العام[33].

وانعكست هذه التحولات التي طرأت على بنية الأسرة على دور المرأة ومكانتها الأسرية ، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن تعليم المرأة وخروجها للعمل مقابل دخل قد ساهم في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أما من **الناحية الوظيفية** ، فقد كانت الأسرة قديماً توفر أغلب احتياجاتها ، وتقوم بمعظم الوظائف الإنتاجية ، ولكن هذه الوظائف انتقلت نتيجة للتغيرات التي حدثت إلى مؤسسات الدول المتخصصة التي أصبحت تدير شئون الأسرة وتوفر مستلزماتها. وبالمقابل تقوم الأسرة بوظائف مثل التنشئة الاجتماعية ، والرعاية ، وتوفير الأمن ، ومنح المكانة الاجتماعية[34] .

وهذا الطابع متأثر **بالتراث الوظيفي** ولكن البعض الآخر ممن ينتمون إلى اتجاه غير وظيفي يميلون إلى تحليل وحدة المعيشة كوحدة منتجة ومستهلكة في ضوء علاقتها بالأنساق الكبرى كنظام الإنتاج والنظام الطبقي .... الخ[35] .

ويلاحظ من خلال العرض السابق **أن المدخل البنائي الوظيفي** يؤكد علي قضيتين أساسيتين هما **الوظيفة** ، **والبناء** ، ودفع هذا الأمر عدداً من الكتاب إلي نقد هذه النظرية ، لأنها أهملت حركة التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة ، واهتمت بعملية التوازن ، والتكامل، والاستقرار ، وبالتالي ترى هذه النظرية أن الصراع قوة سلبية في الأسرة مع أن الصراع في الحقيقة يمكن أن يكون له نتائج إيجابية للأسرة[36] .

وللمدخل البنائي الوظيفي علاقة باتخاذ القرار الأسري الذي يبني على فرضية معينة مؤداها أننا لا يمكننا فهم أي عنصرين ثقافي أو اجتماعي إلا في إطار المجتمع ككل كدراسة المجتمع بكل ظواهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية دراسة واضحة لخصائص الشخصية ومن هنا فإن الوظيفة الصادرة عن الأدوار المختلفة التي تؤديها الظواهر الاجتماعية هي المبرر الحقيقي الذي يفسر وجود هذه الظواهر ومن هنا نشأت الأسرة واستمرت وتطورت كظاهرة تاريخية من خلال **الآداء الوظيفي** لمجمل الأدوار التي تلعبها الأسرة ابتداءً من المجتمعات البدائية مروراً بالمجتمعات العبودية الإقطاعية وانتهاءً بالمجتمعات الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة .

ولذلك لابد من فهم الأداء الوظيفي لعملية اتخاذ القرارات الأسرية إذا ما وضعت ظاهرة الأسرة موضوع الدراسة العلمية [37].

ثانياً : مدخل التفاعل الرمزي :

تعد نظرية التفاعل الرمزي من أكثر المداخل الاجتماعية استخداماً في الدراسات الأسرية حيث تهتم ببحث مسألتين رئيسيتين هما:(**التنشئة الاجتماعية ونمو الشخصية**)[38].

ويمثل هذا المدخل محاولة نظرية ومنهجية تنهض على أسس فلسفية و(سيكولوجية) ، سعياً نحو تحقيق فهم أكثر عمقاً ، وأكثر ثراء للسلوك الإنساني ، والعلاقات الاجتماعية ، علي مستوى العالم بأجمعه ، ولقد بدأت جذور هذا الاتجاه واضحة وبارزة **عند عالم الاجتماع الألماني الشهير « ماكس فيبر »** الذي جعل السلوك الإنساني ذا معنى وبؤرة ومغزى وتحليلاً هادفاً لفهم هذا السلوك[39] .

وتفهم **الأسرة** في ضوء هذا المدخل على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزيه هي الاسره ، وفي بيئه أخرى عامة هي المجتمع المحيط بهم[40].

ويجدر القول أن هذه النظرية تدرس الأسرة من خلال التركيز على العلاقات الداخلية بين الزوج والزوجة من جهة ، وبينهما وبين أبنائهما من جهة أخرى ، ووفقاً لهذا المدخل ، فإنه ينظر للأسرة على أنها وحدة تمتاز بالتفاعل بين أفرادها[41]. وعند استخدام المدخل الرمزي في دراسة الأسرة فإنه يعني بذلك دراسة العلاقات الشخصية بين الزوج والزوجة وبين الوالدين وأولادهما إضافة إلى التفاعل بين الأعضاء ، والتركيز على الأمور الداخلية في الأسرة واختيار القرين والتوافق الزوجي وعلاقات الوالدين مع الأولاد وتكوين الشخصية والعلاقات المتبادلة بين الزوجين[42] .

ويدرس المدخل التفاعلي الرمزي الأسرة من خلال علاقات الزوج و الزوجة والآباء والأبناء مرتبطين ببعضهم البعض ، وهذا يعني أن الأسرة لا تعلم أبناءها أدوارهم ، بل أدوار الأبوين أيضاً ، أي أن التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة لا يأخذ جانباً واحداً بل جانبين تأثيراً وتأثراً (أخذاً وعطاء) ، ومن هنا نستطيع التعرف على الطريقة التي يتعلم بها أفراد الأسرة سواء أكان الوالدان أم الأبناء كيفية التعامل مع بقية أفراد الأسرة وكيف يمكن فهم تصرفات الآخرين من خلال الاتصال الشفهي والرمزي ، وكيف يعكس هذا الاتصال الفروقات ضمن أفراد الأسرة .

وهناك من ينظر إلي مؤشرات أخرى لاختلاف بناء السلطة واتخاذ القرار وتوزيعها بين الزوجين داخل الأسرة مثل : نمط الجلوس على مائدة الطعام ، وجلوس الأب أو الزوج في

مقدمة الطاولة ، ويعد رمزاً يدل على سيطرته على أعضاء الأسرة الآخرين ، وإلى غير ذلك من السلوكيات الأخرى[43] .

كما يُركز هذا المدخل في دراسته للأسرة على مواضيع عدة مثل الاختيار الزوجي ، والعلاقات بين الوالدين والأطفال ، وتكوين الشخصية ، التنشئة الاجتماعية ، اكتساب الشخصية ، الاختلافات الزوجية والأسرية ، الحب والعاطفة ، والحياة الجنسية ، وصنع إتخاذ القرار الأسري واستثمار أوقات الفراغ وتكيف كبار السن[44] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل يُركز على أهمية تحقيق التعاون والتفاعل بين أفراد الأسرة ، وتهمل أشكال الصراع والعنف الذي يهدد بنيانها ، وتؤكد أيضاً على ضرورة تكيف الزوجين مع الحالات المستجدة التي تواجهها عن طريق إيجاد أسلوب الحوار والنقاش والجو الودي ، وذلك عندما يُبدي أحد الأطراف مواقف متشددة نسبياً في اتخاذ القرارات الأسرية .

والمدخل التفاعلي الرمزي يفسر أيضاً علاقة اتخاذ القرار الأسري تفسيراً نظرياً فهو الاتجاه الذي ينتهج **التفاعلية الرمزية** مدخلاً له في التفسير والتفاعلية الرمزية تقوم فكرة التفاعل بين الأفراد والجماعات وفقاً للموقف الاجتماعي الذي يُفرز هذا التفاعل ومن هنا يشيع هذا الاتجاه بشكل واضح في تغير كثير من المواقف العملية وأساليب الحياة داخل نطاق الأسرة . فكل موقف اجتماعي يطرأ في مواجهة الأسرة يترتب عليها بعض المشاكل منها صراع الأدوار بين الزوجين [45].

ثالثاً : مدخل نظرية الصراع :

لقد استعمل مدخل نظرية الصراع في دراسة المشاكل والاختلافات و (الصراع) داخل مؤسسة الزواج والأسرة وإلى وقت قريب كان هدف العلماء والمستشارين في مجال الإرشاد الأسري والزواج هو القضاء على حده الصراع الأسرى أو على الأقل التخفيف منه .

فقد كانوا ينصحون الأزواج بأن الصراع شيء غير جيد لمؤسسة الزواج الأمر الذي يجعل الزوجين يشعران بالذنب إذا تخاصما أو تصارعت وجهات نظرهم تجاه أمر من الأمور ولاسيما الأسرية[46] .

واستخدم هذا المدخل في دراسة الأسرة ، ولاسيما في موضوع مشكلات الأسرة ، وتغير الأدوار بين الجنسين ، وبالرغم من أنها لم تستعمل بالقدر الذي (استعملت فيه نظريات أخرى) مثل : **المدخل البنائي الوظيفي والتفاعلي الرمزي و مدخل دراسة التبادل** [47] .

ويري هذا المدخل أن الأسرة تبقى في حالة صراع مستمر مادام هناك اختلاف في توزيع الأدوار بين الجنسين ، وندرة المصادر المادية والمعنوية في الأسرة ، والاختلاف والتعارض في القيم والتوقعات والأهداف . لذا يمكن القول إنه لا توجد هناك أسرة خالية من النزاعات والخلافات الأسرية ، وحتى إذا اختفت هذه الخلافات ، فإن ذلك لا يعبر عن سعادة الأسرة واستقرارها ، بل أنها حالة طارئة ومؤقتة ، وتتفاوت الاختلافات والنزاعات في حدتها ، وقوتها ، وطبيعتها من أسرة لأخرى ، وتتفاوت كذلك طرق وأساليب حلها ، ودور كل فرد من أفراد الأسرة في ذلك ، وما يهمنا هنا دور **الرجل (الزوج)** ومدى مساهمته في حل النزاع وتسوية الخلافات التي تحدث داخل الأسرة بين الأبناء أحياناً .

ولكن مدخل نظرية الصراع يفرض أن اختلاف الاتجاهات وتنوع الاختيارات والأهداف هي أمور عادية وبالتالي فإن الأسرة بدون شك نظام اجتماعي سيبقى في حالة صراع مستمر مادام اختلاف الأدوار قائماً . إن مدخل نظرية الصراع لاتهتم بالكيفية التي يمكن القضاء بها على الصراع داخل الأسرة ولكن بالكيفية التي يمكن أن تجعل أفراد الأسرة يقومون بوظائفهم وأعمالهم اليومية وعلى كيفية التوفيق والتعاون للقيام بها بالرغم من اختلافهم أوصراعهم [48]

أما عن تصفية الخلافات والصراعات التي تنشأ داخل الأسرة فإنها تعتمد على عدة متغيرات عدة أهمها طبيعة العلاقة بين الزوجين ومستوى تعليمهم ، وطبيعة العمل الذي يقومان به ومدى مردوده المادي داخل الأسرة ، ومدى تدخل الأقارب في شئون الزوجين، ومدى قوة المشكلة ونوعها ، والأساليب المتبعة في حل الصراع وإدارته عن طريق أسلوب النقاش والحوار، وأسلوب لجوء المرأة إلى أهلها أو أقاربها لحل النزاع بينها وبين زوجها ، وأسلوب ترك الزوجة لمنزل زوجها والذهاب لمنزل أهلها ، والتزام الزوجة بالسكوت والصبر [49] .

رابعاً : مدخل دراسة التبادل :

يُعد مدخل دراسة التبادل من أحدث المداخل استعمالاً في دراسة الأسرة والزواج ، بل أن بعض العلماء يرى أن تسميتها لم تستقر بعد ، فبعضهم يستعمل اصطلاح نظرية التبادل ،

والبعض الآخر يطلق عليها الاختيار والتبادل ، أما العالم « **إيفان ناي Evan . N** » فقد اقترح تسميتها بنظرية الاختيار الاجتماعي[50] .

ومن بين المؤثرات التي تعرف بأنها عوامل مهمة في التبادل على نطاق الأسرة والزواج: توجيهات الزوجين المعيارية والمعرفية، ونماذج علاقاتهم التبادلية ، وإدراكهم، أو نظرتهم وتوقعهم لمدى بقاء واستمرار مؤسسة الزواج والعلاقات الزواجية[51].

ويعد « **اسكانزوني Scanzoni** » من علماء الاجتماع المعاصرين الذين أكدوا علي أن عمليات التبادل تتم بدون وعي بها ، فالأفراد الذين يقومون في كثير من الأحيان بهذه العمليات لا يكون لديهم وعي بوجود عمليات تبادل تسود بينهم ، وربما يدركونها لكن هناك شيء من الغموض وعدم الفهم حولها[52] .

وتفهم الأسرة في ضوء مدخل التبادل على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة، لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل درجة من الخسارة ويميز الباحثون في الاسرة بين مستويين للتبادل :-

الأول : هو التبادل بين الزوجين وهو تبادل يدرس في الغالب على أنه يتوازى مع نمط التبادل مع الأصدقاء .

الثاني : هو التبادل بين الآباء والأبناء ، وهو مستوى من التبادل يختلف عن نمط الصداقة لأنه يقوم على عدم التكافؤ حيث يعطي الآباء أكثر في مقابل ما يأخذونه من أبنائهم ، إذ أن المجتمع يتوقع من الآباء حماية أطفالهم وتوفير أشكال الرعاية لهم (البيئة والصحة و التأمين و.... الخ) دون انتظار لعائد[53] .

واستخدم هذا المدخل في البداية لتحليل السلطة الأسرية وصنع القرارات في علاقات الآباء والأبناء ، وأصبح هذا المدخل هي التوجه المسيطر والمهيمن في أبحاث سلطة العائلة واتخاذ القرارات الأسرية .

ويمكن القول إن هذا المدخل مهمة في فهم العلاقات الزوجية الأسرية وتفسيرها، إذ تحوي تفسيرات عدة لكيفية بداية العلاقات الزواجية أو كيفية اختيار شريك الحياة أو توقعات الزوجين . ويرى هذا المدخل أن **علاقة التبادل** ليست علاقة جامدة وثابتة بل هي عملية ديناميكية ، إذ أن العلاقة تتغير دائماً عندما تتم إعادة توزيع الموارد المادية منها وغير المادية[54] .

ومن أهم الموضوعات التي يُطبق عليه **مدخل دراسةالتبادل** خروج المرأة للعمل وما يترتب عليه من حساب التكلفة والعائد[55] .

فمثلاً عندما **تذهب الزوجة للعمل خارج المنزل** فإن الزوجين قد يبدآن في إعادة الحوار والنقاش حول علاقاتهما التبادلية نتيجة للوضع الجديد للزوجة من ناحية خروجها للعمل مقابل أجر – إذ تبدأ الزوجة في طلب مشاركة زوجها في الأعمال المنزلية ، والمساهمة في العناية بالأطفال[56] .

ويمكن القول من خلال العرض السابق – إن التعامل مع مفهوم **اتخاذ القرارات الأسرية من قبل الزوجين** ، يظهر من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية :- أي الزوجين له السلطة الأكبر في اتخاذ القرارات ؟ وأيهما يخضع للآخر ؟ وأيهما ينفذ القرارات ؟ ومن له الكلمة النهائية في حل النزاعات والخلافات داخل الأسرة . هل الزوج بمفرده ؟ أو الزوجة ؟ أو كلاهما ؟ وما هو الدور الذي يؤديه الأبناء في التأثير علي أتخاذ القرارات ؟ ولمن السلطة الأكبر في التأثير على اتخاذ القرارات ، هل هي للذكور أو للإناث ؟

وتمشياً مع أغراض هذه الدراسة سيتم تبني هذه النظرية التي تعتبر أن موارد السلطة في بنية الأسرة هي[57] :-

الموارد المعيارية :- التي تملي على الناس ما يفعلونه .

الموارد الشخصية :- مثل القوة الجسمية ، والمظهر الخارجي ، والكفاءة ، ... الخ

الموارد الاقتصادية والاجتماعية المقارنة :- مثل التعليم ، والوظيفة ، والدخل ، والحالة الوظيفية للزوج ، والمركز الاجتماعي ، والخبرة ، والكفاءة .... الخ[58] .

وتـــرى الدراســـة في مثل هذه التغيرات التي تطرأ على الأسرة الممتدة وتحولها من النمط الأسري الممتد إلى النمط الأسري النواة (النووي) أن هذا النمط يمتاز بصغر حجمه ، وقيام نـــسق القرابة على الانتساب الثنائي (مكوناً رابطة النسب) ، والسكن المستقل عن والدي الـــزوج والـــزوجة ، وبالرغم من ذلك مازالت هذه الأسرة تحتفظ بشبكة من العلاقات مع الأهـــل والأقارب ، كما أنه يمتاز بالتوجه نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين الزوجين وبينهما وبين أبنائهما من الزوجين .

وكذلك فان التغيرات المهمة التي شهدتها الأسرة الليبية بهون **يرى الباحث** أن تغيراً في نسق السلطة الأبوية ، من خلال معايشة الباحث للمجتمع بمدينة هون حيث اختلف هذا

الوضع عما هو عليه عن التوجهات التي كانت سائدة في فترة الخمسينيات والستينيات مثلاً والتي تشير إلى سيادة سلطة الزوج داخل الأسرة ، إلا أن هذا الوضع قد أختلف ، وخصوصاً عند تطبيق هذه التوجهات على الواقع الحي للأسرة العربية الليبية بشكل عام والأسرة الهونيه بشكل خاص ، فعند القيام بتحليل بناء القوة والسلطة الأسرية واتخاذ القرار في الأسرة الليبية المعاصرة ، فإننا نجد أن الزوج مازال يحتفظ بصفة مميزة سواء أكان في الأرياف أم في المدن[59] .

ويـــرى الباحث تغيراً طرأ على أنماط الأسر في السنوات الأخيرة ألا وهو دور مركز المرأة وخروجها للعمل ، وكذلك مشاركتها في اتخاذ قراراتها الأسرية مع أخيها الرجل ، بمعنـــي حـــدوث نمـــط ونوع من المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في جميع الأعمال التي تقوم بها ، بغض النظر عن قيامها بواجباتها المنزلية ، إلا أن الباحث لاحظ أن هـــناك تغيراً كبيراً في السنوات الحالية كان الأمر في السنوات الماضية الستينيات و السبعينيات مثلاً)(وخصوصاً في القرن العشرين) حيث تحولت الأسرة الأبوية الممتدة إلى أســـرة نـــووية وســـكنها في مسكن مستقل بعيداً عن أسرة التوجيه، بالإضافة إلى التطور العمراني الذي تشهده منطقة الدراسة ، كذلك تزايد الوظائف الإدارية والفنية،وزيادة الوعي بتنظيم الأسرة وتزايد التعليم بشتى أنواعه بين الجنسين ، مما انعكس على اتجاهات الناس وســـلوكهم واتجاهاتهم بفعل التطور الحضري الذي شهدته مدينة هون في شتى المجالات وبالـــر غم مـــن ذلـــك ، فإن هنالك اتجاهاً متزايداً نحو مشاركة الزوجة والأبناء في اتخاذ القـــرارات المـــتعلقة بالشئون الأسرية، والتي منها ما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، وزواج الأبـــناء، ونمـــط عمل المرأة، والإنفاق على ميزانية الأسرة، وكذلك تنظيم النسل (تنظـــيم الأسرة) وغيرها من المتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة باتخاذ القرار الأسري في الأسرة النووية التي هي صميم الدراسة الراهنة،وبالتالي يمكن القول إن هذه المتغيرات تتميز بسيادة التوجهات الديمقراطية، والمساواة النسبية في العلاقات الأسرية[60].

وأدى التحول إلى نمط الأسرة النووية إلى إضعاف العلاقة بين الزوجين وأسرتيهما ، وإن كانت العلاقة الداخلية في الأسرة ، وبالأخص العلاقات الزوجية، تتجه نحو المزيد من التماسك والترابط (مع الأخذ في الاعتبار وجود بعض مظاهر التفكك في بعض الحالات)، إذ يرى بعض العلماء أن الأسرة العربية مرت بمرحلة التصنيع ، الأمر الذي ساهم في زيادة فرص العمل لدى الشباب ولاسيما قطاع المرأة ، وبالتالي حصول الأفراد على

استقلال نسبي داخل الأسرة. ففي المجتمعات الخليجية – على سبيل المثال – اتخذت الأسرة المنحى نفسه في التغير بصفة عامة ، كما أكدت عليه كثير من الدراسات في الكويت ، وقطر ، ودولة الإمارات ، إذ أشارت دراسة في دولة الإمارات أن الأسرة النووية تشكل 84% بينما الأسرة الممتدة 6% من مجموع الأسر[61].

وبالرغم من ذلك مازالت الأسر النووية تحتفظ ببعض الرواسب النسبية مع الأفراد ، حيث يسود التواصل ، والتزاور ، والتشاور ، ومظاهر التكافل في المناسبات ، وتوصلت بعض الدراسات إلى أن الأسرة – رغم تحولها – تميل في اتجاهها العام للسكن قرب الأقارب حتى في المدن نفسها[62] .

وبناء على ما سبق ، فيما يختص بالمجتمع المحلي والذي تجري به الدراسة الراهنة ، وكيفية ومعرفة اتخاذ القرار الأسري في مختلف الجوانب والمتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة بالدراسة ، وما ينتج عنه من ترابط وتلاحم ، وكذلك ارتباط الأسرة بعلاقات اجتماعية سواء كانت علاقات قرابيه مثل (والدي الزوج ، والأعمام والعمات ، وأولاد العم) وما ينتج عنه من نمط الزيارات الاجتماعية المرتبطة بالأسر بعضها ببعض ، ولاسيما في المناسبات الاجتماعية التي تحدث بين الأســـر بعضها البعض ، وهذا لاشك أنه نوع من التفاعل الاجتماعي بين الأســـر الهونيه في المجتمع المحلي[63] .

هوامش الفصل الثاني :

1- إخلاص شوكت المدانات , أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية – دراسة ميدانية على عينة من الأسر الأردنية في مدينة عمان , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الأردنية , كلية الدراسات العليا , 1996 ف , ص 26 .

2- إحسان محمد الحسن ، العائلة والقرابة والزواج - دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ط 2 ، 1985 ف ، ص ص 11- 12 .

3- إخلاص شوكت المدانات , مرجع سبق ذكره , ص27 .

4- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997 ف ، ص ص 225 - 226 .

5- إحسان محمد الحسن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 – 14 .

6- إحسان محمد الحسن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 41- 42 .

7- مصطفي الخشاب ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 1985 ف ، ص 43 .

8- خيري الطفيلي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1993ف ، ص ص 15- 16 .

9- أحمد الأحمر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17- 18 .

10- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .

11- جابر عوض سيد حسن وخيري خليل الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000ف ، ص 21 .

12- محمود فؤاد حجازي ، الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 2 ، 1975 ، ص 11 .

13- برتومور ، تمهيد في علم الاجتماع – ترجمة محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 4 ، 1980 ف ، ص 206 .

14- علياء شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ف ، ص 78 .
نقلاً عن : خيري الصادق عبد الله ، التكيف للحياة الزوجية في الأسرة الليبية – دراسة ميدانية لبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتكيف الزواجي في مدينة الجميل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 2004 – 2005 ف ، ص 19 .

15- محمد الجوهري وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1979 ف ، ص 232 – 254 .

16- علي وطفة ، مبادئ علم الاجتماع التربوي ، منشورات جامعة دمشق – جامعة دمشق ، 1992 – 1993 ف ، ص 74 .

17- حسين عبد الحميد رشوان ، الأسرة و المجتمع – دراسة في علم اجتماع الأسرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ف ، ص 34 .

18- إخلاص شوكت المدانات , مرجع سبق ذكره, ص 29 .

19- حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 34 – 35 – 36 .

20- علياء شكري وآخرون ، المرأة في الريف والحضر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ف ، ص 153.

21- إخلاص شوكت المدانات , مرجع سبق ذكره, ص 30 .

22- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر ، علم الاجتماع العائلي – دراسة التغيرات في الأسرة العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ف ، ص 23 .

23- من مُعايشة الباحث لمجتمع الدراسة .

24- أحمد سالم الأحمر ، الأسرة الليبية الحضرية تركيبها ووظائفها ومشكلاتها : نتائج دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الإنسانية ، يصدرها المعهد العالي لاعداد المعلمين بزليتن ، العدد الأول 1989 ف ، ص 33 .

25- محمـــد الطبولي ، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل ، بحث قابل للنشر من كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس ، المرج ، ص ص 11 ، 12 .

26- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .

27- رحمـــة الحسين الشيباني ، علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم الأسرة ، دراسة اجتماعية ميدانية علـــى عيـــنة من أسر مدينة سرت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب والتربية ، جامعة التحدي ، 2006- 2007 ف ، ص ص 39 ، 40 .

28- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 31

29- أحمد زايد ، الأسرة و الطفولة – دراسات اجتماعية وانثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص 7.

30-الوحيـــشي أحمد بيري ، علم الاجتماع العائلي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس – ليبيا ، ط 1 ، 1990 ف ص ص 59- 60 ، 63 .

31- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

32-إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33 .

33- أحمد زايد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 – 14 – 15 – 16 .

34- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص34 .

35- أحمد زايد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 – 14 – 15 – 16 .

36- إخلاص شوكت المدانات مرجع سبق ذكره، ص34 .

37- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .

38- الوحيشي أحمد بيري ، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

39- إخلاص شوكت المدانات مرجع سبق ذكره، ص ص 34 – 35 .

40- أحمد زايد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 ، 33.

41- اخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

42- الوحيشي أحمد بيري ، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

43- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

44- الوحيشي أحمد بيري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 - 130.

45- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .

46- الوحيشي أحمد بيري ، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

47- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 – 37 .

48- الوحيشي أحمد بيري مرجع سبق ذكره، ص 114 .

49- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 – 39 .

50- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

51- الوحيشي أحمد بيري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 102 - 103.

52- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 40 – 41 .

53- أحمد زايد وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 27 – 28 –29 – 30 .

54- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 – 42 .

55- أحمد زايد وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 27 – 28 –29 – 30 .

56- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

الفصل الثالث

تمهيد

إن حياتـــنا اليومـــية مليـــئة بالقرارات التي تتعلق بكافة شئون الحياة فيما يتعلق بالبيت والـــزوجة والأولاد والـــسفر والعمل وما شابه ذلك ....فالقرار هو إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد إزاء موقف معين بعد دراسة البدائل المختلفة وفق معايير محددة سلفاً وصـــولاً إلـــي تحقـــيق الهـــدف من وراء القرار. لذا فاتخاذ القرارات موضوع هام على الخريطة الإدراية للأسرة ، ففي الوقت الذي تزداد فيه المشاكل تبرز أهمية اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على خطوات علمية تؤمن حلها بالشكل الأمثل.

وســـوف أقدم في هذا الفصل إستعراضاً لمفهوم القرار الأسري ومراحل عملية اتخاذ القرار ، وأنواع القرارات في الأسرة ، والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات ، والقرارات المـــرتبطة بموضوع الدراسة وهي زواج الأبناء ، وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وعمل المرأة ، والإنفاق على ميزانية الأسرة .

أولاً : مفهوم عملية اتخاذ القرار : -

يمـر الفـرد كل يوم بمواقف مختلفة تتطلب منه أن يتخذ قراراً بشأنها . وعملية اتخاذ القـرار هذه، تبدو سريعة وذلك لأن كثيراً من الأفراد يتخذون قراراتهم بسرعة، وبعضهم يـتخذونها بدون تفكير شعوري مما يوحي للفرد بسهولة وبساطة عملية اتخاذ القرار. وقد حـاول عدد من الباحثين تحديد مفهوم القرار ، والقرار في المعجم الوسيط بمعني (السكون والاطمئنان إلي شئ أو فكرة والرضا بالرأي) ، وفي معني آخر تقرر الأمر أي أستقر و ثبت ويقال أيضاً على الرأي والحكم . (والمستقر هو القرار والثبوت وهو الغاية والنهاية والتناهي والثبات) . [1] وفي « **مختار الصحاح** » القرار بأنه (المستقر من الفكر) . [2]

وفي **المـنجد في اللغة** القرار بمعني (المستقر والثابت) المطمئن من الأرض " ما قر فيه أي حصل فيه السكن أو السكون يقال " صار الأمر إلى قرارهُ ، أي انتهي وثبت . والقرار الثبوت والسكن [3] .

وقرر : تبيين الكلام أقررتُ الكلام لفلانٍ إقراراً أي بينه حتى عرفهُ .

وقيل ترديدك الكلام في أذنِ المخاطب حتى يفهمهُ [4] .

وفي القاموس الوسيط القرار بمعني (المستقر من الأرض) .

والقُرُ بالضم: البردُ والقرار في المكان: الاستقرار فيه ويقال أيضاً على الرأي والحكم [5].

وكلمـة اتخاذ القرار في **اللغة الإنجليزية** (decision making) مشتقة من أصل لاتيني وتعنـي الـبت النهائـي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصـول بوضـع معين إلى نتيجة محددة ونهائية . ويعرف القرار بأنه :- (مسار فعل يخـتارهُ المقرر باعتبارهُ أنسب وسيلة مُتاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها، أي فرد لحل المشكلة التي تشغلهُ) [6].

أما « **جيلات** » و « **لندلي** » فقد بينا أن عملية اتخاذ القرار عملية عقلية يختار من خلالها الفرد شيئاً جديداً ، وقد أوضحا أيضاً تدخل قيم الفرد، وآماله ، ودرجة الخطر التي يتوقعها من هذا الاختيار [7]. وهذا التعريف يوضح العملية(الديناميكية) – وإن لم تذكر صراحة – والتي من خلالها يتم اتخاذ القرار .

أمـــا « **روجرز** » فقد بين أن عملية اتخاذ القرار هي :- (العملية العقلية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يمر من مجرد المعرفة الأولية للشيء ، إلى القبول أو الرفض الفعلي لهذا الشيء) [8] .

ويمكن القول إن التعريف الأخير هو أفضل التعريفات السابقة للأسباب الآتية :-

1. يـــشير التعـــريف إلي وجود حركة داخلية تحدث في أثناء عملية اتخاذ القرار،ويمر بها الفرد.
2. معظم التعريفات السابقة لا توضح الناحية السلبية عند اتخاذ القرار. بمعنى أن التعريفات الـــسابقة توضـــح أن جمـــيع القرارات يجب أن تنتهي تبني الفكرة الجديدة ، وهذا غير صحيح فقد ينتهي الفرد برفض الفكرة وهذا ما أوضحهُ **تعريف** « **روجرز** » حيث بين الاتجاه الإيجابي والسلبي ، أي قرار تبني الفكرة أو رفضها.
3. إن مفهوم اتخاذ القرار لا يعنى إصدار القرار فقط ، أي المرحلة النهائية في عملية صنع القرارات ، فصنع القرارات عملية معقدة تتدخل فيها عوامل متعددة نفسية ، وسياسية ، واقتصادية ، واجتماعية .
4. جميع القرارات تتخذ بنفس الدرجة أحياناً فقد يصل الفرد لقراره ببطء أو قد يتخذ قرارهُ بـــسرعة . فالقرار الذي يتخذ ببطء هو الذي يكون في الغالب جيداً لأن الفرد يكون قد اقتنع به أمَا القرار الذي يتخذ بسرعة هو الذي يكون في الغالب غير جيد لأن الفرد لم يكن قد فكر فيه مسبقاً ولم يهتم بأشياء كثيرة تحدث أثناء اتخاذ القرار [9].

وتعـــد هـــذه العملـــية بأنها عملية الاختيار بين الفعل أو عدم الفعل عند مواجهة موقف يحـــتمل بدائل عدة وذلك في المواقف التي يحاول فيها الزوجان أن يتجاوزا فيها الاختلاف فـــي الـــرأي وتحقيق الاختيار الصحيح بين بدائل إيجابية وهذه المواقف ليست بالضرورة مواقـــف صـــراع أو مواجهة مشكلات لأن هذه المواقف لها جوانب سليمة وهذه العملية قد تطول أو تقصر، وهي تتعلق باختيار أحد البدائل المطروحة وإذا لم يتحقق هذا الاختيار لا يمكـــن اتخـــاذ قـــرار . وقد يرفض الفرد أو يقبل بدائل أو حلولاً معينة في ضوء خبرات ومعـــلومات مُتوفرة لديه .

ويمـــثل اتخـــاذ القرار عنصراً مهماً في الإدارة المنزلية لأنه يجعل الأشياء تحدث بطريقة مقصودة أو مُتعمدة بدلاً من تركها بدون تحكم أو تدخل[10].

ويعد اتخاذ القرار أحد الجوانب التي حظيت بقدر من الاهتمام في البحوث التجريبية فهو مشكلة تزداد تعقيداً في الوقت الحاضر . وقد تعقدت مشكلة اتخاذ القرار في الوقت الحاضر نظراً للتطور العلمي والتكنولوجي الهائل . فقد شعر الفرد إزاء هذا التطور بأن قدرته كفرد علـــى اتخاذ القرار ضعيفة ، فيتجه إلى القادة في الجماعة التي يعيش معها ليساعدوه على ذلـــك وممـــا يزيد من درجة تعقد مشكلة اتخاذ القرار تعدد الجوانب المتضمنة في الحلول المقتـــرحة. والتي يكون بعضها ساراً بينما يكون البعض الآخر مؤلماً . ولذلك يؤثر القرار المتخذ على حياة الفرد والجماعة ، فيقوم الفرد باتخاذ العديد من القرارات التي تؤثر على حياته مثل الإقدام على الزواج أو التخلي عن الدراسة بالجامعة أو الهجرة إلى الخارج [11].

ثانياً : مراحل عملية اتخاذ القرار : -

يختلف الزمن الذي تتم فيه عملية اتخاذ القرار من فرد إلى آخر بل من موقف إلى آخر لنفس الفرد . فقد يأخذ القرار سنوات طويلة حتى يتم، وقد يأخذ دقائق أو ثواني عدة.

ويعـــتمد الزمن الذي تستغرقه عملية اتخاذ القرار على عوامل مُختلفة عدة منها **صعوبة القرار نفسه ، ومدى تعارضه مع قيم الفرد ، وخبراته السابقة إلى غير ذلك من العوامل.** ومن خلال هذه العملية قد يكون للفرد الوعي الكامل لما يحدث أو قد لا يشعر الفرد إطلاقاً بما يدور، أو تتم العملية بدون إحساس بها على المستوى الشعوري .

وقد حاول عدد كبير من العلماء دراسة **عملية اتخاذ القرار** لتوضيح المراحل المختلفة التي يمـــر بهـــا الفـــرد منذ بدء التفكير في المشكلة المطروحة أمامهُ حتى أخذ القرار بصددها وكانـــت نتـــيجة تلك المحاولات هي اتفاق الدارسين على وجود عدد من المراحل المختلفة تتضمنها عملية اتخاذ القرار ، ولكنهم اختلفوا على عدد من المراحل .

ويعـــد علـــم الاجتماع الريفي والحضري والأسري (العائلي) أحد العلوم المهمة التي ســـاهمت فـــي دعـــم دراسات اتخاذ القرار في مجال علم الاجتماع بوجه عام . حيث قدم علمـــاؤه عـــدداً كبيـــراً من الدراسات المختلفة في مجال اتخاذ القرار بصدد تبني الأفكار

الجديـــدة وانتشارها بين أفراد المجتمع . وكان معظم دراساتهم منصبة في مجال الزراعة والمنزل والأسرة . وقد أوضح هؤلاء العُلماء أن عملية اتخاذ القرار تمر بمراحل عدة.

وبالـرغم مـــن اختلاف عدد مراحل هذه العملية من عالم لآخر إلا أنها تتفق جميعاً في المضمون نفسه [12] .

ويعد اتخاذ القرار مهارة خطيرة . يتوفر لدى معظم الناس المقدرة الكافية للتركيز على المضمون أكثر من الأسلوب والطريقة التي يتم بها التعامل مع مشكلة معينة .

وعندما تواجه الأسرة مشكلة معينة فإنها تحتاج إلي مجموعة من المراحل هي : **التحديد فالتقييم ثم التنفيذ** . ففي البداية لابد من تحديد المشكلة ثم اكتشاف الحلول الممكنة واقتراح الحلـــول يعطي كلاً من الزوجين إحساساً بالمشاركة في القرار النهائي وذلك بتقييم الحلول في ضوء مُفضلات وقيم كل منهما وتحديد مزايا وعيوب كل حل .

ويتطلب الاختيار أحياناً القراءة في الموضوع أو التحدث مع الآخرين الذين واجهوا نفس المـــشكلة أو المناقـــشة نفسها مع الخبراء و المتخصصين للحصول على معلومات تفيد في الاختيار النهائي[13] .

ويمكن أن نعرض لهذه المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار بشئ من التفصيل :-

1) **تحديد المشكلة** : على صانع القرار أن يعرف موقف كل شخص ووضعه في المشكلة ونظرته إليها وأن يكتشف أو يخلق المناخ النفسي الذي يحدد طريقة تناول المشكلة.

ويـــشير **تحديد المشكلة** إلى اكتشاف أن هناك أمراً يحتاج إلى انتباه واهتمام وغالباً ما يشعر أحد أفراد الأسرة بهذه المشكلة ثم ينقل هذا الشعور إلى الآخرين وربما يحدث هذا من خلال أفعال الفرد أو ملامحه أو حتى نمط معين للصمت وهي ما تسمى بالأساليب الشفهية لتحديد المشكلة . وقد لا تؤدي هذه الأساليب إلى تحديد فعلي للمشكلة .

2) **تحديد البدائل** : تحدد الجماعة عدداً ضئيلاً من البدائل عند اتخاذ القرار ويرجع ذلك إلي أن الأســـرة غالـــباً مـــا تـــركن إلى أفكار معروفة مسبقاً للحلول وتبذل مجهوداً ضئيلاً لاكتـــشاف حلـــول أو بدائل أخرى ربما تكون أفضل . وقد يكون هذا نتيجة للقلق الذي يجعل الأسرة تتردد وتحجم عن تناول أفكار جديدة ربما تعرضها للمخاطرة .

وهـذه المرحلة **تحتاج** للبحث عن المعلومات **لأنها** هي مصدر الحصول على اقتراحات وبدائل جديدة وتساعد على التنبؤ بالنتائج التي ستعقب هذه البدائل .

وهـذه المعلـومات يمكن الحصول عليها من مصادر داخلية تتمثل في الخبرات الماضية الأفـراد الأسـرة والتجارب التي يخرجون منها بكم من المعلومات المتنوعة ويتم استدعاء هذه المعلومات بطريقة سريعة ولا شعورية وذلك في مواقف اتخاذ القرار في الأسرة[13].

وإذا كانـت هذه المعلومات الداخلية كافية يُتخذ القرار ولكن قد تحتاج الأسرة في أنواع معيـنة من القرارات ولا سيما القرارات الاقتصادية إلى معلومات خارجية . وتشمل هذه المعلـومات المعـرفة بالأحداث الخارجية ، أسعار الخدمات والسلع في الأسواق المحلية ، أماكن الخدمات وغيرها[13] .

وقـد تحـتاج الأسـرة إلـى التـشاور مـع الأقارب والأصدقاء والجيران واستشارة المتخصصين وقراءة إعلانات الصحف ومشاهدة السلع والتحدث مع الباعة في الأسواق .

وقد يكون للأسرة مخزون عقلي من المعلومات والأفكار والتجارب تستخدمهُ في مواقف اتخـاذ القرار. ويعد الخيال هو العملية العقلية التي تعطي أفكاراً جديدة لمواجهة المشاركة اليومية بصياغة بدائل واختيارات جديدة .

3) تقييم البدائل : بعد فحص كل المعلومات الخاصة أو المرتبطة بالمشكلة ، لابد من تقييم موضـوعي لنـتائج كل بديل وذلك لتحقيق أفضل النتائج وأقل السلبيات . ويتم هذا التقييم بمناقـشة كـل بديل على حدة ، بحيث يمكن تصنيف مزايا وعيوب كل منها ونسبة الخطأ والصواب المتوقعة لكل منها .

4) اختيار أحد البدائل– أسلوب الفعل الأفضل : وعادة ما يتم الاختيار من خلال ما نتخيل إنـه الأفضل وخلال هذا التصور يمكن أن نقرر أيا من المسالك العديدة المتصارعة يمكن أن تختارهُ .

وهـذه المـرحلة الأخيرة حيث يُختار بديل واحد وتستبعد البدائل الأخرى . وفي بعض الأحـيان قد لا يصل الزوجان إلى نتيجة حاسمة ربما بسبب عدم الاتفاق أو سوء الفهم أو سوء التفكير ولكي يُحقق القرار الإقناع والرضا فلا بد أن يتوافر لهُ مبدآن هما :-

1. **مبدأ المشاركة :** فكلمـــا زادت درجـــة مشاركة الأسرة في اتخاذ القرار ، كانت أكثر اقتـــناعاً بـــه، وقد لا يشارك أحد الأفراد ويرجع ذلك إلى أسباب خاصة بالفرد أو الجماعة وهنا يشعر الفرد بالإحباط وعدم الرضا أو الاقتناع بالقرار .

2. **مبدأ الاتفاق أو الإجماع :** ويـــشير إلـــى درجـــة اتفاق الأسرة على أن البديل الذي تم اختيارهُ هو أفضل البدائل .

ثالثاً : أنواع القرارات في الأسرة : -

تتـــنوع القـــرارات وتتعدد في الأسرة من حيث الأهمية والتعقيد بين **ثانوية أو روتينية متكررة وجوهرية أو رئيسية** تمس حاضر الأسرة ومستقبلها ، بالإضافة إلى القرارات التي تحتمها ظروف محنة أو أزمة مفاجئة .

كما يمكن تصنيف القرارات وفقاً لأسلوب اتخاذها من حيث هي **فردية تسلطية أو تتخذ بأسلوب جماعي** تتحقق فيها المشاركة والديمقراطية .

ونستطيع أيضاً أن **نُعدد القرارات طبقاً لمجال نشاطها** والأهداف التي تسعى لتحقيقها [13].

1. القرارات من حيث الأهمية والتعقيد :-

نجـــد أن هـــناك قرارات تتعلق بأشياء صغيرة مثل شراء احتياجات الأسرة من السوق أو اختيار أنواع الطعام المطلوبة لوجبة الإفطار أو الغداء وإعدادها .

ومـــن ناحـــية أخرى هناك القرارات التي تتصدى لموضوعات بالغة الأهمية (**مثل**) إنجـــاب طفل ، شراء منزل ، اختيار وظيفة أو عمل جديد ، وهي قرارات مصيرية تؤثر على حياة الأسرة ومستقبلها .

والنوع الأول من هذه القرارات يُعرف **بالقرارات الثانوية** في إدارة البيت وتبرز كجزء من الإدارة اليومية وترتبط القرارات الروتينية (الثانوية) وهي المتعلقة بشئون البيت بأنشطة الأســـرة الروتينية المتكررة وهي نتاج لأنماط سلوكية جاهزة وشائعة وأفعال معتادة تلقائية ولا شعورية ولا تعد قرارات حقيقية .

أمـــا القرارات غير الروتينية وهي أكثر أهمية وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة والى التفكير والتروي من أكثر من شخص واحد أو قد تشارك فيها الأسرة كلها .

هـــذه القرارات ترتبط بمصير الأسرة وتعد استجابة للأحداث والظروف الخارجية ، بينما تتعرض في موقف آخر لاختيار الأمان المادي وذلك لمواجهة فقدان عائل الأسرة لوظيفته

أو مـــصدر دخله ، ويعد **قرار اختيار الوظيفة أو المهنة** من القرارات المعقدة التي ترتبط بقرارات عديدة ومتداخلة على مدى زمن طويل[13] .

ومن هذه القرارات ما يبرز في مواقف ملحة كأن تفقد الأسرة مسكنها أو ثروتها في كارثة مـــا ، ولمـــواجهة هذه الأزمة لابد أن تعيد الأسرة استخدام المال المتاح لديها لمواجهة هذا الموقف وهذا يتطلب اتخاذ قرارات عدة ، وقد تلجأ الأسرة إلى طلب العون والمساعدة من مصدر خارجي أيضاً .

وعمـــوماً فـــإن مواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة تحتاج إلى العناية والتمهل قبل اتخاذ القرار وذلك بالبحث عن الحقائق المرتبطة بالمشكلة .

2. **وهناك تصنيف آخر للقرارات وفقاً لأسبابها ونتائجها ومنها :-**

(1) القرارات التي يتحقق لها اتفاق أو إجماع ، بحيث يوافق كل أعضاء الأسرة عليها .

(2) القرارات التي تهدف إلى تسوية الخلافات التي تثار حول ما سيتم عملهُ ، و أن كانت عملية اتخاذ القرار تظل مستمرة ولا تتوقف .

(3) القرارات التي يفرضها الواقع ، وعلى أفراد الأسرة أن يتقبلوها .

3. **القرارات الفردية والجماعية أو المشتركة :-**

يُحدد أسلوب اتخاذ القرار ومدى المشاركة أو انعدامها في اتخاذه نوع هذا القرار من حيث هـــو فردي أو جماعي ففي حالة صدور القرار عن السلطة العليا ويمثلها في الأسرة الأب والأم فان إسهام الجماعة يتضاءل ويسمى هذا **بالقرار التسلطي** .

أما إذا صدر القرار عن **الجماعة** فإنه يختلف من حيث الأسلوب والمحتوى ويُعرف **بقرار التسوية** وهو يُعبر عن اتفاقات الأسرة الحديثة التي تتمتع بالديمقراطية .

ومـــن هـــذه القرارات ما يُعبر عن الانسجام الكامل داخل الأسرة . وبالرغم من أن الأسرة هي الوحدة الإدارية في الإدارة المنزلية ،إلا أن هذا لا يعنى أن جميع القرارات ذات طابع جماعـــي . وعموماً فإن **القـــرارات الجماعية** تحتاج وقتاً طويلاً لمناقشتها ، كما أن الأسرة كجماعة تكون أكثر قدرة على تناول الأفكار وتقييم الموضوعات .

ويحقـــق **القرار الجماعي** فائدة أكبر من القرار الذي يتخذه شخص بمفردهُ . وعندما تكون الأهداف متقاربة والاتصال جيداً ، فإن الفرد الذي تتوفر لديه معرفة ومعلومات وافية يمكن أن يتخذ قراراً جيداً ومقبولاً من الأسرة .

وقد تسمى القرارات الجماعية بالقرارات المشتركة ، ومن مميزاتها أنها تجعل المشاركين في عملية اتخاذ القرار **يشعرون بمسئولية أكبر** لتنفيذها وهي وإن كانت أيسر في تنفيذها من القرار **الفردي** إلا أنه قد تنشأ مشكلات في أثناء تنفيذ القرار .

وفي هذا النوع من القرارات التي تتحقق فيها المشاركة والتفاهم يمكن الطفل أن يشترك في اتخاذ قرارات الأسرة وذلك بتدريبه منذ مرحلة مُبكرة على كيفية اتخاذ القرارات والاختيار بين متغيرات مثل : **اختيار ألوان الملابس التي يفضلها، نوع الطعام أو الحلوى المفضل لديه** كذلك فإن **المناقشة الجماعية** تدرب الأطفال على أساليب حل المشكلات التي يمكن أن تواجههم في مراحل مُقبلة كما أن مشاركة الأبناء في القرار يؤدي إلى كسب تأييدهم وتحاشي عنادهم ورفضهم قرار الوالدين .

وفي الأسر التي تسمح باللقاءات المنتظمة بين أفراد الأسرة للمناقشة والتشاور في الأمور التي تخص الأسرة ككل مثل **كيفية قضاء الإجازة – شراء منزل جديد – في مثل هذه الأسر** تتحقق القرارات **الديمقراطية** وهي تتسم بالمرونة وفقاً للظروف والمواقف التي تحدد مدى القرار أو جماعته .

ويؤثر توزيع القوة وعلاقاتها في الأسرة على نوع القرار ، فقد تكون القوة متساوية بين الزوجين بحيث يتم اتخاذ القرار بشكل مستقل ومنفصل ، وعندما تكون القوة غير متساوية يتمتع الزوج بالسيادة فإنه يستحوذ على اتخاذ القرار. وتتضح المساواة في الأسرة الأمريكية « **بلود – وولف 1960 ف»ولا سيما في المراحل الأولى من الزواج** ، بحيث يميل الزوجان إلى الاتفاق ومناقشة معظم القرارات والتوصل إلى قرارات مشتركة تُحقق الرضا وتقرب وجهات النظر وتشبع رغبات الطرفين بقدر الإمكان وهذه تسمى **بالقرارات الاتفاقية** [13].

ولكن مع امتداد واستمرار الزواج ، فإن الميل والاتجاه يكون أكثر نحو اتخاذ **القرارات المنفصلة أو المستقلة** ويرجع ذلك إلى أن كلاً من الزوجين يصبح له اهتماماته الخاصة وتقل فرص الحديث بينهما حول الأحداث اليومية وحول القرارات بحيث يصبح الطرف صاحب المصلحة في القرار هو الذي يمارس سلطته ويتخذ قراره بمفرده، إلا أن هذا الأسلوب وإن كان يحقق اتخاذ القرار بشكل سريع وسهل لكنه عرضة للمعارضة وإثارة الخلافات والفشل .

4. وهناك تصنيف القرارات طبقاً لمجال النشاط الملائم لها والأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي خمسة أنواع :-

أ.**1 القـرارات الـروتينية** : وهـي تحقق هدفاً واحداً، ويكون القرار مقبولاً إذا اختيرت وسـيلة مؤثرة لتحقيق هذا الهدف وتحقق هذه القرارات أهدافاً تتراوح بين ارتداء الملابس بـسرعة فـي الصباح وغيرها من القرارات المتكررة بشكل يومي روتيني. وعموماً فهذه القـرارات تـتعامل مع المواقف المتكررة الحدوث ، وبالرغم من بساطة هذا النوع إلا أنه لابد من النظر إليه في ضوء نتائجه وآثاره على النسق الكلي .

ب.**2 القـرارات الاقتصادية** : وهي ذات أهداف متعددة وتعتمد على مصادر مختلفة ولكنها لا تخـتص فقـط بالمال ، بل تتعامل مع مصادر أخرى . وهذا النوع من القرارات يتسم بالتعقيد ولذلك فإن على مُتخذ القرار أن يكون لديه بعض الأساليب لقياس قيمة المصادر في علاقاتها معاً وفي ارتباطها بالأهداف المختلفة .

وفـيما يتـصل بالقـرارات الاقتـصادية الداخلية في المنزل فإن للأم المسئولية الكبرى للأشـراف علـى الأعمال المنزلية ومعها ابنتها الكبرى أو زوجة الابن الكبير بشرط أن تحظى بمكانه خاصة لدى جدتها (أمها) .

ج.**3 القرارات الاجتماعية** : وهي تحاول أن تحل المشكلات الناجمة عن الصراع بين القيم وبـين الأدوار ، والـصراعات بـين توقعات الدور وبين الضغوط والمثل والمعتقدات ، والصراع بين الأدوار والعلاقات الجديدة وبين تلك الأدوار والعلاقات القديمة بحيث تخضع الأخيرة للتحوير والتعديل[13] .

وغالـباً مـا تـصل الصراعات في الأدوار إلى نقطة محورية أو جوهرية في حياة الفرد تحتاج إلى قرار حاسم، **مثال ذلك أن الأم التي لديها أطفال صغار وفي ظل ظروف الحاجة إلى العمل والدخل لمساعدة الزوج على أعباء الحياة** ، إنما تواجه صراعاً في مشاعرها [1] وتحـتاج إلـى اتخـاذ قرار لا يؤثر عليها وحدها ولكنه يحتاج لمشاركة أفراد آخرين من الأسـرة ، بـل أنه يخضع لمعايير المجتمع وظروفه ويحدث في الوقت نفسه تغيرات في المجتمع ذاته .

وعـند اتخـاذ القرار الاجتماعي تحتاج الأسرة إلى مشاركة أعضائها وإظهارهم المشاعر الكامـنة والتعبير عن التوقعات والآمال والتصورات الذاتية لأدوارهم وأدوار الآخرين في

الأسرة وذلك لأن القرارات الاجتماعية تتعامل مع موضوعات شديدة الأهمية مثل العلاقات والأدوار ومواقف الحياة اليومية التي تشتمل على صراعات القيم .

فمثلاً في الريف المصري ، حيث نمط الأسرة الممتدة ، نجد أن كلاً من الرجل والمرأة يشتركان في اتخاذ القرارات الاجتماعية ولا سيما **ما يتعلق بزواج أحد الأبناء وقرارات الإنجاب والمجاملات العامة** ، وقد تتدخل الحماة في قرار الإنجاب وتؤثر فيه ، بحيث لا ينفرد به الزوجان وحدهما[13].

وفيما يخص بالتنشئة في هذه الأسرة، يشترك الكبار جميعاً فيها وأيضاً في حالات المرض وعلاج الأطفال تشارك الجدة أو الحماة في اتخاذ القرار وتلعب الجدة دوراً بارزاً في هذه الناحية .

د.4 القرارات القانونية : وهي تطبق المعايير أو الحدود في المواقف التي تتطلب إنهاء المناقشات والمجادلات وحسم الخلافات المستمرة في المصالح والأهداف. وتعد القواعد في الأسرة مرادفة للقوانين في المجتمع . ولاتخاذ هذه القرارات لابد من وجود القواعد المناسبة وأيضاً الشخص القادر على تطبيقها بموضوعية وحياد.

مثال ذلك : حين يقرر الأب ويختار أسلوب المعالجة لمشكلة **فشل ابنه المراهق** وعجزه عن التكيف مع السياسة التي حددتها أسرته واتفقت عليها، هنا يكون الأب صانعاً لقرار قانوني.

هـ.5 القرارات السياسية : أو الإجرائية وهي غالباً ما تصاحب أنواعاً أخرى من القرارات ومن أمثلتها ، من الذي سوف يشارك في عملية القرار؟ من الذي سيتخذ القرار النهائي؟ ما هو أسلوب التوصل إلى القرار الأخير؟

وتظهر صراعات القوة في هذه القرارات لأن **الأب والأم** هما محور صنع القرار وليس للأطفال – سواء أكانوا صغاراً ولا يتحملون مسئولية أم كانوا قادرين على المشاركة – أن يؤثروا في هذه العملية إلا بموافقة الأبوية [13].

رابعاً : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار : -

من العوامل المؤثرة في نوع القرار الصحيح الذي يحقق الهدف ما يأتى :-

1. **عدد البدائل أو الحلول** : فكلما زاد عدد البدائل كلما أصبح القرار أفضل ويتوقف كم هذه البدائل زيادة ونقصاً وفقاً لنوع القرار. **مثال ذلك** أن الأسرة في قرار **قضاء الإجازة**

الأسرة وذلك لأن القرارات الاجتماعية تتعامل مع موضوعات شديدة الأهمية مثل العلاقات والأدوار ومواقف الحياة اليومية التي تشتمل على صراعات القيم .

فمثلاً في الريف المصري ، حيث نمط الأسرة الممتدة ، نجد أن كلاً من الرجل والمرأة يشتركان في اتخاذ القرارات الاجتماعية ولا سيما **ما يتعلق بزواج أحد الأبناء وقرارات الإنجاب والمجاملات العامة** ، وقد تتدخل الحماة في قرار الإنجاب وتؤثر فيه ، بحيث لا ينفرد به الزوجان وحدهما[13].

وفيما يخص بالتنشئة في هذه الأسرة، يشترك الكبار جميعاً فيها وأيضاً في حالات المرض وعلاج الأطفال تشارك الجدة أو الحماة في اتخاذ القرار وتلعب الجدة دوراً بارزاً في هذه الناحية .

د.4 القرارات القانونية : وهي تطبق المعايير أو الحدود في المواقف التي تتطلب إنهاء المناقشات والمجادلات وحسم الخلافات المستمرة في المصالح والأهداف. وتعد القواعد في الأسرة مرادفة للقوانين في المجتمع . ولاتخاذ هذه القرارات لابد من وجود القواعد المناسبة وأيضاً الشخص القادر على تطبيقها بموضوعية وحياد.

مثال ذلك : حين يقرر الأب ويختار أسلوب المعالجة لمشكلة **فشل ابنه المراهق** وعجزه عن التكيف مع السياسة التي حددتها أسرته واتفقت عليها، هنا يكون الأب صانعاً لقرار قانوني.

هـ.5 القرارات السياسية : أو الإجرائية وهي غالباً ما تصاحب أنواعاً أخرى من القرارات ومن أمثلتها ، من الذي سوف يشارك في عملية القرار؟ من الذي سيتخذ القرار النهائي؟ ما هو أسلوب التوصل إلى القرار الأخير؟

وتظهر صراعات القوة في هذه القرارات لأن **الأب والأم** هما محور صنع القرار وليس للأطفال – سواء أكانوا صغاراً ولا يتحملون مسئولية أم كانوا قادرين على المشاركة – أن يؤثروا في هذه العملية إلا بموافقة الأبوية [13].

رابعاً : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار : -

من العوامل المؤثرة في نوع القرار الصحيح الذي يحقق الهدف ما يأتى :-

1. **عدد البدائل أو الحلول** : فكلما زاد عدد البدائل كلما أصبح القرار أفضل ويتوقف كم هذه البدائل زيادة ونقصاً وفقاً لنوع القرار. **مثال ذلك** أن الأسرة في قرار **قضاء الإجازة**

السنوية نجد لديها عشرة أو عشرين احتمالاً أو بديلاً، بينما في قرار إنجاب طفل لا تزيد الاحتمالات على أربعة أو خمسة .

2. **مبدأ التعقل والمنطقية :** كلما كان هناك تحكم عقلي ومنطقي في السلوك كان نوع القرارات أفضل .

3. **مبدأ وضوح الاتصال :** فالمشاركة في حل المشكلات والتفاهم بين أفراد الأسرة يجعل

4. **دور القيادة :** إن الاتفاق حول شخص القائد يجعل الأسرة أكثر قدرة على اتخاذ قراراتها بنجاح . ومن الممكن أن يكون في الأسرة أكثر من قائد في المواقف والموضوعات المختلفة ومن المحتمل أن يكون هناك تبادل في الأدوار القيادية .

5. **الاهتمام والانتباه :** ويقصد به العناية بأفكار واقتراحات أفراد الأسرة بما في ذلك الأطفال .

6. **مبدأ الحسم :** ويعني ضرورة تنفيذ القرار وإنجازه لتحقيق الهدف المرغوب .

وفيما يلي عرضاً لما أتيح من دراسات وكتابات عن العوامل **المؤثرة على سلوك أفراد الأسرة في اتخاذ قراراتها الأسرية** [13].

أولاً : العلاقات الجماعية :-

دلت أبحاث اتخاذ القرار على أهمية الجماعة في التأثير على سلوك الفرد عند اتخاذ القرارات، فمن خلال الأسرة والقرابة والجيرة والصداقة وجماعات العمل والنشاط، تنتقل المعلومات والأفكار بين الأفراد ومن ثم تتأثر قراراتهم . فتعد **الأسرة** عاملاً مهماً في اتخاذ القرار بصدد تبني الأفكار الجديدة . وقد أظهرت بعض الدراسات أهمية تأييد الأسرة للأفكار الجديدة مما يشجع الفرد اتخاذ القرار بسرعة . كذلك أظهر أهمية **الأبناء** في نقل المعلومات الجديدة للآباء ، وأهمية **الزوجة** في نقل المعلومات التي وصلت إليها عن طريق وسائل الإعلام أو **الجيران** أو الجماعات الأخرى إلى مسامع الزوج. وقد يتعدى دور الفرد داخل الأسرة في اتخاذ قراراتها مجرد أن يُشارك بتقديم المعلومات إلى المشاركة في مراحل اتخاذ القرار ذاته، وهو أمر يتصل بطبيعة الحال بموقع الفرد داخل الأسرة أو بمعنى آخر صلته برب الأسرة .

وقـد ذكـر « **أحمـد السيد العادلي** » أن الأسرة وما تغرسهُ في الفرد من قيم وتقاليد واتجاهات معينة قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي في استجابة الفرد وتقبله للأفكار الجديدة (14).

ثانياً : العوامل الفردية :-

قد يتساءل الكثير من الأفراد لماذا يتبنى بعض الناس الأفكار الجديدة بسرعة، بينما يأخذ الـبعض وقـتاً أطـول حتى يحدث التبني، بل ويوجد آخرون لا يتبنون هذه الأفكار على الإطـلاق. وقـد يرجع السبب في هذا الاختلاف في سرعة اتخاذ القرار إلى نواحٍ مختلفة يمكن تلخيصها في الآتي :-

(1) **النوع (الجنس)** : أثـبت عدد من الدراسات المختلفة أن الشعوب العربية ومن بينها الـشعب المـصري – الليبـي – مازال يعطي الذكر مكانة اجتماعية تفوق الأنثى . كما أوضـحت دراسات أخرى أن الأسرة قد تستمر في الإنجاب بالرغم من كثرة عدد الأولاد حتى تستطيع إنجاب ذكر أو ذكور عدة وأحياناً تصل أهمية الذكر في أن يؤدي بالأسرة إلى الطـلاق إذا المرأة لم تنجب ذكراً، كما تظهر **أهمية الذكر** في المجتمعات الريفية أكثر من الحضرية ، ويتميز الرجل في الأسرة الريفية عن باقي أفرادها ببعض الصفات(البيولوجية) الأساسية، حيث يكون في العادة أقوى من المرأة بالإضافة لخبراته في الحياة وقدراته على وزن الأمور بطريقة سليمة ، مما جعله يضطلع بأهم الأدوار في الأسرة والتي يحددها في الآتي : –

أ. اتخاذ القرار النهائي في أي عمل تقوم به الأسرة .

ب. تعريف شئون الأسرة فيما يتعلق بالمزرعة والمنزل .

ج. العمل على إشباع حاجات الأسرة من الطعام والكساء والحماية .

د. الإشراف على تماسك الأسرة وعلاقاتها الخارجية بالأسر الأخرى .

وتقـول « رقية محمد رشدي بركات » في دراستها عن علاقة التغير (التكنولوجي) بدور المـرأة فـي الأسـرة ، إن السائد في جميع المجتمعات بدون استثناء أن اتخاذ القرارات والسلطة بمعناها القائم بيد الرجل . وما المرأة إلا منفذ لهذه القرارات.

(2) **العمر** : أوضحت « **بدرية شوقي عبد الوهاب** » أنه كلما كان عمر الفرد صغيراً كلما سـهل ذلـك من تبني الأفكار الجديدة (اتخاذ القرار) وفي وقت أسرع . كما يشير «**أحمد محمـد عمر** » و « **أحمد السيد العادلي** » و«**حسين الخولي** » إلى أن الزراع كبار السن

يكونـــون أقـــل استعداداً وتقبلاً للأفكار الجديدة والأساليب الزراعية المستخدمة من الأفراد صـــغار ومتوســـطي الـــسن وقد توصل « **سالم حسين سالم** » من خلال دراسته إلى أن الزراع الذين يتخذون القرار برفض الممارسات الجديدة غالباً ما يكونون من كبار السن.

(3) **الحالة التعليمية :** غالباً ما يكون الإنسان المتعلم أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة من الإنسان غيـــر المتعلم ، إذ إن التعليم يُعطي فرصه لإدراك الأمور على حقيقتها، كما أن للمتعلم القـــدرة على تقصي الحقائق من الكتب والمجلات والصحف المختلفة وبذلك تتاح الفرصة لفهـــم مـــا يدور حوله دون الاعتماد على آراء الغير. وقد أيدت الأبحاث ومنها دراسة « **بدريـــة شـــوقي عبد الوهاب** » الدور الذي يلعبه التعليم في حياة الفرد وبينت أنه كلما زاد تعليم الفرد كلما سهل ذلك من اتخاذ القرار بصدد تبني الأفكار الجديدة .

(4) **العوامل النفسية :** أثبتت بعض الدراسات أن الأفراد الذين يتخذون القرار بسرعة هم الأفـــراد المحـــبون للمخاطرة والأقل أيماناً بالعقائد القديمة كما أنهم محبون للتغيير ولديهم قـــدرة كبيـــرة على تخيل النتائج. كما أوضحت دراسة « **بدرية شوقي عبد الوهاب** » أن الأفـــراد الذين يتمتعون بمرونة ذهنية يمكنهم من رؤية الفكرة بوضوح ويستطيعون التكيف معها ، وأنهم أكثر ميلاً لتجنب الأفكار الجديدة أو الناس الذين يهددون نظام معتقدات الفرد. فالأفـــراد الجامدون ذهنياً يعرضون أنفسهم انتقائياً لمطبوعات معينة، ولجماعات من الناس أو حتـــى مـــن جيران معينين ، وينغلقون على معتقداتهم ويرفضون النظر إلى أي دليل. والجمـــود الذهني يعرف بأنه أسلوب جامد في التفكير، ونظرة تسلطية إلى الحياة . وبناء علـــى مـــا ســـبق يمكن القول إن سلوك أفراد الأسرة في المراحل المختلفة لاتخاذ القرار الأســـرى يمكن أن يتأثر بعوامل مختلفة من أهمها المعرفة ، و الاتجاهات وعوامل نفسية واجتماعية[15].

القرارات الأسرية المرتبطة بالأسرة النووية بهون :-

أولاً : القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء:-

الزواج بمعناه العام :- يُفيد من الاقتران،وهو سُنة من سُنن الحياة البشرية،حيث يميل الإنسان بطبعه إلى إشباع غرائزه الجنسية ، ويرغب في المحافظة على الجنس البشري وكان لابد من وجود أسلوب لتنظيم العلاقات الجنسية بين الجنسين،وهوما يسمى **بالزواج** [16].

وقد ورد ذكر الزواج في القرآن الكريم ، حيث ذكر الله سبحانه وتعالي في كتابه العزيز: **﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾** [17] .

وتقوم فكرة **زواج الأبناء** على **كيفية وطريقة اختيار شريك الحياة** حيث تقوم فكرة الاختيار في الزواج عن سؤالين : فمن الذي يختار ؟ ومن الذي يقع عليه الاختيار ؟ ومن المعروف أنه في المجتمعات التقليدية يقع عبء الاختيار الزواجي على الوالدين ، وإذا لم يكن لهما دور كبير في عملية الاختيار ، فيجب الحصول على موافقتهما على الأقل . وكثير ما يتقدم الشاب المقبل على الزواج في هذه المجتمعات مباشرة إلى والدي الفتاة لطلب يدها دون الرجوع إليها أو أخذ رأيها في هذا الموضوع.

أمـــا مـــن يقع عليه الاختيار فعادة ما يكون من **داخل الجماعة . والشريك المناسب** هو الـــذي يُرضى دينه وخلقه ويميل إلى العقيدة الدينية ، من الطبقة الاجتماعية نفسها أو من الجيـــران أمـــا الغرباء فينظر إليهم بشك ، فالزواج من **شخص غريب** علامة أكيدة على مـــشاكل زواجـــية فـــي المُستقبل . وقد أصبح الاختيار الزواجي في المجتمعات الحديثة مسئولية الشباب أنفسهم، حيث لا يسمحون في كثير من الأحيان بتدخل والديهم باعتبار أن **الـــزواج** مسألة شخصية بحتة لا تهم سوى الشخصين المُقبلين على الزواج ، مما لا شك فيه أن هذا التغير الواضح في **الاختيار الزواجي** كان نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافـــية مرت بها المُجتمعات الحضرية المُعاصرة ، حيث إتاح نظام العمل الحالي للأبناء إمكانـــية الاســـتقلال المـــادي عن آبائهم وبالتالي أتاح لهم حرية الاختيار الزواجي دون الـــرجوع بـــصفة إجبارية إلي والديهم. كما أصبح **الزواج من خارج الجماعة** هو الشكل السائد في كثير من المجتمعات [18].

وإذا مـــا قورن **الزواج بحدوث التغير الاجتماعي الحادث في الأسرة** ، فعلى الرغم من أن الـــزوج مـــازال يحتفظ بسلطته على زوجته في الأغلب الأعم بصفته الشخص القائم بالإنفـــاق علـــى الأسرة والمسؤول عن كافة احتياجاتها كافة . فأن الزيادة في نسبة تعليم الإنـــاث بالمجـــتمع من ناحية وخروج المرأة للعمل بشكل متزايد وما ترتب على ذلك من مـــشاركتها فـــي الإنفاق على الأسرة من ناحية أخرى قد أحدثت تغيراً خطيراً في علاقة الزوج والزوجة فلم يعد الزوج ينفرد بالسلطة المطلقة على جميع أفراد الأسرة [19].

وبالنظر إلى الزواج كموقف أو كحالة مناسبة أو منفصلة ومطلوبة بالرغم من التعقيدات والالتـــزامات التي تصاحبه مثل الاختيار **وحفل الخطبة وعقد القران والبحث عن مسكن** إلـــى جانـــب كثير من المتطلبات المادية والمعنوية التي تصاحب عملية الزواج فإن الذين يـــبقون بـــدون زواج قلـــة في معظم المجتمعات وفي هذا دليل واضح أن الزواج يؤدي وظائف عديدة لكل من الفرد والمجتمع[20].

ولربط **زواج الأبناء باتخاذ القرار الأسري**، فلاشك أن الزواج ضرورة دينية(وبيولوجية) واجتماعية، وهو من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها في حياة الإنسان وهدف يسعى إليه الفتى والفتاة وأكثر أهمية بالنسبة للفتاة ولا سيما التي تظل في منزلها في انتظار العريس. ويُعد **اختيار شريك الحياة** أهم القرارات في حياة الإنسان.

ومن الملاحظ أن **قرار الزواج** في جميع المجتمعات أو في معظمها إنما هو قرار يمس الأسرة كلها ويؤثر عليها ولذلك نجد أن القرار يخضع لتقاليد الأسرة وظروفها بحيث أن الأسرة هي التي تحدد توقيت الزواج المناسب وأسلوب اختيار الزوجين وإجراء ترتيبات الزواج . وبحكم تغير المجتمعات فقد تغير موقف الأسرة **من زواج أبنائها** من حيث مدى التحكم والسيطرة والتأثير.

أما في حالة اتخاذ قرار زواج الابن فقد يأتي قرار الزواج والمبادرة من الابن ذاته فهو عندما يشعر إلى الاقتران أو الزواج فإنه يلجأ إلى أحد أقاربه أو أصدقائه ليساعدهُ في الاختيار ثم يعرض الموضوع على والديه ليحصل على موافقتهما ليبدأ في إجراءات الزواج وفي بعض الأحيان ترفض الأسرة لا سيما إذا قرر الابن الاقتران بفتاة لا تعرفها الأسرة أو فتاة لا ترضى عنها. وفي هذه الحالة إما أن يقتنع الابن بموقف أسرته أو يصر على موقفه ويفرض رأيه أو تترك لهُ الأسرة حرية القرار النهائي وتحمل مسئوليته . لذا يحرص الشاب المتعلم على اختيار فتاة متعلمة على اعتبار أنها تكون زوجة قادرة على تكوين أسرة ناجحة وتربية أولادها تربية صحيحة كما أنها أقدر على التفاهم والتقدير للمواقف والظروف [21].

أما بالنسبة لاتخاذ قرار زواج الابنة فزواج البنت ما يزال يتم حتى الآن عن طريق الأسرة ولا سيما بالنسبة للفتاة التي لم تخرج للتعليم أو العمل والتي تظل بالبيت في انتظار الزواج. هذه الفتاة لا يكون لها دخل أو رأي في قرار زواجها ولكن الأب يكون له حرية

التصرف دون ضغط عليها وإن كانت بعض الأسر يفرض العريس رغم إرادة البنت وتصر على إتمام الزواج ، وعندما يتقدم إليه من يطلب زواجها فإنه صاحب الرأي والقرار حتى وأن تعارض مع رغبة الفتاة التي قد تبدى اعتراضها وتمسكها بمواصلة تعليمها مثلاً أو ترفض العريس بسبب الفارق العمري الكبير بينهما أو لأسباب أخرى. فموضوع **الزواج** يبدأ في الأسرة التي قد توافق ثم تخبر الفتاة بعد ذلك لتعرف رأيها.

وأما « قبلان المجالي » في دراسته عن وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، فيما يتعلق بزواج الأبناء فقد أشار فيما يخص **بالموافقة على زواج الابنة** حيث أشار حوالي نصف المبحوثين إلي أن هذا القرار مشترك بين الأب والأم مع وجود أيضاً اتجاه يرجح سلطة الأب من خلال البدائل الأخرى. أما **اختيار زوجة الابن** فيلاحظ أيضاً أن نسبة عالية من المبحوثين **(39.7%)** أفادوا بأن القرار مشترك بين الزوجة والزوج إلا أنه في الوقت نفسه يوجد اتجاه يشير إلي أن الأم أكثر سلطة من الأب في هذا الجانب حيث أشار **(21%)** من المبحوثين إلى أن الأم تقرر في ذلك أكثر من الأب ، مقابل **(9%)** أفادوا بأن الأب يقرر أكثر من الأم ولعل السبب في ذلك عائد إلى أن الأب أكثر اهتماماً بزوج الابنة بينما الأم معنية أكثر بزوجة الابن لأنها ستتعامل معها أكثر من الأب . أما بالنسبة **لتحديد مكان سكن الأسرة** فتشير النتائج إلي أن القرار في غالبه **قرار أبوي** حيث أفاد ما نسبتهُ **(61%)** من المبحوثين بأن الأب هو الذي يقرر ذلك وأشار **(28.7%)** إلي أنه قرار مشترك و **(7%)** فقط بأن الأم دائماً هي التي تقرر في ذلك ، وربما يرجع السبب في هيمنة الأب على هذا القرار أن مكان السكن في الغالب مرتبط بمكان **عمل الزوج والإمكانيات المادية للأسرة** [22].

ويـؤكد « **صـبيح عبدالمنعم** » **في دراسته عن أثر التنمية على الأسرة المتعلمة في مجـتمع الإمارات** ، فيما يتعلق **بطرق اختيار الزوجة للزوج والعكس** ، وكذلك النظر إلى التعلـيم وأهميته في الحياة الزوجية ومدى التوازن بين المستوى التعليمي للزوجة والزوج ويمكـن إرجـاع ذلك إلي التنمية التي شهدها **مجتمع الإمارات** ومدى انعكاسها على القيم الأسـرية. حـيث كـان **لتعليم الأم** دور في تحديد مكان سكن الأسرة الجديدة وعلى **تعليم الأبـناء** . إضـافة إلـي ذلك فإن للحياة الحضرية الحديثة ومقدار الادخار الذي يمكن أن تحققهُ.حيث يمثل **نمط اختيار الزواج بالنسبة للزوجة وفقاً لنوعية الاختيار لشريك الحياة (حـسب اختـيار الأهـل والأقارب – حسب الاختيار الشخصي– حسب اختيار أناس من**

غيرالأقارب) حيث أوضحت النتائج أن هناك دالة إحصائياً توضح وجود فروق بين جهات **اختيار الزوجة للزوج** مما يؤكد أن **الاختيار الشخصي** هو السائد حيث بلغت نسبة أفراد العينة (57%) ممن اخترن أزواجهن بإرادتهن وهو مؤشر للتغير الذي طرأ على الأسرة نتيجة التنمية وما أعقبتها من تغيرات اجتماعية انعكست على الأسرة في هذا المجال . ولكن هذا الاختيار لا يعني أن للفتاة الحرية في إقامة علاقة مع الرجل قبل مرحلة الزواج وإنما هناك ميل عام لدى الأسرة في **مجتمع الإمارات** ولا سيما فيما يتعلق **بزواج المتعلمات** هو أن الفتاة تسأل قبل زواجها فإذا رفضت فإن الزواج **لا يتم** والعكس يحدث . وهناك نسبة من أفراد العينة ممن أجابت بأن **الأهل والأقارب** هم **الذين** اختاروا لهم الزواج حيث كانت هذه النسبة تشكل (38%) وهذا يدل على أن **الأسرة** مازالت تتمتع بالسيطرة على الأبناء فيما يتعلق **بعملية مصير الزواج** ، فالأسرة تمتلك حق الرفض أو القبول على الرجل الذي يتقدم لزواج البنت. كما أن هناك نسبة قليلة ممن أجبن بوجود أفراد آخرين من غير الأقارب ممن اخترن الزوج ومن المرجح أن يكون الزوج قد تزوج الفتاة عن طريق أناس آخرين يعرفون البنت. وشكلت هذه النسبة (5%) ويعرف هذا الزواج بالزواج المُرتب أي مرتب بين الأهل والأصدقاء [23].

وقد بينت دراسة « عبدالله راشد » في دراسته حول العائلة المتغيرة في مجتمع عجمان ، حيث تذهب هذه الدراسة إلى إبراز نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في العائلة التقليدية وبيان أثر القيم والعادات والتقاليد في العائلة الممتدة . وفيما يتعلق **بمتغير زواج الأبناء** أشار الباحث إلى دور التعليم وأثره في خلق نوع من الثقافة والوعي الثقافي لدى أفراد العائلة ، إلي جانب تعليم الفتاة الذي أعطاها بعضاً من الحرية وإبداء الرأي وإثبات الذات ، وخروجها للعمل ، مما أدى إلى زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة ، وفي ضوء ذلك أصبحت الفتاة تشارك إلى حد ما في اختيار شريك حياتها ومع هذا لم تزل بعض الأسر ترفض المصاهرة مع الطبقات الأقل منها منزلة [24].

وأشار « غريب السيد إبراهيم » في دراسته حول التغير الاجتماعي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة ، حيث كان الهدف منها تناول التغير وأثره على سلطة اتخاذ القرار في الأسرة ، ذلك أن هناك تغيرات اجتماعية في مجال الأسرة والمتمثلة في خروج المرأة ومنافستها للرجل ، وانتشار التعليم وزيادة عدد أفراده ، وأثر ذلك على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها . ومن أهم **النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من**

خلال الأهداف فيما يخص (**زواج الأبناء**) أن الزوجة تشارك في اختيار خطيب ابنتها أو خطيـــبة ابنها . وكذلك أشار أن الزوجة تستطيع إقناع زوجها برأيها لأن التعليم يزيد من التفاهم بين الزوجين ولا سيما في المدينة [25].

ثانياً: القرار الأسري المتعلق بتنظيم الأسرة:-

هـــناك عدد من المفاهيم التي ترتبط ، وتختلط بمفهوم تنظيم الأسرة منها ما يرتبط بعـــبارة (**النسل**) مثل تنظيم النسل ، وتحديدهُ ، وضبطهُ ومنها ما يرتبط (**بالسكان**) وثالث يرتبط بعبارة (**الولادات**) ، وآخر يرتبط (**بالأسرة أو العائلة أو الإنجاب**) لتنظيم الأسرة أو العائلـــة أو التخطيط لها. ومن خلال قراءات الباحث للعديد من المصطلحات السابقة سواء أكانـــت عملية تنظيم أم ضبط أم تخطيط ، وسواء ارتبطت هذه العمليات بعبارة الأسرة أو الولادات أو النسل أو الإنجاب فإن الباحث يعتقد بأنها جميعاً تعني مفهوماً واحداً يتركز في الاستخدام الطوعي لوسيلة منع الحمل للمباعدة بين الولادات ، بهدف حماية كل من الطفل والأم ، أو الأســـرة بـــشكل عـــام ، ونادراً ما ترتبط هذه المفاهيم بالتدخل المباشر للدولة واستخدام سلطتها لتحقيق هذه العملية .

أما المفهوم الذي يختلف عن كل هذه المفاهيم هو عملية التحديد أو ما اصطلح عليه (**تحديد النـــسل**) الذي تتفق معظم التعاريف على أنه عملية التوقف النهائي عن الإنجاب بعد عدد محدود من الولادات ، وذلك بغض النظر عن دوافعه ووسائله وأبعاده .

وعمليات تنظيم الأسرة وإن كانت تمثل هدفها الجوهري والأساسي فهي نشر فكرة تنظيم الأسرة، وتبني نمط الأسرة الصغيرة الحجم عن طريق تشجيع استخدام وسائل منع الحمل فإنها تسعى حسب أهدافها المُعلنة إلى تقديم خدمات أوسع في مجال الأمومة وتنمية قدرات المـــرأة وتثقـــيفها للمحافظة على صحة الأم والطفل كما تعمل على مساعدة الأسرة التي تعاني من العقم بقصد الإنجاب[26].

والتعـــريف الـــذي ستأخذ به الدراسة كمفهوم لتنظيم الأسرة هو قيام الزوجين بالاتفاق والتراضـــي بينهما ، وبدون إكراه ، باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل ، أو تعجيله بما يناسب ظروفهما الصحية والاقتصادية ، وذلك في نطاق من الحزم والمسئولية نحو أولادهما وأنفسهما[27].

ويري « **حسين عبد الحميد رشوان** » أن الأسرة لا تنمو إلى ما لانهاية فهي بالضرورة **محـــدودة الحجم** ، إذ تتوقف عن النمو عند حد معين . وهي أصغر الكل إذا قيست بالنظم

الأخـــرى ، ومن المعروف أن كبر الأسرة أو صغرها أمر نسبي ، ففي بعض المجتمعات **ولا ســيما (المتقدمة)** تعد الأسرة التي لديها أربعة أطفال أو أكثر أسرة كبيرة، بينما تعد الأســـرة نفـــسها فـــي مجـــتمعات أخرىَ أسرة صغيرة ، وعموماً يكون الآباء في الأسرة الصغيرة أكثر اهتماماً وإيجابية مع كل طفل بعكس الحال في الأسرة الكبيرة.

كمـــا يعد الطفل الأخير في الأسرة الكبيرة غير مرغوب فيه عادة أو ليس موضع الحب الكافي بعكس الطفل الأول أو الثاني . والمشاكل الناشئة عن **كثرة عدد الأطفال** تدفع بكثير مـــن الآبـــاء إلـــى تحديد أطفالهم وكذلك تحديد الفارق الزمني بين مولد كل طفل وآخر ، وتـــرجع مقدرة الآباء حالياً على ذلك إلى استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل أو اللجوء إلى الإجهاض في حالة عدم استخدام هذه الوسائل وبالرغم من أن الإجهاض ممنوع شرعاً وقانـــوناً فـــي معظـــم المجتمعات إلا إن الكثيرين يُنادون بإباحته حرصاً على راحة الأم وسعادة الأسرة[28].

إن التأثيـــرات المـــتعلقة **بأثر حجم** الأسرة على رفاهية وسعادة أعضائها والأطفال فيها بـــصفة خاصة متنوعة للغاية ، فاحتمالات زيادة المرض بما في ذلك سوء التغذية وزيادة معدلات الوفيات، والإشباع الأقل ، والذكاء الأقل ، وزيادة أمراض الوالدين ترتبط بالأسرة الكبيرة [29].

وتـــؤكد « **عالـــية حلمـــي عبد العزيز** » **في دراستها حول بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري** . أن استمرار تأثير القيم التقليدية على بناء الأسرة لم يقتصر على شكلها فحسب بل انعكس على حجمها أيضاً . وتؤكد أن هناك تفاوتاً ملحوظاً فـــي حجـــم الأســـرة بمجـــتمع الدراســـة على الرغم من انتماء هذه الأسرة إلى التصنيع واســـتقرارها بمنطقة حضرية منذ فترة زمنية طويلة فليس هناك اتجاه نحو معدل ثابت أو تقـــارب للإنجـــاب بين هذه الأسر بشكل عام وإنما يتأثر هذا الحجم تأثراً مباشراً بين هذه الأسر من اختلافات ثقافية ريفية – حضرية[30].

وتـــؤكد « **جهينة سلطان العيسى** » **في دراستها حول الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البـــناء الاجتماعـــي للأسرة في قطر**. التي أشارت إلى حجم العائلة أو الأسرة بأنه يتحدد بعدد الأفراد الذين يعيشون في بيت واحد ويتوقف عدد الأفراد على عامل الزمن حيث أن طول عمر الرجل يمنحه الفرصة في أن ينجب أبناء أكثر وفيما يتعلق بدور الزوجين فإنه

مُحـــدد مـــن قبل المجتمع من دور المرأة التي لم تنزل ميدان العمل بعد ولهذا فإن دورها داخل المنزل للقيام على شئونه [31].

وتؤكد « **سناء الخولي** » **في دراستها عن التغير الاجتماعي و(التكنولوجي) وأثره في الأســـرة المصرية بنائياً ووظيفياً** (حيث أشارت في أحد فروض الدراسة) أن تغير حجم الأســـرة يـــصاحبه تغيـــر فـــي القـــيم المتعلقة بالإنجاب وفي هذا الصدد ترى أن التقدم (التكنولوجي) ونظام المرتبات والمستوى الاقتصادي للأسرة ولضيق المساكن والاكتشافات العلمـــية في مجال تنظيم الأسرة أثر مباشر في الحجم المتغير للأسرة **وقد توصلت الباحثة مـــن خـــلال هذا الفرض إلى النتيجة الآتية** : إن من أكثر الدعائم التي تقوم عليها الأسرة الـــنواة في مجتمعات اليوم لها خصائص الأسرة النواة ومن العوامل التي أدت إلى تناقص حجم الأسرة التحكم في الإنجاب [32].

ويـــربط « **بوســـارد** » بين حجم الأسرة كمظهر أساسي لنمطها البنائي وبين العمليات التفاعلـــية الكائـــنة بـــين أعضاء نمط الأسرة الكبيرة الحجم وأعضاء نمط الأسرة صغيرة الحجم وتختلف طريقة ممارسة تربية الطفل بين النمطين من أوجه عدة ، فالأسرة الكبيرة يـــسيطر علـــيها الأب ، بينما تسيطر على الأسرة الصغيرة الأم ، وتختلف أنماط ممارسة السلطة فتقوم على العقاب الجسماني أو التهديد به في الأسرة الكبيرة التي يبدو عليها بعض مظاهر التفكك وتكون غير سعيدة في معظم الحالات [33] .

ويـــؤكد « **الـــسيد عـــبد العاطي السيد** » **في دراسته عن الأسرة في مجتمع الأطراف وخصائـــصها في مدينة الإسكندرية** ، على تميزه حجم الأسرة في مناطق الأطراف بالكبر النسبي ، إذا ما قورن بحجمها في منطقة وسط المدينة ، ومع ذلك فإن هذا الحجم لا يشير إلى شكل تقليدي للأسرة الممتدة ، وإنما تعد **الأسرة الزواجية أو النواة** وحدة أساسية للحياة الاجتماعـــية فـــي هذه المناطق ، ويرجع ذلك إلى بعض العـــوامل الفيزيقية والثـــقافية ، حيث تبـــين أن نســـبة الزوجات اللائى يندرجن في الفئات العمرية الملائمة (فسيولوجياً) لإنجـــاب الأطفـــال ، كانت أكثر ارتفاعاً في مناطق الأطراف ، يضاف إلى ذلك انخفاض المـــستوى الثقافـــي والتعليمـــي ، والتأثر بالرواسب الريفية المتصلة بالنظرة إلى الأطفال والاتجاه نحو تنظيم الأسرة ، قد عاون على إبراز كبر حجم الأسرة [34].

ومـــن أمـــثلة القيم المنتشرة في المجتمعات التقليدية **القيم التي تحث على الإنجاب بصورة عامة** وإنجاب الذكور بوجه خاص ، فالأسرة غير المنجبة أو المنجبة للبنات فقط قد ينظر

إلـيها بشيء من النقص وقد يئول مصيرها إلى التفكك والانفصال . وإذا ما أضيفت لهذه القـيمة قـيم أخـرى كالاعـتقاد بـأن **تنظيم الأسرة** يُعد في دائرة المحرمات والشك في مـشروعيته وأنـه نـوع من التدخل في قضاء الله وقدره فإن ذلك يقلل من عملية تنظيم الأسـرة. كمـا أن **التمسك ببعض العادات والتقاليد في تراثنا الثقافي** الذي تفرض سلوكاً وطقوساً معينة تعمل على دعم واستمرار تلك القيم والاتجاهات التقليدية المتعلقة بالإنجاب، فمثلاً يرتبط **الإنجاب في مدينة هون** ببعض المراسم والتقاليد الاجتماعية كضرورة زيارة الأم المنجـبة وتقـديم التهانـي والهدايا لها ولمولودها من قبل المحيطين بها من الجيران والأقـارب وقـد تقـام ولائم واحتفالات خاصة يطلق عليها **(الأسبوع)** وما يلي ذلك من عملـيات الآذان فـي أذن المولـود والتسمية وحلق شعر الرأس والختان وما يرتبط بهذا المولـود مـن كنية يلحق بالأم والأب فيطلق عليه **(أبو فلان وأم فلان)** كنوع من التكريم ورفـع الـشأن ودلـيل علـى اكتمال الرجولة وقد يتم هذا عن تغير في الدور والمكانة الاجتماعية ، هذا بالإضافة لما يوجد في تراثنا من أمثال وحكم شعبية تشجع على الإنجاب والتكاثر.

غير أن هذه القيم يمكن أن تصبح أقل قوة وأقل فعالية في بعض الظروف ، أو في حالة التغيـر وتحول المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث فتظهر قيم واتجاهات جديدة تحـل محل القيم التقليدية ، ويصبح الخروج عنها **(أي عن القيم التقليدية)** أمراً غير ذي أهمية ، ولا يترتب على ذلك أية تأثيرات اجتماعية ، كما أن التحولات التي تنتاب المجتمع في بناءاته الاقتصادية والاجتماعية و(التكنولوجية) ، والتي يصاحبها ظهور قيم واتجاهات جديـدة كانتشار قيم الديمقراطية والحرية والعدالة ، وانتشار التعليم وخروج المرأة لميدان العمل ، والتواصل بالعالم الخارجي عبر وسائل الإعلام والاتصال والمواصلات ، كل ذلك مـن شـأنه أن يخلق وسطاً اجتماعياً ومادياً يهيئ لظهور وقبول قيم واتجاهات جديدة في الـوقت الذي قد تنحصر فيه تأثيرات القيم القديمة مع مرور الوقت واستمرار التغير حتى تصبح تلك القيم القديمة بالية أو غير صالحة (35) .

ونتـيجة للتغير في شكل الأسرة وحجمها ، **يشهد المجتمع الليبي** بمدينة هون كما يعايشه الـباحث اليوم تحولاً ملموساً في شكل الأسرة وحجمها ، وتحولها من الشكل الكبير الممتد إلى الشكل الصغير المستقل غير أن ذلك لا يعني التحول المطلق في شكل الأسرة وظهور الأسرة النووية كوحدة جديدة لها استقلالها المكاني وانفصالها التام عن النسق القرابي القائم

علـــى وحدة مجموعة من المعايير والقيم التي تحكم العلاقات الأسرية . وهذا ما أوردهُ لنا « **علـــي عياد بن حامد** » **في دراسته حول أثر التغيرات البنيوية الجديدة التي يشهدها المجتمع العربي الليبي على النمو السكاني في واحة هون بليبيا** ، حيث بين أن ما يحدثه السنمو العمراني الذي تشهده تلك المدينة في ضوء تلك التحولات ، باعتبارها على اتصال مباشـــر بالنمو الحضري ، وما يمثله موقعها الجغرافي وسط الجماهيرية من مكانة مهمة، أوضـــح أن أهم ملامح التغيرات البنيوية التي شهدها مجتمع هون والتي لها علاقة **بتنظيم الأســـرة هـــو غـــياب الأسرة الممتدة (الأبوية) وظهور الأسرة النووية** ، حيث أنه من المعـــروف أن الأسرة أو العائلة تتكون من مجموعة أفراد تبدأ بالزوج والزوجة ، وتنتهي إلـــى الجـــد والجـــدة والأحفاد ، والأسرة التي يقصدها في دراسته **ليست الأسرة الأبوية الممـــتدة** وإنمـــا الأسرة النووية التي تتكون من **الأب والأم والأبناء إن وجدوا** ، والزوجة الثانـــية إذا كان مقترناً بأكثر من زوجة ، ورأى أن **حجم الأسرة** (عدد أفراد الأسرة) في هـــون يتميـــز بالتباين الواضح كما استخلصهُ من خلال الدراسة الميداني ة لمدينة هون ، حيث بالنظر لمختلف أحجام الأسر ظهر أن هناك تبايناً واضحاً في عدد أفراد الأسرة من أســـر **صغيرة الحجم** تتكون من **(2-5) أفراد** بنسبة **(26.6%)** إلى أسر يزيد حجمها عن **(13) فـــرداً** بنـــسبة تصل إلى **(6.5%)** من مجموع عدد الأسر الهونية التي بلغت حوالي (1842) أســـرة حـــسب إحـــصاء **سنة 1995 ف** ويقود هذا التباين إلى أن حجم الأسرة الهونسية فـــي تناقص، وأن عدد الأسر في تزايد ، وهذا يعني بداية اختفاء الأسر الريفية وظهور الأسر الحضرية.

شكل (1)يبين حجم الأسرة حسب عدد أفرادها بمدينة هون
سنة 1995ف

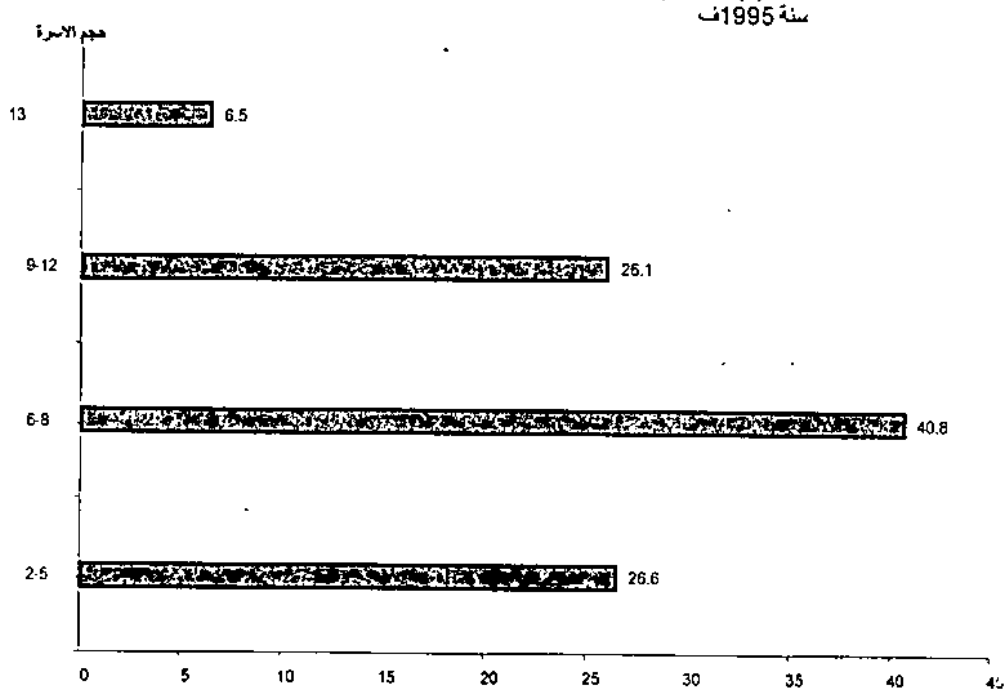

المصدر :علي عياد بن حامد الندوة العلمية للموارد الطبيعية بشعبية الجفرة 2000

ومن الشكل السابق رقم (1) استخلص الآتي :-

أن حجـــم الأســـرة من 2- 5 أفراد بنسبة تصل إلى 26.6% من مجموع عدد الأسرة الهونـــية تعتبر حجماً نموذجياً للأسرة الحضرية في خارج هون ، ومايحقق هذا الحجم من رعاية للأفراد ، وسيطرة رب الأسرة على الأفراد ، إلا أنه يوحي بتنظيم النسل ، وخروج الزوجة للعمل في خارج المسكن والمزرعة .

إن حجم الأسرة الطبيعي في هون حسب المعطيات المتوفرة يتمثل في فئة 6- 8 أفراد بنسبة تصل إلي 40.8 % من مجموع عدد الأسرة الهونية ، وهذه الفئة تعطى عدداً لحجم الأسرة الواحدة يصل إلى 7 أفراد ، وتشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة وعدد خمسة أبناء فـــي أغلب الأحيان ، وحجم الأسرة من هذا النوع في منطقة شبه حضرية مثل هون ينبئ بأنها تسير في النمو الحضري ، والاتجاه نحو الحد من الحجم الأكبر للأسر . على الرغم من أن نشأة الواحة الأولى كانت ريفية زراعية [36].

ومن خلال المراجعة لعدد أفراد الأسرة ، وتوزيعهم النوعي ثبت لنا أن نسبة عالية من أرباب الأسر الكبيرة الحجم متزوجون بأكثر من زوجة واحدة ، فالزوجة الواحدة لا تنجب أكثـــر مـــن خمسة عشر مولوداً كحد أعلى للإنجاب في أغلب الأسر ، وبالتالي فإن معظم

الأســـر الواقعة في الفئة الرابعة التي تشكل حوالي 6.5 % من مجموع أسر الواحة يقترن فـيها الزوج بأكثر من زوجة واحدة ، ومعنى ذلك أن عقلية الزوج في هذه الأسر مازالت تحتفظ بإرث من المجتمع القبلي القديم الذي يهتم بالجانب العددي لأفراد الأسرة ، من أجل الدفاع عن القبيلة ، والمساهمة بفرض وجودها بين القبائل الأخرى [37].

كما أن التحول في حجم الأسرة أو بنيتها تأثر بخصائص منها :-

انتـشار التعليم بين قطاع كبير من السكان ، واتجاه الأبناء إلى تكوين حياة أسرية صغيرة خاصة بهم (إلى أن تكون أسرة نواة) واستقلال الأبناء اقتصادياً ، ونمو ظاهرة التحضر بـشكل كبير لشبكة الأسرة الكبيرة وتفتتها إلى أسر صغيرة ، ومشاركة المرأة في الأعمال الإداريـــة والخدمـــية ، واشـــتراكها فـــي الحـــياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية [38]

النمط السائد في مجتمع هون ، هو تزايد عدد أفراد الأسرة ، والإنجاب غير المحدود، وتفـضيل الذكـــور علـــى الإناث ، وزيادة عدد الأبناء ، ورغبتهم في مساعدة آبائهم في المـــزرعة ، ولكـــن حـــدوث غير ذلك كانخفاض مستوى المعيشة ، وكثرة العاطلين عن العمـــل، يـــؤدي بالأبناء إلى تيار الانحراف والجريمة والتي يؤدي إلى بعض المشكلات الأخرى كالسرقة والقتل ..... الخ .

وأخيـــراً وجـــد « **علـــي عياد بن حامد** » أن نسبة عالية من أرباب الأسر الكبيرة الحجم مُتزوجون بأكثر من زوجة واحدة ، فالزوجة الواحدة لا تنجب أكثر من (15) مولوداً كحد أعلـــى للإنجـــاب في أغلب الأسر ، وبالتالي فإن معظم الأسر الواقعة في هذه الفئة والتي تـــشكل (6.5%) من مجموع أسر المدينة يقترن فيها الزوج بأكثر من زوجة . وهذا يعني أن عقلية الزوج في مثل هذه الأسر ما زالت تتمسك بالقديم الذي مازال يهتم بإنجابه العديد من الأولاد ، والمساعدة بفرض وجودها بين الأسر الأخرى بهدف المباهاة والتفاخر[39] .

ولعل أهم العوامل التي أدت إلى تحول بنية المجتمع الليبي من **الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية** التعلـــيم وانتشـــاره بين قطاعـــات كبيرة من السكان وما يرتبط بذلك من رغبة الأبناء المتعلمين في تكوين حياة أسرية لا سيما بهم وما يرتبط به من استقلال اقتصادي، ذلك لأن الاقتصاد الجديد بطبيعته أصبح يفرق بين أفراد الأسرة الواحدة كلاً حسب كفاءته وقدراته الفردية بحيث يساهم كل منهم في مجال يختلف تماماً عن المجال الذي يساهم فيه الآخر . مما أوجد لكل منهم دخلاً خاصاً به يساعده على الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة

الممتدة وللتحرر الاجتماعي عن سلطة رب الأسرة المطلقة . كما أن الدخل الخاص بالفرد يمكنهُ من شراء أو استئجار منزل مستقل له بعد أن يتزوج ولا سيما بعد أن فتح الاقتصاد الحديث للمرأة مجالات عمل في مهن متعددة .

والقـــرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة تخص الزوجين فقط ، ومع ذلك نجد الجدة في الأسرة التقلـيدية (الممتدة) غالباً ما تتدخل في توجيه ابنها إلى إنجاب عدد من الذكور، وفي حالة عدم إنجابها ، فإن الحماة (*) تلعب دوراً أساسياً في التأثير على ابنها بالزواج مرة أخرى مـــن امـــرأة ثانية . وبصفة عامة تتمتع الجدة في الأسرة الهونيه الممتدة التقليدية باحترام وافر كبير من أبنائها وبناتها وزوجات أبنائها ، فلا تستطيع أية امرأة في المنزل التصرف في أي موضوع دون الرجوع إليها أولاً [40]

وعمـــوماً ترتبط السلطة في العائلة بالسن ، ولهذا تكون من اختصاص الأب الكبير (الجد) فـــي العائلة وزوجته بالنسبة لشئون المنزل ، وتنتقل بعد وفاته إلى من يليه في السن سواء أكان أحد أخوته أم أبنائه .

وتغيـــر دور المـــرأة فـــي الأســـرة الهونيه المعاصرة ، حيث لجأت المرأة المتعلمة إلى المحافظـــة على صغر حجم أسرتها بمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع والحرص على المـــباعدة بين الولادات بفضل وعيها ، وإدراكها أن قلة عدد الأبناء من شأنه أن يهيئ لهم حياة أفضل ، ومستوى معيشي أرقى وتعليماً أرفع ، ورعاية صحية أضمن [41].

ونتيجة للتغيرات الاجتماعية و(التكنولوجية) التي أثرت على الأسرة ، أصبح **حجم الأسرة** يتجه نحو النقصان مع انتشار الأسرة الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما، بمعنى أن هذا الشكل من الأشكال والأنسب ملاءمة للنظام (التكنولوجي) .

كما أشارت دراسة « **يحي عبد الحميد** » بإيجاز إلى عدد من الفروض والقضايا الأساسية التي أعادت صياغة الأسرة في شكلها الجديد في بنائها وتغيرها ومشاكلها كالآتي :-

1. يـــؤدي التغيـــر الاجتماعـــي و(التكنولوجي) كقاعدة على اختفاء الأسرة الممتدة وحلول الأسرة النواة محلها .
2. يُصاحب تغير حجم الأسرة ، تغيرفي القيم المتعلقة بالإنجاب، حيث أن التقدم التكنولوجي ونظـــام المرتبات، والمستوى الاقتصادي للأسرة،ضيق المساكن ، والاكتشافات العلمية في مجال تنظيم الأسرة لها أثر مباشر في الحجم المتغير للأسرة [42].

---

* ويقصد بها هنا أم الزوج .

وأجـــرت « **ســـلمى الخـــضيري** » **دراسة تناولت تنمية المرأة الريفية في الأردن** حيث أشـــارت الباحـــثة حـــول اســـتخدام وســـائل تنظيم الأسرة في قرية (ريمون) بأربد أن (53.40%) من بين (83.26%) لا يستخدمن وسائل منع الحمل ويشاركن بهذا القرار أما فـــي قرية الهامشية في معان ، فإن (38.12%) من النساء لا يستخدمن وسائل منع الحمل ويشاركن في اتخاذ القرارات [43] .

وأكـــد « **قـــبلان المجالي** » **في دراسته عن أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى على حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب** :-

- أن هناك تفضيلا واضحاً للمواليد من الجنسين . فالأسر التي لديها ذكور فقط وإناث فقط لديها احتمالية أكثر في أن تستمر في الإنجاب .
- إنجاب الإناث فقط يقود في الاستمرار في عملية الإنجاب أكثر من حالة إنجاب الذكور فقط .
- هـــناك بعـــض العوامل الاجتماعية والاقتصادية و(الديموغرافية) التي تؤثر في كل من عمـــلية تفضيل جنس المواليد وعملية الاستمـــرار في الإنجاب ؛ كالتعليم والدين والدخل وعمل المرأة [44] .

وأخيـــرا أشـــار « **قبلان المجالي** » **أيضاً في دراسته عن وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم علـــى اتخاذ القرارات الأسرية** ، إلي أن النتائج الموجودة للقرارات الأسرية المتعلقة بالجانب الاجتماعي ومن بينها (**تنظيم الأسرة**) تتخذ وبشكل عام بقرار مشترك بين الأب والأم مـــع وجـــود اتجاه يشير إلى أن الأب كان أكثر استحواذاً على اتخاذ القرارات داخل الأسرة [45] .

وقد اظهرت نتائج التعداد العام لسكان ليبيا عام 1995 ف أن غالبية الأسرة الليبية تتكون من عائلة واحدة حيث بلغت **88 %** من إجمالي عدد الأسرة الليبية المقيمة في الجماهيرية ، وبلغت الأسرة التي لها ثلاث عائلات **1 %** ، والأسر التي بها عائلتان **7 %** أما بالنسبة للأسر التي لا يوجد بها عائلات **4 %** .

وتختلف الأسرة الليبية من حيث حجم ونوع التجمع السكاني والجدول التالي يوضح ذلك:-

جدول رقم (1)

يوضح حجم ونوع التجمع السكاني في ليبيا

(فئات حجم الأسرة) عدد افراد الأسرة	نوع التجمع السكاني				المجموع	النسبة
	حضر		ريف			
	عدد الأسر	النسبة	عدد الأسر	النسبة		
فرد واحد	10073	1.42	2735	2.30	12808	1.54
3-2	97824	13.76	16769	14.12	114593	13.81
5-4	181822	25.57	27590	23.23	209412	25.24
7-6	180999	25.46	26856	22.61	207855	25.05
9-8	122552	17.24	20439	17.21	142992	17.23
11-10	68200	9.59	13078	11.01	81278	9.80
12 فاكثر	119476	6.96	11309	9.52	60785	7.33
المجموع	710947	100.00	118776	100.00	829723	100.00

1. المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاجتماعي والاقتصادي ، الجزء الأول ، الخصائص الديموغرافية ، 2002 – 2003ف،ص 38.
2. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، النتائج العامة للسكان عام 1995 ف ، ص ص 26 – 27 .

ثالثاً : القرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء :-

تعد عملية التنشئة الاجتماعية من الوظائف الأساسية والعالمية للأسرة ، التي ظهرت منذ القدم ، وبالرغم أن بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية في مجتمعات اليوم قد أخذت تسهم فيها بشكل جيد ومُتطور ، إلا أن الأسرة ، بدون شك لا تزال هي البيئة الأولي لها ، والمكان الأول الذي تتهيأ فيه مواقف الأفراد ، وتنشأ فيه اتجاهاتهم ، ومعارفهم ، وسلوكهم. والتنشئة الاجتماعية من الموضوعات التي عُني بها كثير في مجالات علم النفس الاجتماعي ، وعلم الاجتماع ، (والانثروبولوجيا الثقافية) . وقد **وردت بشأنها تطورات وتعريفات متعددة ومتنوعة في هذا لعل من أهمها : ما يعرف** التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي عن طريقها تحول الأسرة الطفل من مجرد كتلة من الاستعدادات والدوافع الغريزية إلي شخص يستطيع أن يشارك غيرهُ الحياة الاجتماعية [46].

وينظر الاتجاه البنائي الوظيفي إلي التنشئة الاجتماعية على أنها أحد جوانب النسق الاجتماعي ، وبذلك فأنها تتفاعل مع باقي عناصر النسق مما يساعد على المحافظة على البناء الاجتماعي وتوازنه [47] .

وقـد أشـار **ميردوك** في هذا الصدد إلي أن عالمية **الأسرة النواة** تقوم بوظائف رئيسية هـي: التنـشئة الاجتماعـية والتعاون الاقتصادي والإنجاب والعلاقات الجنسية. وينظر " ميردوك " إلي هذه الوظائف على أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع [48] .

ويعـرفها مجـد السيد أبو النيل بأنها عملية تعليم وتعلم ، ويكتسب من خلالها الطفل القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وما يجب عليه أن يقوم به من الأدوار في المجتمع [49] .

و مازالـت التنـشئة الاجتماعية أهم وظائف الأسرة جميعاً ، مما يُدعم من وحدة الأسرة وتكاملها ويزيد من قدرة وتنمية شخصية الأطفال وإعدادهم لمواجهة حياة أفضل مما واجهه الآباء [50] .

وإذا كانـت **التنـشئة الاجتماعية** هي الوظيفة الأساسية للأسرة إلا أنها تعرضت للتغير داخـل الأسـرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية و(التكنولوجية) التي تعرضت لها ، ويصبح التغيـر. فـي طـرق وأسـاليب التنـشئة الاجتماعية داخل **الأسرة - كما أشارت أحدى الدراسـات في مصر**- التي تتمثل في كثير من الأسر وفي المدن بالذات عن طريق إتباع الطـرق الحديـثة فـي التربية وإبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية والمكانة المتساوية بين الأطفال وعدم التفريق بين الذكور والإناث في التعليم والعمل [51] .

أن وجـود الوالدين داخل نطاق الأسرة له دور كبير ومهم في إعداد الأطفال للحياة في أثـناء تنـشئتهم حيث يقدمان لهم من خبراتهما وسلوكهما وأعمالهما النماذج السلوكية التي علـيه أن يـؤمن بها ويدافع عنها . ومن خلال الدور المهم الذي يقوم به الوالدان نجد أن الأبناء يكتسبون عن طريق المحاكاة والتقليد من الوالدين أو أحدهما بعض الاتجاهات التي تدور حول موضوعات وقضايا عديدة يتخذ في شأنها القرارات المناسبة . وللاتصال الدائم بـين الوالدين والأبناء أثر في غاية الأهمية على الأبناء إذ عن طريق هذا الاتصال يشعر الأبـناء بمـدي اهـتمام آبائهم بهم ورعايتهم وفتح مجال للمناقشة والحوار بينهما وكذلك اشـتراك الوالدين مع الأبناء في مواجهة المشكلات والأزمات التي يتعرضون لها مما يولد عند الأبناء الإحساس بالدفء الأسري [52] .

أن الأبـناء لكي ينشئوا تنشئة اجتماعية صالحة سليمة ، لابد أن تشمل الزوجين علاقة حـب واحتـرام وصداقة وتعاون وتفاهم وانتماء ، ومن النماذج التي نسعد لمشاهدتها حقاً الزوجين اللذين يكون حوارهما أكثر من الكلام ، فمجرد أن ينظر أحدهما للآخر نجدهُ يفهم ما يعنيه ويريدهُ وببساطة ترى الانسيابية في السلوك ، ومن الأمانة ألا ندعي ذلك الموقف

يتكـــرر دوماً فأحياناً تحدث خلافات بين الأزواج ، ولكن التفاهم والتقارب هو الحل الأمثل في مثل هذه الظروف [53] .

أن الأم يـــستمر دورهـــا في التوجيه والنصح والإرشاد ومراقبة سلوك ابنتها مع تقدم العمـــر بحيث نجد أن الأم تبدأ في معاملة ابنتها كصديقة لها فتتشاور معها في أمور إدارة المنزل وتحاول أن تتقرب إليها لتتعرف على مشكلاتها لاسيما التي قد تواجهها في المدرسة أو فـــي علاقاتها مع قريباتها من الجيران أو الأقارب والتعرف على أحوالها حتى تستطيع أن تقـــوم بالتوجيه والنصح في الوقت المُناسب ويعتمد **دور الأب** وتأثيرهُ في التنشئة على نمـــط شخـــصيته وهل هي شخصية مُسيطرة وتميل إلي استخدام القمع والشدة والتسلط أم تتمتع بالمرونة والديمقراطية وإتاحة فرص التشاور والتعبير عن الرأي للأبناء [54] .

ولكـــبار الـــسن دور في تنشئة الأطفال فالبرغم من هذا الدور المهم الذي تضطلع به الجدة في تنشئة الأطفال إلا أنه في بعض الأحيان تبرز مُشكلة الاختلاف والتعارض حول أسلوب تربية الطفل بين الأم والجدة نتيجة لتدخل الحماة (**أم الزوج**) في كل شيء يخص الصغير سواء أكان ما يتعلق باختيار الوجبات الغذائية له أم شراء الملابس أم طريقة الكلام وكذلك نتيجة لمبالغة الأجداد في تدليل أحفادهم . أما **أم الزوجة** فإن دورها يبرز في أزمات المرض والولادة ثم رعاية الوليد [55] .

وتـــربط بين التنشئة الاجتماعية والقرار الأسري علاقة وطيدة فالأسرة هي التي تضع اللبـــنات الأولى وهي التي تدرب الطفل على أنماط معينة من السلوك التي يرضى عنها المجـــتمع ويـــتخذها الـــشخص دعامة لسلوكه طوال الحياة ، فالأسرة تنشئ أطفالها على الـــضبط والتلقـــين والتوجيه الذي يُمكن أن يتوافق مع الأهداف المستقبلية كما إنها تعلمُه الأدوار الاجتماعـــية وكيفـــية أدائها وتفاعله مع الآخرين بنجاح ، ومشاركة الزوجين في اتخـــاذ القـــرار المتعلق بتلبية رغبات الأبناء و كيفية تعرفهم وفقاً لمعايير وقيم ومستويات اجتماعية مُحددة[56].

وهناك بعض الأسر بوعي أو غير وعي تتبع مع الأبناء أساليب تربوية تؤثر في الغالب بالسلب على شخصياتهم ومعارفهم ، كأن تلك الأساليب تقتضي التدليل الزائد ، أو المغالاة فـــي الرعاية دون مبرر أساسي لذلك ، أو قد يحدث العكس فتتخذ من **الشدة أو العقاب أو الحرمان** أسلوباً لها في المعاملة مع الأبناء وفي توجيههم وتربيتهم . حيث والأسرة في هذه

الحالـــة وعلـــى وجه الخصوص **الأب** ، يُعتقد أن الشدة الزائدة والعقاب أو الحرمان سوف يخلق أبناء أقوياء ، غير مدللين قادرين على مواجهة الحياة .

ولكن و بالرغم من أن **العقاب والشدة** قد تكون لهما أهمية في بعض المواقف ، إلا أننا نعـــتقد أن الأخذ بهما كأسلوب من شأنه أن يولد الشخصية الثائرة ، أو الشخصية الضعيفة السلبية، ويصعب معها التكيف في المجتمع وإذا حدث تكيف فإنه يتم ببطء شديد[57].

ويـــؤكد « صُبيح عبد المنعم أحمد » في دراسته حول أثر التنمية على الأسرة المتعلمة فـــي مجتمع الإمارات ، على وسائل العقاب التي تستخدمها الأسرة في حالة مخالفة الأبناء والتي من أهمها :- (الضرب ، التأنيب ، الحرمان من الهدايا ، الإرشاد والنصح) حيث رأى أنـــه من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية أن هناك ميلاً قوياً لدى أفراد العينة في اســـتخدام الإرشاد والنصح في العقاب للأبناء . والأسرة الحديثة تميل عُموماً إلى استخدام هذا الاتجاه وبلغت النسبة (75.4%) من أفراد العينة ممن يقدمن النصح والإرشاد للأبناء. وهـــذا يـــدل على انتشار وسائل التحديث والتحضر في المجال التربوي . ويرى أن هناك نسبة ضئيلة يستخدمن **الضرب في معاقبة الأبناء** حيث بلغت هذه النسبة (3.5%) وبالرغم مـــن انخفـــاض هذه النسبة مقارنة مع بقية النسب للأساليب الأخرى للعقاب إلا أن القسوة المتمـــثلة بالـــضرب مـــا زال هناك من يستخدمها ممن لا يعي بعواقبها بالعملية التربوية للأطفال .

كمـــا أن هـــناك نسبة لا بأس بها تفضل استخدام التأنيب والحرمان من الهدايا كعقوبة للطفل حيث بلغت (12.3%) ، (8.80%) على التوالي وبالرغم من أن هذه العقوبات قد لا يكون وقعها قاسياً على الطفل كالضرب مثلاً ، إلا أن هذه الوسائل قد تكون مقبولة وشائعة في مجتمعات أخرى متقدمة وحديثة وغير مقبولة في مجتمعنا [58] .

ويـــؤكد « قـــبلان المجالي » في دراسة حول وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم علـــى اتخاذ القرارات الأسرية ، بالنسبة لمعاقبة الذكور والإناث ، فقد أفاد (22.3 %) من المبحوثـــين ومعاقبة الذكور مشتركة بين الزوجين وتبين أن (47.7 %) أفادوا بأن معاقبة الذكـــور تـــتم من الأب دائماً ، (17 %) بأن الأب يمارسها أكثر من الأم ، في حين أشار (27%) أن الأم هـــي التـــي تعاقب الإناث أكثر من الأب ، و (11 %) أن الأم هي التي تعاقب الإناث دائماً ، مما يشير إلي وجود علاقة توافقية بين الجنس ومصدر المعاقبة داخل الأســـرة. ويلاحـــظ وجود اتجاه مشابه فيما يخص مكافأة الذكور والإناث أي مكافأة الآباء

للأبناء الذكور أكثر مما يلاحظ أن مكافأة الأمهات للإناث أكثر ، مع وجود اتجاه قوي يشير إلي أن قرار المكافأة مشترك بين الأم و الأب للذكور والإناث [59] .

كمـــا ظهرت العديد من الدراسات التي تبحث في أثر السلطة الأسرية ، سواء أكانت سلطة مُتسلطة أم ديمقراطية تلك القائمة على التفاهم والحوار وأخذ الرأي والتشاور بين الزوجين، في تكوين شخصية الأبناء ، إذ أن إنتهاج الآباء للأسلوب المتسلط والذي ينعكس سلباً على الأبـــناء ، الأمـــر الذي يعيق اكتسابهم للاستقلالية ، وتحمل المسئولية والقدرة على اتخاذ القرارات ، في حين ينعكس إتباع الآباء للأسلوب الديمقراطي القائم على الحوار ، وأسلوب الإقناع ، بصورة ايجابية ، على سلوك الأبناء ، إذ يصبحون أكثر ميلاً للإنجاز والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات في الأسرة [60].

ويلاحـــظ الباحث في مجتمع هون إنه نظراً لتعدد أساليب التنشئة وتفاوتها من مرحلة إلى أخري في عمر الطفل ومن أسرة إلى أخرى في مجتمع هون فإن أسلوب التربية والتهذيب والتأديب عن طريق العقاب واستخدام الضرب في حالة وقوع الخطأ وتكرار حدوثه وذلك لمصلحة الطفل وانضباطه فإن استخدام الضرب أو العقاب يختلف من سن لآخر.

فالـــصغير يؤخذ بالرفق والحنان ثم تدريجياً يمكن عقابه بالزجر واللوم ويمكن استخدام الضرب الخفيف عند الضرورة ثم في مرحلة لاحقة يستخدم أسلوب الكلام والتفاهم بطريقة مقـــصودة بحـــيث يحاول الأبوان إقناعه بتقبل أقوالهما والتأثر بأفعالهما وقد تلجأ الأم إلى استخدام أسلوب الشدة والزجر بل والضرب في بعض الأحيان لكي تقود الفتاة على الالتزام بالجلوس أو النوم أو ارتداء ملابسها بطريقة معينة تجعل الفتاة محتشمة بصفة عامة.

وقـــد كان للتغيرات الاجتماعية و(التكنولوجية)التي تعرض لها المجتمع أثرها الواضح على الأسرة وعلى عملية التنشئة الاجتماعية بوجه خاص، فأصبح الأطفال يحظون برعاية كبيـــرة وخـــدمات صـــحية وتربوية ونفسية وترفيهية لم يكن الأطفال يحصلون عليها في الماضـــي وقـــد أجمع الكثيرون على أن معاملة الطفل بطريقة تجمع بين اللين والشدة تبعاً للمواقف المختلفة التي يتعرض لها من أفضل وسائل التربية حيث أن **الثواب والعقاب** لهما أهمية عالية في تربية الأطفال [61].

رابعاً : القرار الأسري المتعلق بعمل المرأة :-

نجد اليوم لدى كثير من الأسر أن الزوج والزوجة والأبناء يعملون خارج نطاق المنزل ويسهمون في الحياة الاقتصادية، ويسعون من أجل إيجاد حياة مرفهة لهم ولم يعد الأبناء يركنون كثيرا على الأسرة وهكذا أصبحت الأسرة ترتكز على قاعدة اقتصادية متماسكة يمارس أفرادها مهناً تدر عليهم ربحا كافيا يؤهلهم لذلك تحصيلهم مستوى تعليماً [62] .

ويعتبر غياب الأم عن بيتها لساعات طويلة عن العمل ، سبباً آخر من أسباب حرمان الطفل بشكل مؤقت من الرعاية الأسرية ، حيث تضطر معظم الأمهات العاملات للبحث عمن يقمن مقامهن بتقديم الرعاية والعناية اللازمة لأطفالهن طوال فترة غيابهن عن البيت ، وغالباً ما يكون البديل دور حضانة نهارية أو مُربية وحاضنة بديلة ، ولغياب الأب أيضاً عن البيت آثار سلبية كثيرة .

وفي الوقت الذي فقدت فيه الزوجة العاملة جزءاً من سلطتها بالنسبة **للأعمال المنزلية** أنيط للزوج دور مهم في تلك الأعمال . ومن ناحية أخرى نجد أن دور الزوجة في التأثير على القرارات الاقتصادية الرئيسية قد تزايد ، إلا أنها لم تحرز تقدماً فيما يتعلق بالسيطرة على الزوج ولم تظهر حتى الآن نتيجة مهمة عن الأثر الهدام لعمل الأم على الطفل أو على العلاقة بينها وبين أطفالها فهناك عوامل عديدة تتفاعل بطريقة معقدة في النتيجة النهائية مثل : نمط العمل ، سن وجنس الأطفال ، نوع المسكن .....الخ[63].

وبناء على التغيرات التي أصابت أدوار الأب والأم في الأسرة المعاصرة،هناك تغيرات لحقت بأدوار الأبناء بها، فمن الملاحظ أنه يوجد في **مجتمع الدراسة** استخدام طرق التنشئة الحديثة ومنح المزيد من الحريات واثبات الشخصية والذات الفردية لتؤثر في شخصية الأبناء، ومن ثم لا تمارس عليهم السلطة المطلقة كما كانت تمارس على آبائهم في السابق، ويشارك الأبناء في مختلف الأنشطة في الأسرة النووية حيث تقوم الابنة بمساعدة الأم طواعية ودون إكراه، فهي تربى على حب المساعدة والتعاون والمشاركة في أعمال الأسرة كذلك الابن يقوم بمساعدة والدته في الأعمال المنزلية [64] لأنه يجد والده يساعد الأم، وتصبح الروح الديمقراطية المبنية على أخذ الرأي والتفاهم والتشاور والعلاقات، المتبادلة هي السائدة في الأسرة [65].

وفي العصر الحاضر ونتيجة للتطور في وسائل الإنتاج، أصبحت الأسرة تمثل وحدة إنتاجية استهلاكية في الريف، ووحدة استهلاكية في المدن . وقد ترتب على استخدام الآلة

فـــي الـــصناعة أن أصبح الأبناء والزوجات يشاركون بنصيب كبير في العمل الصناعي، ويـــساهمون فـــي دخل الأسرة ، وما تزال الأسرة في بعض البلاد الصناعية كاليابان تمد المصانع بالأيدي العاملة [66] .

هـــذا وتختلف رئاسة الأسرة باختلاف الطبقة التي ينتمي إليها الزوج والزوجة . فغالبية الأزواج في الفئات الحضرية المثقفة يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة **(حتى وإن كانت الزوجة غير عاملة)** وهذا يرجع إلى ارتفاع مستواهم الثقافي وتغير نظرتهم إلي الحياة.

وبالإضافة إلى أن نسبة عالية من الزوجات في هذه الفئة يعملن ويشاركن مشاركة إيجابية في نفقات المنزل ويتحملن مسؤولية أسرهن إلى جانب أزواجهن .

وفي هذا الإطار لاحظ « **بلود** » **وزميله** « **وولف** »(**Blood & Walf**) أن الزوجين في شـــهر العـــسل يتقاســـمان الأعباء المنزلية عن تراض وطيب خاطر ، ولا سيما إذا كانت الزوجة امرأة عاملة ، ويبدأ الزوج في التخلي عن مساعدة زوجته في القيام ببعض الأعمال المنزلية كلما مضت الحياة الزوجية ، وما إن تقترب السنة الأولى من نهايتها حتى تتحول اهـــتمامات الـــزوج تمامـــاً إلى الأعمال خارج المنزل . وقد يعاود المتزوج مشاركته في الأعمـــال المنزلية عندما يرزق بطفل ولكنه يتراجع عن هذه المشاركة بعد مرور الشهور الأولى من ميلاد الطفل ، ويستمر على هذا المنوال حتى يقترب الزوج من مرحلة التقاعد فيعود إلى سابق عهده من حيث المشاركة [67] .

أصـــبحت الآن المرأة مطالبة بأن تُنظم عملها المنزلي في **مجتمع الدراسة** بما يتفق مع طبـــيعة عملهـــا خارج المنزل كأن تعمل (مدرسة أو طبيبة أو في مجال آخر يتناسب مع عملهـــا المنزلـــي) فهـــي ترفض حالياً إنجاب مزيد من الأطفال ، وتقبل الكثيرات منهن استخدام وسائل تحديد النسل أو تنظيمه. وإذا كانت الزوجة العاملة أماً ، فإنها كثيراً ما تعهد بمسئولية تربية الأطفال إلى مدبرات المنزل بإحضار أطفالها إلي دور الحضانة أو تأخذها إلـــى جدتها للتصرف في هذا الموضوع وتنشئته واهتمامه وفق معايير وقيم محددة، تؤكد على حيوية هذا المجتمع ومدى تفاعل أفراده مع بعضهم البعض [68].

ويؤكد « قبلان المجالي » في دراسته حول وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، بالنسبة للأعمال المنزلية فقد أفاد (57%) من المبحوثين أن الأم دائمـــاً تقوم بذلك وأفاد (29%) أن الأم تقوم بذلك أكثر من الأب بينما أفاد (9%) أن

العمـــل مشترك بين الزوجين و (3.3%) أن الأب يقوم بذلك أكثر من الأم و (3.1%) أن الأب يقـــوم بـــذلك دائماً ، وتتوافق هذه النتائج مع الثقافة والاتجاه في مجتمع الدراسة نحو العمل المنزلي الذي يُعد من أهم وظائف الزوجة والإناث بشكل عام وليس الزوج والذكور (69).

وتـــتوقف طبـــيعة العلاقـــة بين الزوجين على (صيانة أمور المنزل وتدبير شئونه) باعتـــبارها مـــن المسؤوليات المشتركة بين الزوجين واختلاف الزوجين حول هذه الأمور يعوق تكوين العلاقات لاجتماعية حيث اختلاف ثقافة كل منهما يجعله ينظر نظرة معينة قد تؤدي إلى إيجابية العلاقة الزواجية أو سلبيتها (70).

وتتأثـــر قـــرارات التعلـــيم في مجتمع الدراسة « هون » بعوامل عدة منها :- الحالة الاقتـــصادية والمستوى المعيشي لأفراد الأسرة أو مستوى الدخل في الأسرة ـــ مدى وعي أدراك الوالدين لأهمية التعليم وارتباط ذلك بالمستوى التعليمي لهما ـــ ارتباط التعليم بتحقيق مركـــز ومكانة اجتماعية وتحقيق مستوى معيشي أفضل من حيث العمل والدخل ـــ اختيار التعليم كبديل للعمل الزراعي أو كتعويض عن انعدام ملكية الأسرة لأرض زراعية .

ومـــن الملاحظ أن **التغير والتحديث داخل الجماهيرية العظمى** وخطواته الوثابة قد ألقت بظلالهـــا علـــى مفاهيم الناس ومعتقداتهم وآرائهم ، وصاروا يتجهون بدورهم نحو ملاحقة العـــصر والـــتحديث في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها كافة ، كما أثر من ناحـــية أخـــرى **عـــن طريق التعليم ولا سيما تعليم المرأة وخروجها للعمل** على طبيعة العلاقـــات الأســـرية التـــي أصبحت أيضاً خلال السنوات الأخيرة تتجه رويداً رويداً نحو الاســـتقلال وفضلاً عن ذلك فقد ساعد التفاعل مع العالم الخارجي وتوجيه المجتمع للنابغين نحـــو البعـــثات الخارجـــية في الدول المتقدمة ، على تحول نظرة أو رؤية المجتمع بحيث أصبحت أكثر شمولية وأكثر مرونة وتتجه نحو تفرد القرار الذاتي للشخص(71).

ولعـــل تعليم المرأة وخروجها للعمل في المجتمعات العربية يعد من أقوى الأسباب التي تـــؤدي إلى ظهور **نمط الأسرة النووية** ، واختفاء **الأسرة الممتدة** بشكل تدريجي . ويساعد فـــي هـــذا الاتجـــاه زيادة درجة التحضر والسير في طريق التصنيع . وما يصاحبهما من تغيـــرات فـــي العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة ، وما يحدث فيها من تفتيت إلى أسر صـــغيرة نـــووية قـــوامها **الـــزوج والزوجة والأبناء الصغار غير المتزوجين** ، أما باقي

الأعضاء فهم مستقلون عن الأسرة اقتصادياً ، ذلك بالدرجة نفسها في العلاقات الاجتماعية والترابط الوجداني العاطفي[72].

ومتغير **التعليم** قد لا يشكل دوراً عاملاً مهماً وإيجابياً في زيادة التوجه نحو المشاركة – حسب القرارات الأسرية الواردة في الدراسة **الحالية** ، ومدى أهمية هذه القرارات لكل من الزوج والزوجة – فقد تؤدى العوامل الاقتصادية **كعمل المرأة** دوراً في زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية [73].

كمـــا أشـــارت دراسة « **زينب محمد زهري** » 1988 ف ، إلى إجراء دراسة ميدانية بمدينة بنغازي وضواحيها ، بهدف الوقوف على المعوقات التي تقف في وجه المرأة وتعيق مـــسيرتها نحـــو الإنتاج ، وأن خروج المرأة إلى العمل واشتغالها خارج البيت تعد ظاهرة اجتماعـــية تتـــرتب عليها الحرية الاقتصادية ، وقد ينتج عنها مشاكل اجتماعية مثل تفكك الأسرة ، وانحراف الأحداث والطلاق ، كما افترضت أن خروج المرأة للعمل كان لإشباع الحاجـــة المادية فقط وليس من أجل رغبتها وشعورها كإنسان لها دورها الطبيعي للنهوض بالمجتمع الذي نعيش فيه . وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج نذكر منها :-

لقـــد تبين أن المرأة تميل عموماً إلي العمل في الفترة الصباحية ، وذلك لعوامل منها ، عدم توافق ساعات العمل مع وجود أطفال في المدرسة وعدم وجود وقت للعناية بالأطفال في البيت ، وعدم توافق ساعات العمل مع ساعات عمل الزوج [74] .

وتتـــشابه هـــذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الجزئية المتعلقة بأثر التغير الاجتماعي علـــى خـــروج المرأة للعمل ، وتختلف عنها في أن « **زينب محمد زهري** » اهتمت بأثر عمـــل المـــرأة المتزوجة على الأسرة باعتباره معوقاً يعيق مشاركة المرأة في الإنتاج وقد طالبت لذلك باتخاذ ما من شأنه اتخاذ القرار الأسري ومساعدة المرأة على أداء دورها في المجـــتمع بكفـــاءة مثل إنشاء دور الحضانة المرفق بأماكن العمل ومراعاة ظروف المرأة العاملة ، بينما كان اهتمام الدراسة الحالية بالعوامل الاجتماعية وعلاقاتها باتخاذ القرارات الأسرية.

خامساً : القرار الأسري المتعلق بالأنفاق على ميزانية الأسرة :-

لا يمكـــن التحكم في موارد الإنفاق والدخل إلا من خلال وضع ميزانية يتم من خلالها إحـــداث الـــتوزان الملائـــم بين الموارد وطرق الإنفاق حيث من خلالها تعديل يتم أهداف

الأسرة واستخدام الدخل والموارد بطريقة تحقق أقصى إشباع ممكن لأعضائها . **وميزانية الأسـرة** في أبسط صورها تتمثل في قيام الأسرة بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيعه بين أوجه الإنفاق الثابتة والمتغيرة بطريقة تحقق منفعة ممكنة. وتعد **ميزانية الأسرة** تطبـيقاً للأسلوب العلمي في حياتها حيث تدرس إمكانياتها واحتياجاتها وتحاول إشباع هذه الاحتـياجات بحسب أهميتها وفي ضوء ظروف الأسرة ويحقق هذا الأسلوب قدرة الأسرة علـى **شـراء ما يلزمها من احتياجات في الأوقات الملائمة بحسب طبيعة الحاجة**. ومما لاشـك فيه أن هذا الأسلوب يحقق رفاهية الأسرة وزيادة أمنها وسعادتها في المجتمع. كما يـساعد هـذا الأسلوب على ممارسة الديمقراطية حيث اشتراك جميع أعضاء الأسرة فيها وبالتالي المسؤولية المشتركة لجميع أعضائه.

وتقـع الأسـرة عادة في كثير من المشكلات المادية ولا يرجع ذلك إلى عدم كفاية الدخل وعـدم تناسـبه لمطالـب الأسـرة ، بل إلى أن الأسرة تعمد إلى زيادة نفقاتها فوق حدود مـواردها وتـتحدى قلـة الدخل النسبي بأساليب سلبية كالاقتراض أو عمل الجمعيات أو اللجوء إلى نظام التقسيط في شراء مستلزماتها [75].

بينما يري بعض العلماء عكس ذلك وهو أن عمل المرأة واشتغالها خارج المنزل جعلها تلجـأ إلى تنظيم وقتها بدقة وتتبع الوسائل التي تساعدها على أداء أعمالها المنزلية وتحقق لهـا التوفـيق بيـنها وبين عملها خارج المنزل، وكان ظهور(التكنولوجيا) الحديثة مثل الثلاجات والغسيل والتجفيف والطهي وتكييف الهواء والكنس وغير ذلك قد أدى إلى تخفيف أعباء الحياة المنزلية والاقتصاد في الوقت والجهد والنفقات .

وبالتالـي فـإن هـناك عـدداً مـن النساء العاملات المتزوجات يستطعن التوفيق بين مـسئولياتهن نحو المنزل وبين عملهن خارجه ولكن هؤلاء يمثلن فئة صغيرة في حين إنه تـوجد مجمـوعة كبيـرة من النساء يتحملن مسؤوليات أسرة كبيرة الحجم وذات علاقات اجتماعـية متـسعة مما يؤدي إلى أداء واجباتهن بكفاءة أقل ، واهتمام بجانب على حساب الجوانب الأخرى، وهذه الأوضاع لا ينتج عنها إلا إرهاق الأم وتوترها وهذا ينعكس على باقي أفراد الأسرة [76].

وتـرى « **سـناء الخولي** » **في كتابها الأسرة في عالم متغير** ، أنه توجد عوامل كافة تـسهم في صعوبة أوضاع بعض النساء العاملات، وتؤكد من بين هذه العوامل على عامل

التقالـيد والأفكار السلفية المتوارثة عن أن **الأعمال المنزلية** يجب أن تقوم بها المرأة ونجد لـذلك معظـم الأزواج الذين تعمل زوجاتهم لا يقومون بمساعدتهن في أعمال المنزل على الإطلاق [77].

ومن العوامل التي تؤثر في دخل وميزانية الأسرة :

1. العـادات والتقالـيد السائدة في المجتمع : فقد تندفع الأسرة وراء مظاهر الإسراف أو اقتـناء بعض الكماليات وبالتالي تستنفذ كل دخلها .كما إن تقاليد الكرم وواجبات الضيافة والإسـراف فيها تعد من الرواسب الاجتماعية في المجتمع و يقتضي التخلص منها حيث إنها لا تتناسب وطبيعة العصر.
2. لـتقدم الحـضاري أظهر أنواعاً من السلع والخدمات : ولا تستطيع الأسرة أن تحصل على ما تحتاج إليه إلا بضغوط أبواب الإنفاق .
3. ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة : بما لا يتناسب ومستوى الدخول.
4. عـدم توافـر الـسلع في الأوقات المختلفة: جعل الكثير من الأسر اقتناء ما يزيد عن حاجاتها خوفاً من عدم توافرها عند الحاجة مما يؤدي إلى اضطراب ميزانيتها.
5. عنصر المفاجأة في كثير من الأمور والخوف من المجهول أثر على جوانب عديدة في ميزانية الأسرة .
6. عـدم وضوح وحدودية الهدف لكل من الزوجين : فعدم وجود هدف واحد يسعى إليه الزوجان يجعل كل منهما يتصرف بنظرة ذاتية بحتة تخل **بميزانية الأسرة** .
7. عدم إشراك الأبناء في التخطيط للميزانية .

وعـندما تفـشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي بها الموقف إلى أنواع من الصراع الذي يؤدي إلى العدوان وشعور الأسرة بالفشل الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى آثار ضارة على الأفراد حيث تظهر في نشاطاتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض وفقدان الاهتمام بالحياة والهروب من المسؤوليات الأسرية وصعوبة تكوين علاقات اجتماعية جديدة وتبادل اللوم بين الزوجين وإثارة المنازعات الأسرية. [78]

ويـؤكد « **صبيح عبدالمنعم أحمد** » **في دراسته حول أثر التنمية على الأسر المتعلمة فـي مجـتمع الإمـارات** ، على تأثير التنمية على الأدوار الاجتماعية ولا سيما ما يتعلق باتخاذ القرارات في تحديد ميزانية الأسرة، واختيار المكان الذي تقضي فيه العطلة السنوية، إضـافة إلى ذلك فإن تغيير الأدوار لأفراد الأسرة انعكس على الوظائف المنزلية حيث إن

المـــرأة المـــتعلمة وكنتـــيجة لانشغالها في مواصلة تعليمها تركت البيت إلى أفراد آخرين يـــؤدون وظيفـــتها الأساسية ، وهذا البناء الجديد للأسرة يوضح لنا عملية التغيير للأسرة والتي ارتبطت بعملية التنمية والتحديث التي شهدها هذا المجتمع .

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من الجامعيات المتزوجات أجبن بأن **الـــزوج** هو صاحب القرار في تحديد ميزانية الأسرة وقد بلغت هذه النسبة 66.9% وهذا يعني أن الزوج في مجتمع الدراسة ما زال يمتلك القرار ولا سيما في الجوانب الاقتصادية داخـــل الأســـرة الـــنووية، وأن هناك نسبة لا بأس بها أجابت بأن **الزوجة** هي التي تحدد ميـــزانية الأسرة وبلغت هذه النسبة 31.6% وهذا يرجع إلى خروج المرأة للعمل ودورها فـــي اتخـــاذ القـــرار داخل الأسرة وكذلك التعليم الذي كان سبباً في الاعتماد على الزوجة ودورهـــا في الإشراف على ميزانية الأسرة وهذا ما يلاحظه الباحث في مجتمع الدراسة، وكذلك أوضحت الدراسة أن هناك شخصاً آخر يُحدد ميزانية الأسرة وقد بلغت هذه النسبة 1.5% وفـــي الغالب هم أهل الزوج أو الزوجة أو الأقارب، وهذا لاشك يحدث في مواقف الأزمـــات مثل السفر والمرض وغيرها وهذا يؤكد على أنه ما زال هناك اتصال وثيق ما بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة [79].

هذا وتؤكد دراسات أخرى على أن عمل المرأة في ليبيا كان لهُ إيجابيات أيضاً من هذه الإيجابيات مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ودعم ميزانية الأسرة، كما إن اشتغالها يساعدها القضاء على وقت الفراغ والملل [80] .

وتشير إحدى الدراسات إلى ما قد يترتب على خروج المرأة المتزوجة للعمل من مشكلات تتعلق بإعداد الطعام، لا سيما وجبة الغداء وهذا أدى إلى ظهور عادة اجتماعية جديدة وهي أن تقوم المرأة المتزوجة بإعداد طعام الغداء في مساء اليوم الذي يسبقهُ، وهذا قد لا يرضي بعض الأزواج [81].

أشـــارت إحـــدى الدراسات الخاصة بدراسة بعض النواحي الاجتماعية التي تتأثر بعمل المـــرأة مـــثل علاقـــة المـــرأة العاملة بزملائها من الذكور، وكذلك مساعدة أزواج النساء المـــشتغلات لزوجاتهم في **الأعمال المنزلية**، وقد توصلت إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد حـــيث ترتب على عمل المرأة المتزوجة نتائج إيجابية على الصعيدين الشخصي والأسري [82].

كمـــا أشار « **عبدالله الهمالي وعبدالقادر عرابي** » **في دراستهما عن تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية**، حيث تبين من خلال تحليل إجابات أفراد العينة أن 86.3% من أفراد العينة قد وافق على العبارة التي ترى بأن المرأة تعلمت مثل الرجل ولا يصح إهمال هذا الجانب وقصر نشاطها على الأعمال المنزلية، ولم يوافق 81.3% من أفراد العينة على العـــبارة التـــي مفادهـــا المنزل هو المكان المناسب للمرأة ولا يجوز تشغيل المرأة خارج المنزل.

كـــذلك وافـــق 34.9% من أفراد العينة على أن وظيفة الرجل العمل والكسب ووظيفة الزوجة تربية الأبناء وشؤون المنزل مقابل62.5% لو يوافقوا على هذه العبارة.وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة بضرورة تكفل الأعباء المنزلية للرجل والمرأة على السواء داخل المنزل [83] .

وكـــذلك أشار« **عبدالله الهمالي** » **في دراسته حول التحديث الاجتماعي معالمهُ ونماذج مـــن تطبـــيقاته** ، بوضـــع أربعـــة أبعـــاد حول تحرر المرأة منها : موقف المبحوث من الديمقـــراطية داخـــل الأســـرة، و دور المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية الإنفاق والتوفير. ولقد وجد من خلال النتائج أن هناك ارتباطاً بين المستوى المهني وفقرات تحرر المـــرأة، حـــيث إن الفـــئات المهنية والتنفيذية والكتابية تظهر تأييداً لدور المرأة في اتخاذ القرارات لا سيما بميزانية الأسرة وتولي المرأة مناصب عليا في المجتمع [84].

وتـــؤكد « **فهـــيمة المـــشهداني** » **في دراستها حول أثر التصنيع على أدوار المرأة**، وانعكاساته على أداء الواجبات المنزلية للمرأة، حيث وجدت من خلال النتائج أن 78% من العـــاملات تأخـــذ الأعمال المنزلية كل وقتهن بعد العمل و86% يشعرن بالتعب عند القيام بالأعمال المنزلية [85] .

كمـــا بيـــنت«**فوزية العطية**» **في دراستها عن المرأة والعمل في المجتمع العراقي**،فيما يخـــص بالتعرف على حجم مساهمة المرأة العراقية في العمل الإنتاجي،ومجالات تشغيلها ونظرة المجتمع إلى المرأة العاملة ونظرة الرجل والمرأة ذاتها للعمل، ودوافع عمل المرأة، وقد تمخضت الدراسة عن النتائج الآتية :-

أنـــه كلمـــا زاد عدد الأطفال ازدادت مسؤولية المرأة، وقد تؤدي هذه العلاقة إلى صراع الأدوار بالنسبة للمرأة العاملة نتيجة قيامها بدورها الأسري وتنشئة الأطفال وتأدية الشؤون

المنـــزلية والعمل اليومي خارج المنزل وما يلازم ذلك من حالات الإرهاق والتوتر والقلق التي تتعرض لها المرأة العاملة [86] .

وتوصـــلت العديـــد من الدراسات أن قوة الرجل في صنع القرارات الأسرية ترتبط بالدور الاقتصادي الذي يقوم به ، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة ، ولا سيما بعد حصولها على حق التعلـــيم وخروجها لميدان العمل مقابل أجر مادي يستطيعا من خلاله المساهمة في ميزانية الأسرة ، وقد توصلت هذه الدراسات أيضاً إلى أن المرأة التي تساهم من دخلها في ميزانية الأسرة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية ، الأمر الذي رفع مكانة المرأة داخل الأسرة ، وتجدر الإشارة إلى أن تناول وضع المرأة من خلال بعدي **التعليم والعمل** لا يقلل من شأن العوامل الأخرى التي أثرت على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية [87] .

كـــذلك اخـــتلاف الأنماط الثقافية لأي مجتمع ما ، وتحديد الشخص الذي بيده السلطة داخل الأســـرة ، واخـــتلاف المعايير والقيم باختلاف المجتمعات ، إذ أنها تختلف داخل المجتمع الواحد الذي يحتوي على أنماط معينة مثل : الريف والبادية ، والحضر والذي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع [88] .

هوامش الفصل الثالث :

1- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، ط2 ، دار المعارف بمصر ، 1973 ف ، ص 725 .
2- الشيخ الأمام محمد بن أبى بكر الرازي ، المختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، 1986 ف ، ص 528 .
3- المنجد في اللغة والأعلام ، ط34 ، دار المشرق ، بيروت ، 1994 ف ، ص 616 .
4- الصحاح في اللغة والعلوم ، معجم وسيط ، ط1 ، إعداد وتصنيف : نديم مرعشلى ، وأسامة مرعشلى ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، 1975 ف ، ص ص 907 ، 908 ، 909 .
5- العلامة ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، للعلامة الشيخ عبدالله العلايلي ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، المجلد الثالث من القاف إلى الياء ، بدون سنة ، ص ص 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 .
6- محمد أحمد يسين ، إبراهيم درويش ، المشكلات الادارية وصناعة القرار ، مكتبة القاهرة ، 1975 ف،ص 201

نقلا عن / جمال الدين أحمد وهبة ، دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأسرة الريفية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة عين الشمس ، 1985 ف ، ص 19 .
7- بدريـــة شوقي عبدالوهاب ، اتخاذ القرار في مجال تحديد النسل ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، قسم الدراسات الاجتماعية المنيا ، 1979 ف ، ص 11 .
8- Regers Evenett shoemaker Flogd " C ommuni cation of innovation . Across – cultural Approach " edit ion The free press newyork 1971 page 25.

نقلا عن : جمال الدين وهبة ، المرجع نفسة ، ص ص 19 ، 20 .
9- من ملاحظات الباحث للتعريفات السابقة .
10- نادية أحمد محمد أحمد ، اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية ــ دراسة حقلية في أنتروبولوجيا الأسرة والقرابة ، رســـالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم الأنتروبولوجيا ، 1994 ف ، ص ص 138 – 140 – 141 – 142 .
11- كريمة عبد الشافي ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية والنفسية والشخصية لدى عينة من أبناء المساجين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر ، 2005 ف ، ص ص 41 – 42 .
12- جمال الدين وهبه ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .
13- نادية أحمد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 143 – 165
14- جمال الدين وهبه ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 – 50 .
15- جمال الدين وهبه ، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 – 54 – 55 .
16- محجوب الفائدي ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، 1992 ف ، ص 215.
17- سورة الروم ، الأية 21 .
18- سناء الخولي ، المدخل إلى علم الاجتماع ، المرجع نفسه ، ص ص 219 ، 220.
19- مصطفي السخاوي، النظم القرابية في المجتمع القبلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 58.
20- نادية أحمد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 256 ، 263 .
21- نادية أحمد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 264 .
22- قبلان المجالي،وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، مرجع سابق، ص 58 .
23- صبيح عبدالمنعم أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 238 .
24- عـــبدالله راشـــد ، العائلـــة المتغيرة في مجتمع عجمان ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1985 ف .

نقـــلا عن : هند القاسمي ، أثر التعليم والعمل على دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، 1992 ف ، ص ص 60 – 61 .
25- غريب السيد ابراهيم أبوزيد ، التغير الاجتماعي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1986 ف .

نقلا عن : هند القاسمي ، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

26- محمد أحمد الثني ، مرجع سبق ذكره، ص 63 .
27- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
28- حسين عبد الحميد رشوان ، الأسرة والمجتمع- دراسة في علم اجتماع الأسرة ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2003ف ، ص ص27 - 28 .
29- حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80 - 81 .
30- عالية حلمي عبد العزيز، بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري- دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1986 ف .
نقلاً عن : عبد الرؤوف الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص 176 .
31- جُهينة سلطان العيسى ، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1982 ف .
نقلاً عن : عبدالروؤف الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص 156 .
32- سناء حسين الخولي ، التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثرهُ في الأسرة المصرية بنائياً ووظيفياً ، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1972 ف .
نقلاً عن : عبدالروؤف الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص ص 151 - 153 .
33- عبدالروؤف الضبع ، علم الاجتماع العائلي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2002 ف ، ص ص 54 - 55.
34- غريب سيد أحمد وآخرون ، علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ف ، ص 201 .
35- محمد أحمد الثني ، مرجع سابق ذكره، ص 67 .
36- على عياد بن حامد ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .
37- على عياد بن حامد ، مرجع سبق ذكره، ص 3 .
38- من معايشة الباحث لمجتمع الدراسة .
39- علي عياد بن حامد ، دراسة حول أثر التغيرات البنيوية الجديدة التي يشهدها المجتمع العربي الليبي على النمو السكاني في واحة هون في ليبيا ، وقائع الندوة العلمية حول الموارد البشرية بشعبية الجفرة ، هون 28 - 30 التمور ، 2000 ف ، ص 2 .
40- مشيخة المسلمي، مظاهر التغير في الأسرة العمانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط- المغرب،ص ص64 - 65 .
41- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
42- أحمد يحي عبدالحميد ، الأسرة والبيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ف ، ص ص 23 - 24
43- سلمى الخضيري ، تنمية المرأة في الأردن ، مركز دراسات المرأة ، عمان - الأردن ، 1993 ف، ص ص 102- 105.
نقلاً عن : إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 8 - 9 .
44- قبلان المجالي ، أثر تفصيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى على حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد السادس ، 1994 ف ، ص 81 .
45- قبلان المجالي ، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ،مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، 1996 ف ، ص ص 52 - 53 - 47 .
46- نورية حمد الحوري ، التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والبناء الأسري مع دراسة اجتماعية مُقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الإجتماع ، القاهرة 1985 ف ، ص 58 .
47- إجلال حلمي ، علم الاجتماع الأسري ، دار القلم للنشر والتوزيع ، الأمارات العربية - دبي ، ط1 ، 1990ف ،ص ص 59، 60 ، 61 .
48- إجلال حلمي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 ، 61 .
49- كريمة عبدالشافي ، ، ص ص 24 ، 25 .
50- سلوى الصديقي وعبد المحي محمود حسن ، الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 ف ، ص ص 70 ، 71 .
51- سلوى الصديقي وعبد المحي محمود حسن ، ، ص ص 62 ، 63 ، 64 .

52- سميحة كرم توفيق ، مدخل إلى العلاقات الأسرية ، مكتبة الانجلو المصرية ؛ القاهرة ، 1996 ف ' ص ص 16-31 .
53- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
54- سميحة كرم توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 16-31 .
55- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
56- نادية أحمد محمد أحمد ، اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية - دراسة حقلية في أنتربولوجيا الأسرة والقرابة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب- قسم الأنتربولوجيا ، 1994 ف ، ص ص 138 ، 140 ، 141 ، 142.
57- نادية أحمد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 231 .
58- صبيح عبدالمنعم ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 236 - 237 .
59- قبلان المجالي ، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، مرجع سابق ، ص ص 60 - 59.
60- إخلاص شوكت المدادات ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .
61- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
62- نورية حمد الحوري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 70 ، 71 .
63- حسين عبدالله رشوان ،مرجع سبق ذكره، ص 161 .
64- عبدالسلام بشير الدويبي ، الطفولة وفقدان السند العائلي ن ط1 ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ف ص 40 .
65- حسين عبدالحميد رشوان ، مرجع سبق ذكره، ص 161 .
66- سناء الخولي،التغير الاجتماعي والتحديث،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2003 ف ص ص 219 - 220 .
67- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
68- حسين عبدالحميد رشوان ، مرجع سبق ذكره، ص 159 .
69- قبلان المجالي ، وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، مرجع سبق ذكره، ص 60 .
70- سلوى الصديقي وعبد المحي حسن ، الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ف، ص 37 .
71- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
72- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
73- من ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة .
74- علي الحوات ، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا - بناء مجتمع جديد ، ط1 ، منشورات الجامعة المغاربية ، طرابلس ليبيا ، 2006 ف ، ص 118 .
75- سلوى الصديقي وعبدالمحي حسن ، مرجع سبق ذكره، ص 21 .
76- رحمة ميلاد خير محمد ، الآثار النفسية والاجتماعية لعمل المرأة على أدورها الأسرية ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم التربية وعلم النفس ، كلية الآداب ، جامعة سبها ، 1999- 2000 ف ، ص 59 .
77- سلوى الصديقي وعبدالمحي حسن ، مرجع سبق ذكره، ص 21 .
78- رحمة ميلاد خير محمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 59 ، 60.
79- سلوى الصديقي وعبدالمحي حسن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22 ، 23 .
80- صبيح عبدالمنعم أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 227 ، 228 .
81- زينب زهري ، المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ، المرجع نفسه ، ص 238 .
82- علي الحوات ، دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية ،المرجع نفسه ، ص 101 .
83- كاميليا إبراهيم عبدالفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984ف ، ص ص 69 ، 97 ، 98 ، 99 ، 100 ، 101 .
84- عبدالله الهمالي وعبدالقادر عرابي ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، منشورات جامعة قاريونس ، 1983ف ، ص ص 63 ، 64 .
85- عبدالله الهمالي ، التحديث الإجتماعي ، معالمة ونماذج من تطبيقاته ، المرجع نفسه ، ص 138 .
86- فهيمة كريم الشيداني ، أثر التصنيع على أداء المرأة ، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي ونظمها، ، قسم الإجتماع كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي بين 28-31 أكتوبر 1989ف ، ص ص 2 ، 20 .

87- فـوزية العطـية ، المـرأة والعمـل في المجتمع العراقي ، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي ، تنظيم قسم علم الإجتماع بجامعة قاريونس ، بنغازي بين 28-31 أكتوبر 1989 ف ، ص ص 4 ، 31 .

88- إخلاص شوكت المدانات ، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

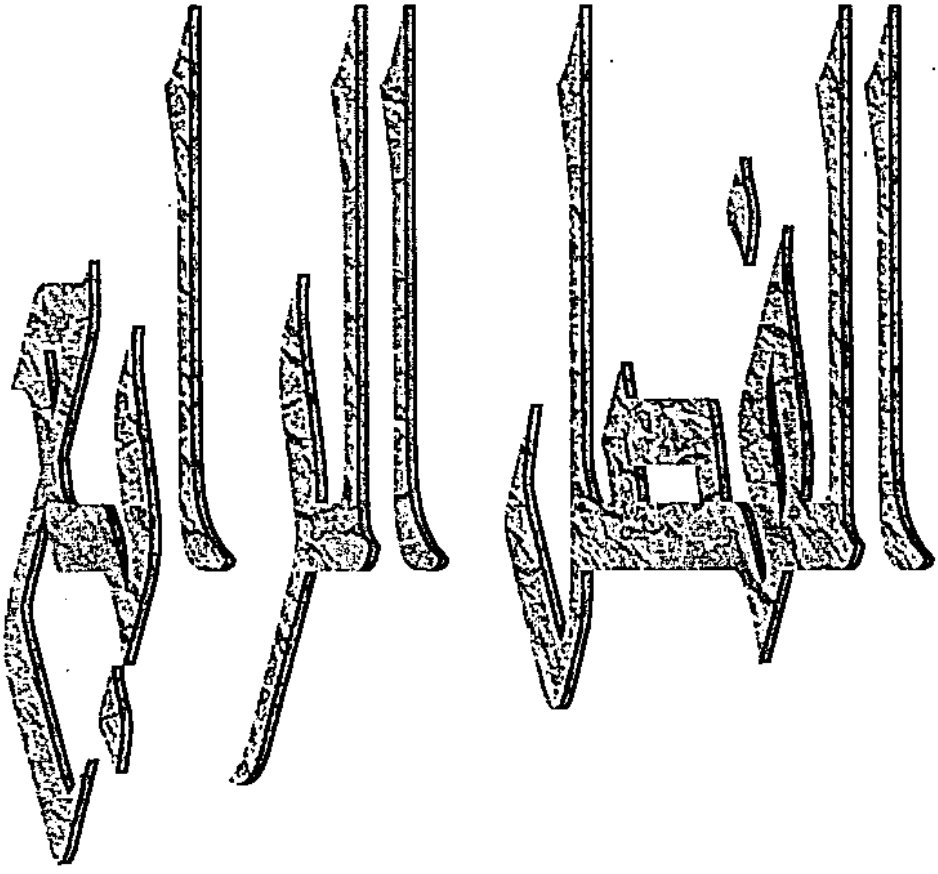

الدراسة السوسيولوجية للأسرة والحياة العائلية في صون وتطورها.

تمهيد :

تعـد الأسرة أهم جماعة أولية ، يتكون منها المجتمع وتمثل البذرة الأولى التي يتشابك بهـا الأفراد بعضهم مع بعضهم البعض ، كالعشيرة والقبيلة وهى نتاج طبيعي لأي مجتمع مـن المجتمعات البشرية ، وتتكون الأسرة عادة من الزوج والزوجة والأبناء ، وقد حددت العلاقـة بـين الـرجل والمـرأة نظـام تكوين الأسرة ، بحكم الفطرة والعلاقات الجنسية والاجتماعية، وبظهور الديانات استكملت الأسرة صورتها النهائية ، كنظام إجتماعي شامل لهـا وظائـف مـتعددة قائمة على تنشئة الأبناء وتكوين الأجيال ، تنقل التراث من عادات وتقاليد وعرف ودين وقيم ، وتكون شخصية الطفل وتشكله .

ونتيجة للتغيرات الجديدة في ا لمجتمع المحلى والتي طبعت بطابع الحياة الاجتماعية ، بقيم ومبادئ جديدة تسودها الفردية والاستغلال العائلي والقبلي ، وتطوير الوظائف التربوية والثقافية والاجتماعية والقضاء على المعوقات الأسرية في المجتمع .في التقليل من التفاوت فـي الدخـول والثروات ، والفوارق الاجتماعية بين الأسر في الريف أو الحضر وتوفير الخـدمات والمـرافق للجميع دون تمييز مما أعطى الأسرة دوراً أكثر مرونة في المرحلة الجديـدة ، كتقـبل المختـرعات الحديثة ، وتغير نمط الحياة المعيشية وتكوين المؤسسات الاجتماعية وتطور النمو العمراني والسكاني الحاصل في المجتمع المحلي ، وخروج المرأة إلـى مجال العمل والتعليم، والمشاركة في المؤتمرات النسائية ، والتأكيد على ترسيخ القيم التربوية في المجتمع [1] .

ولمـا كانت منطقة الجفرة ميدانا للدراسة والبحث في المجال الاجتماعي و(السوسيولوجي) باعتـبار مـنطقة الجفرة إحدى المناطق الصحراوية بالصحراء الليبية والتي تعانى من قلة سقوط الأمطار . وتشكل خزانات المياه الجوفية بها المصدر الرئيسي لمياه الشرب ، وهي مجال حيوي للإنسان منذ قرون خلت -- ولقد نشأت فيها حياة حضارية أسست للإنسان فيها مـناطق سكنية ثابتة ، ونشأت كذلك حرفتا الزراعة وتربية الماشية . ويعد النخيل والإبل العاملـين الرئيـسيين اللذين يحددان الحياة الإنسانية في الصحراء ، وقد كان الأساس في تكـوين مجموعتـين رئيـسيتين مـن الـبدو ومزارعي الواحات حيث نشأت بين هاتين المجموعتين علاقات قوية منذ القدم شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية .

وسـيتناول هـذا الفـصل لمحـة تاريخية وجغرافية عن شعبية الجفرة ومراحل نشأة مدينةهون ، والموقع الفلكي والجغرافي للمدينة، والصناعات التقليدية الموجودة في الواحة الهونية ، والصناعات القائمة عليها ، وأهم المواقع الأثرية الموجودة، ثم تم التعرض لأهم

إنجـــازات ثـــورة الفاتح العظيم بشعبية الجفرة وأهم التغيرات التي حدثت بعد قيام الثورة " 1969 " . كـــذلك تطـــرقت الدراســـة إلـــى الأسرة الهونية وتركيبها الاجتماعي وإفرادها ونـــشاطها الاقتصادي وكذلك العادات والتقاليد في الأسرة الهونية والتي تتمثل في العادات المرتبطة ببعض المناسبات الاجتماعية والعادات الاجتماعية المرتبطة بالاحتفالات والأعياد الإســـلامية والعـــادات المرتبطة بالمواسم . ثم تطرقت الدراسة إلى الألعاب الشعبية التي تمارس في الواحة والعادات التي تمارس في المآتم ، وأخيراً تطرقت الدراسة إلى العادات المرتبطة بنسق الزواج في الأسرة الهونيه .

لمحة تاريخية وجغرافية عن شعبية الجفرة :-

الجُفـــرة تسمية حديثة لم تكن معروفة لدى الرحالة والجغرافيين العرب ، تقع وسط ليبـــيا جنوب خليج سرت ما بين دائرتي عرض **26- 30** شمال خط الاستواء وخط طول **15- 19** شـــرق خـــط غر ينتش ، يبلغ عدد سكانها حوالي **47.000** ألف نسمة ، وتبلغ مـــساحتها حوالـــي **117.410** كـــم² . وعدد المؤتمرات المتواجدة بها 5 مؤتمرات شعبية أساســـية ، وهـــي **مؤتمـــر هون ، ومؤتمر ودان ، ومؤتمر سوكنة ، ومؤتمر الفقهاء ، ومؤتمـــر زلـــة**[2] ، ومـــناخها وسط بين المناخ الصحراوي ومناخ السواحل فهو حار جاف صيفاً بارد نادر المطر شتاء ، وبالرغم من نُدرة المطر في الواحات فإنها تعتمد على المياه السطحية القريبة حيث كانت النخلة رمز الحياة ، وقد ارتبط سكانها بها في علاقة أبدية كما ارتـــبطت النخلة بهذه الأرض الطيبة وهي تعانق عنان السماء في شموخ وإباء ، **وتشتهر الجفرة بزراعة النخيل** ، التي يقدر عددها نحو مليوني نخلة ، وأهم أنواعه : " خضراي ، تغيات ، أبل ، برني، بستيان، حليمة، دقلة ،بختنو، تاليس ، سكري ، حمراي ، شتوي ، بو خميرة ، وهناك الكثير من الأنواع الأخرى .... " .

أمـــا عن الحدود الإدارية لشعبية الجفرة فتحيط بالجفرة من جميع الجهات تقريباً مرتفعات تتمـــثل فـــي جـــبل ودان من ناحية الشمال والشمال الشرقي وجبال السوداء* من الناحية الجنوبية [2] .

لمحة تاريخية وجغرافية عن مدينة هون :-

أما **عن مدينة هون** تلك المدينة المنبعثة من أحضان الصحراء ، المنبثقة بدفء الشمس تزينها بساتين النخيل الشاهقة ، وتحيط بها الروابي والكثبان الرملية الناعمة ، وتتميز مدينة هون والتي يفوق تعداد سكانها نحو(**18.000** نسمة) بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في مركـــز منطقة واحات الجفرة بوسط ليبيا وبالتحديد عند تقاطع خط العرض (29) شمالاً مـــع خـــط طول (16) شرقاً وعلى بُعد (250) كم من ساحل البحر المتوسط . وتربط مدينة هون بباقي المدن الليبية شبكة من الطرق المعبدة حيث تبعد حوالي (800) كم عن بنغازي ، و(625) كم عن طرابلس ، و(270) عن سرت و (350) كم عن سبها ،

وهو عبارة عن كتلة من الطفوح البازلتية التي تظهر متصلة في مركزها ومتقطعة عند أطرافها ، وتنحدر انحداراً تدريجياً في اتجاه الغـــرب والجنوب الشرقي بينما تتكون منحدراتها الشمالية من مجموعة من التلال المنعزلة التي تفصلها أحواض عميقة ذات جوانب شـــديدة الانحـــدار ويبلغ متوسط ارتفاعها الجبال السوداء حوالي 500 متر فوق مستوى سطح البحر وتبلغ أكثر المناطق أرتفاعاً في المنطقة الوسطي الشمالية حوالي 850 متراً .

وتـــرتبط هـــون بمدينتـــي طـــرابلس وبنغازي بخط طيران مُنتظم كما ترتبط بباقي مُدن الجماهيـــرية بخطوط منتظمة للحافلات السريعة منها : **خط هون/ طرابلس** ، **وخط هون / بنغازي** ، **وخط هون/مُصراته** ، **وخط هون/سبها** بشكل يكاد يكون أسبوعياً أو يومياً أحياناً . كمـــا تتمتع **مدينة هون** بالخدمات الأساسية كافة كالمياه والكهرباء والهاتف والمؤسسات التعليمـــية بمختـــلف مـــراحلها بداية بالتعليم الأساسي مروراً بالتعليم المتوسط وصولاً إلى التعليم الجامعي **(العالي)** بالإضافة إلى مجال **الدراسات العُليا في** مختلف الكليات **التطبيقية** والخـــدمات الصحية الراقية والمصارف والأسواق والصناعات الخفيفة ، كما تشهد المدينة حالياً نهضة عمرانية متكاملة تجعلها تحتل مكاناً مميزاً بين المدن الليبية [3] .

ولعـــل ما تفخر به **مدينة هون** هو مشاركتها الفعالة والمهمة في تاريخ الجهاد الوطني ضـــد الإيطاليـــين ، حيث **شارك** أهلها في أكثر من **أربعين معركة** وموقعة في طول البلاد وعرضها وتحمل كثير من أهلها ويلات التشريد والنفي لسنوات طويلة في البلدان المجاورة ، واستشهد الكثير من أبنائها في ساحات الوغى طلباً للشهادة والحرية [4] .

حـــيث شـــهدت معارك بطولية عدة شرفت تاريخها أمام العالم ، وقدم أبناء هذه المنطقة قـــوافل مـــن الشهداء وهم يتعرضون للغزو الإيطالي ، ولقد استهدفت هذه المنطقة من قبل الاستعمار نتيجة لموقعها الجغرافي المهم وسط ليبيا ومن أروع ملاحم الجهاد التي خاضها الآبـــاء والأجـــداد في منطقة وسط ضد جحافل الغزو الإيطالي في **25** فبراير **1928** ف وقعت **معركة تاقرفت** التي تعد من أشهر المعارك في تاريخ الجهاد تكبد فيها العدو خسائر فادحة [5] .

كمـــا دارت على أرض المنطقة **معـــركة قارة عافية الشهيرة يوم 31/ أكتوبر / 1928** تكبد فيها العدو بشهادته خسائر فادحة والتي قام على أثرها بإعدام **(19)** تسعة عشر شيخاً من رجال مدينة هون يوم**15/نوفمبر/1928ف** ولم يكتف المستعمر بذلك فقام بإجلاء سكان **مديـــنة هون** كافة إلى مدن الساحل للحد من دورهم الجهادي بالمنطقة **ومعركة عافية** خير شـــاهد علـــى تلـــك المشاركة وما ترتب على ذلك من نتائج في الخامس عشر من نوفمبر **1928 ف** من إعدامات وما تلي ذلك من أحداث مؤلمة حيث تم إبعاد ونفي أهالي هون إلى كـــل من **مصراته والخمس** مدة عامين .. حيث يذكر **الجلاد غرسياني*** في كتابه " **إعادة**

---

* هو الجنرال الإيطالي رودولفوغراتسياني الذي قاد الحملة الإيطالية على ليبيا بعد وصول الفاشية للسلطة في ايطاليا وقد اتبع حملات الإبادة ، والمعتقلات ، أثناء احتلالة للمناطق الواقعة على خط 29 بالصحراء الليبية .

احتلال فزان " عن تلك الأحداث .. أكتشفت في **هون** مؤامرة للإضرار بنا قام بها الأهالي ، حيث كلفتهم خيانتهم ثمناً غالياً فقد وقعت عقوبة الإعدام على عشرين وعوقب جميع أهالي الواحة بالأبعاد إلى **مصراته** .. فيالها من مؤامرة ويالها من خيانة .

وما بين ما تفاخر هذه المدينة إنجابها للعديد من العلماء والكتاب والأدباء وحفظة القرآن الكريم الذين انتشروا في القرى والنجوع والوديان يقرؤن القرآن ويساهمون في المحافظة على اللغة العربية زمن الاستعمار، خوفاً من الاندثار والنسيان[6].

و تعد مدينة هون أهم مدن شعبية الجفرة ، تبعد هون عن مدينة ودان 20 كم ، وتبعد عن مدينة سوكنه 14 كم ، وتبعد عن زلة 180 كم ، وعن الفقهاء 234 كم ، وتعد مدينة هون من المدن الأساسية التي نشأت في وسط الجماهيرية وبالتحديد في شمال شعبية الجفرة.

ومدينة هون من المدن الرئيسية التي نشأت في وسط ليبيا ، ومما زاد من أهمية هذه المدينة أن الأنظار كانت مُنصبة عليها لتكون عاصمة إدارية للدولة سنة 1990 ف وذلك لاعتبارات سياسية .

بالإضافة إلى ذلك تعد **مدينة هون** مركز إداري وخدمي ، وهي كانت تعتمد بشكل كبير على الزراعة وخاصة زراعة النخيل ، وقد حصل لهذه المدينة تطور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أثر ذلك سلباً وإيجاباً على المدينة ولهذا تعد مدينة هون منطقة جيدة للدراسة .

مراحل نشأة مدينة هون : لقد مرت المدينة بعدة مراحل وهي :

المرحلة الأولى :-

تتمثل المرحلة الأولى في المدينة القديمة والتي تعتبر منشأ المدينة الأصلي وكانت مواد البناء من الطين والحجر وأن السقوف كانت من الجريد وجذوع النخيل والطرق في المدينة القديمة تكون ضيقة وغير مُعبدة .

المرحلة الثانية :-

بدأت المرحلة الثانية مع بداية الستينيات ، حيث تميزت المدينة بالتوسع على النطاق الأول، وزيـــادة عـــدد المساكن ، وأصبح عدد المحلات السكنية أكثر وحجمها أكبر من المرحلة الأولى ، والجدول التالي يوضح استخدام الأرض في مدينة هون سنة 1966 ف.

جدول رقم (2)

يبين استخدامات الأرض في مدينة هون سنة 1966 ف .

رقم	نوع الإستخدام	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية %
.1	سكني	14.08	% 23.7
.2	تعليمي	1.6	% 2.7
.3	صحي	0.82	% 1.4
.4	ثقافي وديني	0.96	% 1.6
.5	إداري	3.5	% 5.9
.6	تجاري	0.9	% 1.5
.7	رياضي وترفيهي	1.5	% 2.5
.8	صناعي وتجارة جملة	1.2	% 1.9
.9	المواصلات والطرق	34.9	% 58.8
.10	مجموع الاستخدامات الحضرية	59.46	% 100
.11	أراضي زراعية	52.5	
.12	مناطق فضاء	37	
	المجموع	148.96	

المـــصدر :عزيـــزة المهدي الهوني ، استنزاف المياه الجوفية في مدينة هون ، بحث قدم للندوة العلمية (البحث الجغرافي في خدمة البيئة الصحراوية) ، 2004 ف ، ص 23 .

المرحلة الثالثة :-

تمـــتد المرحلة الثالثة من سنة 1970 ف إلى الوقت الحاضر حيث استخدمت فيها مواد البـــناء (الأسمنت – الحجر – أنواع الطلاء المختلفة) . وبُنيت فيها محلات جديدة مكان المـــساكن القديمـــة مـــثل شارع الفاتح بالمدينة الذي تحول إلى محلات تجارية متنوعة ، والطرق في هذه المرحلة معبدة .

ومواد البناء المستخدمة في بناء مدينة هون في مراحلها المختلفة فيها :-

- جذوع النخيل وسعف النخيل " الجريد " .
- الطين والطوب .
- الطوب الأسمنتي ، والرمل والزلط والأسمنت [7].

المنتجات التقليدية بمدينة هون والصناعات القائمة عليها :

عمـــلاً بترشيد الأخ/**القائد المعلم العقيد معمر القذافي** بالتوجه نحو آفاق جيدة وجديدة لعمل الأســـرة المنتجة بالجماهيرية .وبذلك تتحقق أهدافها في إبراز الصناعات القديمة المرتبطة بحـياة الإنـــسان الليبي وتنمية إبداعات المهتمين والمتخصصين بهذه الجوانب المادية منها والمعنوية [8].

إن حرف **الصناعات التقليدية** ما تزال تجد من يمارسها ويسعى إليها بالجديد والمتطور دائمـــاً وذلك لإثرائها وإغنائها على نطاق واسع، **فالأسواق الشعبية** غنية بالحرفيين الذين اشتهروا وعرفوا بخبرتهم الرفيعة وحرفتهم الدقيقة التي دأبوا دائما على تجديدها والارتقاء بهـــا ونقلهـــا من جيل إلى آخر .. وما يميزهم هو البساطة والتلقائية والعفوية الفنية الثرية بألـــوانها الفطـــرية والمباشـــرة وان دلت هذه البساطة والعفوية على شيء فإنها تدل على الأصـــالة وبـــساطة وصـــدق الإنـــسان العربـــي الليبي ، وسوق **الصناعات التقليدية في الجماهيرية** يمتاز بالعديد من الصناعات منها على سبيل المثال لا الحصر.

صـــناعة الـــسجاد والكلـــيم والأردیـــة والأزياء المحلية التقليدية والبطاطين ومروراً **بالـــسلال والأطباق المنسوجة** من سعف وألياف النخيل وكذلك **المراوح والحصر المتنوعة** وأيضا

الحلـــي والمقتنـــيات الذهبـــية وأطـــباق الزينة نحاسية وفضية بالإضافة إلى طيف واسع ومتـــنوع مـــن الصناعات الجلدية المتقنة **كالحقائب والأحذية والأحزمة والسروج** و انتهاء **بالصناعات الفخارية التقليدية الجميلة** [9].

وهذا عرض سريع لأهم الصناعات الموجودة بالمدينة وهي: –

أ_ **الصناعات القائمة على منتجات النخلة :** النخلة معلم الجفرة الأول والأبرز... وعلى كل جزيئاته قامت صناعات متنوعة حيث كان الجريد مادة لصناعة الأثاث المنزلي ومن أليافه الحـــبال والمكانس وأدوات التنظيف وجذوع النخلة كان الباب الأمين والسقف والمناضد ، وإلـــى جانـــب الـــنخلة كانت أشجار الأثل والطلح مادة لصنع المحاريث وأدوات الفلاحة المتنوعـــة.

بالإضـــافة إلـــى أهـــم الصناعات الأخرى ومنها : الأطباق بأنواعها -المراوح بأنواعها- المفروشـــات - الحـــبال - المكـــانس - أبواب السقف* - سقف البيوت - معدات الري- والنسيج - المهاريس بأنواعها - معالف الحيوانات - المكاييل بأنواعها.

ب_ **الصناعات الفخارية :** وهي تعتمد أساسا على الطين بعد تصنيفه يدويا ومعالجته حيث تصنع منه القدور والأواني ، والمباخر ومناقل النار والمواقد والأفران" **التنور** ".

ج _ **الحياكة وتطريز الحرير:** وتشمل :

1- **خـــياطة وتطريـــز الملابـــس** / وهـــي من أعمال النساء في الواحة – ولثياب الواحة المطرزة بالحرير والفضة خصوصيتها الجمالية من حيث الرسوم الهندسية الجميلة التي تتصدر تلك الثياب وتُلبس هذه الملابس في الأفراح والمناسبات.

2- **تطريز الأحذية بالحرير والفضة** / ويعمل بهذه الصناعة الرجال والنساء وأهم منتجاتها "الـــبلغة الـــرجالية" و "الرحية النسائية" والنطاق "الحلاط" والمكاحل المنقوشة والحجب ومحافظ النقود وكيس التبغ وغلاف الحربة [10] .

د_ **المنـــسوجات ومـــصنوعات الجلد :** قامت عليها صناعة العباءات وملابس المناسبات المتـــنوعة فـــي نقوشها وتزيينها فضلا عن صناعة الأحذية والحقائب والدلاء والبسط المنزلية.

هـــــ_ **الصناعات القائمة على الإنتاج الحيواني :** استفاد سكان الواحة من منتجات الثروة الحيوانـــية المتوفـــرة لـــديهم أومن تلك المنتجات التي يحصلون عليها نتيجة تعاملهم التجاري مع غيرهم من سكان الصحراء وأهم هذه الصناعات هي:

1. صناعة الأحذية بأنواعها أهمها الرحية* والبلغة والمداس .
2. النطاق والأحزمة ومحافظ النقود .
3. القرب والمزاود * والعكة والدلو .
4. الدفوف والطبول وغيرها من أدوات الطرب .

---

* وهي أبواب تُصنع من جذوع النخيل بعد أن يتم صقلها على هيئة ألواح ويتم ربطها من الداخل بجريد النخيل ، وتستعمل كأبواب في مداخل بيوت المدينة القديمـــــــة.

* هي عبارة عن حذاء نسائي يُصنع من جلد الحيوان بعد أن يتم طرزهُ بخيوط الحرير والفضة وعادةً ما يُلبس أيام الفرح ويدخل ضمن جهاز العروس.

* وهو عبارة عن كيس يُصنع من جلد الحيوان وعادة من جلد الماعز ويستخدم لحفظ وحمل الدقيق.

5. المنسوجات و أهمها الجرود والعباءات والبرانيس وأغطية الرأس والمناديل وحبال الشعر.

6. و_ **الصناعات المعدنية** : وتتركز في صناعة الأدوات التي يحتاجها السكان لأغراض الزراعة كالفؤوس والمناجل والأقفال كما تشمل طلاء القدور والأواني النحاسية بالقصدير وصيانتها كما تشتهر الواحات بصياغة الذهب والفضة وأهمها الحُلي .

ز- **الصناعات الخشبية** : وفي مقدمتها :صناعة الألواح الخاصة بتعليم القرآن الكريم والصناديق الخاصة بحفظ الكتب والملابس ومعدات النسيج والري وتسوية الأرض وغيرها .

ح _ **البناء مواده وأدواته** : استفاد سكان الواحة من الإمكانيات المتوفرة لديهم من حجارة وطين ورمال ومن جذوع نخيلهم وجريده وسعفه وتفنن السكان في بناء بيوتهم وأبدعوا في تقسيماتها ، والتي شملت احتياجات الأسرة ، كما استطاعوا أن يبنوا مدناً متناسقة الشوارع والأزقة شاملة من جميع مناحي الحياة من مساجد ودور علم ومجمعات تجارية وساحات رياضية [11] .

لقد تفنن سكان الواحة في الرسم على الأبواب وزخرفة الجدران وعمل الأقواس الجميلة في الشوارع والأزقة ،كما أن عمارة المساجد والزوايا والتفنن في بنائها قد حظي باهتمام كبير لدى سكان الواحة [12] .

جدول رقم (3)

يبين أهم المواقع الأثرية والمهرجانات السياحية بمدينة هون :-

ر.ت	المواقع الإثرية	الأماكن الأثرية والتاريخية	المهرجانات السياحية	النصب التذكارية بالمدينة
1	المدينة الحويلة* (هون)	فندق الهاروج السياحي (هون)	مهرجان الخريف السياحي الدولي بهون	1. شهداء عافية (هون)
2	المدينة القديمة (هون)	فندق النخيل السياحي (هون)	—	2. شهداء 15 نوفمبر (هون) .
3	المتحف الصحراوي الوطني (هون)	1. منتزه الفوارة السياحي (هون)	—	—
4	الجامع العتيق (هون)	2. منتزه الإخاء السياحي (هون)	—	—
5	كهوف ورسوم وادي نينة	—	—	—

المصدر :اللجنة الشعبية للسياحة بشعبية الجفرة ،2005 ف (1)

* هي المرحلة الوسطى في نشأة وتطور مدينة هون مابين ساكن بن مسكان والمدينة القديمة. وقد تم الأنتقال منها إلى المدينة القديمة بناءاً على موافقة التركي آنذاك علم 852اف.

إنجازات ثورة الفاتح العظيم في شعبية الجفرة بهون وأهم التغيرات التي حدثت فيها بعد قيام الثورة (بعد 1969 ف) :-

تقـــع مدينة هون ضمن مجموعة من الواحات تتوسط ليبيا تسمى بالجفرة إلى الجنوب من خليج سرت بحوالي 270 كم وتشمل هذه الواحات إضافة إلى هون ، ودان ، سوكنه ، زلـــة ، الفقهـــاء وتتميز **الجفرة** بجنائن نخيلها الخضراء ومياهها المتدفقة وكثبان رمالها الذهبية وهوائها النقي وتمتد عبر سلاسل جبال (السوداء) و(الهاروج) [13] .

وتشهد **مدينة هون** تحولات اقتصادية واجتماعية مُتباينة شملت التركيبة السكانية ، وآليات التشغيل والإنتاج ، والتطور العمراني ،والوظائف الإدارية ،والفنية والمهنية التي يقوم بها النـــشيطون من السكان ، وقد أحدثت تلك التحولات تغيرات بنيوية جديدة في المدينة ،هذه التغيرات قربت المجتمع الهوني من المجتمع الحضري فأصبحت مكانة الأسرة تقاس بعدد المتعلمين الملتحقين بالمدارس والجامعات ، والمنتجين المشتغلين في خارج النشاط الفلاحي ومقـــدار امـــتلاك واستخدام الأسرة للمقتنيات والمعدات الحديثة في المزرعة والمسكن ثم المكانة الاجتماعية التي تنالها بين السكان [14] .

أمـــا التغيرات التي حدثت بعد قيام الثورة في هذا القطاع ففي **قطاع التعليم** وإيماناً من الـــثورة بـــأن العلم هو السلاح الذي نقهر به عدونا ونغير به واقعنا فقد أولي هذا القطاع باهـــتمام بالغ من قبل الثورة ففي **منطقة هون** وصل عدد مدارس مرحلة التعليم الأساسي إلـــى مـــا يفـــوق **ســـبع مدارس** وعدد مدارس **التعليم الأساسي** إلى **خمس مدارس** ، هذا بالإضـــافة إلي **رياض الأطفال** التي يتلقى من خلالها التلاميذ الدروس التعليمية وفق منهج دراســـي ، فقـــد بلغ عدد التلاميذ في **رياض الأطفال** في الفترة ما بين 1980- 1994 ما يـــتجاوز **أربعـــة آلاف وســـبعمائة تلمـــيذ** ، في حين بلغ عدد الطلاب في مرحلة **التعليم المتوسط** في الفترة نفسها ما يزيد عن **ستة وسبعين ألفا وثلاثمائة وخمسة وعشرين طالباً وطالـــبة** ، أما في **المرحلة الثانوية** فقد بلغ عدد الطلاب عام 1980-1990 ف نحو **ثلاثة آلاف وســـتمائة وواحـــد وســـتين طالباً وطالبة** ، أما في المرحلة **الثانوية** فقد بلغ حوالي **ثمانمائة وأربعة عشر طالباً وطالبة.**

ومـــن الإنجازات التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم انه تم إنشاء الكليات والمعاهد العلـــيا داخـــل الشعبية من أجل تأهيل العناصر المؤهلة العلمية القادرة على تحقيق أهداف خطط التحول الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو إليها المجتمع ، وتتمثل هذه **الكليات في كلـــية الآداب والعلـــوم بهون والمعهد العالي للهندسة بهون** بالإضافة إلى **افتتاح برنامج**

الدراســات العُلــيا بالداخل لمنح درجة الماجستير في مجال الهندسة الميكانيكية وهندسة الكهــرباء والهندســة المدنية . بالإضافة إلى افتتاح فرع **للجامعة المفتوحة** لتحقيق مبدأ حــرية التعلــيم والــتعلم تنفــيذاً لمقولة " **المعرفة حق طبيعي لكل إنسان** " وكذلك توثيق الــصلات والــروابط العلمــية مــع الجامعات والمؤسسات المناظرة في الداخل والخارج واستيعاب التدفق الطلابي الهائل على التعليم الجامعي.

أمــا على مستوى الشعبية فقد أُقيمت العديد من المعاهد والكليات العلمية الأخرى منها المعهــد العالــي الصحي بهون ، والمعهد العالي للمهن الشاملة بسوكنه ، والمعهد العالي للتكيــيف والتبــريد بــسوكنه ، والمعهــد العالي لإعداد المعلمين بودان ، وكلية القانون والمحاسبة بالجفرة – ودان وغيرها ....

هــذا وقــد **اهتمت ثورة الفاتح العظيم بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالشعبية** فقد اســتحدثت العديد من المشاريع الزراعية وحفرت العديد من الآبار حيث بلغ عددها حوالي 37 بئــراً لــري المزارع الخاصة بالمواطنين ومن بين **المشاريع الزراعية العملاقة** التي أنــشئت بالــشعبية **مشروع فرجان الزراعي ومشروع الحمام الزراعي ومشروع الفقهاء الزراعي** . بالإضافة إلى إنشاء العديد من خزانات المياه في جميع المؤتمرات لاستخدامها في الزراعة وري النخيل وتطوير مزرعة الفوارة بهون .

وفى قطاع الصناعة والمعادن حيث يعد **قطاع الصناعة** في أي دولة من دول العالم هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها لخلق تنمية شاملة لكل نواحي الحياة .**حيث أولت ثورة الفاتح العظيم** اهتماماً مُتزايداً بالصناعة لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليها تصحيح الاختلافات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف.

ومن أهم النشاطات والإنجازات التي قامت بها اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة بشعبية الجفرة خلال الأعوام (2000 _ 2003 ف) [15] .

قــيام العديد من المصانع منها **مصنع التمور بهون ، ومصنع الجفرة للمنظفات ، ومركز الأسرة المنتجة بالشعبية ، والتي تقوم بصناعة الجرود والأردية وصناعة السجاد المحلي اليدوي والصناعة القائمة على مخلفات النخيل** .

أما التغيرات التي حدثت في هذا **القطاع** بعد قيام الثورة 1969 ف ففي **قطاع الصناعة والمعــادن والطاقــة** توجد **في المنطقة شركة مساهمة لصناعة مواد البناء** وكذلك أربعة مــصانع فــردية وثلاثة **مصانع لإنتاج الطوب الأسمنتي** وفى قطاع **الصناعات الهندسية**

كالحدادة والألمنيوم ولف المضخات وتوجد **مطبعة للورق والتجليد وهى دار هون للطباعة** ، بالإضافة لعدد **خمس ورش للنجارة والديكور وصناعة الأثاث** ، كم توجد **محلات خياطة** بلـــغ عـــددها حوالـــي ســـتة محلات ، ونظرا لاشتهار المنطقة بإنتاج التمور فيوجد **ثلاث تشاركيات لصناعة التمور** ، وبلغ عدد المخابز بالمنطقة **عشرة مخابز** بالإضافة إلى **ثلاثة مصانع لإنتاج الحلويات** ويوجد **أربعة محلات فردية لصناعة مواد التنظيف** .

وفى **قطـــاع الكهرباء** والتابع **لقطاع الصناعة والمعادن** حيث تم مد العديد من الخطوط الكهـــربائية وإنـــشاء العديد من محولات الضغط العالي والمنخفض لتغذية الشعبية بالطاقة الكهربائية ،**أما التغيرات التي حدثت في قطاع الكهرباء** بعد عام" **1969** "فقد تم زيادة قدرة محطـــة توليد الكهرباء من**450**كيلو وات إلى500كيلو وات عام**1971/1970**ف، ومن ثم إلـــى قدرة **1,5** ميجاوات بين عامين**1974/1973**، وفى عامين**1977/1976** ف تم إنشاء **محطـــة الفـــاتح** بقدرة مركبة قدرها **24** ميجاوات وذلك لتغذية جميع مناطق الشعبية ،هذا ولمواكـــبة الـــتطور العمراني وزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية تم إنشاء محطة توليد **220 /66** كـــيلو فولت لتغذية الشعبية بكاملها وتم ربطها بمدينة هون إلى محطة أبو قرين بخط ضغط عالٍ وبطول **300** كم تقريبا ، تم **إنشاء شبكة كبيرة من خطوط التوزيع** "كيلو فـــولت" بأطـــوال مختلفة حيث بلغ أطوال الخطوط الهوائية بالمنطقة **1461** كيلومتراً وبلغ أطوال الخطوط الأرضية بها **56** كيلو متراً [16] .

أمـــا قطاع الإسكان والمرافق فلقد حَظي هذا القطاع باهتمام كبير من **قبل ثورة الفاتح العظـــيم**،حـــيث أنـــشئ هذا القطاع منذ بداية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ونظراً لاهـــتمام اللجـــنة الـــشعبية لشعبية الجفرة بهذا القطاع لما يمثله من أهمية حيث أن قطاع الإسكان والمرافق من القطاعات ذات المشاريع الحيوية والتي تهتم بالبنية التحتية للشعبية، وتنفـــيذاً لهـــذه الأهـــداف قامت اللجنة الشعبية بالشعبية بتنفيذ العديد من المشاريع في هذا القطـــاع منها صيانة مقر جهاز حماية البيئة بالمؤتمر الشعبي الأساسي هون وكذلك خزان مياه الشرب بحي الصوان بالمؤتمر الشعبي الأساسي ودان .

كمـــا تم إنشاء خزان علوي سعتهُ **100 متر مكعب** بالمؤتمر الشعبي الأساسي الفقهاء ، وتـــم أيـــضاً صيانة مقر خدمات المياه بالمؤتمر الشعبي الأساسي هون، كما تم ربط شبكة مجـــاري المـــساكن بالمؤتمر الشعبي الأساسي زلة . وتمت أيضاً صيانة خطوط المجاري بالفقهاء ، وتم توصيل خط مجاري الحمام بالمؤتمر الشعبي الأساسي سوكنه [17] .

أمـــا فـــيما يـــتعلق **بقطاع المواصلات والنقل** فقد أولت ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها اهـــتماماً بهـــذا القطـــاع وكـــان هذا الاهتمام استجابة لمتطلبات الرقعة الجغرافية الواسعة للجماهيرية العظمى التي تشهد نهضة عمرانية وزراعية وصناعية.

ففـــي مجـــال الطـــرق تم إنشاء العديد من الطرق لربط شعبية الجفرة بباقي شعبيات الجماهيـــرية، بالإضـــافة إلـــى إنجاز بعض المشاريع بالشعبية منها إنشاء **المبنى الإداري لمحطة الركاب** للمؤتمر الشعبي الأساسي هون . كما تم إنشاء مبنى **مكتب البريد بالفقهاء** كمـــا تمـــت صيانة العديد من الطرق الزراعية بمختلف المؤتمرات الشعبية الأساسية .كما تمت **صيانة الطريق الساحلي ودان الهيشة بمسافة 280 كيلو متر**[18] .

وفـــي **مجـــال النقل البريدي** فقد تم إنشاء العديد من مكاتب النقل العام للركاب ، وفي مجـــال **الطيـــران المدنـــي** فـــيوجد **مطار لتسيير الرحلات الداخلية** لنقل الركاب من والى الـــشعبية ويـــتم سنوياً إجراءات نقل الحجيج من الشعبية أما في **مجال البريد والاتصالات الـــسلكية واللاســـلكية** فقـــد تم **تقريب خدمات البريد والاتصالات للجماهير** وذلك **بتطوير مكاتب البريد وتجهيز مراكز الاتصالات** بما يمكنها من أداء مهامها .

وتعـــد مديـــنة هـــون حلقة وصل بين الواحات الخمسة من حيث تلتقي عندها شبكة النقل والمواصلات ، ومن المعروف أن شبكة النقل تلعب دوراً رئيسياً في توزيع وتركز السكان فـــي هذه المنطقة ، إذ أنها تسهل حركة التبادل التجاري بين الواحات الخمسة ، لذلك تعد **المواصـــلات** أحـــد أهـــم عناصر الإنتاج والتبادل ، وهي ذات تأثير مباشر في دفع عجلة التنمـــية الاقتـــصادية والاجتماعـــية ، وأيضاً تنمية الأراضي الزراعية ، وسهولة تسويق منتجاتها إلى المدن الأخرى [19] .

ومديـــنة هـــون لها عدة طرق رئيسية تربطها بالواحات الخمسة التي تمثل في مجموعها **شعبية الجفرة** ، وبعض المدن الرئيسية المجاورة ، ومن بين الطرق الرئيسية :-

جدول رقم (4)

يبين أهم الطرق الرئيسية التي تربط مدينة هون بالمدن المجاورة .

ر . ت	اسم الطريق	المسافة بالكيلومتر
.1	طريق هون – سبها .	مسافة 350 كم .
.2	طريق هون – ودان .	مسافة 20 كم .
.3	طريق هون – زلة .	مسافة 180 كم .
.4	طريق هون – سوكنه .	مسافة 14 كم .
.5	طريق هون – الفقهاء .	مسافة 234 كم .
.6	طريق هون – مصراته .	مسافة 430 كم .
.7	طريق هون – طرابلس .	مسافة 625 كم .
.8	طريق هون – سرت	مسافة 270 كم

المصدر : جمعت هذه الاحصائيات من اللجنة التنفيذية للمواصلات والنقل بشعبية الجفرة ، 2006 ف .

ويعتبر **النقل البري** هو المسيطر على حركة النقل والمواصلات داخل وخارج المنطقة لكونها منطقة داخلية ، أي شبه صحراوية [20] .

أما قطاع الصحة والضمان **الاجتماعي** إنشيء حيث قامت اللجنة الشعبية لشعبية الجفرة بإنجاز العديد من المشاريع في هذا القطاع حيث تم الشروع في **إنشاء قسم الطوارئ بمستشفى عافية بهون الجفرة** ، كما **تمت صيانة المركز الصحي بسوكنة والمركز الصحي بودان وزلة والفقهاء** ، هذا و قد حُظي هذا القطاع باهتمام كبير من قبل ثورة الفاتح العظيم حيث أنشئ العديد من المستشفيات والمراكز الصحية في مناطق الشعبية كافة فعدد المراكز الصحية **حوالي أربعة مراكز صحية** ، أما **وحدات الرعاية الصحية** فبلغ **عددها سبع وحدات رعاية صحية** ، ويوجد بالشعبية **مركز لخدمة الأسنان** ، كما تم إنشاء **مركز لخدمة الإسعاف السريع** الذي يقوم بنقل الحالات الطارئة إلى مستشفيات متخصصة بالمدن الكبرى . ومن المشاريع الجاري تنفيذها تركيب جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي وصيانة شبكة الصرف الصحي لغرض العمليات الصغرى والكبرى بمستشفى العافية هون . بالإضافة إلى أعمال الصيانة للمراكز الصحية بكل من المؤتمرات الشعبية الأساسية في كل من هون وزلة والفقهاء وسوكنه و ودان . وفي إطار **الاهتمام بالممرضين والممرضات والمرضى الداخلين بقطاع الصحة** فقد وجدَّ الباحث أن هناك" **إحصاءات خاصة بتطور الممرضين والممرضات "(2002 – 2005) بمستشفى عافية بهون "** .

وهي كالآتي جدول رقم (5)

يبين إحصائية خاصة بتطور الممرضيين والممرضات الليبيون والعرب

بمستشفي العافية هون خلال السنوات (2002 – 2005 ف)

السنة	الليبيون	العرب	إجانب
2002	76	1	26
2003	72	1	32
2004	73	2	20
2005	76	9	28

المصدر : جمعت هذه الاحصائيات من مستشفي العافية بهون ، قسم الاحصاء 2005 ف.

وفـيما يخص **قطاع الإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية** فقد أولت ثورة الفاتح العظيم اهـتماماً بالغـاً لهـذا القطاع وكان لشعبية الجفرة نصيب وافر من الاهتمام حيث أنشأت المراكز الثقافية ودور العرض والمسرح واعتمدت **فرقة هون للفنون الشعبية** وتم تأسيس صحيفة محلية بالجفرة ، كما أنشئت محطات للبث المرئي والمسموع وافتتاح مركز لشركة استقبال وإعادة البث بالجفرة [21] .

وقـد قامـت اللجنة الشعبية لشعبية الجفرة بالشروع في استكمال المسارح القائمة في المؤتمـر الشعبي الأساسي هون، وودان ، وسوكنه ، ومنتزه قطيفة السياحي . وفى **مجال المراكز الثقافية** فقد اعتمدت **ستة مراكز ثقافية موزعة على مناطق الشعبية** ، ففي مجال **الإذاعة المسموعة** حيث تم افتتاح **إذاعة الجفرة المحلية** وذلك في غمرة احتفالات الشعب الليبي بالعيد **29 لثورة الفاتح العظيم** .أما التغير الذي طرأ على هذا القطاع بعد قيام الثورة فقـد أولـت الـثورة اهتماماً بالغاً بهذا القطاع حيث أنشئ بالمنطقة **مركز ثقافي وعدد 2 مـسارح وتـم اعتماد فرقة هون للفنون الشعبية كما أنشئت بمدينة هون محطات للبث المرئي والمسموع** وافتتح فرع لشركة استقبال وإعادة البث ،كما يوجد بمدينة **هون** مركز ثقافـي نسائي حيث تقوم المراكز الثقافية "**بتوريد القراء بالإصدارات الجديدة كما تقام بين الحين والآخر مهرجانات وتظاهرات أدبية بالإضافة لافتتاح معارض الكتاب** " .

وعـن **قطـاع السياحة** ونظراً لما تتمتع به السياحة في وقتنا الحاضر من أهمية بالغة وباعتـبارها من الصناعات الحديثة فقد أولت ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها اهتماماً كبيراً بهـذا القطـاع ، حـيث أنشئ فندق الهاروج السياحي لتوفير المأوى للسواح الوافدين إلى المديـنة ، كما أن من مناشط **قطاع السياحة** فقد اعتمد مهرجان **الخريف السياحي الدولي**

بهـون مـن اجـل جلب اكبر قدر ممكن من الأفواج السياحية والتعريف بتراث المدينة وتقاليدها ومن **ابرز المناطق السياحية بمدينة هون المدينة القديمة وذاكرة المدينة .**

بالإضـافة إلى إقامة المهرجانات السياحية داخل الشعبية **كمهرجان الخريف السياحي بهـون ومهـرجان الهاروج السياحي بزلة ومهرجان الفقهاء السياحي** من اجل التعريف بتراث الشعبية وعاداتها وتقاليدها ، ومن أبرز **المناطق الأثرية السياحية بالشعبية ، قلعة الطـوزة بودان ،وجبال الهاروج بزلة ، والمدينة القديمة وذاكرة المدينة* بهون ، وقلعة سوكنه الأثرية ،هذا بالإضافة لعين الزغرادة بالفقهاء .....** الخ [22] .

أما عن " قطاع الشباب والرياضة الجماهيرية " فقد أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً كبيراً بهـذا القطـاع ، ويهدف هذا **القطاع** إلى الإشراف والمتابعة والتقدم لمناشط حركة الأندية ومؤسسات الرياضية الجماهيرية ودراسة المشاكل والمعلومات التي تواجهها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

ومن أهم **المناشط الرياضية والثقافية** إنشاء العديد من الأندية الرياضية وعددها سبعة أندية منها **الإخاء- عافية -- وادي الرمل بهون ،والقلعة بودان ،والنخيل بزلة ،و الهاروج بالفقهـاء والخلود بسوكنة** . كما يوجد بشعبية الجفرة **أربعة بيوت شباب في كل من :- هـون وودان وزلـة وسـوكنه ، ويوجد بشعبية الجفرة منطقة كشفية تضم فوج كشاف "هـون وسـوكنه – الفقهاء – زلة – ودان "** كذلك أهم المنشآت الرياضة القائمة الساحة الشعبية بهون وبيت الشباب ودان والملعب المتكامل بسوكنة .

بالإضافة إلى المناشط والمسابقات الرياضية والمتمثلة في النشاط الرياضي والثقافي والموسيقي والمسرحي ونشاط الفنون التشكيلية.

الأسرة الهونيه : تركيبها الاجتماعي ونشاطها الاقتصادي وعاداتها وتقاليدها:-

تعتبـر الأسـرة الـنووية بمثابة أسرة حضرية صغيرة الحجم ، لها طابع نووي ، يمتهن أفـرادها الوظائـف العامـة والإعمال الخدمية والإدارية ، وتتوفر لديها معظم الخدمات التعليمـية والـصحية والثقافية ، ويعتبرون أكثر تعليماً نظراً لتوفر فرص التعليم المتوسط والفنـي والجامعي وما بعد الجامعي ، كما أن لهم دخول ثابتة نوعاً ما ، حيث يتحصلون

---

* هي جمعية أهلية تأسست عام 1992ف ، تعنى بتراث مدينة هون وتاريخها وذلك بجمع الموروث الثقافي للمدينة كتاريخ حركة الجهاد وجمع الأشعار والأمثال الشعبية وغيرها ، كما تهتم بالمحافظة على المدينة القديمة والمباني التاريخية.

علـــى مرتبات شهرية ثابتة وهم شبه مستقرين في أماكن إقامتهم. وهذا يتفق مع ما طرحهُ **الدكتور/محجوب الفائدي** في كتابه **علم الاجتماع الريفي**[23].

بالإضـــافة إلي ملامح التغير التي طرأت على الأسرة الهونية وهو **ظهور الأسرة النووية وغياب الأسرة الأبوية (الممتدة)**[24] كما سبق الاشارة إليها في الفصل الثاني من الدراسة وعلـــى الرغم من أن الأسرة الهونية لها ثقافتها ونشاطها والحصول على مستويات التعليم المخـــتلفة بأنـــواعه، ومـــستواها التعليمي المرتفع ، إلا أن معظم هذه الفئات في المجتمع لازالـــت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات والتقاليد الاجتماعية ، خاصة التبذير والإسراف في المناسبات الاجتماعية [25] .

وبعـــد نهاية الحرب العالمية الثانية وحصول المجتمع الليبي على استقلاله السياسي ، مرَّ المجـــتمع الليبـــي بعـــدة تغيـــرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، شملت كافة المجالات الموجـــودة في المجتمع ، كالتعليم والإسكان والمرافق والأسرة ... الخ حيث أدى اكتشاف الـــنفط إلـــى إحـــداث تغيرات هائلة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع ، منها التوسع في سوق العمل وزيادة الطلب على مؤهلين الأداء الوظيفي ، وهذا أتـــاح فرصـــاً اكبر للعمل في القطاعات المختلفة ، كما أدت إيرادات النفط إلى تغير بناء الأســـرة وتحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية ، كما أدى إلى تغير أدوار أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً [26].

وكنتيجة لاستقلال الابن بمسكنه عن الآباء وهذا الأمر أدى إلى إضعاف العلاقات الأسرية بين الأم والابن وزوجته وأبنائه . وتوجد عدة عوامل مؤكدة لهذه الظاهرة منها :

1. استقلال الأسرة النواة اقتصادياً واعتمادها على نفسها مادياً .
2. ارتفاع المكانة الاجتماعية للمرأة .
3. ضعف العلاقات القرابية بين الأسرة النواة وأقاربها [27] .

كمـــا أن التحول في حجم الأسرة الهونيه أو بنيتها تأثر بخصائص هي : انتشار التعليم بـــين مجتمع كبير من السكان وخاصة في الحضر ، واتجاه الأبناء إلى تكوين حياة أسرية صغيرة خاصة لهم (إلى أن تكون أسرة نواة) ، واستقلال الأبناء اقتصادياً ، ونمو ظاهرة التحـــضر شكلت تحدياً كبيراً لشبكة الأسرة الكبيرة وتفتيتها إلى أسرة صغيرة ، واستقلال المـــرأة الحـــضرية وخروجها للعمل ، وأصبحت تقدم المساعدة لأسرتها الصغيرة، لتعيش

حـياة مستقلة ، وتعزز مبدأ المساواة بين الجنسين ، واشتراكها في الحياة المدينة والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية [28] .

كمـا أن تحـول الأسـرة الممتدة إلى أسرة نووية قد نجم عنه تحولات في مفاهيم الزواج والمصاهرة ، ونظم القرابة ، وتحول في عدد إنجاب الأبناء وعمليات التنشئة الاجتماعية، وتقلص الزواج للفرد من كونه تقليدياً خصوصاً مع انتشار التعليم ، وتقلص ظاهرة اختيار شـريك الحـياة ، وتطبيق مبدأ الاختلاط في المدارس والجامعات بين الجنسين ، وأصبح التعارف بين الجنسين يكاد يكون واضحاً في الوسط الجامعي أو في نطاق العمل [29].

نشاطها الاقتصادي:-

كان مجتمع هون قديماً مجتمعاً ذو طابعاً زراعياً ، يعتمد في ذلك على نظام الري الدائم ، الـذي يعـتمد على استخراج المياه الجوفية وذلك بالاستعانة بالحيوان فيما يعرف محلياً " **بالجـبادة** "* وقد انعكس هذا النشاط على حياة الناس في هيئة استقرار حيث أن نظام الري الـدائم يجعل المزارع مستقراً بجانب أرضه ، لا يفارقها مهما كانت الظروف كما اشتهر هذا المزارع بالصبر والمثابرة لان استخراج الماء وغيره مما تحتاجه الزراعة من مجهود عـضلي فـي هيئة حرث الأرض وبذرها وحصادها المحصول إلى غير ذلك من عمليات أخرى .

كمـا يمـتاز هـذا **المجتمع المحلي بالترابط والتماسك الاجتماعي** والتعاون وذلك انعكاساً لطبـيعة المجـتمع الزراعـي الذي يتطلب التعاون بين الناس لإنجاز الكثير من العمليات الزراعية والتي تحتاج إلى جهد ووقت مثل حفر الآبار، وحصاد المحصول.... الخ.

كمـا أن الحـياة الاقتصادية الواحدة المتمثلة في الزراعة جعلت من هذا المجتمع مجتمعاً متشابهاً متجانساً يمارس نفس العادات والتقاليد والأعراف مثل **الاحـتفال بالربيع والاحتفال بـيوم عاشـوراء ودخول فصل الصيف** وغير ذلك من المواسم الأخرى والعادات والتقاليد التي تمارس فيها. بالإضافة إلى **تربية الحيوان** للاكتفاء الذاتي للأسرة منها سواء للأضحية أو لسد حاجات المنزل.

أمـا فيما يتعلق **بالـصناعة** فكانت تعتمد في الأعم الأغلب على منتجات النخلة (**سعف الـنخل وجـذوع النخلة**) حيث تقوم المرأة بالصناعات السعفية . كما توجد صناعة أخرى

---

* وهي طريقة بدائية كانت تستخدم قديماً لإستخراج المياه من الآبار الجوفية للري بواسطة الحيوان أو الإنسـان .

اشـــتهرت بها مدينة هون من بينها الصناعات الجلدية لاسيما صناعة الأحذية حيث تشتهر بـــصناعة الأحذيـــة المطـــرزة بالحرير باعتبارها ضمن الأشياء الضرورية **(الاحتياجات الأساسية للعروس)** بالإضافة إلى الحُلي الفضية [30] .

أمـــا فيما يتعلق **بالتجارة** فكانت مدينة هون مقصد للكثير من القوافل التي كانت تسعي لـــشراء التمور لاستخدمها كغذاء الإنسان أو كعلف للحيوان خاصة أيام شح المطر وكانت هـــذه القـــوافل تجلـــب معها الصوف والسمن والكشك* والحيوانات المختلفة في الضأن والماعز بالذات وكل ذلك في هيئة مقايضة وترى الدراسة الحالية أن التجارة كانت تتم في مدينة هون بنمطين أساسين هما :

النمط الأول : تجارة المقايضة : وتتم بين السكان الأصليين **(سكان المدينة)** وسكان البادية **(البـــوادي)** الـــذين كانـــوا يأتـــون فـــي مواسم جني التمور حيث يتم تبادل السلع المنتجة بالـــواحة**(وفـــي مقدمتها التمور)** مع ما يجلبه هؤلاء البدو من منتجاتهم الخاصة بهم مثل الشعير ومنتجات الإبل والضأن والماعز والمتمثلة في(الوبر – الصوف– السمن) وغيرها.

النمط الثاني: تجارة المتاجر : وهؤلاء التجار يجلبون العطور والخردوات وزيت الزيتون والذين كانوا يجلبونها من المدن الرئيسية مثل طرابلس ويعرضونها في محلاتهم ودكاكينهم [31] .

أفرادها وتركيبها الإجتماعي (أعدادها وحجمها) :-

لـــم يعـــرف أي وسط ريفي تيسراً إدارياً وفنياً يشغل أكبر عدد من النشطين وأرباب الأســـر أكثر مما عرفته **مدينة هون** فقد يرجع هذا التشغيل لتمركز التسيير الإداري والفني والتنفـــيذي لـــشعبية الجفـــرة فـــي مدينة هون ،وكذلك لما توليه الدول من اهتمام بموقعها الاستراتيجي في وسط الأراضي الليبية كحلقة وصل ،وعلى الرغم من استقبال المدينة من إعـــداد كبيرة من السكان الوافدين إليها عن طريق الهجرة والعاملون في المراكز الإدارية لتسيير المصالح العامة. إلا أن الحاجة لاستقطاب عدد من النشطين المقيمين إقامة دائمة في هون كانت ضرورية ، وذلك لأجل تشغيلهم في الوظائف الإدارية والفنية [32].

وهـــذا يقـــودنا بـــصورة أخرى إلى النمو العمراني في تلك المدينة حيث أنشئت العديد من المـــساكن الوظيفـــية فيما يعرف الآن ب " حي المجاهد " والذي يحتوي على حوالي ثلاثة الآلاف وحدة سكنية ، وبالتالي تحول المجتمع المحلي " هون " من مجتمع متجانس تربطه

وهو عبارة عن لبن حامض يوضع في كيس من القماش ويصفيُ ويجفف عن طريق الشمس أو الرمل .

علاقـــات اجتماعـــية قوية إلى مجتمع آخر غير متجانس (تختلط فيه ثقافات أهالي المدن بعضها لبعض) الأمر الذي أدى إلى خلق علاقات اجتماعية جديدة في هيئة مصاهرات ، وعلاقـــات اقتصادية في هيئة مشاركات تجارية ، ونتيجة لذلك زادت حالات الزواج نتيجة لبـــيع الكثير من الوافدين على المجتمع المحلى لمساكنهم مما يشجع الكثير من الشباب على الزواج والارتباط بأسر جديدة نووية [33] .

فعلـــي سبيل المثال لا الحصر فقد تم خلال السنوات من (2000 – 2005) بأنه قد بلغت عدد حالات عقود الزواج في مدينة هون من 90 عقداً إلى 121 عقداً .

جدول رقم (6)

يبين عدد حالات عقود الزواج في مدينة هون خلال السنوات من (2000- 2005 ف)

م	السنة	عدد حالات عقود الزواج
.1	2000	90
.2	2001	99
.3	2002	104
.4	2003	116
.5	2004	123
.6	2005	121

– جمعت هذه الإحصائيات من مكتب السجل المدني " الأحوال المدنية " الجفرة ، هون ، 2006 ف .

حيث يُلاحظ من الجدول أن حالات الزواج قد إرتفعت تدريجياً من 90 حالة عام 2000ف الـــى 123 حالـــة عـــام 2004ف ، ثـــم أنخفضت الى 121 حالة عام 2005ف. وتشكل التـــركيبة الجنسية للسكان ظاهرة مميزة بين المجتمعات،فهناك الكثير من المجتمعات التي تتميـــز بـــتفوق الذكـــور عـــن الإناث للاستقطاب تلك المجتمعات الذكور وخصوصاً من المـــناطق الريفية لتوفرها على فرص العمل والإنتاج. فإذا كانت هون"منطقة واحية ريفية "شـــبه حـــضرية" يتمسك السكان فيها كثيراً بالعادات والتقاليد المألوفة ،فإلى جانب الذكور والحـــد مـــن هجـــرتهم وجدت المرأة في مدينة هون للتشغيل والإنتاج في خارج المسكن والحقل ، وقد يبرز ذلك في التركيبة الجنسية للمجتمع في مدينة هون . كما في الشكل (3).

شكل رقم (2) يبين التركيبة الجنسية للمجتمع في مدينة هون .

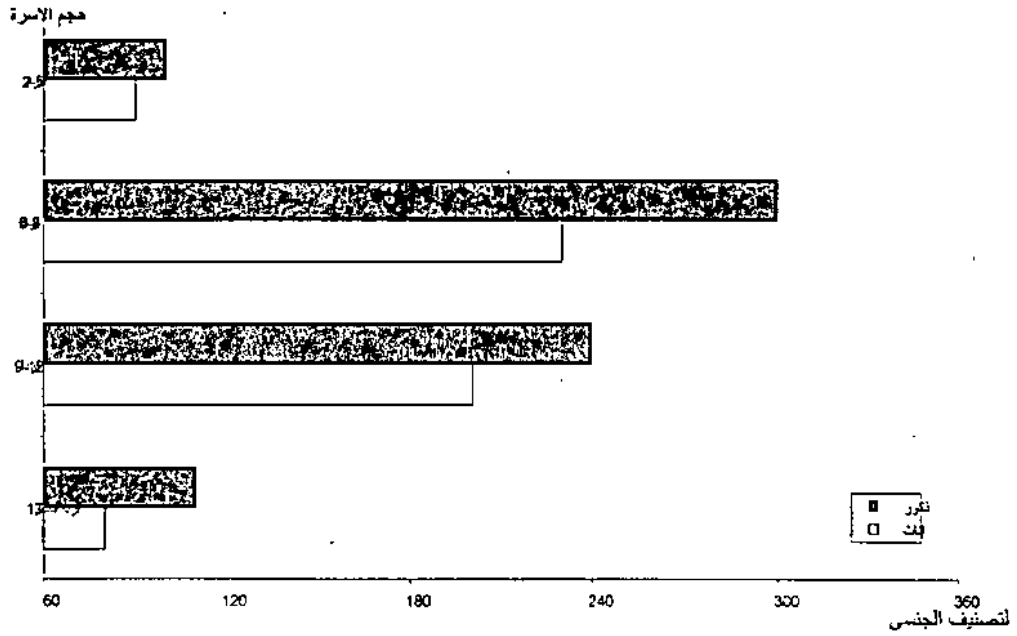

المصدر : عزيزة المهدي اليوني ، مدينة هون بين أصالة الماضي واحتياجات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة قاريونس ، قسم الجغرافيا ، 2003 –2004 ف ، ص ص 17 ، 18 .

ومن خلال الشكل رقم (2) نورد الملاحظات التالية :

تفوق الذكور على الإناث في مختلف أحجام الأسرة بمدينة هون ، وقد أكد الإحصاء العام لسكان ليبيا لسنة 1995 ف أن الذكور يشكلون حوالي 51.4 % من سكان هون ، وأن الإناث يشكلن حوالي 48.6 % وهذا التفوق للذكور يرجع .

أولاً: للتركيبة البيولوجية لعملية الإنجاب ، وهي من الأمور الطبيعية التي لا يجوز التدخل في شئونها .

ثانياً: أن المدينة في الوقت الحاضر تشهد استقراراً في عمليات الهجرة التي يتعرض لها العالم القروي من قبل الشباب اتجاه لمدن .

كما أن المستقبل للفئة العمرية **الشابة** ، لا تزال تنال قسطاً عالياً من التعليم في ظل(الرفاه الاجتماعي) الذي تشهده البلاد في الريف والحضر نتيجة المداخل العالية من إنتاج النفط ، وتحسن الأجور ، والتطور العمراني ، والرقي الخدمي على مختلف الأصعدة والقطاعات ، كما أن هذه الفئة تنبئ بتوفير الأيدي المنتجة التقنية المؤهلة [34] .

- وهناك إحصاءات لعدد الأسر في مدينة هون من حيث عدد الأسر والنوع
- (ذكور وإناث) من سنة 2000 وحتى شهر ناصر 2007 ف .

جدول رقم (7)

إحصاءات لعدد الأسرة في مدينة هون من عام (2000 – 2007 ف) .

السنة	عدد الأسر	ذكور	إناث	المجموع
2000 ف	2351	6640	6670	13310
2001 ف	2365	6862	5896	13758
2002 ف	2386	7076	7110	14186
2003 ف	2464	7384	7374	14758
2004 ف	2453	7554	7535	15089
2005 ف	2456	7478	7502	14980
2006 ف	2483	7571	7548	15119

- قام الباحث بجمع هذه الإحصائيات من سنة 2000 – 2005 ف من مكتب السجل المدني " الأحوال المدنية " بشعبية الجفرة ، هون ، شهر الصيف ، 2006 ف .

- عدد الاسر في مدينة هون خلال سنة 2002 ف = 2386 منهم (7076 ذكور) ، (7110 إناث) ، أما عدد الأسر في شعبية الجفرة خلال سنة 2002 = 7343 .

العادات والتقاليد المرتبطة بالأسرة الهونية وأهم التغيرات التي طرأت عليها:-

ولمـــا كان التركيز في هذا الإطار حول محور **العادات والتقاليد الاجتماعية** حيث تعد تلـك العـــادات والتقاليد ميداناً من ميادين الدراسة وموضوعاً من موضوعات البحث فيها، وحقـــيقة أصيلة من حقائق الوجود الاجتماعي، مؤدية الكثير من الوظائف الاجتماعية للفرد والجماعة والمجتمع [35] .

وفيما يتعلق بالدراسة الراهنة فلا بد من الإشارة إلى بعض **العادات والتقاليد المرتبطة بمجـــتمع الدراســـة** ، فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر **عادات ليالي شهر رمضان الكـــريم ، والمتمـــثلة فـــي** ليلة النصف من رمضان وليلة القدر والقلية وعادة المسحراتي والـــسهراية والـــشرويروة وكعكـــة تمضي، باعتبارها من أهم العادات شيوعاً في المجتمع الليبـــي بـــشكل عـــام والمجتمع الهوني بشكل خاص ، بالإضافة إلى **العـــادات الاجتماعية الأخـــرى والمتمـــثلة فـــي** الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف والاحتفال بالمولود وعادة التشويق . وكذلك العادات المرتبطة بالمواسم منها **العادات المتمثلة في دخول فصل الربيع، والعـــادات المتمثلة في دخول فصل الصيف** ،ثم تطرقت الدراسة إلى **الألعاب الشعبية التي**

تمـــارس فـــي مديـــنة هـــون منها لعبة الشيبشباني، وأمك طنبو ، والناقاية ، والشيلابي ، ورقصة الحظ ، والقنقة ، والصراع . بالإضافة إلى العادات التي تمارس في المآتم [36] .

وأخيـــراً ستتناول الدراسة الحالية العادات والتقاليد المرتبطة **بنسق الزواج في الأسرة الهونيه** منها على سبيل المثال العادات المتبعة في مراسم الخطبة والمراسم المتبعة في يوم الـــزفاف ونظـــام المهر ، بالإضافة إلى وضع حلول وعلاجات لتلك العادات ، حيث يتسم الزواج في الثقافة الليبية والحضرية بسمات تميزهُ وتطبعهُ بطابع خاص ، وخضوع الزواج خـــضوعاً يكـــاد يكون تاماً لعادات اجتماعية معينة تتضمن قيماً يتمسك بها أبناء المجتمع المحلـــي تمـــسكاً شديداً بها ، لدرجة أنها تأصلت جذورها ورسخت ، فأصبحت عندهم من المـــسلمات التي حبكت حبكاً في نسيج ثقافتهم ، وصارت من لب التراث الثقافي يتوارثها الناس بخلفهم عن سلفهم.

ومن أهم العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقام في منطقة الجفرة بوجه عام ومدينة هون على وجه الخصوص :-

العادات والاحتفالات الإسلامية : رمضان يهل علينا بالعبادة والصلاة ، فكل ليلة تمر وكل يـــوم يمـــر يحمـــل معه الخير والبركة ، وفي ليالي هذا الشهر الكريم تُقام بعض **العادات والتقالـــيد** تعبيراً عن هذا الشهر الكريم . **ففي ليلة النصف من رمضان** يحتفل سكان مدينة هون بها تعبيراً بمرور النصف الأول من هذا الشهر حيث يحتفل بها في اليوم **الرابع عشر** أي لـــيلة **الخامس عشر** في القديم ، ومازالت هذه العادة مُستمرة حتى وقتنا الحالي ، حيث يجـــتمع الأقـــارب فـــي منزل أحدهم وكانت تعد بعض الوجبات ، وبعض الأشياء الخفيفة الأخـــرى ، ويجتمع أهل البيت بعد صلاة العشاء(**التراويح**) لتناول هذه الوجبات في شكل تجمعـــات للأقارب والأصدقاء والجيران ويسهر الأطفال والنساء والشباب والشيوخ إحياء لهـــذه الليلة المباركة . وتأتي العادة الأخرى والتي تقام في هذا الشهر المبارك وهي" **عادة القلـــية** "، والتـــي تتمثل **في القمح المحمص والآتلي والزريعة والكشك**، وهي عادة قديمة ورثناها عن أجدادنا ، فما كان يعطى للأطفال قديماً يختلف عنه في **الوقت الحاضر**. فاليوم يُقـــدم لهم **البيض والقمح والذرة والحلوى والشوكولاته والبسكويت** ، وعادة مانقام **القلية** فـــي اليوم **الخامس والعشرين** من رمضان،حيث تقام في الصباح عكس عادة الشرويروة ، وتتجـــسد هـــذه العادة أيضاً في **مهرجان الخريف السياحي الدولي بهون** بطابعها القديم ،

حيث يرتدي الأطفال الزي الشعبي التقليدي عكس الوقت الحالي وفي أيديهم أوانٍ مصنوعة من سعف النخيل على شكل إسطوانات صغيرة بها غطاء تسمى(**العمرة الصغيرة**) * [37] .

ومن ليالي البركة أيضاً في هذا الشهر الكريم " ليلة القدر" التي أنزل فيها القرآن على خير الأنـــام المصطفى-صلى الله عليه وسلم-وهي ليلة خير من ألف شهر حيث قال الله تعالى: **﴿إنـــا أنـــزلناه في ليلة القدر، وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر﴾** [38] صدق الله العظيم ، ويحتفل سكان هذه المنطقة في مدينة هون بهذه الليلة حيث يقوم الصغار بالتجول في الشوارع والميادين وبين البيوت وهم يرددون " **كعكة تمضي قنادي** " ويُصدق علـــيهم أو يُعطـــى لهـــم الكعك والخبز والبيض المطبوخ ولقمة القاضي واللحم وهناك من يعطيهم البيض المطبوخ فقط وهذا سائد في منطقة هون منذ القديم وحتى الآن.

ومـــن العادات التي تأتي في هذا الشهر الكريم " **عادة المسحراتي** " أو الرجل الذي يُنادي للـــسحور، وهذه العادة كانت قديماً حيث كان الرجل أو المسحراتي يقوم قبل صلاة الفجر وينادي الناس للسحور وهو يدق على طبله الصغير ويلف جميع أحياء المنطقة اقتداء بقول الرســـول-صلى الله عليه وسلم- " **تسحروا فإن في السحور بركة** " من هنا نجد أن **عادة المـــسحراتي قديماً** كان لها فضلٌ كبير ودور عظيم في إيقاظ الناس للسحور، وتأدية صلاة الفجر . **كذلك في هذا الشهر الفضيل** يتجمع الناس بعد صلاة العشاء والجيران والأصدقاء فـــي بـــيت أحـــدهم طـــوال أيام شهر رمضان ، حيث يتبادلون أطراف الحكايات الحديث ويتـــسامرون ويقدمون كل الطعام الذي أحضرهُ كل جار من كل بيت ، وتستمر **السهراية** إلى نهاية الشهر، أما الآن وفي وقتنا الحالي فتكون **السهراية** مجرد أيامٍ معدودةٍ خلال هذا الـــشهر نظرا لظروف الدراسة وانغماس الأطفال في دراستهم ومذاكرتهم وامتحاناتهم ، لذا نجـــد الـــزيارات في هذا الشهر قليلة وإن وجدت فإنها تكثر في الخميس والجمعة من كل أســـبوع بالإضـــافة **إلى العشرة الأيام الأواخر من هذا الشهر**، أي قرب حلول عيد الفطر الـــسعيد ، وهـــذه العادة الجميلة تدل على التواصل والتوادد بين الجيران والأقارب ، وبين الأسر بعضها البعض.

" **وعادة الشرويروة** " والتي تقام عادة في وقت الليل بعد صلاة العشاء أحياناً، حيث يتجاوز عـــدد الفتيات في إقامة هذه العادة من 5 – 10 فتيات ، حيث تزين الفتيات إحداهن بارتداء

هي عبارة عن إناء أسطواني الشكل مصنوع من سعف النخيل ، تضع فيها الأسر بالمدينة بمناسبة دخول فصل الربيع الكعك بأنواعه بالإضافة لبعض الحلويات الأخرى .

الـــثوب ذي الأكمـــام الواســـعة والمزركش بألوان عدة ، وتزين العروس **بالقلائد والعقود والاقراط والحدايد المصنوعة من صفائح علب الزيت والطماطم**، وخير تجسيد لتلك العادة **في مهرجان الخريف السياحي الدولي بهون** الذي إعاد لنا التراث القديم الذي كاد أن ينسى ، فهـــذه وقفة جيدة من المهرجان لإحياء التراث الشعبي القديم ، وهنا دعوة صادقة موجَّهة إلـــى إقامة **هذه العادة** وإحيائها خلال هذا الشهر المبارك حتى لا يصبح في خبر كان [39].

وهناك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الأخرى والتي تمارس في المناسبات الاجتماعية الأخرى منها :

الاحـــتفـــال بالمولـــــود : والذي يهدف إلى ما ينفع لارتباط الإنسان بالأرض وحثاً على تماســـك الأســـرة والقيم الاجتماعية النبيلة، وهو ما يتمثل في **العادات والتقاليد و الأعراف الاجتماعـــية** وإن بـــدأت تقل وتندثر ، فعندما تستقبل الدنيا **مولوداً جديداً** ، تحتفل به أسرة مجتمعـــنا العربـــي الكبيـــر، وأول كلمة تنطقها الأمهات هي زغرودة حلوة تعقبها كلمة " **مبـــروك المـــزيود** " والطفل عندما يشب ويكبر تردد لهُ أمه أو أخوتهُ الكبار(**ديدش حب الرمان .. ديدش خبزة ودهان**) .

ومن العادات أو المناسبات السعيدة والتي يحتفل بها المسلمون في شتى بقاع الأرض :

أ – **الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف:** تحتفل الأمة الإسلامية في شتى بقاع الأرض في الـــيوم الثانـــي عشر من شهر ربيع الأول من كل عام بهذه المناسبة ، حيث تحتفل **مدينة هـــون** بطـــريقتها الاجتماعـــية ، ففي الليل يذهب الشباب إلى المساجد لقراءة المدح على الرسول **سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)** ويلبسون الزي الشعبي المعروف ، وفي الليلة نفسها يقوم الصغار بالتجول داخل المدينة حاملين القناديل ويرددون الأهازيج وهي:

هذا قنديل وقنديل .. فاطمة ولدت في الليل

هذا قنديلك يا حواء .. من المغرب يشعل لاتوه

وفي صباح اليوم التالي يوم **12 ربيع الأول** يقوم أهالي المدينة بالإفطار " **العصيدة الخالص** " أي العصيدة مع السمن الحُر الذي يصنع من حليب الماعز، أما الغذاء فيكون على الوجبة نفـــسها مع الكمون . بالإضافة إلى العادات الدينية المتمثلة في العيدين (**عيد الفطر السعيد وعـــيد الأضحى المبارك**) ولاسيما عيد الفطر حيث توزع الحلويات والمشروبات الساخنة والباردة على الأقارب والجيران والأصدقاء والضيوف ترحيباً بهذه المناسبة العظيمة .

ومن العادات الموسمية في المجتمع الهوني أيضاً :

أ – عـادة"الربيـع" : يعـد موسم دخول فصل الربيع من أهم المناسبات الحافلة بالفرح والبهجة في مجتمع هون . ففي الأيام القليلة التي تسبق دخول هذا الفصل تُعدُّ **الحلويات** من جمـيع الـسكان وبأصـناف مختلفة ، وفي اليوم **السابع للربيع** مباشرة تُعد أكلات شعبية ويشتري جميع الأهالي لأطفالهم الحلوى والبسكويت وغيرها وفي صباح أول يوم من أيام الـربيع تقوم كل أسرة بإعداد طبق كبير تجمع فيه كل ما أعدتهُ الأسرة لأطفالها من **كعـك وحلويات ومعلبات مختلف ومشروبات** ، بالإضافة **إلى الفول المطبوخ والقصب المنقع في المـاء وغيرها** . والجدير بالذكر أن الكعك يُصنع بأصناف مختلفة منها الدائري والمربع وهو ما يسمى " **بالكعك البلدي** "* ومنها ما يرمز إلى " الحُلي"

ويـسمى هـذا الطـبق " **العُمرة** " ويقوم الأقارب والأصدقاء برؤية تلك " **العُمرة** " وبعدها يصعد الأطفال إلى أسطح المنازل ويعملون قبعة على هيئة خيمة صغيرة من جريد النخيل والقماش ويضعون فيها المأكولات والحلويات ويغنون ويصفقون ويرددون :

مرحبا بك يا ربيع .. بالصحة والعافية والنعمة اللي ضافية

طولني طول الشجر .. وسمني سمن البقر

تربح تربح يا شتاء .. وأجعل عقبيتك دفاء (40) .

ويكـون **الاحـتفال بيوم الربيع** من المناسبات التي لها حظوة كبيرة في نفوس طيبة على نفـسية كـل أفراد المجتمع .أما في الوقت الحاضر فلم يتغير في استقبال **فصل الربيع** إلا **المصارعة فقط** ، أما الباقي من العادات موجود عند أهالي مجتمع هون في الوقت الحالي.

أمـا فـي مواسـم دخـول فصل الصيف يجتمع الأقارب والجيران في أحد منازل العائلة ويقومـون بإعـداد وجبة الغداء والتي تتكون من أكلة الصيف* والتافريته وخبزة التنور " الفطائر " .

أما العادات والتقاليد المرتبطة ببعض المناسبات الاجتماعية في الأسرة الهونيه:

وهي الناقاية ، والشيلابي ، ورقصة الحظ ، والقنقة ، والصراع ، ثم تطرقت الدراسة إلى العادات التي تتبع في المآتم.

---

* وهي عبارة عن وجبة غذائية تقدم في أول أيام دخول فصل الصيف بمدينة هون ، وتتكون من التافريته (والتي تعرف محلياً في مناطق الجنوب الليبي بما يُعرف بالبليشة) وهي نبات يُزرع في مزارع مدينة هون ويستعمل في صناعة يخنه (طبيخة) والفطائر الشعبية وهي عبارة عن خبز بلدي يصنع من القمح الصلب ، والآتلي (وهو بذور نبات يُزرع في الواحات الليبية وهو يحتوي على نسبة كبيرة من الزيوت ويستخدم كمادة غذائية وخاصة عند دخول فصل الصيف ويخلط مع السمن والعسل.

الناقايه : تُقـــام الـــناقاية – والمستمد اسمها من الناقة – أول أيام عاشوراء في الليل تردد أهـــزوجتها مجمـــوعة من الصبيان والشباب ، حيث يقوم ثلاثة منهم أو أكثر بتجسيد دور الـــناقة أو الجمـــل ، أحياناً بجانبها حوار بحيث يوضع رأس جمل أو ناقة وتُغطي أجسام الأولاد المـــؤدين دور الجمل أو الناقة بالخيش أو عباءة مصنوعة من وبر الإبل ، ويتولى ســـائس الـــناقة التجول في شوارع القرية متوقفين أمام البيوت واستعراض رقصة الناقايه صحبة المزمار والإيقاع الذي تؤديه المجموعة المحيطة به والسائرة خلفه مرددة : الناقايه يا حبيب الله .. الناقايه يا شلك شلفك .. الناقايه .. يا حبيب الله .. الناقايه يا شلك شلفك !.

الشيلابي : تُقـــام هذه اللعبة أيام 7و8 من شهرعاشوراء (محرم) يلعبها الصبية والشباب لـــيلاً ، حيث يقوم أحدهم بارتداء ثوب واسع ويُثبت فوق رأسه قرنين ويُغطي وجهه ويقوم بـــأداء حـــركات بهلوانـــية مـــع الكيسا كيسا صحبة المزمار والإيقاع والغناء الذي تؤديه المجمـــوعة المحيطة به ، متجولين بالشوارع والأزقة مرددين: شهادة انك شيلابي حر .. جريدي والسروال يكر .. كيسا كيسا بابا كوري .. كيسا كيسا طاح قعيري!![41].

رقصة " الحظ ": أو مـــا يعـــرف شـــعبياً ب " الحز " بتفخيم حرفي الحاء والزاي ، وهي رقـــصة شـــعبية متميزة وذائعة الصيت وتشتهر بها مدينة هون وهي معروفة أيضاً في الواحتـــين المجاورتين ، ويؤديها أصدقاء العريس بزيهم الشعبي الكامل أول أيام العرس في العشية، حيث يتوجهون بالحز من دار العريس إلى دار العروس في صفين متوازيين بصحبة أنغام مقرونة وإيقاعات الطبل والدربوكة الشعبية مرددين:

ســـوحي سوحي .. وعيونك سود خذن روحي .. سوحي سوحان عيونك سود بلا دخان .. سوحي سوحي ف الليل ، عيونك سود بل تكحيل .. سحوّن كبدي .. غلا مولى الصدر مكدوي .. يا مولى القد .. اليوم قالوا واقف ع الخد .. يا مولى الناب .. اليوم قالوا واقف ف الباب .. يـــا ولفتـــي .. يا صاحبتي .. يا صاحبتي .. غلا طيب ما جربتيه ! .. كيفه كيفه والغالي ساكن ف غريفه .

... وتتواصـــل الأغاني ذات البيت الواحد مثل : " يانانا عواشه يا سكر في طاسه " – " وغير عطوني محشة نحصد بيها قشة ! " – "وغير عطوه حريره عقلي ما و الف غيره " – "ولا الله الا الله والدنيا جنت الله " – "وسلموا ع الغالي وبو لنياب مجالي .... إلخ ! .

1) **القنقة :** تقـــام في منتصف شهر شعبان وتتواصل لمدة 3 أيام حيث تنتهي بإعداد وليمة يحضرها شيخ القنقة ، وتتميز بإيقاعات الطبول العالية والأغاني الرشيقة بالرغم من مسحة الحزن التي تتلبسها .

2) **الصراع :** يقـــام طـــوال أيام عيد الفطر السعيد وأيام عيد الأضحى المبارك حيث تقسم المجمـــوعة إلى فريقين " شرقي " و " غربي " حسب موقع السكن في هون القديمة وينتهي بفوز أحد الفريقين ، حيث يتم رفع الفائز على الأكتاف متجولين به في شوارع المدينة إلى أن يـــصلوا به إلى بيته ، مرددين بأصوات:باتت فيكم يا شرقية مبهاها فيد الغربية"، دلالة علـــى أن مصارع الغربية هو المنتصر!وسط زغاريد النسوة وأناشيد الأطفال ابتهاجًا بهذه المناسبة [42].

عـــادة المـــآتم :

يتعـــرض الإنـــسان في هذه الحياة للكثير من المواقف منها ما يسره ويبهجه، ومنها ما يكـــدره ويحزنه. ومثل ما للإنسان من عادات وطقوس في المناسبات السعيدة ، له عاداته وطقوســـه فـــي المناســـبات غير السعيدة . وعادة " **المآتم** " من العادات الشائعة في معظم المجتمعات الليبية وكذلك العربية والإسلامية.

فحـــين يموت المرء في منطقة الجفرة تجتمع النساء في منزل الميت ، ويعلو الصُراخ والعويل ليس من قِبل أهل الميت فقط ولكن يشترك فيه جميع نساء البلدة . أما بالنسبة لأهل المـــيت فيستمر الحزن لمدة قد تصل إلى سنة كاملة تقريباً ، والأقارب لمدة العدة أي أربعة أشهر وعشرة أيام ، وباقي أهل البلدة يحزنون لمدة أربعين يوماً.

وفـــي هـــذه المدة لا تقام الأفراح ولا تعلو الزغاريد لأي سبب من الأسباب حزناً على المـــيت. ولكـــن اليوم وبعد زيادة عدد السكان والتطور الحضاري للمجتمع المحلي نجد أن ظاهرة الحداد اقتصرت على الأقارب فقط .

ومـــن المشاركات المألوفة بين الناس هي أن يقوم الجيران بإعداد الطعام لأهل الميت كـــلٌ حـــسب قدرتـــه . فأهل الميت لا يقومون بطهي الطعام لمدة ثلاثة أيام والمسماة بمدة "المعـــادة". واليوم تطورت هذه العملية وأصبحت المشاركة إما بالتبرع بقدر من المال، أو إطعـــام المعزيين أو تقديم شاه أو أكثر أو بعض المواد الغذائية لصاحب المأتم. والمشاركة من قبل الشخص في هذه المناسبة تضمن مشاركة الجميع له إذا حدث مكروه لا قدر الله في المستقبل [43] .

أما في المجتمع المحلي " **هون** " حين يموت المرء يعلو الصراخ في منزل أهل الميت لمدة قد تستمر أسبوعاً أو عشرة أيام ، حيث يتم الصلاة على الميت في " المصلى " وبعدها مباشـرةً تـتم مراسـم الدفن داخل المقبرة بعد الصلاة عليه مباشرةً وذلك حسب العادات والتقالـيد المـتعارف عليها في ذلك المجتمع ، وبعد الدفن يتم نقل العزاء إلى مكان يعرف بـــ" الزاوية "*[5]حيث يستمر العزاء هناك لمدة ثلاثة أيام ، حيث يتم جلب وجبات الإفطار والغـذاء والعشاء من الأقارب والجيران إلى" **الزاوية** "، حيث يتم في اليوم الثالث والأخير بخـتم القرآن على الميت ، وبعد ثلاثة أيام المقامة بـ " الزاوية " ينتقل أهل العزاء لمنزل أخد الأقارب وقيام أسبوع أو عشرة أيام هناك ليتم تعزيتهم وبذلك ينتهي العزاء[44].

ومن **عاداتنا الصحيحة الاحتفال بالزواج وما يتمشى** والدين الإسلامي، ومما يؤسف له أنه قد علق بهذه **العـادات** بعض **الشوائب مثل التغالي في المهور والجهاز والحفلات .... الخ** زيادةً على الأموال التي تصرف على اللحوم والحلويات والمكسرات وغير ذلك من الأمور غير المشروعة التي تتعارض مع ما أمرنا به ديننا الحنيف، ولمثل هذه الشوائب خطورتها على مجتمعنا لما يترتب عليها من تعقيد للأمور وخلق مشاكل تولد الفشل في الأنفس وتدفع الشباب إلى العزوف عن الزواج [45]. هذا ومن خلال إجراء الباحث لمقابلاته الشخصية مع كبار السن والمهتمين بمثل هذه الجوانب في موضوع " **العادات والتقاليد المتبعة والمرتبطة بنـسق الـزواج فـي الأسـرة الهونيه** " ، اتضح أن هناك مجموعة من العادات والتقاليد الاجتماعـية والاقتـصادية التي تعد من الضروري الإشارة إليها، لتوضيح دورها البارز وأهميـتها فـي العـادات والتقالـيد ، وكيف تؤثر بالسلب والإيجاب على الفرد والأسرة والمجتمع ، ومن ثم التطرق إلى توضيح مجموعة من النقاط التي تمثل العادات الاجتماعية لاسيما بنسق الزواج .

يعد **الزواج في مجتمع هون** أحد عمليات الأنساق الاجتماعية المهمة التي ظهرت منذ زمن طويل ، ومرت بمراحل متعددة مع وجود اختلافات بسيطة في كل مرحلة عن سابقتها ، فكـان يقـوم **الزواج في الماضي** على موافقة الأهل بالعريس وتحديد موعد الفرح دون مـشاورة الفتاة (العروس) والأخذ برأيها حتى لا يراه أحد ، وكذلك العكس لا يراها إلا في منـزلهم . ومـع مرور الزمن بدأت العادات المتمثلة في عدم مشاورة الفتاة وعدم رؤيتها للـشاب المـتقدم تتلاشى شيئاً فشيئاً ، حيث أصبح الآن الأخذ برأي الفتاة عندما يتقدم لها

هي عبارة عن صالة كبيرة تقع داخل مسجد يأتي إليها أهل الميت بعد إتمام مراسم الدفن ، لتلقى العزاء لمدة ثلاث أيام في هذا المكان.

الـشاب من الأمور الضرورية والمهمة ، والتي يتوقف عليها الموافقة أو الرفض ، فأصبح للفتاة مطلق الحرية في إبداء رأيها في اختيارها لشريك الحياة [46] .

وبعـد حـدوث ذلـك نتيجة لتطور الزمن والتطور الحضري الحاصل في المجتمع ، وخـروج المرأة للعمل والتعليم، كل ذلك جعل من رأيها ضرورة وأهمية كبرى لتحديد من تريدهُ ، ومن ثم يعد ذلك تطويراً للعادات والتقاليد التي لم تكن موجودة من قبل .

وقد كان الفرح في القديم يستمر لمدة سبعة أيام مُتتالية ، ولكن في الآونة الأخيرة قَلَّتْ إلى حوالي **ثلاثة أيام مُتتالية** ، والتي فرضتها الظروف الحالية للمجتمع المحلي ، وترشيداً للتكلفة التي تتلكفها تلك الأفراح في مجتمع هون .

ولـوحظ من ضمن **العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بنسق الزواج** التي تعد من أهـم مراحله وهي " **الخطـبة** " باعتبارها إحدى النظم الاجتماعية المتبعة في الزواج، نجد أنهـا قد مرت بمراحل مختلفة وخضعت للتغيير والتطور. **ففي السابق** كانت **الخطبة** تقوم على اتفاق بين والد العروس و أهل العريس دون الأخذ برأيها أو مشاورتها وبالتالي تكون خاضعة لرأي أهلها مقتنعة بأنهم لن يختاروا لها إلا الزوج المناسب .

أمـا الآن فتـتم **الخطبة** باتفاق أهل **الخطيبة مع الخطيب** وتتمثل في (**الاتفاق على يوم معـين لكي يأتي للزيارة فيه ، وعليه أن يلتزم فقط بذلك اليوم**) . أو أن تُحدد له الزيارة في المناسبات والمواسم فقط مع السماح بإحضار هدية لكي يكون أمراً متقبلاً ومتفقاً عليه ، أو أن يأتـي إلـيهم فـي يـوم معين من الشهر ولكن مع السماح له **بالاتصال بالهاتف أو المُراسلة** إذا كان بعيداً . وبالتالي من خلال ذلك يتضح أن للفتاة الرأي الأول والأخير في تحديـد من تريد ويرجع ذلك إلى (**الطابع الديناميكي**) الذي تميز به المجتمع المحلي في الـوقت الحاضر عنه في الماضي ، و يرجع أيضاً إلى **خروج الفتاة للتعليم ومعرفتها** ، ممـا زاد مـن خبـرتها للحـياة وكذلك نزولها لميدان العمل ومشاركتها للرجل في جميع الأنشطة . مما وسع ذلك من آفاقها وإدراكها في كيفية المناسب لها ولكن دون إجبارها على مـالا تـريد " **وهذا بالنسبة لموضوع التفاهم والخطبة بين الحاضر والماضي**" [47] . ومن خلال دراسة الباحث لهذا المجتمع لاحظ أن التمسك **بزواج الأقارب** يكاد أن يختفي تدريجياً وذلـك لعـدم تقيد ذلك المجتمع بهذا النوع من الزواج ، إما أن تتزوج بابن العم وإلا فلا تتـزوج ، وبالتالي لا يوجد هذا النوع من الزواج ، ويعد أكثر الأشكال انتشاراً هو **الزواج من خارج العائلة** وعدم تقيدهم بنوع واحد فقط وهو **الزواج الداخلي** .

أمـــا بخـــصوص المواصفات التي يجب أن تتوفر في شريك الحياة فكان قديماً تُخطب الفـــتاة لمجموعة مواصفات منها : الحسب والنسب والأخلاق والدين بالإضافة إلى الجمال والقرابة والاحتفاظ بزواج الأقارب ، بالإضافة إلى تعلم مهارة الطبخ ، ولذلك نجد الأمهات يُـــسرعن فـــي تعلـــيم بناتهن فن الطبخ منذ الصغر. بالإضافة إلى ضرورة توفر الصفات الحميدة والأساسية في الزواج والتي تتمثل في التدين وحبه لأهله وحسن سيرته بين الناس، وكـــذلك سلوكه بالإضافة إلي توفر تلك الصفات يحتمل أن يتوافر السكن المستقل الخاص بالأســـرة الـــنووية، ولا يشترط أن يكون حاصلاً على شهادة عُليا ، وأهم شيء هو حسن الخلـــق فعندما تتوفر تلك المواصفات في الزوج يُضمن أن يكون الزواج السعيد المُستقر ، كذلك لا يشترط الحالة المادية إذا كان من عائلة كبيرة ، أو متواضعة ولكن المهم أن يُحقق الاكتفاء للزوجين وذلك طبقاً لما لاحظه الباحث من معايشته للمجتمع بمدينة هون[48].

ونتيجة للعادات والتقاليد لا يستطيع الخطيب أن يرى خطيبتهُ إلا خِلسة ، ومن يدرس الفنون الشعبية **لمدينة هون** لاسيما الغناء يجد ذلك واضحاً من خلال ملاحظته للأغاني التي تعبر عن ذلك بوضوح ، وكانت طريقة اتصال الخطيب بالخطيبة تتم عن طريق ما يعرف شـــعبياً **بالمرســـول** ونتيجة لانتشار الأمية **في القديم** لم تكن الرسائل بين الخطيبين مُكتوبة وهي في الغالب قصيرة رمزية حتى لا يكشف أمرهما [49].

ويرى " **محمد علي الضبيع** " أيضاً في كتابه " **من مشكلات الأسرة الليبية** " ، أيضاً أن الخطبة تتم بعد الموافقة المبدئية على المصاهرة بين الأسرتين حيث يتقدم والد الشاب ومعه أحـــد الأقارب والأصدقاء ، الذي تكون له قوة التأثير على والد الفتاة في حالة عدم وجود قـــرابة بينهما ، وحالة القرابة القريبة يتقدم معهُ أبناء عمومته ، لخطبة الفتاة للشاب على ســـنة الله ورســـوله-وبعـــد النقاش الذي يتخللهُ شرب الشاي يتم الاتفاق على المصاهرة. والمـــوافقة قـــد تكون مسبقة بشرط . وقد لا تكون في أغلب الحالات بالمجتمع الليبي من الأسر ذات القرابة القريبة سواء أكانت في المناطق الريفية أم الحضرية يكون الشرط كما هـــو مُعـــتاد في أثناء **عقد الزواج** ويفضل بعض **الأسر الليبية** أن تكون الشروط واضحة ومـــتفقاً عليها عند **الخطبة** ، لتوفيرها مقدماً أو تأخير جزء منها مؤخراً إذا تم الاتفاق بين الأسرتين[50].

أمـــا عـــن **المـــستوى الاقتـــصادي للأسرة** فلقد أكدت الغالبية العظمى من كبار السن بالمنطقة إنه من الضروري ، أن يرتبط الزواج **بالمستوى الاقتصادي للأسرة** ، حيث نجد

أن الأسرة إذا كان دخلها الاقتصادي مرتفعاً تستطيع أن تلم بالتكاليف كافة وأيضاً الإضافة علـيها كمظهـر مـن مظاهر الترف.أما إذا كانت الأسرة ذات دخل محدود فإنها تضطر للاستلاف أو الاستدانة لإكمال ما نقصها من متطلبات ، وهذا الشكل الأكثر انتشاراً ، حيث نجد أنه من الضروري ظهور الأسرة بمظهر لائق وتفعل كما فعلت سابقاتها ، و إلا فيحكم علـيها بعدم الاستطاعة والمقدرة على تحمل أعباء الفرح ، وبالتالي تلجأ إلى الاستدانة أو الاسـتلاف لقضاء حاجتها.ذلك باعتبار الأسرة هي أساس المجتمع يحكم من خلال التماسك الأسري أو التفكك عن المجتمع إذا كان متقدماً أو متخلفاً يكثر فيه الانحراف .

أما عن نظام المهر فكان يوجد في السابق ولكن بشكل مختلف عن الوقت الحاضر ، حيث كان يتمثل في الوقت الماضي **بربع دينار** وكان يشترط بدلاً من **الذهب ما يسمى** بالفجرة* وهـي عـبارة عن **سلاسل وخواتم وخلخال من الفضة** ، أما الآن فهناك من يضع الشرط علـى المؤخـر وهناك من يضعه على المقدم ، ولكن على الرغم من ذلك لا يكون مبلغاً باهظـاً وغالـباً ما يصل مهر العروس إلي حوالي 300 جرام من الذهب مما يتكلف معهُ الخطيب الكثيرمن الأعباء المالية خاصة الشباب في مقتبل العمر وفي بداية حياتهم العملية ، وقد ينخفض هذا المهر أحياناً إلي 150 جرام من الذهب . وهذا يتناسب مع نوعية وطبيعة العـائلات التي يرتبط بها وعلى درجة القرابة الأسرية التي يرتبط بها شريك الحياة القادم وعادة ما يكون المهرفي شكل(2-4 خواتم) وحدايد(6 حدايد)، وحلق (2)،أما الزيادة فمن عـندهُ فهناك الكثير ممَن يزيد على هذه الأشياء. أما فيما يخص **الإسراف في الموائد** فهو بـشكل مُنتشر في الوقت الحاضر حيث يتركز في الإسراف في منزل أهل العريس خلال فتـرة الفـرح وبعد الفرح والتي تتمثل في أسبوع كامل ، أما بالنسبة لمنزل أهل العروس فيتمثل **في يوم أو يومين بإعداد وجبة الغذاء أو العشاء للضيوف المدعوين بالإضافة إلى العـصائر والحلويات . أما في الماضي** فكانت المصاريف لا تمثل عبئاً كبيراً، حيث كانت التكالـيف قليلة والاكتفاء بالضروريات فقط قليل دون الاعتماد على مظاهر الترف الزائدة والمتمـثلة فـي كثـرة الذبائح والمشروبات والتكلفة الزائدة عن الحد، وبالتالي تؤثر هذه التكالـيف على شكل الاحتفالات المتبعة في الزواج ، ويظهرها بمظهر من الترف والبذخ

* ويقصد بها الفضة لانهُ كانت في القديم حُلي العروس عبارة عن قطع من الفضة واستبدلت حديثاً بقطع من الذهب .

والإسراف الواضح من الشكل الخارجي فيما في المضمون [51]. ويتضح أن كل ذلك تبذير ولا يمثل أي نوع من التمسك بالدين الذي يحرص على الاعتدال في الأمور كافة.

أمـــا المغـــالاة في الإسراف فتعد عادة اقتصادية حيث كان قديماً لا يوجد هناك إسراف لـضيق ذات الـيد ، وكانـت الحياة بسيطة جداً في ذلك الوقت ، أما الآن ونتيجة للتغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع المحلي وبروز قيم ومعايير اجتماعية جديدة ، نجد إسرافاً في موائد الأفراح نتيجة للتباهي والتفاخر أو التقليد .

أمـــا بالنسبة **لطول فترة الزفاف** فإن **العادات والتقاليد** هي التي تتحكم في ذلك ، ويتضح ذلك من خلال تمسك الأفراد بـــ **ثلاثة أيام في الفرح** ، فمنذ **القديم** كان هناك يوم العقد أو الحفلـــة ، ويـــوم الفجـــرة والجهاز والحنة ، ويوم المرواح وهي ما يعرف (**بالدخلة**) ، وبالتالي فهو متفق عليه من قبل الجميع في الماضي وحتى الآن ولكن إذا تم فيه أي تغيير ســـوف يكـــون فـــيه من قبل الناس جميعاً ، وذلك من خلال اجتماعهم واتفاقهم عن ذلك ، ولكـــن لـــن يتم أي تغيير في **العادات والتقاليد السائدة** وذلك لاقتناع الجميع بها لأنها تمثل تراثهم وتاريخهم العريق الممتد عبر الأجيال ، وكذلك تمثل نوعاً من التباهي والتفاخر فيما بينهم على الرغم من أن لها الآثار السلبية على الأسرة والزوجين، إلا أنه لابد من أن يمر الفرح بالمراحل الأساسية والتي لا يستطيع الأفراد أن يحدثوا فيها أي تغيير [52].

ومن خلال الآراء السابقة عن العادات والتقاليد المتبعة في الزواج ومدى اقتناع الأفراد بتغيرها أو عدم تغيرها يتضح الآتي :

أولاً : بالنسبة للعادات الاجتماعية والمتمثلة في (التفاهم بين الطرفين قبل الخطبة ثم مرحلة الخطبة ويليها تحديد موعد الزفاف ثم المراسم المتبعة في يوم الزفاف) بالنسبة للمرحلة الأولى والمتمثلة في :-

أ – **التفاهم قبل الخطبة** وينقسم إلى قسمين :

2-**الـــتفاهم فـــي الماضـــي:** كان يتم التفاهم عن طريق أهل العروس مع العريس المتقدم والأهل فإذا رأوا ذلك مناسباً لابنتهم تتم الموافقة عليه ، وإذا كان العكس فإن الأمر منتهى وفي كلتا الحالتين سواء أكانت بالموافقة أم بالرفض لا تعلم الابنة شيئاً لأنها لا تملك حرية فـــي الرأي والمشاركة في إبداء الرأي والمشاركة في ما تريده ، وبالتالي كان هذا الشيء ناتجـــاً عـــن المجتمع الذي تعيش فيه تلك الفتاة المجبرة على الزواج من قبل الأهل ودون

الأخـــذ برأيها نتج عن سكوت المجتمع وخضوعه لقوة سيطرة العادات والتقاليد كذلك عدم خـــروج الفتاة واحتكاكها بالناس حدّ من تفكيرها مما أدى ذلك إلى عدم فهمها لكيفية سير الحياة من حولها، وبالتالي قلة الخبرة في معرفة الناس ومعرفتها للأفضل[53]. ومن ثم نجد أن الـــسمة الأساســـية التـــي تميز المجتمع في الماضي هي غلبة الطابع **(الاستاتيكي)** أي صـــعوبة تغير العادات والتقاليد نتيجة لتمسك الأفراد بها ، ويرجع ذلك إلى جمود المجتمع وإن كـــان فـــيه بعـــض التغيير ولو بشكل بسيط جداً ، يكاد أن يكون مختفيا. هذا بالنسبة **للـــتفاهم في الماضي** وما يشكله من خضوع الفتاة لسيطرة الوالدين مما يسبب أحياناً ظلماً لها نتيجة لعدم مشاورتها وبالتالي فهو الشكل الأكثر انتشاراً في الماضي .

ثانياً : العادات الاقتصادية :

هـــي محاولـــة لعـــلاج معوقات لإتمام الزواج ومنها المغالاة في المهور ، حيث قال الرســـول الكـــريم (صلى الله عليه وسلم) " **أقلهن مهراً أكثرهن بركةً** " . أما فيما يتعلق **بمصاريف الزواج** فينبغي عدم الإسراف والتبذير تلبية لديننا الحنيف الذي يدعونا إلى عدم التبذير حيث قال تعالى: ﴿ **إن المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً** ﴾[54] صـــدق الله العظـــيم وعلـــى وســـائل الإعلام بما فيها **الإذاعة المرئية والمسموعة والـــصحف والمجـــلات وغيـــرها** وأئمة المساجد بالدعوة إلى كل ما من شأنه الإقلال من الإســـراف والتبذيـــر . **ومـــن المشكلات التي تواجه الشباب في نظام الزواج** هو التمسك بالقديم في مجال الملبس والمأكل والمشرب وأيضاً مجاراة الحداثة أيضاً فيما يتعلق بالمأكل والملـــبس والمـــشرب . هذا مما يؤدي إلى تنغيص الحياة الزوجية، مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية قد تؤدي إلى الطلاق أحياناً وقيام مشكلات أخرى تعطل الحياة الزوجية [55] .

شكل العادات الاقتصادية المتبعة في مراسم الزواج عبئاً كبيراً من قبل الأفراد وتتمثل في **التكالـــيف الباهظة** التي يتوجب على الطرفين الإلمام بها . ففي **منزل العروس** يمكن **إعداد وجبة الغداء والعشاء للمدعوين** من الناس حسب الاستطاعة ولكن المتبع هو **إعداد وجبة العـــشاء** إضـــافة إلى المشروبات والحلويات هذا يوم **الثلاثاء** في منزل العريس **ويقومون بإعـــداد وجبة** العشاء للمدعوين لديهم والأقارب ولا يخلو ذلك من إعداد **بعض المشروبات والحلـــويات** ، وكـــل ذلك يحتاج إلى تكاليف باهظة،أما عن **أهل العريس** فعندما يتم **العقد** أحـــياناً تعد وجبة الغداء لجميع المدعوين أما عن يوم **الخميس تعد وجبة الغداء** في منزل العـــروس وإعداد وجبة العشاء في منزل العريس ويبدأ فرح جديد وتكاليف أكثر في منزل

أهل العريس بعد انتهاء الفرح حيث يتم وضع الأكل إلى الأقارب مما يؤدي إلى الاضطرار إلـــى الذبائح. بالإضافة إلى **وجود مأدبة يوم الثالث** كل تلك الأشياء تحتاج إلى مصاريف باهظـــة لا يـــستطيع الأهـــل التحرر منها لأنها ضرورية وتشمل جزءاً كبيراً من **العادات والتقالـــيد**،ولا يـــستطيع الأفراد التقليل منها وذلك لكي لا يظهر الفرح بمظاهر نقص أمام المدعوين مما يؤدي إلى استلاف الأهل من الغير لكي يكملوا ما نقص عليهم أو حتى يظهر كـــل مـــن الطـــرفين بشكل لائق أمام الطرف الآخر وبالتالي لا يشعر الفرد بمدى العبء المتـــراكم عليه من الديون إلا عند انتهاء كل شيء حيث يجد نفسه مضطراً إلى تسديد تلك الديـــون لـــصاحبها ممـــا يؤدي إلى حدوث مشكلات ناتجة عن عدم كفاية المنزل للأشياء الضرورية وكذلك عدم سد متطلبات أفراد الأسرة مما يؤثر ذلك على حياة الأسرة [56].

قـــد يجعـــل ذلك الأمر بحث الزوج عن عمل آخر يزيد عليه التعب الجسمي والإرهاق الذهني بالإضافة إلى التعب النفسي الذي يلحق به مما ينجم عن ذلك حدوث المشكلات لأقل الأســـباب وعدم تحمل الزوج لزوجته اعتقاداً منه أنها جاءت وجلبت معها التعب والمشاكل وبالتالـــي يؤدي ذلك إلى حدوث الخلافات وأحياناً انفعال يصيب تصدعاً في الأسرة ويؤثر علـــى ســـلوك الأبناء فيما بعد ، وبما أن الأسرة هي أساس المجتمع وبحدوث أي خلل في الأســـرة سوف يؤثر بالتالي على المجتمع ومن ثم لابد من وضع مقترحات عدة يمكن من خلالها تفادي تلك المشكلات وتتمثل في : -

أ- الجوانب الاقتصادية :

1 - عـــدم الإكثار من الذبائح والحلويات والمشروبات الزائدة عن الحد، والتي تؤدي إلى خروج الأهل عن استطاعتهم والالتجاء إلى الاستدانة والاستلاف .

2 - مـــشاركة الفـــتاة والـــشاب في تجهيز الملابس الشعبية نظراً لتكلفتها الباهظة وعدم استطاعة فرد واحد من تحملها بمفرده .

3 - ضـــرورة التـــزام المدعوين بما يكتب على كرت الدعوة أي (الموعد المحدد)، مما يخفـــف ذلـــك العبء على المدعوين الذين يظنون أن الفرح مائدة مفتوحة مما يسبب ذلك الإكثار في المصاريف والتكلفة[57].

ب – الجوانب الاجتماعية :

1 – ضرورة مشاركة أهل الفتاة مع أهل الشاب في تحديد موعد الزفاف ويكون ذلك على اتفاق ورضا الطرفين .

2 – محاربة المفاهيم الداخلة والدخيلة على العادات والتقاليد والتي لا تمت بصلة إلى ثقافة وتـراث الآبـاء والأجداد مما ينتج عن ذلك التمسك بالملابس الشعبية والحفاظ على أصالة التراث الشعبي الأصيل .

3 – البعد عن زواج الأقارب والتقليل منه بقدر الإمكان وذلك لتفادي الأمراض الوراثية .

4 – عـدم التشجيع على الزواج في سن صغيرة مما يؤدي إلى إكثار نسبة الطلاق نتيجة لعدم تحمل الفتاة أو الشاب المسئولية في هذا السن المبكر .

5 – كـذلك تجنب المغالاة في المهر والتي تعتبر أكبر العوائق نتيجة للشرط المتمثل في الـذهب وكـذلك المؤخر الباهظ الثمن حتى لا يستطيع الشاب أن يترك الفتاة أو أن يتزوج غيرها بأخرى[58].

ومـن خلال العادات والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية التي تتبع في مراسم الزواج في المجـتمع الهونـي والحلول التي وضعت لها يمكن أن تساعد ذلك في التجاء الشباب نحو الـزواج دون خـوف أو تـراجع مما ينتظره من تكلفة وبالتالي يمكن القضاء على نسبة العـزوبية عند الشباب والعنوسة عند الفتيات والتي تدفعهم إلى الالتجاء إلى الطرق الغير المـشروعة لتحقـيق هـدفهم مـن الزواج كسلوكهم إلى السرقة لكي يستطيعوا أن يوفر المـصاريف اللازمـة للمناسبة أو التجاءهم إلى أماكن غير شرعية وبالتالي يكثر انتشار الفساد والجريمة والانحراف في المجتمع وما ينتج عنه من حدوث أمراض وكوارث أخرى ، بالإضـافة إلى ارتفاع نسبة العنوسة من الفتيات مما يؤدي ذلك بالمجتمع إلى وضعه في دائرة التخلف [59] .

هوامش الفصل الرابع:-

1. محمد علي الضبيع ، من مشكلات الأسرة الليبية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – الجماهيرية ، ط 1 ، 1984 ، ص ص 38 ، 39 .
2. دليل ليبيا الشامل ، إعداد وتنفيذ اللجنة الشعبية للسياحة بشعبية الجفرة ، 2004 – 2005 ف ، ص 2 .
3. دليل ليبيا الشامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .
4. المهدي محمد الأزرق ، الجفرة معالم وصور ،اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة والسياحة بشعبية الجفرة ، مطبعة الازدهار ، 2001 ف ، ص 16 .
5. دليل ليبيا الشامل، مرجع سبق ذكره، ص 2 .
6. المهدي محمد الأزرق ، مرجع سبق ذكره، ص 16 .
7. ونيس عبد القادر الشركي ومصطفي جهان ومصباح عاشور ، جوانب من جغرافية الجفرة ، ط 1 ، سلسلة كتاب جغرافية ليبيا ، الكتاب رقم (1) ، رؤيا للكتاب ، زليتن – ليبيا ، 2006 ف ، ص ص 56 ، 57 .
8. اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة ، المعرض الأول للصناعات التقليدية بشعبية الجفرة تحت شعار " عراقة الماضي وروح التجديد " في الفترة ما بين 20– 22 الكانون ، 2004 ف .
9. محمود أحمد زاقوب ، إمكانيات الاستفادة من المقومات الطبيعية والبشرية في إبراز السياحة الصحراوية ، اللجنة الشعبية العامة للسياحة لشعبية الجفرة ، الندوة العلمية حول السياحة الصحراوية هون– الجفرة من 20 – 22 / 12 / 2004 ف ، ص7 .
10. أحمد عبد السلام بركوس ، التعريف بمقتنيات الواحة والأمثال والأشعار الشعبية كتراث ثقافي ومتدلول هوية يجب أن يعرفها السائح ، ص2 .
11. أحمد عبد السلام بركوس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 3 ، 4 .
12. محمود أحمد زاقوب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 1 ، 7 .
13. الخريف السياحي ، نقوش –مرحي– ذكريات – بوح النخلة ، مجلة سنوية تصدر عن الخريف السياحي الدولي بهون ، الدورة الثالثة ، من 2– 4 التمور ، 1428 م ، ص 6 .
14. علي عياد بن حامد ، أثر التغيرات البنيوية الجديدة على النمو السكاني في هون بليبيا ، الندوة العلمية حول الموارد الطبيعية والبشرية بشعبية الجفرة ، هون 28 – 30 التمور 1430 ف ، 2000 ف ، ص 77 .
15. محمد السرار واحمد حامد احمد ، مذكرة عن إنجازات قطاع اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة لشعبية الجفرة خلال الأعوام 2000 2001 2002 ف ، ص ص 1 ، 2 .
16. الجفرة صحيفة تأسست عام 1996ف تحت اسم اللجنة الشعبية لشعبية الجفرة أخبار الجفرة ، منجزات شعبية الجفرة من الفترة " 99– 2000–2001 " ، مرجع سبق ذكره، ص 4 .
17. الجنة الشعبية للشعبية الجفرة ، منجزات شعبية الجفرة خلال الأعوام " 1999–2000–2001 "، المرجع نفسه ، ص 5.
18. ونيس عبد القادر الشركي ومصطفي جهان ومصباح عاشور ، مرجع سبق ذكره، 2006 ف ، ص ص 56 ، 57 .
19. مقابلة شخصية للأخ / مدير أمانة النقل والموصلات بمؤتمر هون .
20. الهادي أبو تونس ومحفوظ غميض ، مرجع سبق ذكره، 2002 ف .
21. الهادي أبو تونس ومحفوظ غميض ، مرجع سبق ذكره، 2002 ف .
22. محجوب عطية الفائدي ، علم الاجتماع الريفي ، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع ، مصراته ، 1999 ف ، ص 125
23. علي عياد بن حامد ، مرجع سبق ذكره، ص .
24. محجوب عطية الفائدي ، مرجع سبق ذكره، ص 126 .
25. سعاد الشتوي ، التغير الاجتماعي وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة – دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من سكان سرت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة التحدي، 2006 – 2007 ف ، ص ص 48 – 49 .
26. أحمد الاحمر ، الأسرة الليبية الحضرية تركيبها ووظائفها ومشكلاتها ، المرجع نفسه ، ص 22 .
27. علي عياد بن حامد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 3 ، 4 .
28. محجوب عطية الفائدي ، مرجع سبق ذكره، ص 126 .
29. الرواية الشفهية للأستاذ عبد اللطيف الريفي، شهر الصيف ، هون ، 2006 ف .
30. الرواية الشفهية للأستاذ أحمد بركوس ، شهر الصيف ، هون ، 2006 ف .

31.عزيزة المهدي الهوني ، مدينة هون بين أصالة الماضي واحتياجات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، قسم الجغرافيا ، 2003 – 2004 ف ، ص 18 .
32.الرواية الشفهية للأستاذ عبد اللطيف الريفي ، شهر الصيف ، هون ، 2006 ف .
33.الندوة العلمية حول الموارد الطبيعية والبشرية بشعبية الجفرة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 6 ، 7 .
34.محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الفولكلور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1992 ف ،ص39 .
35.من خلال معايشة الباحث لمجتمعه المحلي ، هون ، 2006 ف .
36.جُمعت هذه البيانات بمعرفة الباحث من إذاعة الجفرة المحلية ، برنامج تراثنا الجميل ، المرجع نفسه ، 2001 ف .
37.سورة القدر ، الآية (1) ، (2) ، (3) .
38.جُمعت هذه البيانات بمعرفة الباحث من إذاعة الجفرة المحلية ، برنامج تراثنا الجميل ، المرجع نفسه ،2001 ف 39 .جمعت هذه الأبيات من كبار السن من نساء المجتمع المحلي ، هون ، شهر الصيف ، 2006 ف .
40.طه عبد السلام حصن ، من مفردات الخريف ، خريف 2006 ف ،اللجنة الشعبية العامة للسياحة ، مهرجان الخريف السياحي الدولي بهون ،خريف الواحة-ساحة للفرح-تجسيد للأصالة، الدورة 11 من 9-11-الحرث،2006 ف، ص1.
41.طه عبد السلام حصن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 2 ، 3 .
42.جُمعت هذه البيانات من إذاعة الجفرة المحلية ، برنامج تراثنا الجميل ، مرجع سبق ذكره، 2001 ف .
43.من خلال معايشة الباحث لمجتمعه المحلي ، هون ، شهر ناصر ، 2006 ف .
44.ميروكة نصر، العادات والتقاليد بين الصح والخطأ ، أخبار الجفرة، صحيفة شهرية تصدر عن إدارة الإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية للجنة الشعبية لشعبية الجفرة ، العدد 31 ، 1429 م ، ص 3 .
45.من خلال الروايات الشفهية لكبار السن بالواحة، شهر الصيف ، 2006 ف .
46.الرواية الشفهية لكبار السن بالواحة ، مرجع سبق ذكره، 2006 ف .
47.من خلال معايشة الباحث لمجتمعه المحلي ، 2006 ف .
48.الرواية الشفهية للأستاذ عبد اللطيف الريفي، شهر الماء ، 2006 ف .
49.محمد علي الضبيع ، مرجع سبق ذكره، ص 42 .
50.من خلال الروايات الشفهية لكبار السن من الرجال والنساء بالمجتمع المحلي – هون ، شهر ناصر، 2006 ف .
51.سورة الإسراء ، الآية (27) .
52.مـــن خلال الروايات الشفهية التي قابلها الباحث شخصياً مع كبار السن من الرجال والنساء بالمجتمع المحلي- هون، شهر ناصر، 2006 ف .
53.من خلال الرواية الشفهية للأستاذ عبد اللطيف الريفي، شهر الماء ، 2006 ف .
54.من خلال الروايات الشفهية لكبار السن بالمجتمع المحلي- هون ، شهر ناصر، 2006 ف .
55.من خلال المقابلة الشخصية لكبار السن بالمجتمع المحلي- هون ، شهر ناصر، 2006 ف .
56.من خلال مقابلة الباحث الشخصية لكبار السن (ذكور وإناث) ، شهر ناصر، 2006 ف .
57.من خلال الروايات الشفهية لكبار السن بالمجتمع المحلي- هون ، شهر ناصر، 2006 ف .
58. سور الإسراء ، الآيـــة (27).
59. من خلال أراء الباحث ومعايشته للمجتمع المحلي ، شهر ناصر ، 2006 ف .

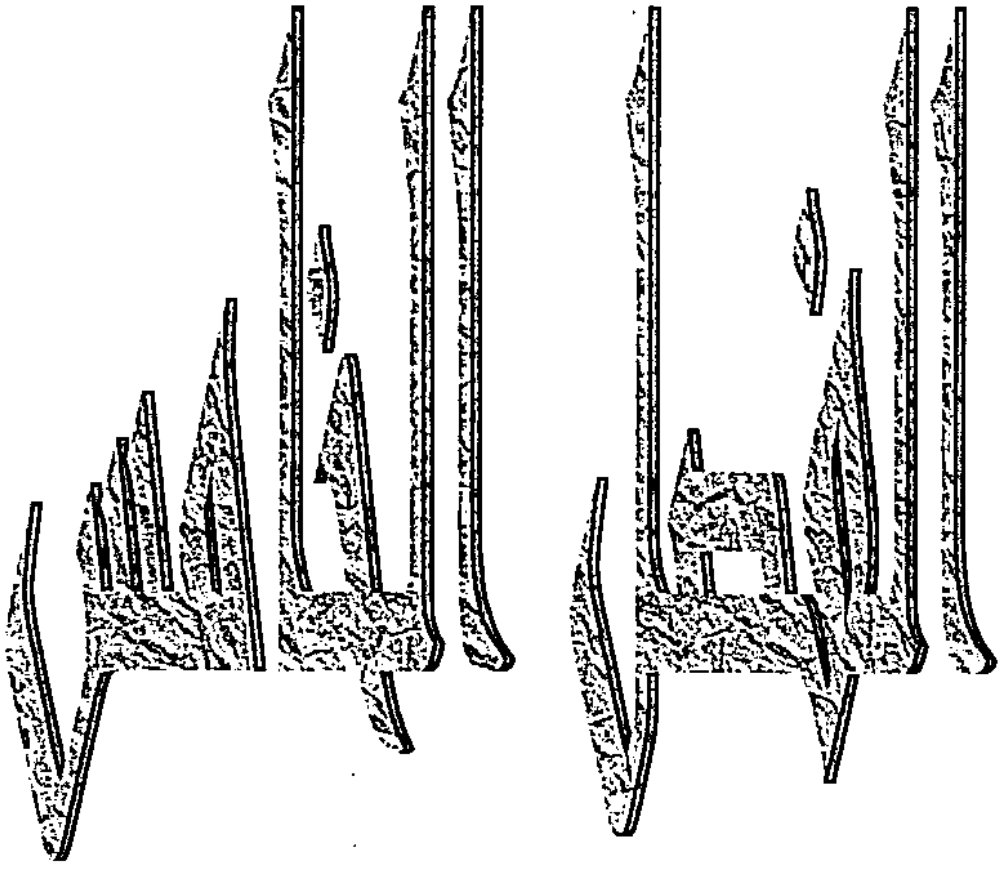

الإجراءات المنهجية وخطوات الدراسة الميدانية ووصف العينة

أولاً : مجالات الدراسة :-

يُعتبر تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة ، فمن خلالها يتم التعرف على المنطقة التي أجُريت فيها الدراسة ، والأفراد المبحوثين الذين ستجري عليهم الدراسة بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة ، وقد اتفق كثير من الباحثين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسية ثلاثة وهي المجال البشري والزمني والجغرافي :

1. المجال البشري :

ويقصد به مجموعة الأفراد والجماعات التي ستجرى عليهم الدراسة ، وقد تضمن مجالها البشري عينة تتكون من أرباب الأسر الذكور بمدينة هون البالغ عددهم 157رب أسرة.

2. المجال الجغرافي :

لكي يتمكن الباحث من النجاح في مهمتهُ لابد أن يكون على قدر كافٍ من المعرفة عن المجتمع الذي سوف تجرى فيه الدراسة للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد على التخطيط للمجتمع . وقد حَدَدَ الباحث مدينة هون كمجال مكاني للدراسة الحالية حيث تتكون المدينة من أربع تجمعات وهي تجمع شهداء عافية ، وهون المركز ، وشهداء 15 نوفمبر ، والقصير كما يوجد بها أكبر تجمع لارباب الأسر مقارنة بالمناطق المجاورة ، وذلك لإقامة الباحث في هذه المدينة مما يُوفر عليه تفادي الكثير من الصعوبات التي من الممكن أن تواجهها ، كذلك لخبرة الباحث ودرايتهُ بمجتمع الدراسة مما سهل عليه القيام بهذه الدراسة.

3. المجال الزمني :

وهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية ومرحلة جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتفريغها والتي استغرقت حوالي سنة تقريباً وقد تمت هذه الدراسة على مرحلتين:-

<u>المرحلة الأولى:</u> وتم فيها جمع الأدبيات المتعلقة بالإطار النظري للدراسة وتصميم الاستمارة ، وإجراء الدراسة الاستطلاعية وقد استمرت من 2006.3.1 ف حتى 2007.4.25 ف.

المـــرحلة الثانـــية: وقـــد تـــم تطبيق استمارة الاستبيان بصورتها النهائية ، كذلك إجراء العملـــيات الإحـــصائية من تفريغ وتحليل البيانات وذلك باستخدام الحاسب الآلي وبرنامج Spss وأخيراً إعداد التقرير النهائي للدراسة.

ثانياً : منهج الدراسة : يعـــرف المنهج بأنه " الأسلوب أو الطريقة التي يستعملها الباحث بهـــدف الوصـــول إلـــى المعلومات التي يريد الحصول عليها بطرق علمية وموضوعية مناسبة [1].

وقـــد اتبع في هذه الدراسة "**المنهج الوصفي**" حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مـــع فهمهـــا وتحلـــيلها مـــن أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية [2].

وســـوف يستعين الباحث بغية الوصول إلي الأهداف المرجوة من هذه الدراسة بالطرق والأســـاليب البحثـــية المحققـــة لـــذلك ، وبما أن الدراسة سوف تقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها فهي تعتبر دراسة وصفية تحليلية تفسيرية باستخدام " **أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة** ".

ثالثاً : نوع الدراسة : وتندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية المسحية للمجتمع المحلي، حيث تتناول العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع الذين يعيشون في بيئة جغرافية معينة[3] لوصف مختلف ما يتعلق باتخاذ القرارات الأسرية للتعرف على طبيعة هذه العلاقة بين العوامل الاجتماعية موضوع الدراسة الحالية والقرارات الأسرية المتصلة بها.

وســـوف تعتمد الدراسة على **أسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة** ، وهو أكثر إســـتخداماً فـــي مجال العلوم الاجتماعية ، وذلك لأنه بواسطة المسح نستطيع جمع وقائع ومعلومات موضوعية قدر الإمكان عن موضوع الدراسة .

رابعاً : وصف المجتمع الأصلي وأسلوب اختيار العينة :

تعـــرف العيـــنة " **بأنها جزء من مجتمع البحث يتم اختيارها بطريقة عشوائية بحيث تمثل الخصائص العامة للمجتمع المدروس** [5] .

يـــتكون المجتمع الأصلي في هذه الدراسة من الأزواج في الأسرة النووية المقيمين بمدينة هـــون (**أرباب الأسر الذكور**) والذين لديهم أبناء ، وسيتم حصر هؤلاء الأزواج أو أرباب

الأسر الذكور من مختلف سجلات التعداد لعام 2006 ف حسب تعداد كل تجمع من الأربع تجمعات .

(**التي سيتم إجراء الدراسة الميدانية عليها**) ، حيث كانت كالتالي :

جدول رقم (8)

يبين التجمعات الرئيسية لمدينة هون وعدد الأسر القاطنة بها لعام 2006 ف .

ر.م	اسم التجمع	عدد الأسر المختارة
1	تجمع شهداء 15 نوفمبر	226
2	تجمع شهداء عافية	418
3	تجمع هون المركز	142
4	تجمع القصير	193
المجموع		979

المصدر : جمعت هذه الاحصائيات من التعداد العام للسكان بمدينة هون لعام 2006 ف .

والجدير بالذكرر أن إجمالي عدد الأسر(**الليبية ، والأجنبية**) بمدينة هون هو **3851 أسرة** حيث تم استبعاد **تجمع شهداء تاقرفت ، وتجمع حي المجاهد ، وتجمع العمارات الإدارية الجديدة الواقعة بالمدينة ، كما تم استبعاد الأسر الممتدة القاطنة مع الأسر النووية من مجتمع الدراسة**، وذلك لعدم تيسير الحصول على البيانات الخاصة بالتعداد بالتجمعات المذكورة سلفاً ، وكذلك نظراً لعدم توفر بيانات وإحصاءات بالأسر بهذه التجمعات ، كما تم استبعاد الأسر (**الأجنبية ، وغير الليبية**) وكذلك الليبيين القاطنين في المدينة غير الهونيين + الغير الليبيين بمدينة هون كما تم استبعاد الأسر الحديثة العهد بمدينة هون *، واستبعاد الأسُر ذات فترة زواج أقل من 10 سنوات *.هذا وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة بعد أن تم استبعاد المناطق والأسر المذكورة سابقاً نحو **979 أسرة** من إجمالي عدد الأسر بمدينة هون والذي بلغ حوالي **3851 أسرة** (**ليبيين وأجانب**) بما يمثل **25.42 %** من إجمالي المجتمع المحلي بمدينة هون.

وروعي أن يكون الأزواج قد بلغوا 30 سناً فأكثر ، بالإضافة إلي قلة التكلفة المادية المستخدمة في عملية جمع البيانات وذلك لوقوع مكان الدراسة ضمان نطاق سكن الباحث.

* الأسر الحديثة العهد : هي الأسر التي قضت أقل من عشر سنوات بمدينة هون.

* تم أستبعادها لعدم كفاية مدة الزواج لوجود خبرة زواجية مناسبة تسمح بإتخاذ قرارات أسرية تتناسب مع أهداف الدراسة.

عينة الدراسة :-

لقد كان مجموع الاستمارات التي جُمعت مائة وسبعون استمارة ، حيث تم فرز الاستمارات من حيث أنها قد تكون استمارات إجاباتها ناقصة وغير كاملة وكذلك الأمر بالنسبة للاستمارات التي لم تصل للباحث في وقتها المناسب حيث تم استبعاد أربعة عشرة استمارة ، ذلك لعدم توافر الشروط المطلوبة كان يكون المبحوث المعني غير موجود أثناء فترة جمع البيانات ، أو لامتناع أرباب الأسر عن الأولاد بالبيانات المطلوبة من قبل الباحث ، أو لتخوفهم من البيانات المُتعلقة بالدراسة بأنها أسئلة حساسة ومحرجة لدى المبحوث ، أو لوجود مساكن خالية ، أو لأسباب أخرى وتجدر الإشارة إلى أن وحدة التحليل (الدراسة) هي (رب الأسرة) ، وبالتالي تم استبعاد ، الشركات والمحلات التجارية ، التي لم تسجل في عينة الدراسة.

خامساً : أداة جمع البيانات : وتم الاعتماد على أداة الأستبيان وذلك بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي طبق فيها الاستبيان على مجموعة من أرباب الأسر الذكور في مجتمع الدراسة " هون " .

وسوف يتم الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لأن أكبر نسبة من المبحوثين من (أرباب الأسر الذكور) يكون بإمكانهم تعبئة الاستبيان دونما اعتماد على الباحث إلا فيما يتطلب شرح بعض التعليمات الهامة من قبل الباحث كطريقة تعبئة الاستبيان ووضع العلامة في المكان المناسب لها من فئات الإجابة التي يقوم الباحث باختيارها.

ويُعد **الاستبيان** وسيلة بالنسبة لهذا النوع من الدراسات (فالاستبيان يمكن الباحث من الحصول على بيانات عن مشاعر الأفراد ودوافعهم وعقائدهم نحو موضوع معين ، وكذلك البيانات التي يصعب الحصول عليها بطريقة أخرى كالملاحظة أو المقابلة) [6].

هذا إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستبيان كأداة لجمع البيانات والتي أمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة ، فهو يقلل من الحاجة إلى مساعدين إذا كان عدد أفراد العينة كبيراً، كما يسمح الاستبيان للمبحوث بأن يأخذ حريته في الإجابة على الأسئلة بالطريقة التي تتلاءم مع أفكاره وميوله واتجاهاته ، ويكون أكثر صراحة [7].

وينطوي الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة على سبع جوانب مرتبة كالتالي :-

1- **الجانب الأول** : ويحتوي على البيانات الأولية (**الأساسية**) كالسن (**النوع**) ، والمستوى التعليمي ، والدخل الشهري ، والمهنة .

2- **الجانب الثاني :** ويختص بالقرار الأسُري المتعلق بزواج الأبناء .

3- **الجانب الثالث :** ويختص بالقرار الأسُري المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء .

4- **الجانب الرابع :** ويختص بالقرار الأسُري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء.

5- **الجانب الخامس :** ويختص بالقرار الأسُري المُتعلق بعمل المرأة .

6- **الجانب السادس :** ويختص بالقرار الأسُري المُتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة.

ومـــن أجل الوصول إلي استبيان يحقق أهداف البحث العلمي ويقيس ما يسعى الباحث إلي قياسه ثم وضع الفقرات أو الأبعاد الرئيسية للأستبيان ، ومن ثم وأجريت عليها الخطوات التالية:

تجربة الاستبيان : (الدراسة الاستطلاعية) :-

اشتملت هذه المرحلة على اختبار الاستبيان الذي سيتم استخدامهُ من ناحية صياغة الأسئلة ووضـــوحِها للمبحوثـــين وقـــدرتهم علـــى الإجابة على أسئلته ، وقد جرب الاستبيان على عشرون زوجاً مُوزع على مدينة هون . وفي ضوء نتائج التجربة الاستطلاعية قام الباحث بإجراء بعض التعديلات على أسئلة الاستبيان .

صدق الاستبيان : (الظاهري) :-

والتأكد من أن الاستبيان يقيس فعلاً الجوانب التي تسعى الدراسة إلى قياسها دون قياس أية جـــوانب أخـــرى ، ثـــم عرض صورة الاستبيان على عدد من الخبراء المحكمين في هذا المجـــال مِنْ ذوي الاختصاص من الهيئة التدريس في الجامعات الليبية ، وعددهم سبعة ، وبعد الأخذ بملاحظاتهم، تبين أن هذه الاستمارة قادرة فعلاً على قياس الجوانب الذي يسعى الباحث لقياسها.

سادساً : أسلوب اختيار العينة : اتـــبعت الدراسة الحالية في اختيار العينة أسلوب(العينة العـــشوائية العـــنقودية ذات المرحلة الواحدة) فمثلاً المجتمع يتكون من مجموعة تجمعات وكـــل تجمع يحتوي على عدة وحدات اجتماعية أو اقتصادية صغيرة ، وكل وحدة من هذه الوحدات تمثل عنقوداً من مجموعة العناقيد التي تُمثل الصورة العامة للمجتمع . بمعني أن المجـــتمع يتألف من عدة مُستويات (تجمعات) ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى وحدات صغيرة ففي المرحلة الأولي مثلاً يمكن للباحث انتقاء مفردات العينة العنقودية مرة واحدة ، بـــأن يتم سحب مفردات[6] العينة من أحد التجمعات(التي تمثل مجتمع الدراسة) وفقاً لأسلوب

---

* أنظر الملحق رقم 2 لجنة المحكمين

العيـــنة العـــشوائية البسيطة أو الطبقية أو المنتظمة[8] . ففي الدراسة الحالية حول(العوامل الاجتماعـــية المتـــصلة باتخاذ القرارات الأسُرية) في هذه الحالة تقوم الدراسة بسحب عينة عـــشوائية مـــن وحدة التحليل للدراسة وهي (الزوج) حيث يتم ذلك من خلال الكشوفات المعـــدة لكـــل تجمـــع لهذا المجتمع حتى تكون العينة ممثلة تمثيلاً صحيحاً سليماً لمفردات المجتمع، ثم يقوم بدراسة وحدات هذه العناقيد أو التجمعات وهي كالتالي : تجمع شهداء 15 نوفمبـــر، وتجمـــع شهداء عافية ، وتجمع هون المركز ، وتجمع القصير ثم تقوم الدراسة بدراســـة وحدات هذه العناقيد أو(التجمعات) وإجراء الاستبيان مع مفردات مجتمع الدراسة التـــي تـــم اختيارهُ عشوائياً . وعند إختيار حجم العينة المناسب من أرباب الأسر أرتات الدراسة أن 15 % من حجم مجتمع الدراسة هي نسبة تمثيل ناسبة لهذا المجتمع ، وبناءاً علـــيه فقـــد تـــم حـــساب هذه النسبة من إجمالي عدد الأسرَ بمجموع التجمعات المختارة (4 تجمعات) ، حيث بلغت هذه النسبة نحو (150 رب أسرة) وعند حساب أنصبة كل تجمـــع من العينة الكلية وتوزيعها بما يتناسب مع عدد الأسر بكل تجمع على حده وجد أن حجـــم العيـــنة سيرتفع من (150 رب أسرة) إلي (157 رب أسرة) عند جبر الكسور العـــشرية أرقـــام صحيحة ولذا ترتفع نسبة تمثيل العينة المختارة إلي (16 %) بدلاً من (15 %) ويتناســـب ذلك مع أهداف الدراسة الحالية، وطبيعة المجتمع الهوني وتجانسه ، وإمكانيات الباحث المادية والزمنية المُتاحة .

والجـــدول التالي يوضع عدد الأسر بكل تجمع من التجمعات الأربعة المختارة ، ونسبة تمثيل كل تجمع في العينة الكلية للمجتمع الأصلي ، ونصيب كل تجمع في العينة المسحوبة، وعدد الأسر الفعلية التي ستجرى عليها الدراسة الراهنة .

سابعاً: اختبار الأداة : قبل الشروع في الدراسة الميدانية تمت تجربة هذه الأداة للتأكد من صلاحياتها ، وبعد تصميم استمارة الاستبيان تم عرضها على مجموعة من المحكمين **من أعضاء هيئة التدريس** بجامعتي الفاتح والتحدي لتحكيم الاستمارة ، وتقرير مدة صلاحيتها لقياس ما صممت من أجله وقد قام المحكمون بمراجعة الاستمارة والحكم عليها من حيث توضيح الأسئلة والأسئلة الزائدة التي لا حاجة لها في الاستبيان كذلك إضافة بعض الأسئلة ومدى صلاحيتها لقياس **العوامل الاجتماعية والقرارات الأسرية المتعلقة بها** وقد أُخذت ملاحظات لجنة المحكمين بعين الاعتبار ، وبعد الأخذ بملاحظاتهم ، تبين أن هذه الاستمارة قادرة فعلاً على قياس الجوانب التي يسعى الباحث لقياسها) وقد اجمع المحكمون على صلاحية استمارة الاستبيان لقياس ما صممت من أجله كما تم من خلال الدراسة الحالية **قياس الصدق الظاهري وصدق المحتوى وصدق المفهوم** الذي استخدمتها الدراسة الحالية **فمثلاً الصدق الظاهري** يتم من خلال معرفة هل سلوك اتخاذ القرار الأسري هو المطلوب أم لا ، وكذلك بالنسبة **لصدق المحتوي** الذي ينطوي على ضرورة التأكد من الأسئلة التي اختيرت الاختبار المستخدم المقارنة مع الأهداف التي يتضمنها محتوى الدراسة ، وكذلك الأمر بالنسبة **لـصدق المفاهيم** وذلك للتأكد من أن المفاهيم التي استخدمتها الدراسة الراهنة تشملها الأسئلة المستخدمة للاستقصاء من المبحوث [9] .

وبعد أن أقر المحكمون لصلاحية الاستبيان و بعد القيام بإجراء بعض التعديلات التي أخذ الباحث بها بعين الاعتبار منها :

1. ترتيب الأسئلة من حيث الأولوية .
2. حذف أو إضافة بعض الفقرات للاستبيان .
3. حذف بعض الأسئلة التي تحمل أكثر من معني . انظر الملحق رقم (2)
4. حذف بعض المتغيرات واستبدالها بمتغيرات أخرى . لجنة المحكمين

طُبق الاستبيان على عينة من أفراد مجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها 15 رب أسرة من الذكور بمدينة هون مكان الدراسة الميدانية ووزعت استمارات الاستبيان على أرباب الأسر الذكور بتاريخ 2007/4/4 ف وذلك لغرض استطلاع أراء المبحوثين بشكل مصغر، ويهدف الباحث من إجراء الدراسة **الاستطلاعية (الاسترشادية)** إلى التعرف على:

- الأسئلة الغامضة وغير مفهومة بالنسبة المبحوثين .

جدول رقم (9)

يبين عدد الأسر ونسبة تمثيلها بالتجمعات المختارة بعينة الدراسة .

ر.م	أسم التجمع	عدد الأسر بكل تجمع	نسبة تمثيل التجمعات = $\frac{157}{979}\times 100 = 16003$	نصيب كل تجمع في العينة المسحوبة	عدد الأسر الفعلية
1	تجمع شهداء 15 نوفمبر	226	$\frac{226}{979}\times 100 = \%23$	= 157 × 0.23	36
2	تجمع شهداء عافية	418	$\frac{418}{979}\times 100 = \%42$	= 157 × 0.42	66
3	تجمع هون المركز	142	$\frac{142}{979}\times 100 = \%15$	= 157 × 0.15	24
4	تجمع القصير	193	$\frac{193}{979}\times 100 = \%20$	= 157 × 0.20	31
المجمـــوع		979	100		157

المصدر : عينة الدراسة الميدانية .

ومن أسباب إختيار الزوج كوحدة للتحليل :

- من المعروف تقليدياً أن الزوج صاحب السلطة على جميع أفراد الأسرة ، وعلى جميع مناحـــي الحـــياة من عمل ، وزواج ، وطلاق ، وسكن ، وخلاف ذلك ، فهو صاحب القرار في الأسرة ، والمسئول عن تسيير ، شئون الحياة وتوجيه الأبناء .
- الـــزوج صـــاحب الكلمة الأولى والأخيرة ويكون الآخرون (الزوجة والأبناء) مجرد تابعين له ولأوامرهُ .
- الـــزوج هـــو المعيل الوحيد ، بالتالي هو الشخص الذي يتخذ القرارات النهائية المتعلقة بالأسرة لكن المناخ الاجتماعي المتغير قد أثر في نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من ناحية علاقة الزوج والزوجة والأبناء ، لأسباب بعضها اجتماعي مثل خروج المرأة للعمـــل وبالتالـــي حـــصولها علـــى دخل مستقل حيث أصبحت الزوجة تقاسم زوجها المسئولية والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

الـــزوج صـــاحب الدخل الرئيسي ، وبالتالي هو المسئول عن عملية شراء مستلزمات المنزل والإنفاق على الحاجات الأساسية .

- تحديد الأسئلة الطويلة والتي قد تحمل أكثر من معني أو مضمون أو الأسئلة الإيحائية *.
- تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها المبحوث في الإجابة على فقرات الاستبيان .

وقد تم توزيع الاستبيان وشرحهُ لإفراد العينة والغرض من الدراسة وأهميتها وتم التأكيد على سرية المعلومات التي سوف يُدلى بها أفراد العينة ، وبعد مرور أسبوعين على توزيع الاستمارات قام الباحث بإعادة توزيع الاستمارات مرة أخرى على نفس أفراد العينة الاستطلاعية ، وذلك لقياس مدى تطابق إجابات المبحوثين في الاستبيان ، ولتعديل أو حذف الأسئلة التي ثبت عدم جدواها أو صلاحيتها أو فهمها من قبل المبحوثين ، وبناءاً على الدراسة الاستطلاعية قام الباحث بتعديل بعض وحدات الاستبيان وفقاً لملاحظات المبحوثين حتى يسهل على أرباب الأسر الإجابة عليها .

هذا وقد طبقت الاستمارة على **15 رب أسرة من الذكور** من مجتمع الدراسة من غير أفراد العينة الأصلية لمعرفة مدى صلاحيتها ثم أعُيد تطبيق الاستمارة على نفس **أرباب الأسر الذكور** بعد مرور فترة أسبوعين ومن خلال ذلك تم حساب مُعامل الصدق كذلك تم حساب ثبات المقياس .

ثامناً : ثبات المقياس : توصف المقاييس بأنها ثابتة إذا أعطت نفس القيم لنفس الأشياء إذا كررت عملية القياس ، فالاختبارات الاجتماعية تعطي نفس النتائج تقريباً إذا طُبقت على نفس الأشخاص في فرصتين أي أن معامل الثبات للاختبار هو **معامل الارتباط** بين االإختبار ونفسه [10] .

وقد تم مقارنة إجابات أرباب الأسر الذي أُجري عليهم الاختبار الأول مع إجاباتهم في المرة الثانية بعد أسبوعين من تطبيق الاختبار الأول ، وقد تم حساب معامل الثبات الكلي باستخدام **معامل ارتباط ببرسون**

$$ر = \frac{ن / مج\ س\ ص - مج\ س\ مج\ ص}{\{ن\ مج\ س^2 - (مج\ س)^2\}\{ن\ مج\ ص^2 - (مج\ ص)^2\}}$$

فبلغت قيمة معامل الثبات الكلية 88 %

معامل الثبات = معامل الصدق الذاتي [11] .

78 = 88 ويتضح أن نسبة الاتفاق كانت عالية نسبياً .

العمل الميداني :-

---

* وهي التي توحي للمبحوث بإجابة معينة.

تم إجراء الاستبيان وتعبئتهُ من عينة الدراسة بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة واختبارها وإجـراء اختـباري الصدق والثبات عليها ، بحيث أصبح الباحث جاهزاً للعمل الميداني ، وبعـد أن تم اختيار **عينة الدراسة** ، رأى الباحث ضرورة إجراء **الاستبيان مع الأزواج** ، وتعبئـتهُ منهم ، دون الاستعانة بأي فريق للعمل الميداني ، وذلك لرغبته في التعرف على طبيعة العلاقات الداخلية بين الزوجين داخل الأسرة ، والاستفادة من القضايا والموضوعات التـي يطرحها الأزواج حول العلاقات الزواجية ، فقد كان **الاستبيان موجه لرب الأسر** ، الأمر الذي ساعد في إجراء الاستبيان وتعبئتهُ من **الزوج كوحدة التحليل** واستغرقت عملية تعبئة الاستمارة من يوم إلى يومين تقريباً .

تفريغ البيانات :-

قام الباحث بعد إجراء استمارة **الاستبيان وتعبئتها من الأزواج** بتفريغ البيانات من خلال ما يأتي :-

1. تدقـيق البـيانات ، واكتـشاف الأخطاء وتصحيحها لضمان اتساق الإجابات واستبعاد الاسـتمارات غيـر الصحيحة ، إذ تم استبعاد **14 استمارة** ، وذلك لعدم وجود بعض الأزواج المعنيـين أثـناء إجراء الاستبيان ولعدم وجود المبحوث المعني أثناء إجراء الدراسـة، ولعـدم صـلاحية بعـض الاستمارات ، مثلاً النقص في الإجابات لبعض الاستمارات ، وكذلك عدم إرجاع المبحوث استمارتهُ للباحث الأمر الذي أدى بالباحث إلى أن يكون وراء المبحوث في أي وقت سواء في منزله أو مكان العمل أو غيره.
2. ترميـز الاسـتبيان مـن خلال عمل دليل الترميز (CODE BOOK) ليستعين به الباحث في عملية التحليل .
3. ترقيم الاستبيان بأرقام مُتسلسلة تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (157) وهو مجموع عدد الاستمارات الفعلية .
4. إدخال البيانات إلى الحاسوب COMPUTER .

أسلوب التحليل الإحصائي :-

سـيتم تحلـيل بيانات الدراسة بواسطة **الحاسوب** باستخدام **زُمرة برامج (SPSS)** للتحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية ، واستخدمت في التحليل الخطوات التالية :-

1. استخدم الباحث الأساليب الآتية لتحليل البيانات المجمعة وهي :

الأساليب المستخدمة في عرض وتحليل البيانات عن طريق جداول النسب المئوية لمتغيرات
الدراسة .

2. تحليل البيانات آلياً باستخدام البرنامج الإحصائي spss الخاص بالعلوم الاجتماعية عن طريق تحليل البيانات وصفياً باستخدام متغير واحد ، وتحليل البيانات باستخدام متغيرين.
3. مربع كا^2 Chi – Sguare باعتباره من أكثر وسائل القياس البارامترية استخداماً وذلك لمعرفة إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .
4. الجاما (Q) Gamma لاختبار قوة واتجاه العلاقة الإحصائية بين المتغيرين .
5. معامل التوافق Cross - top لاختبار وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين .
6. مستوى المعنوية وهي درجة الاحتمال التي تقبل أو ترفض على أساسها الفرضية النظرية، وقد اختير مستوى المعنوية 0.005 % الذي تقبل أو ترفض على أساسهُ الفرضية.

الهوامش :

1. محجوب عطية الفائدي ،طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات على المجتمع الريفي ، ط 1 ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، 1992 م ، ص 23 .
2. محمد شفيق ، البحث الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1998 ف ، ص 93 .
3. صـــلاح مـــصطفي الفـــوال ، مـــناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب ، القاهرة ، سلسلة علم الاجتماع والتنمية ، 1982 ف ، ص 158 .
4. عبدالله عامر اليمالي ، مرجع سابق ذكره ، ص 154 .
5. عبدالله عامر اليمالي ، مرجع سابق ذكره ، ص .
6. عبدالباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، ط 7 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1980 ف ، ص 325 .
7. مصطفى عمر التير ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، ط 3 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس – الجماهيرية ، 1995 ف ، ص 141 .
8. المختار محمد إبراهيم ، مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الإجرائية ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005 ف، ص 58 .
9. عبدالله اليمالي ، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، ط 1 ،المرجع نفسه ، ص 108 – 109 .
10. فؤاد السيد البهي ، علم النفس الاجتماعي ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1979 ف ، ص 415 .
11. مصطفي الأمام وآخرون ، التقويم والقياس ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 ف ، ص 139 .

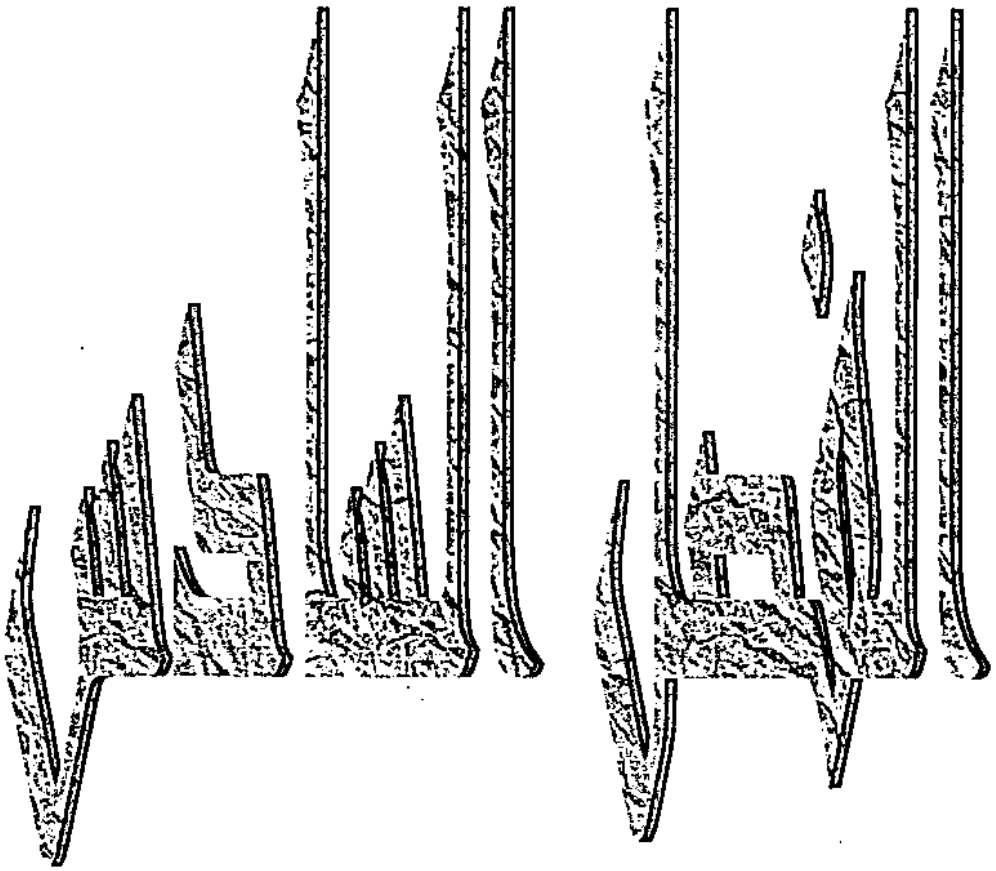

تحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة للدراسة.

تمهيد :

عند دراسة عينة أرباب الأسر لوحظ أن أعمار أفراد العينة تم حصرها في فئات العمر مـــن 30 إلـــي 61 عام فأكثر ، وبالنسبة لمستوى تعليمهم فقد كانت اعلاها في المستوى التعليمي الثانوي ، وادناها في الحاصلين على درجة الدكتوراه.

كمـــا أن النسبة الاعلى للمهن في مهنة موظف ، وادناها في الأعمال الحرة ، أما فيما يخـــتص بالدخـــول ، فقد بلغت أعلى نسبة للدخول التي تراوحت بين 200 – 400 دنيار واقلها نسبة لمن بلغ دخلهم أكثر من 800 دنيار شهرياً.

أما فيما يختص بالقرارات الأسرية فقد لوحظ أن قرار الزواج من أهم القرارات قرار الـــزواج مـــن أهـــم القرارات التي يتخذها الانسان في حياته ، ومؤسسة الزواج هي أهم مؤســـسة في المجتمع وخاصة في المجتمع الليبي ففي المجتمع الهوني مثلاً يتقاسم الزوج والزوجة المسؤولية ، فالزوج هو رب الأسرة والزوجة هي ربة المنزل.

ويتـــضح أن الفتـــى أو الفتاة في المجتمع الهونى لهم الحق في إختيار شريك الحياة أو رفـــضه ولكـــن في إطار العادات والتقاليد ، وخصوصاً التي تحرص على عدم الزواج خارج نطاق المستوى الاجتماعي والاقتصادي .

ومـــازال الأب هـــو صـــانع القرار الأول ، وإليه المرجع في كل الحالات **عند زواج الأبـــناء** ، ومشاركة باقي أعضاء الأسرة بما في ذلك الأم والأخوة الذكور والأقارب تعتبر مشاركة محدودة ، فالكلمة الأولي والأخيرة تعود إلي الأب ، وفي حالة وفاته تنتقل السلطة إلي الأخ الأكبر أو العم.

وتعد قضية **زواج الأقارب** من الموضوعات التي حظيت بأهتمام العديد من الباحثين في عـــدد مـــن العلوم مثل الطب وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم ، حيث أثير في السنوات الأخيـــرة الكثير من التساؤلات حول النتائج المختلفة – الطبية وغير الطبية المترتبة على عملـــية **زواج الأقارب** ، وقد حرصت دراسة **ثريا عبدالجواد وماهر الضبع " 2004 ف "** حـــول (المعـــرفة والاتجاهات والسلوك تجاه الصحة الانجابية وما تقدمه من خدمات في مجـــتمعاتهم) أن اتجاهات الشباب فيما يتعلق بموافقتهم على **زواج الأقارب** وقد تبدلت في اتجـــاه الرفض لهذا السلوك ، حيث أجاب (**73.8 %**) منهم لا يوافقون عليه ، في حين

انخفضت إلي حد كبير نسبة من يوافق عليه ، حيث أشارت النسبة إلي موافقة (19.4%) فقط .

وبمقارنة هذه النتائج بنتائج **الدراسة الحالية** ، والتي أجريت على أرباب الأسر النووية نحو زواج **الأقارب** المنتشر بشكل كبير في مدينة هون مجتمع الدراسة ، اتضح أن **(68) بنسبة (43.3 %)** بأنهم محايدون في زواجهم من أقاربهم ، بينما أشار **(34) بنسبة (21.7 %)** بأنهم غير موافقين في زواجهم من الأقارب ، كذلك أشار **(28) بنسبة (17.8 %)** بأنهم غير موافقون بشدة عند زواجهم من الأقارب ، بينما **(16) بنسبة (10.2 %)** أشاروا بأنهم موافقون على الزواج من دائرة الأقارب،في حين أشار **(11) بنسبة (7.0 %)** بأنهم موافقون بشدة على الزواج من الأقارب . ولذا يرى أرباب الأسر في الوقت الحالي أنه من الأفضل الزواج من خارج نطاق الأقارب تجنباً للمشاكل التي يمكن أن تحدث داخل نطاق الأسرة ، وأيضاً للخوف من إمكانية ظهور بعض الأمراض أو العيوب الخلقية نتيجة للزواج من الأقارب بالإضافة إلي اتخاذ القرار الأسري حول زواج الذكور والإناث من أقاربهم.

كما أن الاختلاف حول **تنظيم الأسرة وعدد الأبناء** قد يؤدى إلي خلافات وخاصة حينما يكون دون داعي أو لأسباب واهية غير مقبولة عند أحد الطرفين وقد يؤدي إلي اضطرابات نفسية . والأصل في الحياة الزوجية هو التناسل والتكاثر ولكن أتيح للزوجين توفير النسل بطريقة سليمة في بعض الأحوال دفعاً للضرر عنهم وعن الأولاد وستتناول الدراسة في هذا الإطار تحديد عدد أفراد الأسرة ذكوراً أو إناثاً واتخاذ القرار في تحديد عدد أفراد الأسرة ، ومدى استعمال الزوج لوسائل تنظيم النسل.

كما تناولت **الدراسة الحالية أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها باتخاذ القرار** وذلك من حيث توضيح أساليب الثواب والعقاب والأساليب الشائعة التي يستعملها الآباء لإبنائهم في حالة ارتكاب الخطأ . من حيث كونها أساليب مرنة أو تسلطية لمالها من أهمية عالية في تربية الأطفال .

ولعل الخلل في قضية **اتخاذ القرار** عند المرأة يعود إلي عدم إعدادها لتكون قادرة على فعـــل ذلك ، لأن كيفية اتخاذ القرار في الحياة الزوجية هو موقف تربوي وتعليمي ، وليس غريـــزياً يولد معها . فإذا كانت أكثر القضايا التي تثير الجدل بين الزوجين تظهر لصالح ربـــة المنـــزل أولا فرق بين الإثنين – العاملة وغير العاملة . فذلك يؤكد أن القضية غير مـــرتبطة بمـــا تفكر به بعض النساء وما أكدته نتائج الدراسة الغربية التي أثبتت لديهم أن العلاقة **بين عمل المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار** شبة حاسمة.

كمـــا ســـيتناول هذا الفصل **الإنفاق على ميزانية الأسرة** والتي تتمثل في قيام الأسرة بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيعه بين أوجه الإنفاق الثابتة والمتغيرة بطريقة تحقـــق منفعة ممكنة . حيث أشارت الدراسة في هذا الإطار إلي مساهمة الزوج بالدخل في ميـــزانية الأسرة ومدى مساهمة الزوجة في الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل ، والقرار المتخذ في شراء الأطعمة والملابس للأسرة ، بالإضافة إلي الاختلاف في الدخل بين الرجل والمـــرأة وسبب الاختلاف بين الزوجين حول الدخل الشهري ، كذلك أشارت الدراسة إلي القـــرارات الأســـرية التـــي يتخذها الزوج بمفرده ، وما هي القرارات التي يتخذها كما تعرضـــت الدراســـة في النهاية إلي سؤال مفتوح حول دور المرأة المناسب وما هو هذا الدور.

كما تبين من خلال نتائج الدراسة الحالية أن الزوج (رب الأسرة) هو الشخص المسؤول والمعـــول عن إعالة أسرته وتوفير جميع المستلزمات والاحتياجات الأساسية لها . علاوة علـــى أنـــه المـــسيطر على دخل الأسرة ومتخذ قرارهُ من خلال شراء الأطعمة والملابس وغيرها .

كمـــا أن هـــناك قـــرارات أخرى تتخذها الزوجة ، ذلك بحكم درايتها وخبرتها باحتياجات المنزل ومتطلباته ، ووجودها المتواصل في المنزل.

خصائص عينة الدراسة :-

بعد الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها، تم تحديد خصائص العينة المتمثلة في عدد من المتغيرات التي حددت في : السن (العمر) – المستوى التعليمي – المهنة – الدخل ، وتم من خلالها تحليل البيانات المتعلقة بآراء أفراد العينة في هذه المتغيرات:

جدول رقم (10)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن للزوج :

السـن	التكـرار	النسـبة
40 – 30	63	% 40.1
50 – 41	69	% 43.9
60 – 51	20	% 12.7
61 فأكثر	5	% 3.2
المجمـوع	157	% 100

يتضح من الجدول رقم (10) أن أكثر من نصف مفردات العينة بنسبة 43.9 % يتركزون في فئتي العمر من 41 – 50 بينما 40.1 % يتركزون في فئتي العمر من 30 – 40 حيث أن السن الاعتيادية لبداية الزواج تكون من سن 25 – 30 سنة ولذلك يتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة هم في السن الاعتيادية للزواج وهي 41 – 50 .

كما أن نسبة 40.1 % في عمر من 30 – 40 وهذا يعني أنه لا يوجد فارق كبير بين الفئتين وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة يتركزون في هاتين الفئتين.

جدول رقم (11)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج :

المستوى التعليمي	التكـرار	النسـبة
ابتدائي	14	% 8.9
إعدادي	46	% 29.3
ثانوي	50	% 31.8
جامعي	40	% 25.5
ماجستير	5	% 3.2
دكتوراه	2	% 1.3
المجمـوع	157	% 100

يبين الجدول رقم (11) أن نسبة الآباء الذين يحملون شهادة التعليم المتوسط " الثانوي ، المتوسط " قد سجلت أعلى نسبة وبلغت 31.8 % تليها نسبة الآباء الذين*يحملون شهادات جامعية وبلغت 25.5 % في حين سجلت نسبة الآباء الذين يحملون شهادة تعليم ابتدائي وبلغت 8.9 % . أما نسبة الآباء الذين يحملون شهادات ما فوق الجامعي " الماجستير والدكتوراه " فسجلت بأقل نسبة. وهذا يدل على المستوى التعليمي المرتفع لأفراد العينة الذين يحملون شهادة تعليم متوسط " تعليم متوسط " حيث سجلت بنسبة 31.8 % وهذا يدل على أن أفراد العينة غالبية تعليمهم ثانوي ومتوسط فقط.

جدول رقم (12)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير مهنة الزوج :

المهنة	التكرار	النسبة
موظف	47	% 29.9
مدرس	30	% 19.1
مهندس	23	% 14.6
متقاعد	26	% 16.6
أعمال حرة	11	% 7.0
مهنة أخرى	20	% 12.7
المجموع	157	% 100

يبين الجدول رقم (12) توزيع أفراد العينة حسب مهنة الزوج ويظهر أن أعلى نسبة سجلت في مهن الأزواج هي مهنة الموظف حيث بلغت 29.9 % يليها نسبة الأزواج الذين يمتهنون مهنة مدرس .

حيث بلغت 19.1 % يليها نسبة من يمتهنون متقاعد حيث بلغت نسبتهم 16.6 % ، يليها نسبة من يمتهنون مهندس حيث سجلت نسبتهم 14.6 % ، أما من يمتهنون مهنة أخرى " فني صيانة، عضو هيئة تدريس ... الخ " قد سجلت نسبتهم 12.7 % ، وأقلهم نسبة من يمتهنون أعمال حرة حيث سجلت نسبتهم 7.0 % . وهذا يدل على أن الزوج في مجتمع الدراسة كمجتمع هون، يتعين في الوظائف الإدارية والمهن المتخصصة إن صح التعبير كمهنة التدريس والطب والتمريض وغيرها وهي تدخل داخل نطاق مهنة " موظف "

جدول رقم (13)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الدخل الشهري للزوج :

الدخل الشهري	التكرار	النسبة
أقل من 200	40	% 25.5
399 – 200	65	% 41.4
599 – 400	40	% 25.5
799 – 600	9	% 5.7
800 فأكثر	3	% 1.9
المجموع	157	% 100

يتضح من الجدول رقم (13) أن أكثر فئات الأزواج تمثيلاً في العينة الذي يبلغ دخلهم الشهري من 200 – 399 وتمثل نسبتهم 41.4 % وهذا يعكس المستوى الاقتصادي المرتفع والدخل المرتفع للأزواج في مجتمع الدراسة مما يساعد على توفير مستوى مناسب من الحياة وقد يساعد ذلك في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بالإنفاق على ميزانية الأسرة، يليه الذين يتراوح دخلهم في فئتي من أقل من 200 ، 400 – 599 بنسبة 25.5

% ، يليها هؤلاء الذين يتراوح دخلهم في فئة 600 – 799 بنسبة 5.7 % وأخيراً الذين يتراوح دخلهم الشهري من 800 فأكثر سجلت نسبتهم 1.9% .

وهذا يدل على أن الدخل الشهري في مجتمع الدراسة من " 200 – 399 " لأن هذا الدخل الشهري للزوج يكاد يكون ثابتاً وخاصة من هؤلاء الذين يمتهنون مهنة " موظف " باعتبارها المهنة الرئيسية لرب الأسرة والأكثر انتشاراً في المجتمع الليبي عامة ومجتمع هون خاصة ومن التحليل الا حصائي للعلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة باستخدام معامل مربع كاى ، عند مستوى المعنوية 0.05 ، فإن قرار الدراسة بمعنوية أو عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات يتم حسمها بمقارنة القيمة المسحوبة (كا2) ، والقيمة الجدولية لها ، حيث يتخذ القرار بمعنوية العلاقة عندما تكون قيمة كا2 المسحوبة أكبر من كا2 الجدولية ، والعكس صحيح ، أي يتخذ القرار بعدم معنوية العلاقة عندما تكون كا2 المسحوبة أقل من كا2 الجدولية .

جدول رقم (14)

يبين توزيع مفردات العينة نحو كيفية إتمام عملية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة

حسب متغير السن :

السن	اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة						
	أجابو بلا*	عن طريق الأب	عن طريق الأم	الأخ الأكبر	الأقارب	أفراد الأسرة جمعياً	المجموع
40-30	8(12.7%)	10(15.9%)	1(1.6%)	15(20.6 %)	2(3.2%)	29(46.0%)	63(100%)
50-41	14(20.3%)	9(13.0 %)	1(1.4 %)	9 (13.0 %)	2(2.9%)	34(49.3%)	69(100%)
60-51	4(20.0%)	2(10.0%)	1(5.0 %)	5(25.0%)	2(10.0%)	6(30.0%)	20(100%)
61فأكثر	-	-	-	1(20.0%)	1(20.0%)	3(60.0%)	5(100%)
المجموع	26(16.6 %)	21 (13.4%)	3(1.9 %)	28(17.8%)	7(4.5%)	72(45.9%)	157(100%)
كا^2 المحسوبة = 12.403، كا^2 الجدولية = 3.60، درجة الحرية = 15 ، مستوى الدلالة = 0.648 ، *c0.271 = ، *G=-0.031							

* إجابة أفراد العينة بأنهم لا يشاركون في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

من خلال النظر إلى الجدول رقم (14) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج وكيفية إتمام عملية اتخاذ القرار اختيار شريك الحياة ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (49.3 %) أشاروا إلى أن اختيار شريك الحياة يتم عن طريق أفراد الأسرة جميعاً من (الزوج والزوجة والأبناء) والذين تتراوح أعمارهم ما

* C تشير الى معامل التوافق بينما G تشير الى معامل جاما وهكذا في الجداول القادمة

بـــين (41 – 50) ســـنة ، وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمته 12.403 وعند درجة حرية 15 ومستوى دلالة (0.648) . تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .8

جدول رقم (15)

يبين توزيع مفردات العينة نحو كيفية إتمام عملية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة						
	أجابوا بلا *	عن طريق الأب	عن طريق الأم	الأخ الأكبر	الأقارب	أفراد الأسرة جميعاً	المجموع
ابتدائي	(%14.3)2	(%14.3)2	–	(%7.1)1	(%14.3)2	(%50.0)7	(%100)14
إعدادي	(%17.4)8	(%6.5)3	–	(%23.9)11	(%4.3)2	(%47.8)22	(%100)46
ثانوي	(%18.0)9	(%16.0)8	(%4.0)2	(%20.0)10	(%6.0)3	(%36.0)18	(%100)50
جامعي	(%15.0)6	(%17.5)7	(%2.5)1	(%15.0)6	–	(%50.0)20	(%100)40
ماجستير	(%20.0)1	(%20.0)1	–	–	–	(%40.0)2	(%100)5
دكتوراه	–	–	–	–	–	(%100.0)2	(%100)2
المجموع	(%16.6)26	(%13.4)21	(%1.9)3	(%17.8)28	(%4.5)7	(%45.9)72	(%100)157
كا2 المحسوبة =17.471، كا2الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 25 ، مستوى الدلالة = 0.864 ، c=0.316 G=-0.014							

* إجابة أفراد العينة بأنهم لا يشاركون في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (15) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمـــي للزوج واتخاذ وكيفية إتمام عملية اتخاذ القرار باختيار شريك الحياة ، فمن خلال النـــسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (50.0 %) أشاروا إلى أن اختيار شـــريك الحـــياة يـــتم عـــن طـــريق أفراد الأسرة جميعاً ممن يحملون المستوى التعليمي (ابتدائي،والجامعـــي) ، وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (17.471) وعند درجة حرية 25 ، وبمستوى دلالة (0.864) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين.كما تبين من الجـــدول أن أعلـــى نسبة (**50.0 %**) وباقي النسب كلها أقل من(**50.0 %**) وبالتالي فهي غيـــر ذات دلالـــة إحـــصائية بين المستوى التعليمي للزوج وكيفية اتمام عملية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة.

جدول رقم (16)

*C تشير إلى معامل التوافق ، بينما تشير G إلى معامل جاما وهكذا في الجداول القادمة .

يبين توزيع مفردات العينة نحو كيفية إتمام عملية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة حسب متغير المهنة:

المهنة	اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة													
	أجابوا بلا*		عن طريق الأب		عن طريق الأم		الأخ الأكبر		الأقارب		أفراد الأسرة جميعاً		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	6	%12.8	3	%6.4	1	%2.1	7	%14.9	4	%8.5	26	%55.3	47	%100
مدرس	5	%16.7	3	%10.0	1	%3.3	6	%20.0	2	%6.7	13	%43.3	30	%100
مهندس	4	%17.4	5	%21.7	-	-	4	%17.4	-	-	10	%43.4	23	%100
متقاعد	6	%23.1	4	%15.4	1	%3.8	4	%15.4	-	-	11	%42.3	26	%100
اعمال حرة	-	-	3	%27.3	-	-	4	%36.4	1	%9.1	3	%27.3	11	%100
مهنة أخرى	5	%25.0	3	%15.0	-	-	3	%15.0	-	-	9	%45.0	20	%100
المجموع	26	%16.6	21	%13.4	3	%1.9	28	%17.8	7	%4.5	72	%45.9	157	%100
كا2المحسوبة =20.680، كا2 الجدولية =7.43، درجة الحرية =25 ، مستوى الدلالة 0.710، c=0.341، G=-0.157														

* إجابة أفراد العينة بأنهم لا يشاركون في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

من خلال النظر إلى الجدول رقم (16) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهن الـــزوج واتخاذ قرار اختيار شريك الحياة ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت(55.3 %) أشاروا إلى أن اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة يتم عن طريق أفـــراد الأسرة جميعاً بما فيهم (الزوج والزوجة والأبناء) ممن يمتهنون مهنة(موظف) – وبإجـــراء اختـــبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (20.680) وعند درجة حرية 5 ، وبمستوى دلالة(0.710) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (17)

يبين توزيع مفردات العينة نحو كيفية إتمام عملية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل	اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة													
	أجابوا بلا **		عن طريق الأب		عن طريق الأم		الأخ الأكبر		الأقارب		أفراد الأسرة جميعاً		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	8	–	3	%7.5	-	–	10	%25.0	19	%47	19	%47.5	40	%100
399-200	8	%7.8	7	%10.8	1	%1.5	12	%18.5	30	%46.2	30	%46.2	65	%100
599-400	6	–	8	%20.0	1	%2.5	4	%10.0	21	%52.5	21	%52.5	40	%100
799-600	2	–	3	%33.3	1	%11.1	2	%22.2	1	%11.1	1	%11.1	9	%100
800فأكثر	2	–	–	-	–	–	–	–	1	%33.3	1	%33.3	3	%100
المجموع	26	%4.5	21	%13.4	3	%1.9	28	%17.8	72	%45.9	72	%45.9	157	%100
كا2المحسوبة = 32.425، كا2 الجدولية 7.43، درجة الحرية =20، مستوى الدلالة = 0.039، c=0.414 ، G=0.103														

** إجابة أفراد العينة بأنهم لا يشاركون في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

من خلال النظر إلى الجدول رقم (17) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل

الشهري للزوج واتخاذ قرار اختيار شريك الحياة ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (52.5 %) أشاروا إلى أن اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة يتم عـــن طريق أفراد الأسرة جميعاً والمكونين من (الزوج والزوجة والأبناء) ممن يتراوح دخلهـــم الـــشهري مـــا بـــين (400 – 599) وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (32.425) وعـــند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.039) تبين عدم وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (18)

يبين توزيع مفردات العينة حول زواج الأقارب حسب متغير السن :

السن	الاتجاه نحو زواج الأقارب										
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40-30	3	%4.8	6	%9.5	27	%42.9	18	%28.6	9	%14.3	63	%100
50-41	8	%11.6	8	%11.6	29	%42.0	10	%14.5	14	%20.3	69	%100
60-51	-	-	1	%5.0	11	%55.0	4	%20.0	4	%20.0	20	%100
61 فأكثر	-	-	1	%20.0	1	%20.0	2	%40.0	1	%20.0	5	%100
المجموع	11	%7.0	16	%10.2	68	%43.3	34	%%21.7	28	%17.8	157	%100
كا^2 المحسوبة = 11.299، كا^2 الجدولية = 3.07 ، درجة الحرية = 12 ، مستوى الدلالة = 0.503 ، c = 0.259 ، G= – 002.												

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (18) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الـــزوج والاتجاه نحو زواج الأقارب ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نـــسبة كانـــت (55.0 %) أشاروا بأنهم محايدون في الاتجاه نحو زواج الأقارب والذين تتراوح أعمارهم ما بين (51 – 60) سنة . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (11.299) وعند درجة حرية 12 ، وبمستوى دلالة (0.503) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين.

جدول رقم (19)

يبين توزيع مفردات العينة حول زواج الأقارب حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	الاتجاه نحو زواج الأقارب											
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	3	%21.4	2	%14.3	4	%28.6	5	%35.7	–	–	14	%100
إعدادي	1	%2.2	2	%4.3	27	%58.7	9	%19.6	7	%15.2	46	%100
ثانوي	5	%10.0	6	%12.0	14	%28.0	14	%28.0	11	%22.0	50	%100
جامعي	2	%5.0	6	%15.0	20	%50.0	4	%10.0	8	%20.0	40	%100
ماجستير	–	–	–	–	3	%60.0	–	–	2	%40.0	5	%100
دكتوراه	–	–	–	–	–	–	2	%100	–	–	2	%100
المجموع	11	%7.0	16	%10.2	68	%43.3	34	%21.7	28	%17.8	157	%100

كا² المحسوبة = 34.685 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.022 ، c = 0.425 G = – 0.062

من خلال النظر إلى الجدول رقم (19) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والاتجاه نحو زواج الأقارب ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (60.0 %) من الأزواج بأنهم محايدون حول زواجهم من أقاربهم ممن يحملون تعليم عالي (ماجستير) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (34.685) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة قوي (0.022) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (20)

يبين توزيع مفردات العينة حول زواج الأقارب حسب متغير المهنة :

المهنة	الاتجاه نحو زواج الأقارب											
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	2	%4.3	6	%12.8	23	%48.9	12	%25.5	4	%8.5	47	%100
مدرس	3	%10.0	4	%13.3	10	%33.3	7	%23.3	6	%20.0	30	%100
مهندس	2	%8.7	3	%13.0	10	%43.5	4	%17.4	4	%17.4	23	%100
متقاعد	–	–	1	%3.8	10	%38.5	8	%30.8	7	–	26	%100
أعمال حرة	2	%18.2	1	%9.1	6	%54.5	2	%18.2	–	%35.0	11	%100
مهنة أخرى	2	%10.0	1	%5.0	9	%45.0	1	%5.0	7	–	20	%100
المجموع	11	%7.0	16	%10.2	68	%43.3	34	%21.7	28	%17.8	157	%100

كا² المحسوبة = 21.902 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.346 ، c = 0.350 G = – 0.088

من خلال النظر إلى الجدول رقم (20) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والاتجاه نحو زواج الأقارب ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (54.5 %) من الأزواج بأنهم محايدون حول الزواج من الأقارب ممن يمتهنون مهنة أعمال حرة . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (21.902) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة قوي (0.346) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (21)

يبين توزيع مفردات العينة حول زواج الأقارب حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	الاتجاه نحو زواج الأقارب											
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	3	%7.5	4	%10.0	15	%37.5	9	%25.5	9	%22.5	40	%100
399 - 200	3	%4.6	8	%12.3	30	%46.2	12	%18.5	12	%18.5	65	%100
599 - 400	5	%12.5	3	%7.5	17	%42.5	10	%25.0	5	%12.5	40	%100
799 - 600	–	–	1	%11.1	6	%66.7	1	%11.1	1	%11.1	9	%100
800 فأكثر	–	–	–	–	–	–	2	%66.7	1	%33.3	3	%100
المجموع	11	%7.0	16	%10.2	68	%43.3	34	%21.7	28	%17.8	157	%100

كا² المحسوبة = 12.432 ، كا² الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية 16 ، مستوى الدلالة 0.714 0.271 c = 0.050 – G =

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (21) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والاتجاه نحو زواج الأقارب ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) من الأزواج بأنهم محايدون في اتجاههم نحو الزواج من أقاربهم ممن يتراوح دخلهم الشهري مابين (600 – 799) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 الـــبالغة قيمتها (12.432) وعند درجة حرية 16 ، وبمستوى دلالة قوي (0.714) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

كمـــا أنهـــا نتيجة منطقية من خلال الجدول حيث أن الاتجاه نحو زواج الأقارب يوجد به الكثيـــر من الحساسية والحرج للخوف من حدوث أي مشاكل مستقبلية قد تؤثر على تماسك العائلـــة الكبيـــرة بالإضافة إلي العوامل الوراثية التي تترتب على زواج الأقارب (**عيوب خلقية تؤثر على الأبناء أو تخلف عقلي ... الخ**) .

جدول رقم (22)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير السن :

السن	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم											
	ذكـــــور											
	الابن نفسه		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والابن		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
40-30	41	% 65.1	–	–	1	% 1.6	12	% 19	9	% 14.3	63	% 100
50-41	35	% 65.7	1	% 1.4	5	% 7.2	13	% 8.8	15	% 21.7	69	% 100
60-51	7	% 35.0	1	% 5.0	1	% 5.0	3	% 15.0	8	% 40.0	20	% 100
61 فأكثر	4	% 80.0	–	–	–	–	–	–	1	% 20.0	5	% 100
مجموع	87	% 55.4	2	% 1.3	7	% 4.5	28	% 17.8	33	% 21.0	157	% 100

كا² المحسوبة = 7.601 ، كا² الجدولية = 3.07 ، درجة الحرية = 12 مستوى الدلالة = 0.816 ، c = 0.215 ، G = – 0.131

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (22) تبين وجود علاقة بين سن الزوج واتخاذ القرار حـــول زواج الأبـــناء الذكور من أقاربهم ، فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن

أعلى نسبة كانت (80.0 %) أشاروا أن اتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور يتم من خلال الابن نفسه ممن تتراوح أعمارهم من (61 سنة فأكثر) وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (7.601) وعند درجة حرية 12 ، وبمستوى دلالة (0.816) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (23)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير السن:

السن	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم — إلـــــاث											
	البنت نفسها		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والبنت		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
40-30	5	% 7.9	8	% 12.7	1	% 1.6	19	% 30.2	30	% 47.6	63	% 100
50-41	9	% 13.0	8	% 11.6	2	% 2.9	22	% 31.9	28	% 40.6	69	% 100
60-51	2	% 10.0	5	% 25.0	1	% 5.0	7	% 35.0	5	% 25.0	20	% 100
61 فأكثر	–	–	–	–	–	–	2	% 40.0	3	% 60.0	5	% 100
مجموع	16	% 10.2	21	% 13.4	4	% 2.5	50	% 31.8	66	% 42.0	157	% 100

كا² المحسوبة = 14.931 ، كا²الجدولية =3.07 ، درجة الحرية = 12 مستوى الدلالة = 0.245 ، c = 0.295 ، G = 0.233

وفـــي الجدول رقم (23) تبين أيضاً وجود علاقة بين سن الزوج واتخاذ القرار حول زواج البـــنات الإناث من أقاربهن ، فمن خلال النسب الواردة تبين أن أعلي نسبة (60.0 %) أشاروا إلى أن اتخاذ القرار حول زواج البنات الإناث من أقاربهن يتم من خلال الأب والأم والبـــنت مـــن تتراوح أعمارهم من (61 سنة فأكثر) وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (14.931) وعند درجة حرية 12 ، وبمستوى دلالة (0.245) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (24)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم — ذكـــــور											
	الابن نفسه		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والابن		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ابتدائي	11	% 78.6	1	% 7.1	1	% 7.1	–	–	1	% 7.1	14	% 100
إعدادي	28	% 60.9	–	–	4	% 8.7	6	% 13.0	8	% 17.4	46	% 100
ثانوي	23	% 46.0	–	–	1	% 2.0	15	% 30.0	11	% 22.0	50	% 100
جامعي	21	% 52.5	1	% 2.5	1	% 2.5	7	% 17.5	10	% 25.0	40	% 100
ماجستير	3	% 60.0	–	–	–	–	–	–	2	% 40.0	5	% 100
دكتوراه	1	% 50.0	–	–	–	–	–	–	1	% 50.0	2	% 100
المجموع	87	% 55.4	2	% 1.3	7	% 4.5	28	% 17.8	33	% 21.0	157	% 100

كا² المحسوبة = 22.471 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 مستوى الدلالة = 0.316 ، c = 0.354 ، G = = 0.147

من خلال النظر إلى الجدول رقم (24) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمـــي للزوج واتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهم ، فمن خلال النسب الـــواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (60.9 %) من الأزواج أشاروا أن اتخاذ القـــرار حـــول زواج الأبـــناء الذكور يتم من خلال الابن نفسه ممن يحملون تعليم أساسي (إعـــدادي) يلـــيه(60.0 %) ممن يحملون تعليم عالي (ماجستير) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (22.471) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.316) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (25)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم ، إنـــــاث											
	البنت نفسها		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والبنت		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ابتدائي	1	% 7.1	–	–	–	–	7	% 50.0	6	% 42.9	14	% 100
إعدادي	4	% 8.7	4	% 8.7	1	% 2.2	16	% 34.8	21	% 45.7	46	% 100
ثانوي	6	% 12.0	5	% 10.0	1	% 2.0	17	% 34.0	21	% 42.0	50	% 100
جامعي	4	% 10.0	10	% 25.0	2	% 5.0	10	% 25.0	14	% 35.0	40	% 100
ماجستير	–	–	1	% 20.0	–	–	–	–	4	% 80.0	5	% 100
دكتوراه	1	% 50.0	1	% 50.0	–	–	–	–	–	–	2	% 100
المجموع	16	% 0.2	21	% 13.4	4	% 2.5	50	% 31.8	66	% 42.0	157	% 100

كا^2 المحسوبة = 23.515 ، كا^2 الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 مستوى الدلالة = 0.264 ، c = 0.361 ، G = 0.204

وفي الجدول رقم (25) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للـــزوج واتخـــاذ القرار حول زواج البنات الإناث من أقاربهن ، فمن خلال النسب الواردة تبـــين أن أعلـــي نسبة (80.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخاذ القرار حول زواج البـــنات الإنـــاث يتم من خلال الأب والأم والبنت ممن يحملون تعليماً عالياً (ماجستير) . وبإجـــراء اختـــبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (23.515) وعند درجة حرية 20 وبمستوى دلالة(0.264) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (26)

يبين توزيع مفردات العينة حول اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير المهنة :

الدخل الشهري	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم											
	ذكـــــور											
	الابن نفسه		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والابن		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أقل من200	24	% 60.0	–	–	2	% 5.0	4	% 10.0	10	% 25.0	40	% 100
399-200	34	% 52.3	1	% 1.5	3	% 4.6	14	% 21.5	13	% 20.0	65	% 100
599-400	20	% 50.0	–	–	1	% 2.5	10	% 25.0	9	% 22.5	40	% 100
799-600	8	% 88.9	1	% 11.1	–	–	–	–	–	–	9	% 100
800 فاكثر	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	3	% 100
المجموع	87	% 55.4	2	% 1.3	7	% 4.5	28	% 17.8	33	% 21.0	157	% 100

كا² المحسوبة = 17.464 ، كا² الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 16 مستوى الدلالة = 0.356 ، c = 0.316 ، G = - 0.175

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (26) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج واتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهم ، فمن خلال النسب الواردة في الجـــدول تبين أن أعلى نسبة كانت (63.8 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهم يتم من خلال الابن نفسه ممن يمتهنون مهنة موظف إداري . وبإجـــراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (22.986) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.289) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (27)

يبين توزيع مفردات العينة حول اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير المهنة :

الدخل الشهري	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم											
	إنـــــاث											
	البنت نفسها		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والبنت		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أقل من200	1	% 2.5	6	% 15.0	1	% 2.5	9	% 22.5	23	% 57.5	40	% 100
399-200	9	% 13.8	9	% 3.8	2	% 3.1	21	% 32.3	24	% 36.9	65	% 100
599-400	4	% 10.0	3	% 7.5	–	–	17	% 42.5	16	% 40.0	40	% 100
799-600	2	% 22.2	2	% 22.2	1	% 11.1	2	% 22.2	2	% 22.2	9	% 100
800 فاكثر	–	–	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	1	% 33.3	3	% 100
أقل من200	16	% 10.2	21	% 13.4	4	% 2.5	50	% 31.8	66	% 42.0	157	% 100

كا² المحسوبة = 24.528 ، كا² الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 16 مستوى الدلالة = 0.079 ، c = 0.368 ، G = - 0.021

وفي الجدول رقم (27) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج واتخاذ القـــرار حـــول زواج البنات الإناث من أقاربهن . فمن خلال النسب الواردة تبين أن أعلي نسبة (51.1 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخاذ القرار حول زواج البنات الإناث يتم مـــن خلال الأب والأم والبنت ممن يمتهن مهنة موظف إداري وتعليم عالي (ماجستير) .

وبإجـراء اختـبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (23.515) وعند درجة حرية 20 وبمستوى دلالة (0.264) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (28)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم											
	الذكـــور											
	الابن نفسه		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والابن		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أقل من200	24	% 60.0	–	–	2	% 5.0	4	% 10.0	10	% 25.0	40	% 100
399-200	34	% 52.3	1	% 1.5	3	% 4.6	14	% 21.5	13	% 20.0	65	% 100
599-400	20	% 50.0	–	–	1	% 2.5	10	% 25.0	9	% 22.5	40	% 100
799-600	8	% 88.9	1	% 11.1	–	–	–	–	–	–	9	% 100
800 فاكثر	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	3	% 100
المجموع	87	% 55.4	2	% 1.3	7	% 4.5	28	% 17.8	33	% 21.0	157	% 100

كا2 المحسوبة = 17.464 ، كا2 الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 16 مستوى الدلالة = 0.356 ، 0.316 ، c = 0.175 ، G = –

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (28) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الـــشهري للزوج واتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهم ، فمن خلال النسب الـــواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (88.9 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخـــاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهم يتم من خلال الابن نفسه ممن يتراوح دخلهم الشهري (600 – 799) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (17.464) وعند درجة حرية 16 ، وبمستوى دلالة (0.356) تبين عدم وجود علاقة دالة بين المتغيرين .

جدول رقم (29)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في زواج الأقارب حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	اتخاذ القرار حول زواج الأبناء والبنات من أقاربهم											
	الإنـــــاث											
	البنت نفسها		الأب منفرد		الأم منفردة		الأب والأم معاً		الأب والأم والبنت		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أقل من200	1	% 2.5	6	% 15.0	1	% 2.5	9	% 22.5	23	% 57.5	40	% 100
399-200	9	% 13.8	9	% 13.8	2	% 3.1	21	% 32.3	24	% 36.9	65	% 100
599-400	4	% 10.0	3	% 7.5	–	–	17	% 42.5	16	% 40.0	40	% 100
799-600	2	% 22.2	2	% 22.2	1	% 11.1	2	% 22.2	2	% 22.2	9	% 100
800 فاكثر	–	–	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	1	% 33.3	3	% 100
المجموع	16	% 10.2	21	% 13.4	4	% 2.5	50	% 31.8	66	% 42.0	157	% 100

كا2 المحسوبة = 24.528 ، كا2 الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 16 مستوى الدلالة = 0.079 ، 0.368 = c ، G = – 0.021

وفـــي الجـــدول رقم (29) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للـــزوج واتخـــاذ القرار حول زواج البنات الإناث من أقاربهن . فمن خلال النسب الواردة تبـــين أن أعلـــي نسبة (57.5 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخاذ القرار حول زواج البنات الإناث يتم من خلال الأب والأم والبنت ممن يتراوح دخلهم الشهري (أقل من100). وبإجـــراء اختـــبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (24.528) وعند درجة حرية 16 وبمستوى دلالـــة (0.079) تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج واتخاذ القرار حول زواج الأبناء الذكور من أقاربهن.

جدول رقم (30)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير السن :

السن	اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة											
	الزوج		الزوجة		كلاهما		أخرى		حسب إرادة الله		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40 – 30	9	%14.3	–	–	30	%47.6	–	–	24	% 38.1	63	%100
50 – 41	17	%24.6	1	%1.4	19	%27.5	–	–	32	%46.4	69	%100
60 – 51	9	%45.0	1	%5.0	4	%20.0	1	%5.0	5	%25.0	20	%100
61 فأكثر	1	%20.0	–	–	3	%60.0	–	–	1	%20.0	5	%100
المجموع	36	%22.9	2	%1.3	56	%35.7	1	%6.0	62	%39.5	157	%100

كا² المحسوبة = 24.733 ، كا² الجدولية = 3.07 ، درجة الحرية = 12 ، مستوى الدلالة = 0.016 ، c = 0.369 G = – 0.161

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (30) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج واتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلـــى نـــسبة كانت (60.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القـــرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة يكمن في فئة (كلاهما – أي الزوج والزوجة معاً) ممـــن يتراوح أعمارهم من (61 سنة فأكثر) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (24.733) وعـــند درجة حرية 12 ، وبمستوى دلالة (0.016) تبين وجود علاقة دالة بـــين المتغيـــرين. ويلاحـــظ مـــن خلال بيانات الجدول رقم (26) أن (60.0 %) من الأزواج في سن (61 سنة فأكثر) هم أكثر تفضيلاً لاتخاذ القرارات بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة وهذا يعد أمراً منطقياً نظراً لبلوغه العدد المفضل من الأبناء والاكتفاء بما رزقه الله مـــن الأبناء إلا انه في فئات السن الأصغر فمازال الأزواج يفضلون عدد أكبر من الأبناء للوصول للعدد المرتجي من الأبناء.

جدول رقم (31)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة: الزوج		الزوجة		كلاهما		أخرى		حسب إرادة الله		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	5	%35.7	1	%7.1	6	%42.9	1	%7.1	1	7.1	14	%100
إعدادي	8	%17.4	–	–	17	%37.0	–	–	21	%45.7	46	%100
ثانوي	10	%20.0	–	–	16	%32.0	–	–	24	%48.0	50	%100
جامعي	11	%27.5	–	–	15	%37.5	–	–	14	%35.0	40	%100
ماجستير	1	%20.0	1	%20.0	2	%40.0	–	–	1	%20.0	5	%100
دكتوراه	1	%50.0	–	–	–	–	–	–	1	%50.0	2	%100
المجموع	36	%22.9	2	%1.3	56	%35.7	1	%0.6	62	%39.5	157	%100

كا² المحسوبة = 39.344 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.006 ، c = 0.448 G = – 0.004

وفي الجدول رقم (31) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج واتخـــاذ القـــرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة . فمن خلال النسب الواردة تبين أن أعلي نسبة (50.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة يتخذ حسب إرادة الله ممـــن يحملون تعليماًعالياً (دكتوراه). وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (39.344) وعند درجة حرية 20 وبمستوى دلالة (0.264) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (32)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير المهنة :

المهنة	اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة الزوج		الزوجة		كلاهما		أخرى		حسب إرادة الله		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	8	%17.0	–	–	29	%61.7	–	–	10	%21.3	47	%100
مدرس	12	%40.0	–	–	7	%23.3	–	–	11	%36.7	30	%100
مهندس	4	%17.4	–	–	7	%30.4	1	%4.3	11	%47.8	23	%100
متقاعد	5	%19.2	1	%3.8	9	%34.6	–	–	11	%42.3	26	%100
أعمال حرة	4	%36.4	–	–	1	%9.1	–	–	6	%54.5	11	%100
مهنة أخرى	3	%15.0	1	%5.0	3	%15.0	–	–	13	%65.0	20	%100
المجموع	36	%22.9	2	%1.3	56	%35.7	1	%0.6	62	%39.5	157	%100

كا² المحسوبة = 40.537 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.004 ، c = 0.453 G = 0.205

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (32) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج واتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلـــى نـــسبة كانت (65.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القـــرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة يتم حسب إرادة الله ممن يمتهنون مهنة أخرى مثل

(فني صيانة ، محامي ، ..... الخ). وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (40.537) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.004) تبين وجود علاقة دالة بين المتغيرين.

جدول رقم (33)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	اتجاه الأفراد نحو اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة											
	الزوج		الزوجة		كلاهما		أخرى		حسب إرادة الله		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	10	%25.0	–	–	18	%45.0	–	–	12	%30.0	40	%100
399 – 200	15	%23.1	2	%3.1	28	%43.1	1	%1.5	19	%29.2	65	%100
599 – 400	10	%25.0	–	–	7	%17.5	–	–	23	%57.5	40	%100
799 – 600	–	–	–	–	3	%33.3	–	–	6	%66.7	9	%100
800 فاكثر	1	%33.3	–	–	–	–	–	–	2	%66.7	3	%100
المجموع	36	%22.9	2	%1.3	56	%35.7	1	%0.6	62	%39.5	157	%100

كا2 المحسوبة = 21.538 ، كا2 الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 16 ، مستوى الدلالة = 0.159 ، c = 0.347 G = 0.248

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (33) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الـــشهري للـــزوج واتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجـــدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتجاه الأفراد نحـــو اتخـــاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة يتم حسب إرادة الله ممن يتراوح دخلهم الشهري ما بين (600 – 766) دينار ، وفئة (800 فاكثر) . وبإجراء اختبار الدلالة كـــا2 البالغة قيمتها (21.538) وعند درجة حرية 16 ، وبمستوى دلالة (0.159) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين ، يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (**29**) أنه من المنطقي أن فئات الدخل الشهري الكبير من (**600 – 800**) فأكثر تبحث عن الرفاهية والتي يتعارض معها زيادة عدد الأبناء أي أنه كلما زاد الدخل الشهري للزوج قلت الرغبة في زيادة عدد الأبناء فيما في الفئات الأخرى (**الأقل دخلاً**) قد تجد زيادة عدد الأبناء مصدراً للدخل من عمل الأبناء.

جدول رقم (34)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير السن :

السن	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء											
	أساليب الثواب											
	الثناء عليهم		تشجيعهم		تكافاهم على عملهم		تميزهم فيالمعاملة عن أخوتهم		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
40-30	8	% 12.7	19	% 30.2	28	% 44.4	4	% 6.3	4	% 2.54	63	% 100
50-41	13	% 18.8	20	% 29.0	26	% 37.76	8	% 11.6	2	% 1.27	69	% 100
60-51	6	% 30.0	5	% 25.0	6	% 30.0	3	% 15.0	–	–	20	% 100
61 فأكثر	1	% 20.0	1	% 20.0	2	% 40.0	–	–	1	% 0.63	5	% 100
مجموع	28	% 17.8	45	% 28.7	62	% 39.5	15	% 9.6	7	% 4.45	157	% 100

كا^2 المحسوبة = 3.714 ، كا^2 الجدولية = 3.60 ، درجة الحرية = 15

مستوى الدلالة = 0.999 ، c = 0.152 ، G = - 0.025

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (34) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والقرار المتخذ في أساليب الثواب التي يستخدمها الزوج لأبنائه . فمن خلال النسب الـــواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (63.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخـــاذ القـــرار في أساليب الثواب التي يستخدمها الأزواج لأبنائهم تكمن في غير ذلك من أســـاليب الـــثواب التـــي أوضـــحوا أنها تتمثل في (التوجيه والإرشاد الخ) ممن تتراوح أعمـــارهم (61 سنة فأكثر). وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (3.714) وعند درجة حرية 15 ، وبمستوى دلالة (0.999) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (35)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير السن :

السن	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء											
	أساليب العقاب											
	الحوار والتوجيه		توضح لهم لخطأوالنصح		التعزير والحرمان من المصروف		التوبيخ والحرمان		الضرب		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
40-30	9	% 14.3	39	% 61.9	9	% 14.3	2	% 3.2	3	% 4.8	1	% 1.6	63	% 100
50-41	14	% 20.3	41	% 59.4	7	% 10.1	2	% 2.9	3	% 4.3	2	% 2.9	69	% 100
60-51	2	% 10.0	13	% 65.0	2	% 10.0	1	% 5.0	1	% 5.0	1	% 5.0	20	% 100
61 فأكثر	1	% 20.0	3	% 60.0	1	% 20.0	–	–	–	–	–	–	5	% 100
مجموع	26	% 16.6	96	% 61.1	19	% 12.1	5	% 3.2	7	% 4.5	4	% 2.5	157	% 100

كا^2 المحسوبة= 16.223 ، كا^2 الجدولية= 3.60 ، درجة الحرية= 15 مستوى الدلالة = 0.367 ، c = 0.306 ، G = - 0.094

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (35) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ســـن الزوج والقرار المتخذ في أساليب العقاب التي يستخدمها الزوج لأبنائه . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (65.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن اتخـــاذ القرار في أساليب العقاب التي يستخدمها الأزواج لأبنائهم تكمن في توضيح لهم الخطـــأ والنـــصح ممن تتراوح أعمارهم (51 – 60) سنة . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 الـــبالغة قيمتها (16.223) وعند درجة حرية 15 ، وبمستوى دلالة (0.367) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (36)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء											
	أساليب الثواب											
	الثناء عليهم		تشجيعهم		تباهاهم على عليهم		تميزهم في المعاملة عن أخوتهم		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ابتدائي	3	% 21.4	8	% 57.1	3	% 21.4	–	–	–	–	14	% 100
إعدادي	10	% 21.7	13	% 28.3	17	% 37.0	4	% 8.7	2	% 1.27	46	% 100
ثانوي	9	% 18.0	14	% 28.0	18	% 36.0	7	% 14.0	2	% 1.27	50	% 100
جامعي	6	% 15.0	8	% 20.0	21	% 52.5	3	% 7.5	2	% 1.27	40	% 100
ماجستير	–	–	1	% 20.0	2	% 40.0	1	% 20.0	–	–	5	% 100
دكتوراه	–	–	1	% 50.0	1	% 50.0	–	–	–	–	2	% 100
المجموع	28	% 17.8	45	% 28.7	62	% 39.5	15	% 9.6	7	% 4.45	157	% 100
كا2 المحسوبة = 16.108 ، كا2 الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 25 مستوى الدلالة = 0.912 ، c = 0.305 ، G = 0.005												

من خلال النظر إلى الجدول رقم (36) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمـــي للـــزوج والقرار المتخذ في أساليب الثواب التي يستخدمها الزوج مع الأبناء في المنـــزل فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (57.1 %) من الأزواج يستخدمون أساليب التشجيع للأبناء وذلك من خلال إعطاء الهدايا وأي أشياء أخري تـــشجعهم علـــى ذلك ممن يحملون تعليماً أساسياً (ابتدائي) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (16.108) وعند درجة حرية 25 ، وبمستوى دلالة (0.912) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (37)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء													
	أساليب العقاب													
	الحوار والتوجيه		توضيح لهم لخطأ والنصح		التعزير والحرمان من المصروف		التوبيخ والحرمان		الضرب		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ابتدائي	1	% 7.1	12	% 85.7	–	–	–	–	1	% 7.1	–	–	14	% 100
إعدادي	6	% 13.0	28	% 60.9	5	% 10.9	3	% 6.5	3	% 6.5	1	% 2.2	46	% 100
ثانوي	11	% 22.0	30	% 60.0	6	% 12.0	1	% 2.0	1	% 2.0	1	% 2.0	50	% 100
جامعي	8	% 20.0	21	% 52.5	6	% 15.0	1	% 2.5	2	% 2.5	2	% 5.0	40	% 100
ماجستير	–	–	4	% 80.0	1	% 20.0	–	–	–	–	–	–	5	% 100
دكتوراه	–	–	1	% 50.0	1	% 50.0	–	–	–	–	–	–	2	% 100
المجموع	26	% 16.6	96	% 61.1	19	% 12.1	5	% 3.2	7	% 4.5	4	% 2.5	157	% 100

كا² المحسوبة= 24.895 ، كا² الجدولية= 7.43 ، درجة الحرية=25 مستوى الدلالة= 0.468 ، 0.370 = c . G = - 0.221

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (37) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المـــستوى التعليمـــي للـــزوج والقرار المتخذ في أساليب العقاب التي يستخدمها الزوج مع الأبناء في المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (85.7 %) مـــن الأزواج يستخدمون أسلوب توضيح الخطأ والنصح كأسلوب للعقاب ممن يحملون تعليم أساسي (ابتدائي) و(80.0 %) ممن يحملون تعليم جامعي . وبإجراء اختبار الدلالة كا 2 الـــبالغة قيمـــتها (24.895) وعند درجة حرية 25 ، وبمستوى دلالة (0.468) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

كمـــا أن للمستوي التعليمي للزوج يختلف تبعاً للمؤهل العلمي أي أنه (**كلما زاد المستوى التعليمي زادات القدرة المفضلة للتنشئة الاجتماعية السليمة للطفل**).

جدول رقم (38)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير المهنة :

المهنة	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء											
	أساليب الثواب											
	الثناء عليهم		تشجيعهم		تعاقاهم على عملهم		تميزهم في المعاملة عن أخوتهم		غير ذلك		المجموع	
موظف	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
إداري	9	% 19.1	16	% 34.0	18	% 38.3	2	% 4.3	2	% 1.27	47	% 100
مدرس	9	% 30.0	9	% 30.0	6	% 20.0	5	% 16.7	1	% 0.63	30	% 100
مهندس	2	% 8.7	6	% 26.1	10	% 43.5	3	% 13.0	2	% 8.7	23	% 100
متقاعد	4	% 15.4	9	% 34.6	12	% 46.2	1	% 3.8	–	–	26	% 100
أعمال حرة	–	–	2	% 18.2	7	% 63.6	2	% 18.2	–	–	11	% 100
مهنةأخرى	4	% 20.0	3	% 15.0	9	% 45.0	2	% 10.0	1	% 0.63	20	% 100
مجموع	28	% 17.8	45	% 28.7	62	% 39.5	15	% 9.6	7	% 4.45	157	% 100

كا^2 المحسوبة = 32.223 ، كا^2 الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 25 مستوى الدلالة =0.152 ، c = 0.413 ، G = – 0.036

مـن خـلال النظر إلى الجدول رقم (38) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الـزوج والقـرار المتخذ في أساليب الثواب التي يستخدمها الزوج مع الأبناء في المنزل. فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (63.6 %) من الأزواج يـستخدمون أسلوب المكافأة على عمل أبنائهم من خلال تقديم الهدايا والحوافز التشجيعية والمكأفـات الماديـة والمعـنوية لهم ممن يمتهنون مهنة " أعمال حرة " . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (32.223) وعند درجة حرية 25 ، وبمستوى دلالة (0.152) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (39)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير المهنة :

المهنة	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء													
	أساليب العقاب													
	الحوار والتوجيه		توضح لهم لخطأوالنصح		التعزير والحرمان من المصروف		التوبيخ والحرمان		الضرب		غير ذلك		المجموع	
موظف	عدد	نسب	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
إداري	7	% 14.9	31	% 66.0	6	% 12.8	1	% 2.1	2	% 4.3	–	–	47	% 100
مدرس	4	% 13.3	22	% 73.3	1	% 3.3	1	% 3.3	1	% 3.3	1	% 3.3	30	% 100
مهندس	3	% 13.0	12	% 52.2	5	% 21.7	–	–	2	% 8.7	1	% 4.3	23	% 100
متقاعد	1	% 3.8	17	% 65.4	3	% 11.5	3	% 11.5	1	% 3.8	1	% 3.8	26	% 100
أعمال حرة	2	% 18.2	6	% 54.5	2	% 18.2	–	–	1	% 9.1	–	–	11	% 100
مهنةأخرى	9	% 45.0	8	% 40.0	2	% 10.0	–	–	–	–	1	% 50.0	20	% 100
مجموع	26	% 16.6	96	% 61.1	19	% 12.1	5	% 3.2	7	% 4.5	4	% 2.5	157	% 100

كا² المحسوبة= 29.712 ، كا²الجدولية=7.43 ، درجة الحرية=5 ، مستوى الدلالة = 0.235 ، c = 0.399 ، G = 0.155

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (39) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ في أساليب العقاب التي يستخدمها الزوج مع الأبناء في المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (73.3 %) من الأزواج يستخدمون أسلوب توضيح الخطأ والنصح لأبنائهم ممن يمتهنون مهـــنة " مـــدرس " . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (29.712) وعند درجة حـــرية 25 ، وبمـــستوى دلالة (0.235) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (40)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء											
	أساليب الثواب											
	الثناء عليهم		تشجيعهم		تأكيدهم على عملهم		تميزهم في المعاملة عن أخوتهم		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أقل من 200	6	% 15.0	9	% 22.5	18	% 45.0	4	% 10.0	3	% 1.27	40	% 100
399-200	15	% 23.1	20	% 30.8	25	% 38.5	4	% 6.2	1	% 0.63	65	% 100
599-400	5	% 12.5	11	% 27.5	18	% 45.0	6	% 15.0	–	–	40	% 100
799-600	2	% 22.2	4	% 44.4	1	% 11.1	–	–	2	% 0.63	9	% 100
800 فأكثر	–	–	1	% 33.3	–	–	1	% 33.3	–	–	3	% 100
مجموع	28	% 17.8	45	% 28.7	62	% 39.5	15	% 9.6	7	% 4.45	157	% 100

كا² المحسوبة = 16.453 ، كا² الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 مستوى الدلالة = 0.688 ، c = 0.308 ، G = - 0.044

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (40) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الـــشهري للـــزوج والقرار المتخذ في أساليب الثواب التي يستخدمها الزوج مع الأبناء في المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة [كانت (45.0%) من الأزواج يستخدمون أسلوب المكافأة على عمل أبنائهم ممن يتراوح دخلهم ما بين (أقل من 200) ، (400 – 599) دينار .إجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (16.453) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.688) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (41)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القرار المتخذ في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء													
	أساليب العقاب													
	الحوار والتوجيه		توضح لهم الخطأ والنصح		التعزير والحرمان من المصروف		التوبيخ والحرمان		الضرب		غير ذلك		المجموع	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة
أقل من 200	4	% 10.0	25	% 62.5	4	% 10.0	1	% 2.5	3	% 7.5	3	% 7.5	40	% 100
399-200	15	% 23.1	38	% 58.5	6	% 9.2	3	% 4.6	2	% 3.1	1	% 1.5	65	% 100
599-400	7	% 17.5	25	% 62.5	6	% 15.0	1	% 2.5	1	% 2.5	–	–	40	% 100
799-600	–	–	6	% 66.7	2	% 22.2	–	–	1	% 11.1	–	–	9	% 100
800 فأكثر	–	–	2	% 66.7	1	% 33.3	–	–	–	–	–	–	3	% 100
مجموع	26	% 16.6	96	% 61.1	19	% 12.1	5	% 3.2	7	% 4.5	4	% 2.5	157	% 100

كا² المحسوبة= 38.689 ، كا² الجدولية= 7.43 ، درجة الحرية= 20 مستوى الدلالة =0.007 ، c = 0.445 ، G = 0.000

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (41) تبين أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين الـــدخل الشهري الزوج والقرار المتخذ في أساليب العقاب التي يستخدمها الزوج مع الأبـــناء قـــي المنـــزل . فمـــن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) مـــن الأزواج يـــستخدمون أســـلوب توضيح الخطأ والنصح لأبنائهم كأسلوب للعقـــاب باعتباره أسلوباً متحضراً يتبعه الأزواج خوفاً على ابنائهم من الوقوع في التعدي علـــى إخـــوتهم أو آبائهم في المنزل وخارجهُ ممن يتراوح دخلهم (600–79) ، (800 فأكثـــر) . وبإجـــراء اختـــبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها(39.689) وعند درجة حرية 20 ،وبمستوى دلالة(0.007) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (42)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير السن :

السن	القرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40-30	7	%11.1	1	%1.6	55	%87.3	63	%100
50-41	15	%21.7	–	–	54	%78.3	69	%100
60-51	2	%10.0	2	%10.0	16	%80.0	20	%100
61 فأكثر	1	%20.0	–	–	4	%80.0	5	%100
المجموع	25	%15.9	3	%1.9	129	%82.2	157	%100

كا^2 المحسوبة = 11.517 ، كا^2 الجدولية = 0.676 ، درجة الحرية = 6 ، مستوى الدلالة= 0.074 ، c = 0.261 ، G = 0.193

مـن خلال النظر إلى الجدول رقم (42) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الـزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة و لا يستطيع القيام بأعمال المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (87.3 %) من الأزواج أشـاروا إلـى أن نـوع القرار المتخذ في حالة كون زوجاتهم مريضات يدعون (أبناءهم الكـبار) للمـساعدة ممن يتراوح أعمارهم ما بين (30 – 40) سنة . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (11.517) وعند درجة حرية 6 ، وبمستوى دلالة (0.074) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (43)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير السن :

السن	القرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40-30	9	%14.3	2	% 3.2	52	%82.5	63	%100
50-41	11	%15.9	1	% 1.4	57	%82.6	69	%100
60-51	4	%20.0	–	–	16	%80.0	20	%100
61 فأكثر	–	–	–	–	5	%100	5	%100
المجموع	24	%15.3	3	% 1.9	130	%82.8	157	%100

كا^2 المحسوبة = 2.395 ، كا^2 الجدولية = 0 . 676 ، درجة الحرية =6 ، مستوى الدلالة= 0.880 ، c = 0.123 ، G = 0.020

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (43) تبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري الزوج والقرار المتخذ في حالة الزوجة مشغولة خارج المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (82.6 %) من الأزواج أشاروا إلى أن نوع القرار المتخذ في حالة كون زوجاتهم مشغولات خارج المنزل أنهم يدعون أبناءهم الكـبار لمساعدتهم ممن تتراوح أعمارهم ما بين (41 – 50) سنة . يليه (82.5) من الأزواج ممـن يتـراوح أعمارهم ما بين (30 – 40) سنة يدعون أيضاً أبنائهم الكبار

لمساعدتهم . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (2.395) وعند درجة حرية 6 ، وبمستوى دلالة (0.880) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (44)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	القرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	3	%21.4	–	–	11	%78.6	14	%100
إعدادي	5	%10.9	2	% 4.3	39	%84.8	46	%100
ثانوي	9	%18.0	1	% 2.0	40	%80.0	50	%100
جامعي	5	%12.5	–	–	35	%87.5	40	%100
ماجستير	2	%40.0	–	–	3	%60.0	5	%100
دكتوراه	1	%50.0	–	–	1	%50.0	2	%100
المجموع	25	%15.9	3	%1.9	129	%82.2	157	%100

كا^2 المحسوبة = 16.441 ، كا^2 الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 مستوى الدلالة = 0.088 ، c = 0.308 ، G = - 0.242

من خلال النظر إلى الجدول رقم (44) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة و لا تستطيع القيام بأعمال المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (87.5 %) من الأزواج أشاروا إلى أن نوع القرار المتخذ في حالة كون زوجاتهم مريضات بأنهم يدعون (أبناءهم الكبار) لمساعدتهم ممن يحملون مستوى تعليمياً جامعياً. وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (16.441) وعند درجة حرية 10 ، وبمستوى دلالة (0.088) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (45)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	القرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	2	%14.3	1	% 7.1	11	%78.6	14	%100
إعدادي	3	% 6.5	–	–	43	%93.5	46	%100
ثانوي	9	%18.0	2	% 4.0	39	%78.0	50	%100
جامعي	7	%17.5	–	–	33	%82.5	40	%100
ماجستير	3	%60.0	–	–	2	%40.0	5	%100
دكتوراه	–	–	–	–	2	%100	2	%100
المجموع	24	%15.3	3	% 1.9	130	%82.8	157	%100

كا² المحسوبة = 8.088 ، كا² الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية =10 ، مستوى الدلالة = 0.880 ، c = 0.620 ، G = - 0.041

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (45) تبين أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة بعملها خارج المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (93.5%) من الأزواج أشـــاروا إلى أن نوع القرار الذي يتخذ في حالة زوجاتهم مشغولات خارج المنزل يدعـــون بأنهم يدعون الأبناء الكبار للمساعدة وذلك بحكم ارتباطاتهم الأسرية والاجتماعية داخـــل محـــيط عملهم . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (8.088) وعند درجة حـــرية 10 ، وبمـــستوى دلالـــة (0.880) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (46)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير المهنة :

مهنة الزوج	القـــرار المتخـــذ فـــي عمـــل المـــرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	8	%17.0	1	% 2.1	38	%80.9	47	%100
مدرس	2	% 6.7	2	% 6.7	26	%86.7	30	%100
مهندس	3	%13.0	–	–	20	%87.0	23	%100
متقاعد	7	%26.9	–	–	19	%73.1	26	%100
أعمال حرة	3	%27.3	–	–	8	%72.7	11	%100
مهنة أخرى	2	%10.0	–	–	18	%90.0	20	%100
المجموع	25	%15.9	3	%1.9	129	%82.2	157	%100

كا² المحسوبة = 15.263 ، كا² الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 مستوى الدلالة = 0.123 ، c = 0.298 ، G = - 0.263

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (46) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الـــزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة و لا تستطيع القيام بأعمال المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (90.0 %) من الأزواج أشـــاروا إلى أن نوع القرار الذي يتخذونه في حالة كون زوجاتهم مريضات بأنهم يدعون (أبـــناءهم الكـــبار) لمساعدتهم ممن يمتهنون مهنة أخرى تتمثل في (مهنة محامي ، فني صـــيانة ..... الخ) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (15.263) وعند درجة حـــرية 10 ، وبمـــستوى دلالـــة (0.123) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (47)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير المهنة :

مهنة الزوج	القـــــرار المتخـــــذ فـــي عـــمـــل الـــمـــــرأة						
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل						
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	1	% 2.1	2	% 4.3	44	%93.6	47	100 %
مدرس	8	% 26.7	–	–	22	%73.3	30	100 %
مهندس	4	%17.4	–	–	19	%82.6	23	100 %
متقاعد	5	%19.2	–	–	21	%80.0	26	100 %
أعمال حرة	1	% 9.1	–	–	10	%90.9	11	100 %
مهنة أخرى	5	%25.0	1	% 5.0	14	%70.0	20	100 %
المجموع	24	%15.3	3	%1.9	130	%82.8	157	100 %

كا^2 المحسوبة = 10.845 ، كا^2 الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 مستوى الدلالة = 0.370 ، c = 0.254 ، G = - 0.015

مـــن خلال النظر إلى الجدول رقم (47) تبين أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين مهنة الزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة بعملها خارج المنزل. فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (93.6%) من الأزواج أشاروا إلـــى أن نوع القرار الذي يتخذونه في حالة كون زوجاتهم مشغولات بعملهن خارج المنزل بـــأنهم يدعـــون الأبناء الكبار لمساعدتهم ممن يمتهنون مهنة " موظف إداري ". وبإجراء اختـــبار الدلالـــة كا2 البالغة قيمتها (10.845) وعند درجة حرية 10 ، وبمستوى دلالة (0.370) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (48)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	11	%27.5	1	% 2.5	28	%70.0	40	%100
399 - 200	7	% 10.8	2	% 3.1	56	%86.2	65	%100
599 - 400	6	%15.0	–	–	34	%85.0	40	%100
799 - 600	1	%11.1	–	–	8	%88.9	9	%100
800 فأكثر	–	–	–	–	3	% 100	3	%100
المجموع	25	%15.9	3	%1.9	129	%82.2	157	%100

كا² المحسوبة = 4.361 ، كا² الجدولية = 1.3 ، درجة الحرية = 8 مستوى الدلالة = 0.823 ، c = 0.164 ، G = 0.143

مـن خلال النظر إلى الجدول رقم (48) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الـشهري للزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مريضة و لا تستطيع القيام بأعمال المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (88.9 %) من الأزواج أشـاروا إلى أن نوع القرار الذي يتخذونه في حالة كون زوجاتهم مريضات بأنهم يدعون (أبناءهم الكبار) لمساعدتهم ممن يتراوح دخلهم ما بين (600 – 799) دينار . وبإجـراء اختـبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (4.361) وعند درجة حرية 8 ، وبمستوى دلالة (0.823) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (49)

يبين توزيع مفردات العينة نحو اتخاذ القرار في عمل المرأة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القـرار المتخذ في عمل المرأة							
	القرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة خارج المنزل							
	تدعو الأقارب للمساعدة		تدعو الجيران		الأبناء الكبار		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	8	% 20.0	1	% 2.5	31	%77.5	40	%100
399 - 200	9	% 13.8	2	% 3.1	54	%83.1	65	%100
599 - 400	4	%10.0	–	–	36	%90.0	40	%100
799 - 600	2	%22.2	–	–	7	%77.8	9	%100
800 فأكثر	1	% 33.3	–	–	2	%66.7	3	%100
المجموع	24	%15.3	3	%1.9	130	%82.8	157	%100

كا² المحسوبة =7.661 ،كا² الجدولية =1.34 ، درجة الحرية = 8 مستوى الدلالة = 0.467 ، c = 0.216 ، G = 0.309

مـن خلال النظر إلى الجدول رقم (49) تبين أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـين الـدخل الشهري للزوج والقرار المتخذ في حالة كون الزوجة مشغولة بعملهن خارج المنزل . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (90.0%) من

الأزواج أشاروا إلى أن نوع القرار الذي يتخذونه في حالة كون زوجاتهم مشغولات بعلهن خـــارج المنزل بأنهم يدعون الأبناء الكبار لمساعدتهم ممن يتراوح دخلهم ما بين (400 – 599) دينار . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (7.661) وعند درجة حرية 8، وبمستوى دلالة(0.467) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (50)

يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير السن :

السـن	الآراء									
	أساهم بالنصف أو أكثر		أحياناً أساهم بكل الدخل		حسب الحاجة*		أساهم بكل الدخل		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40 – 30	26	%41.3	15	%23.8	19	%30.2	3	%4.8	63	%100
50 – 41	24	%34.8	20	%29.0	16	%23.2	9	%13.0	69	%100
60 – 51	4	%20.0	7	%35.0	6	%30.0	3	%15.0	20	%100
61 فأكثر	1	%20.0	2	%40.0	1	%20.0	1	%20.0	5	%100
المجموع	55	%35.0	44	%28.0	42	%26.8	16	%10.2	157	%100

كا^2 المحسوبة = 7.403 ، كا^2 الجدولية = 1.73 ، درجة الحرية = 9 ، مستوى الدلالة = 0.595 ، c = 0.212 G = 0.169

*أي يساهمون في توزيع الانفاق الاسري حسب الاحتياجات من وجهة نظرهم.

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (50) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج ومساهمة الزوج في ميزانية الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلـــى نسبة كانت (41.3 %) من الأزواج أشاروا بأنهم يساهمون بالنصف أو أكثر في ميـــزانية أســـرهم ممـــن تتراوح أعمارهم (30– 40) سنة في حين أشار(40.0 %) من الأزواج بـــأنهم أحـــياناً يـــساهمون بكـــل الدخل في ميزانية الأسرة ممن تتراوح أعمارهم (30 – 40) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (7.403) وعند درجة حرية، وبمستوى دلالة (0.595) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (51)

يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	الآراء									
	أساهم بالنصف أو أكثر		أحياناً أساهم بكل الدخل		حسب الحاجة *		أساهم بكل الدخل		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	7	%50.0	2	%14.3	5	%35.7	–	–	14	%100
إعدادي	17	%37.0	12	%26.1	10	%21.7	7	%15.2	46	%100
ثانوي	12	%24.0	20	%40.0	13	%26.0	5	%10.0	50	%100
جامعي	16	%40.0	9	%22.5	11	%27.5	4	%10.0	40	%100
ماجستير	2	%40.0	1	%20.0	2	%40.0	–	–	5	%100
دكتوراه	1	%50.0	–	–	1	%50.0	–	–	2	%100
المجموع	55	%35.0	44	%28.0	42	%26.8	16	%10.2	157	%100

كا^2 المحسوبة = 12.687 ، كا^2 الجدولية = 3.60 ، درجة الحرية = 15 ، مستوى الدلالة = 0.626 ، c = 0.273 ، G= 0.018

*أي يساهمون في توزيع الانفاق الاسري حسب الاحتياجات من وجهة نظرهم.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (51) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي الزوج ومساهمة الزوج في ميزانية الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبـــين أن أعلى نسبة كانت (50.0 %) من الأزواج أشاروا بأنهم يساهمون بالنصف أو أكثر في ميزانية الأسرة ممن يحملون تعليماً أساسياً (ابتدائي) وتعليماً عالياً (دكتوراه) و (50.0 %) مـــن الأزواج أشاروا بأنهم أحياناً يساهمون حسب الحاجة في ميزانية أسرهم ممـــن يحملـــون تعلـــيماً عالـــياً (دكـــتوراه). وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (12.687) وعند درجة حرية 15 ، وبمستوى دلالة (0.626) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (52)

يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير المهنة :

المهنة	الآراء									
	أساهم بالنصف او أكثر		أحياناً أساهم بكل الدخل		حسب الحاجة *		أساهم بكل الدخل		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	23	%48.9	10	%21.3	8	%17.0	6	%12.8	47	%100
مدرس	10	%33.3	6	%20.0	12	%40.0	2	%6.7	30	%100
مهندس	6	%26.1	8	%34.8	8	%34.8	1	%4.3	23	%100
متقاعد	7	%26.9	7	%26.9	6	%23.1	6	%23.1	26	%100
أعمال حرة	5	%45.5	2	%18.2	4	%36.4	–	–	11	%100
مهنة أخرى	4	%20.0	11	%55.0	4	%20.0	1	%5.0	20	%100
المجموع	55	%35.0	44	%28.0	42	%26.8	16	%10.2	157	%100

كا2 المحسوبة = 25.041 ، كا2 الجدولية = 3.60 ، درجة الحرية = 15 ، مستوى الدلالة = 0.049 ، 0.371 = c = 0.101 G

*أي يساهمون في توزيع الانفاق الاسري حسب الاحتياجات من وجهة نظرهم.

مـــن خـــلال النظر إلى الجدول رقم (52) تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج ومساهمة الزوج في ميزانية الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلـــى نسبة كانت (55.0 %) من الأزواج أشاروا بأنهم يساهمون بالنصف أو أكثر في ميزانية أسرهم ممن يمتهنون مهنة أخرى تتمثل في (محامي، تأجر، فني صيانة ، .. الخ). وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (25.041) وعند درجة حرية 15 ، وبمستوى دلالة (0.049) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (53)

يبين توزيع مفردات العينة نحو المساهمة في ميزانية الأسرة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	الآراء									
	أساهم بالنصف أو أكثر		أحياناً أساهم بكل الدخل		حسب الحاجة*		أساهم بكل الدخل		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	20	%50.0	7	%17.5	9	%22.5	4	%10.0	40	%100
399 - 200	25	%38.5	14	%21.5	19	%29.2	7	%10.8	65	%100
599 - 400	8	%20.0	15	%37.5	14	%35.0	3	%7.5	40	%100
799 - 600	2	%22.2	5	%55.6	–	–	2	%22.2	9	%100
800 فأكثر	–	–	3	%100	–	–	–	–	3	%100
المجموع	55	%35.0	44	%28.0	42	%26.8	16	%10.2	157	%100

كا² المحسوبة = 25.185 ، كا² الجدولية = 3.07 ، درجة الحرية = 12 ، مستوى الدلالة = 0.014 ، ح = 0.372 ، G= 0.161

*أي يساهمون في توزيع الانفاق الاسري حسب الاحتياجات من وجهة نظرهم.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (53) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري الزوج ومساهمة الزوج في ميزانية الأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (55.6 %) من الأزواج أشاروا بأنهم يساهمون أحياناً بكل الدخل ممن يتراوح دخلهم ما بين (600 - 799) دينار . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (25.185) وعند درجة حرية 12 ، وبمستوى دلالة (0.014) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (54)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير السن :

سن الزوج	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الأطعمة							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40 - 30	26	%41.3	18	% 28.6	19	%30.2	63	%100
50 - 41	29	% 42.0	16	% 23.2	24	%34.8	69	%100
60 - 51	9	%45.0	4	%20.0	7	%35.0	20	%100
61 فأكثر	3	%60.0	–	–	2	%40.0	5	%100
المجموع	67	%42.7	38	%24.2	52	%33.1	157	%100

كا² المحسوبة = 4.700 ، كا² الجدولية = 0.676 ، درجة الحرية = 6 ، مستوى الدلالة = 0.583 ، ح = 0.170 ، G = - 0.040

من خلال النظر إلى الجدول رقم (54) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج واتخاذ القرار بشراء الأطعمة والتي تتمثل في (اللحوم الفواكه والخبز والخضار). فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (60.0%) من الأزواج أشاروا إلى القرار المتخذ بشراء الأطعمة يتخذهُ الزوج بنفسه ممن يتراوح أعمارهم من (61 سنة فأكثر) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (4.700) وعند درجة

حـــرية 6 ، وبمـــستوى دلالـــة (0.583) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (55)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير السن :

من الزوج	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الملابس .							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40 – 30	12	% 19.0	32	%50.8	19	%30.2	63	%100
50 – 41	16	% 23.2	25	%36.2	28	%40.6	69	%100
60 – 51	6	%.30	9	%45.0	5	%25.0	20	%100
61 فأكثر	1	%20.0	3	%60.0	1	%20.0	5	%100
المجموع	35	%22.3	69	%43.9	53	%33.8	157	%100

كا² المحسوبة = 2.612 ، كا² الجدولية =0.676 ، درجة الحرية = 6 ، مستوى الدلالة = 0.856 ، c = 0.128 ، G = 0.003

مـــن خلال النظر إلى الجدول نفسه رقم (55) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين ســـن الـــزوج واتخاذ القرار بشراء الملابس للأسرة . فمن خلال النسب الواردة في الجـــدول تبـــين أن أعلى نسبة كانت (60.0 %) من الأزواج أشاروا إلى القرار المتخذ بـــشراء الملابس للأسرة تتخذهُ الزوج بنفسه ممن يتراوح أعمارهم من (61 سنة فأكثر) . وبإجـــراء اختـــبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (2.612) وعند درجة حرية 6 ، وبمستوى دلالة (0.856) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (56)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الاطعمة							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	10	%71.4	4	% 28.6	–	–	14	%100
إعدادي	22	% 47.8	12	% 26.1	12	%26.1	46	%100
ثانوي	19	%38.0	9	%18.0	22	%44.0	50	%100
جامعي	15	%37.5	10	%25.0	15	%37.5	40	%100
ماجستير	1	%20.0	1	%20.0	3	% 60.0	5	%100
دكتوراه	–	–	2	%100	–	–	2	%100
المجموع	67	%42.7	38	%24.2	52	%33.1	157	%100

كا² المحسوبة = 28.492 ، كا² الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 ، مستوى الدلالة = 0.002 ، c = 0.392 ، G = 0.360

مـــن خـــلال النظـــر إلى الجدول رقم (56) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ بشراء الأطعمة* . فمن خلال النسب الواردة في

الجـــدول تبـــين أن أعلى نسبة كانت (60.0 %) من الأزواج أشاروا إلى القرار المتخذ بشراء الأطعمة يتخذهُ الزوج بنفسه ممن يحملون تعليماً عالياً (ماجستير) . وبإجراء اختبار الدلالـــة كا2 البالغة قيمتها(28.492)وعند درجة حرية 10، وبمستوى دلالة (0.002) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (57)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة :							
	القرار المتخذ بشراء الملابس							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائي	4	% 28.6	10	%71.4	–	–	14	%100
إعدادي	15	% 32.6	24	%52.2	7	%15.2	46	%100
ثانوي	7	%14.0	18	%36.0	25	%50.0	50	%100
جامعي	8	%20.0	16	%40.0	16	%40.0	40	%100
ماجستير	–	–	1	%%20.0	4	%80.0	5	%100
دكتوراه	1	%50.0	–	–	1	%50.0	2	%100
المجموع	35	%22.3	69	%43.9	53	%33.8	157	%100
كا² المحسوبة = 19.824 ، كا² الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 ، مستوى الدلالة = 0.031 ، c = 0.335 ، G = 0.267								

من خلال النظر إلى الجدول نفسه رقم (57) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المـــستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ بشراء الملابس . فمن خلال النسب الواردة في الجـــدول تبـــين أن أعلى نسبة كانت (80.0 %) من الأزواج أشاروا إلى القرار المتخذ بـــشراء الملابـــس للأسرة يتخذهُ الأبناء ممن يحملون تعليماً عالياً (ماجستير) . وبإجراء اختـــبار الدلالـــة كا2 البالغة قيمتها (19.824) وعند درجة حرية 10 ، وبمستوى دلالة (0.031) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (58)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير المهنة :

المهنة	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الأطعمة							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	29	%61.7	6	%12.8	12	%25.5	47	%100
مدرس	13	% 43.3	5	% 16.7	12	%40.0	30	%100
مهندس	5	%21.7	7	%30.4	11	%47.8	23	%100
متقاعد	13	%50.0	10	%38.5	3	%11.5	26	%100
أعمال حرة	4	%36.4	3	%27.3	4	% 36.4	11	%100
مهنة أخرى	3	%15.0	7	%35.0	10	%50.0	20	%100
المجموع	67	%42.7	38	%24.2	52	%33.1	157	%100

كا^2 المحسوبة = 27.306 ، كا^2 الجدولية = 2.16 ، درجة الحرية = 10 ، مستوى الدلالة = 0.002 ، c = 0.385 ، G = 0.221

من خلال النظر إلى الجدول رقم (58) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الـــزوج والقـــرار المتخذ بشراء الأطعمة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت(61.7 %) من الأزواج أشاروا إلى القرار المتخذ بشراء الأطعمة يتخذهُ الـــزوج بنفـــسه ممن يمتهنون مهنة (موظف إداري).وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها(27.306)وعند درجة حرية 10، وبمستوى دلالة (0.002) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (59)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير المهنة :

المهنة	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الملابس							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	11	%23.4	27	%57.4	9	%19.1	47	%100
مدرس	3	% 10.0	20	%66.7	7	%23.3	30	%100
مهندس	7	%30.4	6	%26.1	10	%43.5	23	%100
متقاعد	9	%34.6	8	%30.8	9	%34.6	26	%100
أعمال حرة	3	%27.3	3	%27.3	5	%45.5	11	%100
مهنة أخرى	2	%10.0	5	%25.0	13	%65.0	20	%100
المجموع	35	%22.3	69	%43.9	53	%33.8	157	%100

كا^2 المحسوبة = 25.334 ، كا^2 الجدولية =2.16 ، درجة الحرية = 10 ، مستوى الدلالة = 0.005 ، c = 0.373 ، G = 0.223

من خلال النظر إلى الجدول نفسه رقم (59) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ بشراء الملابس. فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت(66.70 %) من الأزواج أشاروا إلى أن الزوجة تتخذ القرار المتعلق بشراء الملابس لأسرتها ممن يمتهنون مهنة (مدرس) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (25.334) وعند درجة حرية 10، وبمستوى دلالة (0.005) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (60)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الأطعمة							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	21	52.5 %	7	%17.5	12	%30.0	40	%100
399 -200	25	38.5 %	17	% 26.2	23	%35.4	65	%100
599 -400	15	37.5 %	8	%20.0	17	%42.5	40	%100
799 -600	4	44.4 %	5	%55.6	–	–	9	%100
800 فأكثر	2	66.7 %	1	%33.3	–	–	3	%100
المجموع	67	42.7 %	38	%24.2	52	%33.1	157	%100

كا2 المحسوبة = 14.873 ، كا2 الجدولية = 1.34 ، درجة الحرية = 8 ، مستوى الدلالة = 0.062 ، c = 0.294 ، G = - 0.125

من خلال النظر إلى الجدول رقم (60) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والقرار المتخذ بشراء الأطعمة .فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) من الأزواج أشاروا إلى أن الزوج نفسه يتخذ القرار المتعلق بشراء الأطعمة ممن يتراوح دخلهم الشهري ما بين (800فأكثر).وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها(14.873) وعند درجة حرية 8، وبمستوى دلالة (0.062) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (61)

يبين توزيع مفردات العينة نحو القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة							
	القرار المتخذ بشراء الملابس							
	الزوج		الزوجة		الأبناء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	8	%20.0	21	%52.5	11	%27.5	40	%100
399 -200	10	% 15.4	26	%40.0	29	%44.6	65	%100
599 -400	12	%30.0	18	%45.0	10	%25.0	40	%100
799 -600	5	%55.6	3	%33.3	1	%11.1	9	%100
800 فأكثر	–	–	1	%33.3	2	%66.7	3	%100
المجموع	35	%22.3	69	%43.9	53	%33.8	157	%100

كا^2 المحسوبة = 11.988 ، كا^2 الجدولية =1.34 ، درجة الحرية = 8 ، مستوى الدلالة = 0.152 ، c = 0.266 ، G = 0.046

من خلال النظر إلى الجدول نفسه رقم (61) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والقرار المتخذ بشراء الملابس . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) من الأزواج أشاروا إلى أن الأبناء يتخذون القرار المتعلق بشراء الملابس ممن يتراوح دخلهم الشهري ما بين (800 فأكثر) وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (11.988) وعند درجة حرية 8، وبمستوى دلالة (0.152) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (62)

يبين توزيع مفردات العينة نحو سبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة حسب متغير السن :

السن	الآراء											
	أجابوا بلا		اختلاف نوع العمل		الوضع المهني		الدرجة الوظيفية		أخرى تذكر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
40 – 30	8	%12.7	–	–	30	%47.6	22	%34.9	3	%4.8	63	%100
50 – 41	17	%24.6	1	%1.4	20	%29.0	27	% 39.1	4	% 5.8	69	%100
60 – 51	2	%10.0	–	–	4	%20.0	14	% 70.0	–	–	20	%100
61 فأكثر	1	%20.0	–	–	2	%40.0	2	% 40.0	–	–	5	%100
المجموع	28	%17.8	1	%6	56	%35.76	65	% 41.4	7	–	157	%100

كا^2 المحسوبة = 15.572 ، كا^2 الجدولية = 3.07 ، درجة الحرية = 9 ، مستوى الدلالة = 0.212 ، c = 0.300 ، G = 0.084

مـن خلال النظر إلى الجدول رقم (62) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج وسبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة . فمن خلال النسب الواردة في

الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (70.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن سبب الاختلاف في الدخل يرجع للدرجة الوظيفية أو المؤهل العلمي ممن يتراوح أعمارهم من (51 – 60) ، وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها(15.572) وعند درجة حرية 9 ، وبمستوى دلالة (0.212) تبين أنه لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم (63)

يبين توزيع مفردات العينة نحو سبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة حسب متغير المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	الآراء											
	أجابوا بلا		اختلاف نوع العمل		الوضع المهني		الدرجة الوظيفية		أخرى تذكر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إبتدائي	1	%7.1	–	–	3	%21.4	10	%71.4	–	–	14	%100
إعدادي	6	%13.0	–	–	15	% 32.6	25	%54.3	–	–	46	%100
ثانوي	11	%22.0	1	%2.0	18	%36.0	14	%28.0	6	%12.0	50	%100
جامعي	8	%20.0	–	–	16	%40.0	15	%37.5	1	%37.5	40	%100
ماجستير	2	%40.0	–	–	3	%60.0	–	–	–	–	5	%100
دكتوراه	–	–	–	–	1	%50.0	1	%50.0	1	%50.0	2	%100
المجموع	28	%17.8	1	%6	56	%35.7	65	%41.4	7	%4.5	157	%100

كا2 المحسوبة = 27.071 ، كا2 الجدولية = 7.43 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.133 ، c = 0.383 G = 0.221

مـــن خـــلال النظـــر إلى الجدول رقم (63) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المـــستوى التعليمـــي للـــزوج وسبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (71.4 %) من الأزواج أشاروا إلى أن سبب الاختلاف في الدخل يرجع للدرجة الوظيفية التي يمتاز بها الزوجان ممن يحملون تعلـــيماً أساســـياً (ابتدائيًا) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (27.071) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.133) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (64)

يبين توزيع مفردات العينة نحو سبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة حسب متغير المهنة :

المهنة	الآراء											
	أجابوا بلا		اختلاف نوع العمل		الوضع المهني		الدرجة الوظيفية		أخرى تذكر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف إداري	7	%14.9	–	–	19	%40.4	20	%42.6	1	%2.1	47	%100
مدرس	4	%13.3	1	%3.3	8	%26.7	15	%50.0	2	%6.7	30	%100
مهندس	2	%8.7	–	–	10	%39.1	10	%43.5	2	%8.7	23	%100
متقاعد	9	%34.6	–	–	10	%26.9	10	%38.5	–	–	26	%100
أعمال حرة	3	%27.3	–	–	5	%27.3	5	%27.3	–	–	11	%100
مهنة أخرى	3	%15.0	–	–	5	%50.0	5	%50.0	2	%10.0	20	%100
المجموع	28	%17.8	1	%6	65	%35.7	-	-	7	%4.5	157	%100

كا^2 المحسوبة = 20.434 ، كا^2 الجدولية = 5.14 ، درجة الحرية = 20 ، مستوى الدلالة = 0.431 ، c = 0.339 ، G = - 0.079

من خلال النظر إلى الجدول رقم (64) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة للـــزوج وســـبب الاخـــتلاف في الدخل بين الرجل والمرأة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (50.0 %) من الأزواج أشاروا إلى أن سبب الاختلاف فـــي الدخل يرجع للدرجة الوظيفية والوضع المهني بنسبة (50.0 %) . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (20.434) وعند درجة حرية 20 ، وبمستوى دلالة (0.431) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

جدول رقم (65)

يبين توزيع مفردات العينة نحو سبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة حسب متغير الدخل الشهري :

الدخل الشهري	الآراء											
	أجابوا بلا		اختلاف نوع العمل		الوضع المهني		الدرجة الوظيفية		أخرى تذكر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 200	7	%17.5	–	–	12	%30.0	21	%52.5	–	–	40	%100
200- 399	15	%23.1	1	%1.5	24	%36.9	20	%30.8	5	%7.7	65	%100
400- 599	2	%5.0	–	–	13	%32.5	23	%27.5	2	%5.0	40	%100
600- 799	4	%4404	–	–	5	%55.6	–	–	–	–	9	%100
800 فأكثر	–	–	–	–	2	%66.7	1	%33.3	–	–	3	%100
المجموع	28	%17.8	1	%21.7	56	%35.7	65	%41.4	7	%16.6	157	%100

كا^2 المحسوبة= 25.641 ، كا^2 الجدولية=7.43 ، درجة الحرية=16 ، مستوى الدلالة=0.59 ، c=0.375 ، G= - 0.004

من خلال النظر إلى الجدول رقم (65) تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج وسبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة . فمن خلال النسب الواردة في الجدول تبين أن أعلى نسبة كانت (66.7 %) من الأزواج أشاروا إلى أن سبب الاختلاف في الدخل يرجع إلى المهني للزوجين . وبإجراء اختبار الدلالة كا2 البالغة قيمتها (25.641) وعند درجة حرية 16 ، وبمستوى دلالة (0.059) تبين أنه توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المتغيرين .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (65) أنه من المنطقي توجد علاقة أي أن المهنة ليست مرتبطة بالمستوى التعليمي وايضاً بالنسبة لمستوى الدخل . حيث أنه من الممكن أن المتحصل على الشهادة الأبتدائية يعمل بالتجارة أو أي عمل آخر وبالتالي يتحصل على دخل أعلى من الحاصل على درجة الماجستير أو الدكتوراه . والمجتمع الليبي في **مجتمع** الدراسة (**هون**) يفضل الأعمال التجارية المرتبطة بالحصول على دخل أعلى عنها في الوظائف الإدارية الأخرى محدودة الدخل والتي ترتبط بالمستوى التعليمي العالي .

نتائج اختبار الفروض

من خلال التحليل السابق لنتائج الدراسة يمكن تحديد المدى الذي حققته الدراسة ، والتحقق من صحة الفروض التي قامت عليها كالتالي :-

1 / الفرض الأول :

الأزواج الأكبر سناً من (30 سنة فأكثر) هم الذين يشاركون في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة .

حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والمشاركة في اتخاذ القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء من ناحية **مشاركة الفتي أو الفتاة في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 2.538 عند درجة حرية 3 ومستوي دلالة 468. ، أي أنه كلما زادت سن الزوج كلما زادت مشاركته في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

كذلك ثبت أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين سن الزوج واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم الأسرة فيما يخص **اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة** ، وذلك من خلال اختبار كا ^{2} والذي بلغت قيمته 24.733 عند درجة حرية 12 ومستوى دلالة 0.16 ، أي إنه كلما زاد سن الزوج كلما زادت مشاركته في اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة . وبهذا تثبت صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم عدد أفراد الأسرة .

كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والقرار الأسري المتعلق بعمل المرأة فيما يخص **بشأن مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 25.186 عند درجة حرية 15 ومستوى دلالة 480. ، أي أنة كلما زاد عمر الزوج في عمر (**41 – 50**) كان هناك **إقبال على مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** .

في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والقرار الأسري المتعلق بالإنفاق علي ميزانية الأسرة **وبهذا أثبتت نتائج الدراسة من خلال الفرض الأول** بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج واتخاذ القرار الأسري نحو زواج الأبناء وتنظيم

الأسـرة وعمل المرأة في حين لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين سن الزوج واتخاذ القرار الأسري نحو أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء والأنفاق علي ميزانية الأسرة .

2) الفرض الثاني :-

الأزواج الأكثـر تعليماً هم الذين يتيحون فرصة لا بنائهم للمشاركة في اتخاذ القرار نحو زواج الأبـناء وتنظيم الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق علي ميزانية الأسرة .

أوضـحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقـرار المـتخذ بشأن زواج الأقـارب . وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 34.685 عـند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 022 . أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج كلما كانت **هناك فرصة للزواج من دائرة الأقارب** وبهذا أثبتت صحة الفرضية القائلة بـأن الأزواج الأكثـر تعليماً (**تعلـيم جامعي أو عالي**) هم الذين يتيحون فرصة لأبنائهم للمـشاركة فـي اتخـاذ القرار نحو زواج الأبناء ولاسيما زواجهم من الأقارب ومشاركة الزوجة وأفراد الأسرة النووية في اتخاذ القرار الأسرى .

كـذلك تـوجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين المستوى التعليمي للزوج وعدد أفراد الأسرة الإنـاث ، وذلـك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 17.399 عند درجة حرية 10 ، ومـستوى دلالة 066 . ، أي أنة كلما زاد المستوى التعليمي للزوج كلما **قل حجم الأسرة وخاصـة الإنـاث في فئة (2 – 5)** أفراد . وهذا مؤشر يدل علي الوعي بتنظيم الأسرة والحد من الاهتمام بعدد الأفراد والاهتمام والرعاية والتنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد .

كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتعلق بتنظيم الأسـرة فيما **يخص القرار المتخذ بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 39.344 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 066 . ويرجع ذلك إلي أن كلما زاد المستوى التعليمي للزوج زاد لديه الوعي الكامل بقضية تنظيم الأسرة وحجمها فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة .

كـذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ بعمل المرأة **فيما يتعلق بعدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 31.593 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 048 . ،

بالإضافة إلي ذلك ثبت وجود علاقة دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي للزوج **ومساهمة الـزوجة في تنظيم الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 12.372 عند درجة حرية 5 ومستوى دلالة 030 .،

كما ثبت أيضاً وجود علاقة دالة إحصائيا فيما يتعلق بالقرار الأسري المتعلق بالإنفاق علي ميـزانية الأسـرى **فيما يتعلق بمشاركة الزوج في القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية المنزل** وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 20.033 عند درجة حرية 5 ومستوى دلالة 001 . ،

كمـا وجـدت علاقـة دالة إحصائيا من المستوى التعليمي للزوج **والقرار المتخذ بشراء الأطعمـة** وذلـك مـن خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 19.824 عند درجة حرية 10 ومستوى دلالة 031 . ،

كمـا تـوجد علاقـة دالـة إحصائيا بين المستوى التعليمي للزوج **والقرار المتخذ بشراء الملابـس** وذلـك مـن خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 28.492 عند درجة حرية 10 ومستوى دلالة 002 . ،

كمـا تـوجد علاقـة دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي للزوج **والقرارات الأسرية التي يـتخذها الزوج بمفرده.** وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 46.876 عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة 026 . ،

وبهـذا أثبـتت نـتائج الدراسـة من خلال مقارنتها الفرض الثاني بأنة توجد علاقة دالة إحـصائيا بـين المستوى التعليمي للزوج واتخاذ القرار الأسري نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعمل المرأة والإنفاق علي ميزانية الأسرة . بينما لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي واتخاذ القرار الأسري نحو أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء .

الفرض الثالث :-

الأزواج الـذين لـديهم مهن عالية هم الذين يشاركون في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظـيم الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق علي ميزانية الأسرة .

لا تـوجد علاقة بين مهنة الزوج واتخاذ القرار الأسرى المتعلق بزواج الأبناء بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج **والقرار المتخذ بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة**

وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 40.537 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 004 . ،

كما أنه توجد علاقة دالة إحصائيا بين مهنة الزوج والقرار المتعلق بعمل المرأة **فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن عمل المرأة** وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 11.489 عند درجة حرية 5 ومستوى دلالة 042 . . ،

كما توجد علاقة دالة إحصائيا بين مهنة الزوج **وعدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 34.686 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 022 . . ،

كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار الأسري المتعلق بالأنفاق على ميزانية الأسرة **فيما يتعلق بمساهمة الزوج بدخلة في ميزانية الأسرة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 25.041 عند درجة حرية 15 ومستوى دلالة 049 . . ،

كما أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج **والقرار المتخذ بشراء الأطعمة،** وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 25.334 عند درجة حرية 10 ، ومستوى دلالة 005 . . ،

كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج **والقرار المتخذ بشراء الملابس للأسرة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت 27.306 عند درجة حرية 10 ، ومستوى دلالة 002 . . ،

وبهذا **أثبتت نتائج الدراسة من خلال مقارنتها بالفرض الثالث** انه توجد علاقة دالة إحصائية بين مهنة الزوج واتخاذ القرار الأسري نحو تنظيم الأسرة وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة في حين لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين مهنة الزوج واتخاذ القرار الأسري نحو زواج الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء.

الفرض الرابع :-

الأزواج الأعلى دخلاً يعطون فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة .

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين الدخل الشهري للزوج **والقرار المتخذ بشأن كيفية اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** . وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 32،425 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 039 .

كمـــا أوضحت نتائج الدراسة إلي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للـــزوج والقرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء **فيما يتعلق بالأساليب الـــشائعة المتـــبعة في حالة ارتكاب الخطأ** . وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 34.246 عند درجة حرية 20 ومستوى دلالة 025 . ،

كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج **ومساهمة الزوج بدخله في ميـــزانية الأسرة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 25.185 عند درجة حرية 12 ومستوى دلالة 014 . ،

كمـــا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الدخل الشهري للزوج وبين **وجود الاختلاف في الدخل بـــين الـــرجل و المرأة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 10.110عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 039 . ،

كمـــا أنه وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج **وسبب الاختلاف في الـــدخل بـــين الرجل والمرأة** ، وذلك من خلال اختبار كا^2 الذي بلغت قيمته 25.641 عند درجة حرية 16 ومستوى دلالة 059 . ،

ومـــن خلال مقارنة نتائج الدراسة بالفرض الرابع للدراسة . وجدت أنه توجد علاقة دالة إحـــصائيا بـــين الدخل الشهري للزوج واتخاذ القرار الأسري نحو زواج الأبناء وأساليب التنـــشئة الاجتماعـــية للأبـــناء والإنفاق علي ميزانية الأسرة في حين لا توجد علاقة دالة إحـــصائية بـــين الـــدخل الشهري للزوج واتخاذ القرار الأسري نحو تنظيم الأسرة وعمل المرأة.

<u>النتائج العامة للدراسة :</u>

ســـعت الدراســـة الحالية إلي الوصول إلي تحقيق مجموعة من الأهداف التي بُنيت عليها الدراسة ، وقد توصلت هذه الدراسة إلي جُملة من النتائج تفيد في إلقاء الضوء عليها للتحقق من هذه الأهداف وسنقوم في هذا الجزء بطرح بعض من هذه النتائج العامة وذلك لتكوين صـــورة عامـــة مـــتكاملة عـــن موضـــوع الدراسة ، ثم عرض التوصيات والمقترحات والصعوبات التي تقدمت بها الدراسة كالتالي :

1) أهم الخصائص العامة لمجتمع الدراسة :-

كانـــت نـــسبة أفراد العينة مقسمة بالتساوي حيث تم ذلك من خلال الكشوفات المعدة لكل تجمع وهي كالتالي : **تجمع شهداء 15 نوفمبر 36 زوج ، تجمع شهداء عاقية 66 زوج،**

تجمـع هون المركز 24 زوج ، وتجمع القصير 31 زوج حيث كان إجمالي الأزواج التي أجري عليها الدراسة **157 زوجاً** وذلك حتى تكون العينة ممثلة تمثيلاً جيداً صحيحاً سليماً للأزواج بمجتمع الدراسة " **هون** " .

تـراوحت أعمـار أفـراد العينة ما بين (**30 – 61 سنة فأكثر**) حيث بلغت نسبة الذين تتـراوح أعمـارهم **من** (**30 –40 سنة**) **40.1 %** ، في حين بلغت نسبة ممن تتراوح أعمارهم من (**41 – 50 سنة**) **43.9 %** ، أما الذين بلغت أعمارهم (**51 – 60سنة**) **12.7 %** ،في حين بلغت النسبة ممن تتراوح أعمارهم **من** (**61سنة فأكثر3.2%** ويتضح مـن الجـدول رقم (**1**) أن معظم أفراد العينة هم في السن الاعتيادية للزواج في مجتمع الدراسـة والتـي تتراوح ما بين **الفئتين** (**30 – 40**)،(**41 – 50**) **أي من** (**30 – 50 سنة**).

▪وفيما يتعلق **بالمستويات التعليمية للأزواج** فنلاحظ في المستوى التعليمي للزوج أن أعلى النسب سجلها الآباء الذين مستواهم التعليمي **ثانوي** حيث بلغت نسبتهم (**318 %**) ، يليها ذوي التعلـيم الإعدادي وبلغت نسبتهم (**29.3 %**) ، بينما بلغ نسبة الآباء الذين يحملون تعلـيماً جامعياً(**25.5 %**)،يليها نسبة من تحصلوا **على تعليم أساسي** (**ابتدائي**) بنسبة (**8.9 %**) ، في حين بلغ نسبة ممن يحملون تعليماً عالياً **(ماجستير)** (**3.2 %**) بينما من يحملون **تعليماً عالياً (دكتوراه)** فبلغت نسبتهم (**1.3 %**) .

وهـذا يـدل على أن **المستوى التعليمي للأزواج في مدينة هون** في الغالب تعليم ثانوي (**متوسط**) ، يليه التعليم **الجامعي** ، ويأتي **التعليم العالي** بعدها ولكن بنسبة قليلة متفاوتة.

أما فيما يتعلق بمهنة الزوج فقد ظهرت أعلي نسبة سجلها الأزواج هي مهنة موظف حيث بلـغ نـسبة من يمتهنون مهنة **موظف** (**29.9 %**) يليها نسبة من يمتهنون مهنة **مدرس** (**19.1 %**) بينما من يمتهنون مهنة **متقاعد** فبلغت نسبتهم

(**16.6 %**) أما من يمتهن مهنة **مهندس** فبلغت نسبتهم (**14.6 %**) ، أما من يمتهن (**مهـنة أخرى**) " **فني صيانة ، محامي ، فلاح ...الخ** فسجلت نسبتهم (**12.7 %**) ، وأقلهم نسبة من يمتهنون مهنة (**أعمال حرة**) حيث بلغت نسبتهم (**7.0 %**) . وهذا يدل على أن الزوج في المجتمع الليبي وخاصة المجتمع التي أجريت الدراسة " **مجتمع هون** " تبين من خلال النسب أن الزوج " **رب الأسرة** " يمتهن مهنة " **موظف** " سواء أكان موظفاً

في المهن الإدارية أو المهن الأخرى المتخصصة كمهنة التدريس وهي في المرتبة الأولى والتمريض والطب والهندسة والزراعة ... وغيرها .

أما فيما يتعلق بالدخل الشهري للزوج والذي يمثل المستوى الاقتصادي للزوج حيث بلغت أعلى نسبة لذوي الدخول التي يتراوح دخلهم الشهري (**200 – 399 دينار**) وهي (**41.4 %**) ، أما الذين يتراوح دخلهم الشهري من (**400 – 599**) فبلغت نسبتهم (**25.5 %**) أما الذين بلغ دخلهم الشهري بين (**600 – 799**) فبلغت نسبتهم (**5.7 %**) في حين الذين يتراوح دخلهم الشهري من (**800 فأكثر**) فبلغت نسبتهم (**1.9 %**) .

ومن خلال النسب الواردة في الجدول رقم (**4**) يتضح أن الدخل الشهري في **المجتمع الليبي** ولاسيما المجتمع التي أجريت به الدراسة (**مجتمع هون**) مع الأزواج والمسئولين عن الدخل في الأسرة ، فوجد أن الدخل الشهري يكاد يكون ثابتاً من (**200–399 دينار**) شهرياً ، وذلك لأن أغلب الأزواج والذين يمتهنون مهنة موظف يتقاظون مرتباً شهرياً يتراوح من (**200 – 300**) دينار في الغالب لأنه مثل هذا الموظف يعمل في الوظائف الإدارية والمهنية وخاصة الذين لديهم مؤهل متوسط فأقل .

أما الذين يحملون مؤهلاً متوسطاً فأعلى نجد مرتباتهم تختلف وفقاً للعلاوات والامتيازات الأخرى التي يمتازون بها . ولذا **نجد أن هناك علاقة وطيدة بين كل من** المهنة والدخل ، وهذا يتفق مع دراسة **الباحث الألماني لايبر ، lypri " 1970 "** إلي أن الدراسة توصلت إلي أن المهنة والدخل والتعليم تسهم في زيادة التوجه نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

2) كان من أبرز الأهداف أيضاً التحقق من الفروض التي قامت عليها الدراسة ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

باستعراض النتائج التي توصل إليها **الفرض الأول** فقد تحقق هذا الفرض والذي ينص على **الأزواج الأكثر سناً بين (30 سنة فأكثر) هم الذين يشاركون في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة .**

وفيما يتعلق **بالقرار الأسري المرتبط بزواج الأبناء** أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **سن الزوج والمشاركة في اتخاذ القرار الأسري المتعلق** بزواج الأبناء من ناحية **مشاركة الفتي أو الفتاة في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** ، وهذا بدوره يحقق صحة

الفرضـــية ، وتـــتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة " **قبلان المجالي**" "**1996 ف** " في دراســته حول وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، فقـــد أشار فيما يخص الموافقة على زواج الابنة قد أشار حوالي نصف المبحوثين إلي أن هذا القرار مشترك بين الأب والأم .

أمـــا اختـــيار زوجة الابن فيلاحظ أن نسبة عالية من المبحوثين (**39.7 %**) أفادوا بأن القـــرار يتـــرك بين الزوج والزوجة إلا أنه في الوقت نفسه يوجد اتجاه يشير إلي أن الأم أكثر سلطة من الأب .

كمـــا أشـــار " **صبيح عبدالمنعم**" " **1989 ف** " **في دراسته عن** " **أثر التنمية على الأسرة المـــتعلمة في مجتمع الأمارات** " فيما يتعلق بطرق اختيار الزوجة للزوج والعكس ، حيث يمثل نمط اختيار الزوج بالنسبة للزوجة وفقاً لنوعية الاختيار لشريك الحياة (**حسب اختيار الأهـــل والأقـــارب – حسب الاختيار الشخصي – حسب اختيار أناس من غير الأقارب**) حـــيث أوضـــحت النتائج أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين جهات اختيار الزوج للزوجة **والعمر** مما يؤكد أن الاختيار الشخصي هو السائد حيث بلغت نسبة أفراد العينة (**57 %**) ممـــن اختـــرن أزواجهن بإرادتهن وهذا مؤشر للتغير الذي طرأ على الأسرة الإماراتية نتيجة للتنمية وما أعقبتها من تغيرات اجتماعية انعكست على الأسرة " .

كمـــا تختلف الدراسة الحالية مع دراسة " **زهرة قشقش** " " **2001** ف " في دراستها حول بعض العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في اختيار الزوج .

حـــيث توصـــلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين الحي السكني وبعض المتغيـــرات منها : (العمر المناسب لزواج الفتاة ، والعمر المناسب لزواج الرجل ، وعدم الرغبة في أن يبدى شريك أو شريكة الحياة اهتماماً ، وحفاوة بأهله) .

وتـــؤكد دراسة " **علـــياء شكري ، وحسن الخولي وأحمد زايد**" " **1998 ف** " في دراستها حول المرأة في الريف والحضر (دراسة لحياتها في العمل الأسرة) . حيث أشارت النتائج فـــيما يخـــص اختيار شريك الحياة بالنسبة للفتى أو الفتاة أن هناك علاقة بين الزواج من حيث أسلوبه والاختيار فيه ومدى مشاركة الفتيات في اختيار أزواجهن والشبان في اختيار زوجاتهم .

كمـــا أكـــدت " **سامية حسن الساعاتى**" " **1988 ف** " في دراستها حول الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي . حيث أوضحت النتائج أيضاً فيما يتعلق باختيار شريك الحياة بأن تلك

الدراســـة مـــرجعاً أساسياً لاى باحث في هذا الموضوع وبالفعل اعتمدت الباحثة على تلك الدراسة في قضية اختيار شريك الحياة من ناحية والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى.

كمـــا أثبتت دراسة " **غريب إبراهيم السيد أبو زيد**" " **1986 ف** " في دراسته حول التغير الاجتماعـــي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة فيما **يتعلق باختيار شريك الحياة** حـــيث توصـــلت نـــتائج هذه الدراسة إلي أن الزوجة تشارك في اختيار خطيب ابنتها أو خطيبة ابنها.

أما الفرض الآخر المشتق من الفرض الأول والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحـــصائية بـــين سن الزوج واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم الأسرة فيما يخص **اتخاذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة** . فهو يتفق مع دراسة "**إخلاص شوكت المدانات** " "**1996 ف** " فـــي دراســـتها حول أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجات باتخـــاذ القـــرارات الأسرية ، حيث أشارت من خلال النتائج إلي ما نسبتهُ (**53.1 %**) يشاركن الزوجات في اتخاذ القرار بتنظيم الأسرة ، وتليها القرار المنسوب لإرادة الله ، إذ بلغت نسبته (**41.6 %**) في حين انخفض دور الزوج في اتخاذ القرار بصورة منفردة في هذا الشأن .

إذ بلغت نسبتهُ (**3.1 %**) والأمر نفسه ينطبق على **الزوجة** ،إذ بلغت النسبة (**2.2 %**)، وهذا يشير إلي ارتفاع التوجه العام نحو المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق في هذا الشأن، إذ كانـــت الفروق في النسب المئوية كبيرة ودالة إحصائياً عند مستوى (**0.05**) في حين نلاحـــظ تدنـــي الـــتوجه نحو هذا القرار ، كلما تدني سن الزوج ، وقد يعود ذلك لازدياد وعيهم، وارتفاع مستواهن التعليمي .

كمـــا أشـــار **كـــل من جون سكانزوني وماكسبمليان زينوفاتش** في دراستهما حول اتخاذ القـــرار الأسري " **1984 ف** " فيما يتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء حيث أشارا إلي أن **وجود الأبناء** أثر إيجابي على قدرة المرأة في اتخاذ قراراتها .

وتتفق أحياناً مع دراسة "**سلمي الحضيري**" " **1993 ف** " في دراستها حول تنمية المرأة الريفية في الأردن حيث وجدت الباحثة إلي أن(**53.40 %**) من بين نسبة(**83.26 %**) لا يستخدمن وسائل منع الحمل ولا يشاركن بهذا القرار أما في قرية الهامشية فإن (**38.12 %**) من النساء لا يستخدمن وسائل منع الحمل ويشاركن في اتخاذ القرارات .

كما أشار جمال الدين وهبة " 1984 ف " في دراسته حول دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية حيث أشار إلي أن **تنظيم الأسرة** يكاد يقتصر اتخـــاذه على الزوجين في كثير من الأسر الريفية ، وأن مشاركة بعض الأفراد من داخل الأسرة أو خارجها يكون في أضيق الحدود .

أمـــا الفرض الآخر والذي اشتق من الفرض الأول والذي ينص على أنه **توجد علاقة ذات دلالـــة إحصائية بين سن الزوج والقرار المتخذ بعمل المرأة فيما يخص مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل .**

وهـــذا يتفق مع ما أشار إليه " **عبدالله أحمد راشد** " **" 1985 ف "** في دراسته حول العائلة المتغيـــرة فـــي مجـــتمع عجمان أن التحاق المرأة بالعمل أدى إلي خلق فجوة بين وظائفها المنزلية وعملها الوظيفي . وبدأ استغلال المرأة الوظيفي يظهر في الأسرة النواة . كما أن السلطة في الأسرة بدأت تأخذ شكلاً تعاونياً بين الزوجين بسبب **تعليمهم** وعمل المرأة الذي عزز من مركزها أمام الزوج .

كمـــا أشـــارت "ســـلمى الخضيري" "1993 ف" في دراستها حول تنمية المرأة الريفية في الأردن.فـــيما يتعلق **بعمل المرأة خارج المنزل** حيث توصلت الدراسة إلي عملها في قرية ريمون بالأردن لم يؤثر في تعزيز دورها في اتخاذ القرار بينما تشارك أيضاً**(38.91%)** **(38.91%)** من النساء غي العاملات في اتخاذ القرار ، الأمر الذي يشير إلي عدم وجود علاقـــة بين عمل المرأة واتخاذ القرار . أما في قرية الهامشية فقد توصلت الدراسة إلي أن نـــسبة**(31.68 %)** مـــن النساء العاملات ونسبة **(91.31 %)** من غير العاملات أيضاً يـــشتركن فـــي اتخاذ القرارات وعبرت الباحثة عن عدم مساهمة عمل المرأة في القرارات الأسرية إلي أن عملها متقطع وغير منتظم وبدون مقابل في بعض الأحيان .

كمـــا يـــتفق هذا الفرض مع ما أشار إليه **عماد عبداللطيف " 1994 ف "** في دراسته حول الخـــصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء إلي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مـــستوى دلالـــة **(0.05)** وفقـــاً لمتغيـــر الزوج ، إذ وجد أن نسبة عالية من الزوجات المـــتعلمات يـــشاركن مـــشاركة فعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المصروف الشهري للمنزل ، وشراء الحاجات المنزلية . وأن مسئولية المنزل تنتقل مباشرة حال غياب الزوج عن المنزل .

وهذا يرجع إلي ارتفاع المستوى التعليمي للزوج الأمر الذي زاد من مكانته الأسرية وزاد بالتالي مشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشئون الأسرة.

كما تختلف هذه الدراسة مع هذا الفرض من خلال دراسة" **سلمى الحضيري**" " **1993 ف**". التي وجدت أن عمل المرأة لم يعزز دورها في صنع القرارات الأسرية .

أمـــا الفـــرض الثاني والذي ينص علي أن الأزواج الأكثر تعليماً هم الذين يتيحون فرصة لأبـــنائهم للمـــشاركة فـــي اتخـــاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق علي ميزانية الأسرة .

وانبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

أوضـــحت النـــتائج إلي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقـــرار المتخذ **بضرورة الزواج من الأقارب** وهذا الفرض يتفق مع ما أشار إليه " **صبيح عـــبد المنعم أحمد** " " **1989 ف** " في درا ستة حول أثر التنمية علي الأسرة المتعلمة في مجـــتمع الإمارات . حيث أوضح من خلال النتائج أن الفتاة المتعلمة قد لا تجد من يناسبها داخـــل دائرة الأقارب ، لذلك فهي لا تمانع في الزواج من غير الأقارب إذا توفرت بعض السمات التي تتناسب معها .

كمـــا أشـــار " **غـــريب الـــسيد إبـــراهيم ابوزيد** " " **1986 ف**" في دراسته حول التغير الاجتماعي وأثره علي سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة من خلال النتائج أن الزوجة تشارك فـــي اختيار خطيب ابنتها أو خطيبة أبنها . كما أشار إلي أن الزوجة تستطيع إقناع زوجها برأيها لان **التعليم** يزيد من التفاهم بين الزوجين وبخاصة في المدينة .

أمـــا الفـــرض الآخـــر والـــذي أشتق من الفرض الثاني " توجد علاقة دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ بشأن **تنظيم عدد أفراد الأسرة** . وهذا يتفق مع ما أشار إليه" **علي عياد بن حامد** " **2000 ف** " في درا ستة حول التغيرات البنيوية الجديدة التي يشهدها المجتمع العربي الليبي علي النمو السكاني في واحة هون بليبيا .

حيث أوضحت النتائج أن علي الرغم من أن الأسرة **الهونية الحضرية** لها ثقافتها ونشاطها ومستواها التعليمي المرتفع ، إلا أن معظم هذه الفئات في المجتمع لا زالت ترتبط ارتباطاً وثـــيقاً بعـــادات القرية ، لذا من خلال تنظيم الأسرة وحجمها وجد أن حجم الأسرة أصبح يتـــناقص ويتـــراوح مـــن أسرة **كبيرة الحجم** يزيد عدد أفرادها عن " **13** " **فرداً** إلي أسرة **صـــغيرة الحجم** يتكون أفرادها من (**2 – 5**) أفراد . وهذا مؤشر جديد يشير إلي اختفاء

الأســـرة الريفية وظهور الأسرة الحضرية (**النووية**) وهذا هو محور الدراسة الراهنة . كمـــا أن وعـــي الزوج اجتماعياً وثقافياً وصحياً باستخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين الولادات يساعد علي قلة الإنجاب أو تنظيمة بين طفل وآخر من وقت لآخر .

ويتفق هذا الفرض مع " **سناء الخولي** " " **1972 ف** " في دراستها حول التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة المصرية بنائياً ووظيفيا إلي أن تغير حجم الأسرة يصاحب تغيـــر في القيم المتعلقة بالإنجاب . كما توصلت الباحثة من خلال هذا الفرض إلي أن من أهم خصائص الأسرة النواة تناقص حجم الأسرة والتحكم في الإنجاب .

كمـــا يـــؤكد " **قـــبلان المجالي**" " **1994 ف** " في دراسته حول أثر تفضيل جنس المواليد وبعـــض العـــوامل الأخـــرى علي نتائج الدراسة إلى أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والاقتـــصادية والديموغـــرافية التي تؤثر في كل من عملية تفضيل جنس المواليد وعملية الاستمرار في الإنجاب كالتعليم ، والدين والدخل وعمل المرأة .

وأخيراً أشار " **قبلان المجالي** " "**1996 ف** " أيضاً في دراسته حول وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم علي اتخاذ القرارات الأسرية فيما يتعلق **بتنظـــيم الأسرة** حيث أشارت النتائج إلى أن القرارات الأسرية المتعلقة بالجانب الاجتماعي ومن بينها (**تنظيم الأسرة**) تـــتخذ وبـــشكل عام بقرار مشترك بين الأب والأم مع وجود اتجاه يشير إلى أن الأب كان أكثر استحواذ علي اتخاذ القرارات داخل الأسرة (وهذا ما أشار إليه الأزواج عينة الدراسة في إجاباتهم حول موضوع الدراسة) .

كما أشارت " **هند القاسمى** " " **1992 ف** " في دراستها حول أثر التعليم والعمل على دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة والذي يتفق مع نتائج دراسته على أن تعليم وعمل المرأة يلعب دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة ، والرغبة في الأسرة صغيرة الحجم (**النووية**) عـــنها فـــي حالة المرأة غير المتعلمة وغير العاملة . لذا أوضح أن هناك علاقة وثيقة بين التعلـــيم وعمـــل المرأة وتفضيل الأسرة الصغيرة الحجم . كما أوضح أن النساء المتعلمات يفـــضلن الأسرة الصغيرة حيث بلغت نسبتهن (**28 %**) ، بينما الأميات (**13.7 %**) في حـــين التفضيل للأسرة الكبيرة فنجد أن الأميات يفضلنها بنسبة(**31.1 %**) بينما المتعلمات بنسبة (**15.3 %**) .

كما أن هناك فرضاً آخر مشتقاً من الفرض الثاني والذي ينص علي أنه " توجد علاقة ذات دلالـــة إحـــصائية بين المستوى التعليمي للزوج **والقرار المتخذ بشأن عدم مساعدة الزوج**

لزوجته في عمل المنزل والذي يتفق مع ما أشار إليه " **عماد عبد اللطيف** " " **1994 ف**" في دراسته حول الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء " ألي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05**) وفقاً لمتغير الزوج ، إذ وجد أن نسبة عالية من الزوجات المتعلمات يشاركن مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المصروف الشهري للمنزل ، وان مسؤولية المنزل تنتقل إليهن مباشرة حال غياب الزوج عن المنزل . وهذا يرجع إلي انه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج كلما زادت مشاركته في الأعمال المنزلية ، وزاد بالتالي مشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشؤون الأسرة .

كما أشار" **قبلان المجالي** " " **1996 ف** " في دراسته حول وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية .**الذي يتفق مع ما أوضحت** نتائج دراسته فيما يتعلق **بالأعمال المنزلية** أشار(**57 %**) من المبحوثين أن الأم دائماً تقوم بذلك وأفاد (**29%**) أن الأم تقوم بذلك أكثر من الأب بينما أفاد (**9 %**) أن العمل المشترك بين الزوجين و (**3.3 %**) أن الأب يقوم بذلك أكثر من الأم و(**3.1 %**) أن الأب يقوم بذلك دائماً ، وتتفق هذه النتائج مع الثقافة والاتجاه في مجتمع الدراسة (**هون**) نحو العمل المنزلي الذي يعد من وظائف الزوجة . والإناث بشكل عام وليس الزوج والذكور . وذلك لان الزوج يعتبر مثل هذه الأعمال المنزلية بأنها نوعاً من الاستهزاء و السخرية ويقلل من أهميته وكرامته .

كما أشارت "**هند القاسمي**" " **1992 ف** " فيما يتعلق بالأعمال المنزلية من خلال النتائج التي توصلت إليها إلي أن أغلب الزوجات تميل إلى مساعدة أيضاً أزواجهن وجاء ذلك بنسبة (**91.3 %**) ويرجع إما إلي حاجة الزوج إلى المساعدة أو إلى رغبة المرأة في التعاون مع الزوج ، أو ألي تسلط الرجل و إجبار المرأة علي المساعدة , في حين أن نسبة ضئيلة جداً من عينة الدراسة تمثل (**7.6 %**) لا تقوم بمساعدة زوجها وكانت أسباب الرفض تتركز في رفض الزوج للمساعدة لأنه لا يحتاج إلى المساعدة من جانب زوجته وهذا ما يتفق فعلاً مع نتائج الدراسة الحالية كما أن هناك فرضاً آخر اشتق من الفرض الثاني والذي ينص علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج **ومساهمة الزوجة لزوجها في تنظيم الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل** .وهذا يتفق مع ما أشارت إليه " **هند القاسمي** " "**1992 ف** " في دراستها حول أثر التعليم والعمل علي

دور المـــرأة في نتائج دراستها في أن المرأة الإماراتية لا تعتني كثيراً بأخذ رأيها أو عدم أخذ رأيها عند شراء الزوج لاحتياجات الأسرة . حيث أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلي أنـــه في حالة عدم قيام الزوج بأخذ رأيها فأنها لا تعترض . حيث جاءت بنسبة الزوجات الراضيات عن ذلك الوضع (**31.1 %**) بينما غير الراضيات جاءت نسبة (**2.6 %**) .

وأيـــضاً يتفق هذا الفرض مع دراسة " **عماد عبد اللطيف** " " **1994 ف** " من خلال النتيجة التـــي توصل إليها في أن الدراسة دلت علي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـــة (**0.05**) في مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بتوزيع الإنفاق والمصاريف ، وأصـــبح لها حرية الخروج من المنزل . وذلك لمشاركتها في جزء الدخل الذي ينفق علي الأسرة .

وتـــتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصل إليه كل من (**Blood-Wolf**) اللذين وجدا أن القرارات المتعلقة بمصروفات الطعام وتخطيطه تقوم بها الزوجة بصورة رئيسية ، وترتبط ســـلطة الزوجة في اتخاذ هذه القرارات بازدياد المستوى التعليمي ، في حين لا تتفق نتيجة الدراسة مع ما توصل إليه " **علي الزغل** " في دراسته ، إذ وجد أن الزوجات الأكثر تعليماً (**الجامعـــيات**) والأميات يقررن في العادة شراء الطعام للعائلة أكثر من ذوات التحصيل العلمي المتوسط (الابتدائي ، الإعدادي).

كمـــا أن هناك فرض آخر اشتق من الفرض الثاني والذي ينص علي أنه توجد علاقة ذات دلالـــة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج **ومساهمة الزوج في القرار النهائي المتعلق بتنظـــيم ميـــزانية المنزل** . فقد أوضح من خلال النتائج دراسة " **عماد عبد اللطيف** " " **1994 ف** " فـــي أن النتيجة المتعلقة بتدبير ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها من ناحية شراء احتـــياجات المنـــزل من مواد غذائية وملابس تكمن في أن العوامل الاجتماعية كالتعليم قد ســـاعدت علـــي زيـــادة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بكيفية إنفاق المصروف الشهري وشراء الحاجيات المنزلية . وكذلك أشار **ناصر ثابت** إلى أن هناك أثراً واضـــحاً لتعلـــيم الزوجة علي ترشيد الاستهلاك والحد من التبذير في الأسرة ، وأيد هذا الاتجـــاه (**79.7 %**) بيـــنما عـــارض (**21.37 %**) وتوصل أيضاً إلى أن الزوج هو المسئول عن القرار النهائي المتعلق بتدبير ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها .

كمـــا تتفق نتيجة هذا الفرض مع دراسة " **مجد الدين خيري وآخرون** " " **1982 ف** " عن أنـــشطة العـــون الذاتي للمرأة في الأحياء متدنية الدخل في مدينة عمان ، في أن الدراسة

توصـــلت إلي أن مشاركة ربات البيوت اللاتي بنسبة (**50 %**) يتخذن **قرار المخصصات الشهرية** لوحدهن دون تدخل الزوج .

كمـــا أن هناك فرض آخر من الفرض الثاني والذي ينص علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والقرار المتخذ بشرا الأطعمة و الملابس للأسرة . والذي يتفق مع دراسة " **هند القاسمي** " " **1992 ف** " من خلال النتائج التي توصلت إليها مـــن خلال مدى رضا الزوجة في حالة عدم أخذ الزوج رأيها عند الشراء . فقد وجد إنما يعـــود موقف المرأة الإماراتية ، ورضاها التام عن عدم أخذ رأيها إلى الرغبة في تخفيف المـــسئوليات الأسرية عن كاهلها ، فقد لا تجد الوقت الذي تنفقه في شراء متطلبات الأسرة لانشغالها في رعاية الأبناء وإعداد متطلبات الأسرة ، ولذلك تترك المسئولية للرجل في هذا الشأن .

كما أشارت " **إخـــلاص شوكت المدانات** " " **1996 ف** " فيما يتعلق بالقرار المتخذ بشراء الأطعمـــة والملابـــس للأســـرة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للـــزوج ومتوسط المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشراء الأطعمة والملابس للأسرة ، إذ كانت الفروق في المتوسطات الحسابية كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05**) فقـــد تبين من خلال البيانات وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للزوج والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن المستوى التعليمي للـــزوج قد زاد من درجة ديمقراطيته وتسامحه، وبالتالي الميل أو الرغبة في مشاركة كل من الزوجة والأبناء في اتخاذ القرارات الأسرية وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصل إليه " **عمـــاد عـــبد اللطيف** " ، الذي وجد أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغير تعليم الـــزوج علـــي العلاقات الأسرية الأمر الذي يعني أن قوة الرجل (**الزوج**) داخل الأسرة والـــي اســـتمدها من ارتفاع المستوى التعليمي قد حسنت من قوة المرأة ورفع من مكانتها الأســـرية ، وزاد بالتالي من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشئون الأسرة بسبب تغير نظرة الزوج للحياة الناتج عن ارتفاع مستواه الثقافي .

ولـــذا تقدم النتائج في الجدول رقم (**34**) تدعيماً للفرضية التي تقول " كلما زاد المستوى التعليمـــي للـــزوج " " كلمـــا ازدادت المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بتدبير ميزانية المنزل وكيفية أنفاقها من حيث شراء الأطعمة والملابس للأسرة " .

كما أنة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج **والقـرارات الأسرية التـي يتخذها الزوج بمفرده** . وهذا ما يتفق مع دراسة " **إخلاص المدانات**" " **1996 ف** " في أنها تعتبر هذه القرارات مهمة للزوجات لأنها تشكل انعكاساً للأنماط الثقافية السائدة في المجـتمع التـي تملي بدورها علي الزوجات التصرفات والأدوار المدعومة اجتماعيا أما الدراسة الحالية فقد أشارت إلي القرارات الأسرية التي يتخذها الأزواج بمفردهم تتمثل في قـرارات أخرى نذكر منها : قرار اختيار الأصدقاء ، والشروع في إنشاء مشروع جديد ، وقرار التشاور مع أفراد الأسرة عند غياب زوجاتهم ، يليه بناء المنزل وشراء المركوب ثم تحديـد مواعيد الرحلات السياحية ثم قرار اختيار الزوجة وأخيراً قرار خروج الأبناء من المنزل حيث وجد الباحث من خلال دراسته لهذا الفرض أنه هناك علاقة دالة إحصائياً بين تعليم الزوج والقرارات التي يتخذها الزوج بمفرده أي انه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زاد عـدد القـرارات التي يتخذها بمفردهم داخل الأسرة أكثر من الزوجة . وهذا السؤال بمـثابة **سؤال عام** أثارهُ الباحث لبيان وجهات نظر الأزواج حول القرارات الأسرية التي يتخذونها في محيطهم الاجتماعي مع زوجاتهم وأبنائهم .

أمـا الفرض الثالث والذي ينص على أن **الأزواج الذين لديهم مهن متخصصة (التي تدر دخـلاً مُرتفعاً هم الذين يشاركون في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة).**

وانبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

حـيث أوضحت النتائج إلي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة . هذا الفرض يتفق مع ما أشار إليه " **أخلاص شوكت المـدانات** " " **1996 ف** " في دراسته حول أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية .

حيث أوضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (**19**) إلي وجود علاقة ذات دلالة إحـصائية بـين المهنة الرئيسية للزوج والقرار المتعلق بعدد الأبناء ، إذ كانت الفروق في النـسب المئوية كبيرة ودالة إحصائياً عند مستوى (**0.05**) في حين لم تظهر هناك علاقة بين المهنة الرئيسية للزوج والقرار المتعلق بتنظيم النسل .

وتشير النتائج فيما يتعلق **بقرار عدد الأبناء** إلي ارتفاع نسبة المشاركة في اتخاذ هذا القرار ضمن المهن التي تُدر دخلاً مرتفعاً مثل المهن المتخصصة،إذ وصلت نسبتها (**67.5 %**)

في حين يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة إلي (**48.9 %**) ضمن فئة العمال غير المهرة و (**37.1 %**) ضـــمن فئة العمال المهرة . وفيما يتعلق بقرار **تنظيم النسل** تشير النتائج في الجدول رقم (**19**) إلي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05**) بين المهـــنة الرئيـــسية للـــزوج والمشاركة في اتخاذ قرار تنظيم النسل ، إذ تشير البيانات إلي ارتفاع نسبة المشاركة في اتخاذ هذا القرار ضمن فئة العمال غير المهرة التي وصلت إلي (**61.5 %**) ، وبالمقابل تنخفض نسبة هذه المشاركة ضمن المهن التي تدر دخلاً مرتفعاً مثل المهن المتخصصة التي بلغت (**57.9 %**) .

في حين أشارت الدراسة الحالية فيما يتعلق باتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة حسب متغيـــر المهنة ، إلي ارتفاع نسبة المشاركة في اتخاذ هذا القرار ضمن المهن المتخصصة لـــذوى الدخول المرتفعة ، مثل **مهنة (أخرى تذكر) مثل فني صيانة ، محامي ، فلاح ، ...الخ** . كما هو موضح بالجدول رقم (**19**) إذ وصلت نسبة من يمتهن مهنة **أخرى تذكر (محامـــي ، فـــلاح ، فني صيانة ، ...الخ**، يليها فئة من يمتهنون مهنة **أعمال حرة** بنسبة (**54.5 %**) في حين يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة إلي من يمتهنون **مهنة مهندس** إلي (**47.8 %**) يلـــيها فـــئة من يمتهن **مهنة متقاعد** بنسبة (**42.3 %**) بينما فئة من يمتهن **مـــدرس** بلغـــت نسبتها (**36.7 %**) حيث لوحظ من خلال النتائج السابقة بالجدول رقم (**19**) ارتفـــاع نـــسبة القرار المنسوب **لإرادة الله** ضمن فئة الأزواج الذين يمتهنون فئة (**مهـسنة أخـــرى تذكـــر مثل فلاح – محامي – فني صيانة ....الخ**) والتي وصلت إلي (**65.0 %**) وبالمقابـــل تنخفض نسبة هذه المشاركة ضمن المهن التي تدر دخلاً مرتفعاً مـــثل المهـــن المتخصـــصة الأخرى مثل (**موظف إداري**) والتي بلغت (**61.7 %**) و ينـــسبون القـــرار لكلـــيهما (**الزوج والزوجة معاً**) بشأن اتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة.

كمـــا أشـــارت" **هند القاسمى**" " **1992** " في دراستها حول أثر التعليم والعمل على دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة ، أ ن هناك علاقة واضحة بين العمل (**المهنة**) وحجم الأســـرة فنجد أن المرأة العاملة تفضل المرأة **الأسرة الصغيرة** الحجم بنسبة (**30.1 %**) بيـــنما غيـــر العاملة بنسبة (**15.3 %**) أما حجم الأسرة الكبيرة فنجد المرأة غير العاملة تفضله بنسبة (**32.7 %**) والمرأة العاملة بنسبة (**16.3 %**) .

كما أشار الباحث الألماني (**لايبر Lupri**) في دارسته على عينة من أمريكا ، وانجلترا، وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمكسيك . حيث توصل الباحث من خلال النتائج أن اتخاذ القرارات في الأسرة كانت أكثر ميلاً للأب مع زوجته وأولاده ، باعتباره مصدر السلطة في الأسرة ويتخذ القرارات المهمة في الأسرة الحضرية والريفية . كما أشار إلي أنه هناك بعض المتغيرات مثل **المهنة والدخل والتعليم** تسهم في زيادة التوجه نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

كما أشار أيضاً (**Blood & wolf**) فيما يتعلق بمتغير المهنة وأثره على تنظيم عدد أفراد الأسرة إلي أنه كلما ارتفعت وظيفة الزوج وازداد دخله وتعليمهُ ازدادت سلطته في اتخاذ القرارات الأسرية مقارنة بالأزواج الأقل دخلاً ووظيفه وتعليماً .

لذا فعاملا (**التعليم والدخل**) وجهان لعملة واحدة أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج ودخله زادت مشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بتنظيم عدد أفراد الأسرة .

وهذه القاعدة الرئيسية التي ارتكزت عليها الدراسة لما **للتعليم والدخل** من دور كبير في اتخاذ القرارات الأسرية داخل محيط الأسرة النووية .

كما أشارت " **إخلاص شوكت المدانات** " " **1996 ف** " فيما يتعلق بهذا الفرض إلي أنه لم يكن للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التالية:ومن بينها المهنة الرئيسية للزوج، أثر واضح وقيمة ذات دلالة إحصائية على قرار المشاركة في تنظيم النسل.

كما توصلت دراسة **خيري الصادق عبدالله** " **2004- 2005 ف** " والتي أجريت في المجتمع الليبي بمدينة طرابلس لدراسة التكيف للحياة الزوجية في الأسرة الليبية بأن النتائج أثبتت أن وجود علاقة طردية موجبة بين متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والتكيف الزواجي فالأسرة الزوجية ذات **التعليم العالي والمكانة الوظيفية العالية والمستوى الاقتصادي العالي** أكثر تكيفاً في الحياة الزوجية .

كما أن هناك فرضاً آخر منبثقاً من الفرض الثالث والذي ينص على أنه توجد فروق (علاقة) ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ بعمل المرأة من حيث الموافقة وعدم الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل . والذي يتفق مع ما أشارت إليه **هند القاسمي** " **1992 ف** " في دراستها سابقة الذكر ، فيما يتعلق بخروج المرأة الإماراتية بصفة عامة إلي العمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار إذ أن (**62.2 %**) من عينة البحث أكدت أن العمل بالنسبة لهن غير مؤثر في حقهن في اتخاذ القرارات .

كما أشار" **على عياد بن حامد** " **2000 ف**"في دراسته حول أثر التغيرات البنيوية الجديدة التي يشهدها المجتمع الليبي على النمو السكاني في واحة هون في ليبيا أن المرأة وخروجها للعمـــل لـــه أهمية خاصة في عملية التنمية بصورة عامة وتنمية الموارد البشرية بصورة خاصـــة ، كمـــا أنها يمكنها من المشاركة والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي والعمل خارج البيت ، ويمكنها أيضاً من المشاركة بشكل إيجابي في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، كمـــا أن بوظيفتها وعملها المهني تستطيع أن تعترف بدورها الكامل بوصفها عضواً هاماً وأساسياً في المجتمع ، ويمكنها السيطرة على مواردها الاقتصادية .

كمـــا أشـــار " **عبدالله الجزيري** " " **2002 ف** " في دراسته حول عمل المرأة وأثره على دورهـــا فـــي الأسرة فيما يتعلق بخروج المرأة للعمل **وعلاقته بمهنة الزوج** في أن خروج المـــرأة للعمـــل أحدث تغيراً في أدوارها الاجتماعية من متفرغ كل الوقت لأداء الواجبات المنـــزلية إلي متفرغ بعض الوقت لها . كما أوضحت نتائج الدراسة إلي العلاقة بين المرأة العاملـــة وزوجهـــا قـــد أخذت منحنى إيجابياً يتمثل في إحلال التفاهم والنقاش والحوار ، والوعي بالمسئولية تجاه الأسرة بدلاً من اللامبالاة مما يعق جذور المودة والألفة بينهما .

كما أشار " **عـــبدالله أحمد راشد** " " **1986 ف** " في دراسته عن العائلة المتغيرة في مجتمع عجمـــان أن اشـــتغال المـــرأة ســـاعد على زيادة الدخل الاقتصادي للأسر وأبرز مكانتها الاجتماعية .

وأخيـــراً أشـــار" **محمـــد إبراهيم العزبي** " " **1989 ف** " في دراسته عن بعض المتغيرات الاجتماعـــية المؤثـــرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات في القرارات الأسرية إلي أن نتائج الدراسة أشارت إلي انخفاض مستوى مساهمة الزوجات في معظم القرارات الأسرية. كمـــا أوضحت نتائج الارتباط والانحدار المتعدد إلي وجود على علاقات موجبة بين درجة مـــساهمة الزوجة في القرارات الأسرية وكل من المستوى التعليمي للزوجة وعمل الزوجة في أنشطة تدر عليها دخلاً مباشراً ومساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة .

وأمـــا الفـــرض الآخر المنبثق من الفرض الثالث والذي ينص على أنه : توجد علاقة ذات دلالـــة إحـــصائية بين مهنة الزوج **والقرار المتخذ بشأن عدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** . حيث اتفقت نتائج هذا الفرض مع ما توصلت إليه دراسة " **يوسف خضور** " " **2003 ف** " فـــي دراسته حول (عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجه وانعكاساته علـــى الأســـرة) إلي أنه ترتب على خروج المرأة للعمل آثار سلبية على الزوج وهي أن

أزواج العـــاملات أنـــشط نسبياً من أزواج غير العاملات من حيث القيام **بالأعمال المنزلية** وكذلك تختلف الدراسة الحالية أيضاً مع ما توصل إليه " **عماد عبداللطيف** " " **1994 ف** " فـــي دراســـته حول (الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء) إلي أن الزوج على استعداد تام **لمساعدة زوجته في أعمال المنزل** حيث توصلت نسبتهم (**58.3 %**) .

فـــي حـــين أن الدراسة الحالية تقر بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ بشأن عدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل حيث بلغ مستوى الدلالة (**0.22**) في حين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج وأسباب مساعدة الـــزوج فـــي عمـــل المنزل . ولذا نستنتج من ذلك أن هذان الفرضان الأول عكس الآخر فالأول ينص على أنه توجد علاقة بين مهنة الزوج وعدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنـــزل فقد وجد من تحليل البيانات أن من يمتهنون مهنة أخرى (**فلاح ، فني صيانة ، تاجـــر ، ....الخ**) بلغت نسبتهم (**50.0 %**) أنهم لا يساعدون زوجاتهم في عمل المنزل مبـــررين بذلك بأن عمل المرأة هو **عمل للمرأة فقط** في حين أشارت عينة الدراسة بنسبة (**30.4 %**) معللـــين بـــأن الزوج يتأخر في مواعيده خارج المنزل وبالتالي لا يوفق بين عملـــه وبـــين تواجده في المنزل كأن يكون في مكان عمله (**الحكومي**) أو في عمل آخر خاص يتحصل به على أجر لارتفاع مستوى معيشة الأسرة مثلاً (**محل تجاري – مزرعة ..... الخ**) .

بيـــنما بيـــنت نتائج الدراسة أيضاً أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج وأســـباب مساعدة الزوجة في عمل المنزل حيث بلغ مستوى الدلالة (**139و**) ولذا نستنتج من تحليل البيانات أن نسبة من يمتهنون (**موظف إداري**) (**42.6 %**) في حين بلغ نسبة مـــن يمتهـــنون (**مـــدرس**) (**40.0 %**) . في حين بلغ نسبة من يمتهنون (**مهندس**) (**39.1 %**) بـــأن السبب أيضاً يرجع بأنه عمل لا يوجد فيه أي شئ وبالتالي يشاركون زوجـــاتهم في الأعمال المنزلية .يليها نسبة من يمتهنون(**متقاعد**) (**26.9 %**) وأقلهم من يمتهـــنون مهنة أعمال حرة (**9.1 %**) ولذا نستنتج من الفرض السابق أن أصحاب المهن المتخصـــصة والتي تدر دخلاً مرتفعاً (**موظـــف ، مدرس ، مهندس**) هم الذين يساعدون زوجاتهم في الأعمال السابقين . أما من الناحية الأخرى أجاب الأزواج من يمتهنون **مهنة أخـــرى** يليها من يمتهنون مهنة **متقاعد** ، يليها مهنة **أعمال حرة** ، يليها من يمتهنون مهنة **مهـــندس . وبعـــدها موظـــف إداري** وأخيـــراً من يمتهنون **مهنة مدرس** . لذا نستنتج من

الفـرض السابق أن أصحاب المهن المتخصصة هم الذين يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنـزلية ومـن هـذه المهن (**مهنة أخرى** ، **متقاعد** ، **أعمال حرة يليها** أصحاب المهن المتخصصة الأخرى .

أما الفرض الآخر المتفرع من الفرض الثالث وهو أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **مهنة الزوج ومساعدة الزوجة ودرجة مساهمته في ميزانية الأسرة** .

حـيث بلـغ مستوى الدلالة (**049.**) وهذا ما تتفق مع دراسة **أخلاص شوكت المدانات** " **1996 ف** " فـي أن مـدى مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات المتعلقة **بتنظيم ميزانية المنزل** وكيفية إنفاقها ، حيث تباينت نسب مشاركة الزوجات في هذه القرارات . وبالتالي حصول الزوجة على دخل مستقل ، يسهم في وقوفها جنباً إلي جانب مع زوجها في الإنفاق علـى متطلـبات المنـزل ، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلي زيادة قوتها الأسرية ويتفق هذا الفـرض مع **الدراسة الحالية** كما هو موضح بالجدول (**31**) بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحـصائية بـين مهنة الزوج ومساهمة الزوج بدخله الخاص في ميزانية الأسرة حيث بلغ مستوى الدلالة (**0.049**) حيث لوحظ أن الأزواج بنسبة (**55.0 %**) ممن يمتهنون مهنة أخـرى تذكـر مثل (**محامي** ، **فني صيانة** ، **فلاح** .....**الخ**) بأنهم يساهمون أحياناً بكل الدخل ويليها أصحاب المهن المتخصصة وهي على التوالي (**مهندس** (**34.8 %**)، ومن يمتهـنون **مـتقاعد** (**26.9 %**) ، **موظـف** إداري (**21.3 %**) ، **مدرس** (**20.0 %**) وأخيراً من يمتهنون أعمال حرة حيث بلغت نسبتهم (**18.2 %**) .

كما أن هناك فرضاً آخر مُشتقاً من الفرض الثالث والذي ينص على أنه توجد فروض ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج **والقرار المتخذ بشراء الأطعمة والملابس للأسرة** حيث بلغ مـستوى الدلالـة (**0.002**) لـشراء الأطعمة في حين بلغ مستوى الدلالة بالنسبة **لشراء الملابـس للأسـرة** (**0.005**) حـيث كان مستوى دلالة قوي جداً . حيث تبين من خلال النـتائج المـرفقة بالجـدول رقم (**35**) بأن الزوج الذي يتخذ قرار شراء الأطعمة ممن يمتهنون مهنة (**موظف إداري**) حيث بلغت نسبتهم (**61.7 %**) في حين أن **الزوجة** هي التي تتخذ قرار شراء الملابس لأسرتها ممن يمتهنون مهنة (**مدرس**) ونلاحظ من الفرض السابق أن السائد في **مجتمع الدراسة** (**هون**) أن الأزواج هم الذين يتخذون قرار الشراء ويقومون بعملية الشراء أيضاً للأطعمة وهي(**اللحوم والخضار والفواكه والخبز**) في حين أن **الـزوجات** يتخذن قرار شراء الملابس من وجهة نظر الأزواج أما بالنسبة للقيام بعملية

الشراء فالأزواج أحياناً يقومون بذلك أو أخذ الأزواج زوجاتهم لأماكن شراء الملابس للقيام بعملية الشراء ومن ثم قيامهن بعملية الشراء .

وتنسجم هذه النتائج مع نظرية (**Blood & wolf**) التي تشير إلي أهمية هذه العوامل في زيادة سلطة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية . وهناك مصدر آخر للسلطة ، وهو حصول الزوجة على دخل مستقل ، الأمر الذي ساهم في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشراء الملابس للأسرة .

وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة " **إخلاص شوكت المدانات** " فيما يتعلق **بشراء المواد الغذائية** ، فتشير النتائج إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**0.05**) بين مهنة الزوج والقرار المتعلق بشراء المواد الغذائية ، وكانت هذه الفروق بين الفئة الأولي وتشمل (المهن المتخصصة ، والمشرعيين ، والفنيين ، والمتخصصين ، والعاملين في الأعمال الكتابية) والفئة الثانية التي تشمل على (الفنيين في الزراعة وقطاع الخدمات) والفئة الثالثة (العاملين في المهن الحرفية) والفئة الخامسة (للعاملين في الجيش) .

وبالنسبة للقرار **المتعلق بشراء الملابس** تشير النتائج حسب ما أشارت إليه إخلاص شوكت المدانات إلي وجود فروض بين الفئة الأولى (المهن المتخصصة) والفئة الثانية (العمال غير المهرة) والفئة الثالثة (العمال المهرة) .

كما يتفق هذا الفرض مع ما أوضح إليه **(Blood & wolf)** " **1960 ف** " بعنوان ديناميكية الحياة الزوجية على منطقة ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية. حيث توصلا إلي أنه كلما ارتفعت وظيفة الزوج (**مهنة**) وازداد دخله وتعليمهُ كلما ازدادت سلطة في صنع القرارات الأسرية مقارنة بالأزواج الأقل وظيفة ، والأقل دخلاً وتعليماً .

كما تختلف الدراسة الحالية مع دراسة " **على الزغل** " " **1989 ف** " في دراسة حول (أثر هجرة الزوج للعمل خارج الأردن على بنية السلطة في الأسرة الأردنية) حيث أوضح أن دور الزوجات في أسر المهاجرين ، كان متوسطاً ومهماً في شراء **الطعام والملابس** لأفراد عائلاتهن ، إذ بلغت النسبة (**63.8 %**) ، أما الزوجات في أسر غير المهاجرين فقمن بدور أقل من ذلك في هذا المجال ، إذ بلغت النسبة (**44.5 %**) .

كما توصلت دراسة " **مجد الدين خيري** " " **1982 ف** " بعنوان أنشطة العون الذاتي للمرأة في الأحياء متدنية الدخل في مدينة عمان إلي المشاركة الملحوظة في اتخاذ القرارات

فـــي الأسر المدروسة والتي تتناسب مع المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق **بشراء الأطعمة** تعود لكون الزوجات منتجات اقتصادياً ، فجميع زوجات مجتمع الدراسة قمن بلا استثناء بـــإدارة بعـــض الـــصناعات المنزلية البسيطة مثل: (الخياطة ، والتطريز ، والصناعات الغذائـــية وهـــي محور دراستنا الحالية) وبيعها بالأسواق ، وهذا أدى إلي رفع المستوى المعيـــشى للأســـرة ، الـــذي كـــان له دور مهم في زيادة مشاركة تلك الزوجات في اتخاذ القـــرارات الأسرية وفي دراسة قامت بها " **Basson. P** " على أثر المهاجرين للعمل في الخـــارج على بنية الأسرة في شمال غربي أربد " **1984 ف** " حيث توصلت هذه الدراسة فيما يتعلق بقراري **الأطعمة والملابس** إلي أن الزوجات في أسر المهاجرين الحاليين يأخذن القـــرارات منفردات على نحو يفوق ، بشكل دال إحصائياً ، عن الزوجات في أسر غير المهاجرين ، في مجال شراء الطعام والملابس .

أمـــا الفرض الرابع والأخير **وهو الأزواج الأعلى دخلاً يعطون فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار نحو زواج الأبناء وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة والإنفاق على ميزانية الأسرة.**

وينبثق من هذا الفرض فروض فرعية منها :

تـــوجد علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والقرار المتخذ بشأن **اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** . حيث بلغ مستوى الدلالة (**039** .) حيث يتفق هذا الفرض مع ما توصلت إليه دراسة إخلاص شوكت المدانات " **1996 ف** " في أن هذه الدراسة الحالية تـــؤمن بانسحاب هذا الدور على الزوجات من فئات الدخل المتوسط والمرتفع. كما تختلف هـــذه الدراســـة مع دراسة "**هند القاسمى**" "**1992 ف**" ، و التي توصلت إلي أنه في العادة يؤخذ رأي الفتاة في شريك حياتها بنسبة (**71.9**) من الحجم الكلي لعينة البحث كما يتضح أن نسبة الفتيات اللاتي لديهن سلطة في اختيار الزوج بنسبة (**11.7 %**) أما الأم فمازال قرارها محدوداً إلي قرار الأب إذ يمثل (**5.6 %**) حتى بعد وفاة الأب يكون العم والأخوة الذكور أصحاب القرار الأكبر .

كمـــا اخـــتلفت هذه الدراسة مع " **مليحة عوني القصير** " " **1989 ف** " في دراستها حول عمـــل المرأة وأثرهُ في العائلة العراقية الحديثة إلي أنه نتيجة لعمل المرأة خارج المنزل إلا أنهـــا أصبحت تشارك زوجها في إعالة العائلة وفي اتخاذ القرارات . كما أشارت الدراسة أيـــضاً إلي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج كما زادت درجة ديمقراطيته وميلهُ نحو

المشاركة في القرارات الأسرية باختيار شريك الحياة ، في حين أظهرت نتيجة الدراسة الحالية أنه كلما زاد دخل الزوج كلما زادت مشاركة في اتخاذ القرار المتعلق باختيار شريك الحياة . حيث بلغ مستوى الدلالة (**039.**).

في حين أشار " **عبدالله أحمد راشد** " " **1985 ف** " في دراسته حول العائلة المتغيرة في مجتمع عجمان فيما يتعلق **باختيار شريك الحياة ودخل الزوج** بأن دور التعليم وأثره في خلق نوعاً من الثقافة والوعي الثقافي لدى أفراد العائلة بجانب تعليم الفتاة مما أدى إلي زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة ، إضافة إلي ذلك **أصبحت الفتاة تشارك إلي حد ما في اختيار شريك حياتها** ، نتيجة لارتفاع دخل الزوج .

كما اتفق هذا الفرض مع ما توصلت إليه دراسة " **سرى ناصر** " " **1969 ف** " في دراستها حول المرأة العاملة في المجتمع الأردني المعاصر. حيث أشارت النتائج إلي أن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات تتسع لتشمل الأبناء أيضاً ولا سيما فيما يتعلق **باختيار المهن وشريك الحياة** فبالنسبة لاختيار المهنة وجد الباحث أن النساء المتزوجات لم يُبدين أي معارضة لعمل بناتهن خارج المنزل إذ أجابت الغالبية منهن بأنهن سيتركن القرار لبناتهن بينما ذكرت (**15 %**) أنهن سيتركن القرار أبناتهن للعمل في التعليم ، (**11.3 %**) لكل من العمل الحكومي والأعمال الحرة .

كما بينت دراسة "**مفيدة الزقوزي** " " **1992 ف** " في دراستها حول أنماط الزواج في المجتمع الليبي والتي أجريت بمدينة طرابلس فيما **يتعلق بمهنة الزوج واتخاذ قرار شريك الحياة** والتي توصلت إلي أن هناك علاقة قوية بين **الدخل ونمط الزواج** بمعنى أنه كلما زاد الدخل اتجه الفرد نحو الحداثة وظهر بوضوح الاتجاه نحو الاختيار الحُر في الزواج .

كما اشتق فرضاً آخر من الفرض الرابع والذي ينص على أنه : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية **بين الدخل الشهري للزوج والأساليب الشائعة التي يستعملها الآباء في ارتكاب الخطأ للأبناء**. حيث بلغ مستوى الدلالة (**025 .**) حيث اختلفت هذه الدراسة مع ما توصل إليه كل من (**مجد الدين خيري وآخرون** ، **عبدالهادي قريطم** ، **وعماد عبداللطيف** ، **هند القاسمي** ، **محمد إبراهيم العزبي** ، **غريب السيد أبو زيد**) إلي أنه كلما ازداد المستوى التعليمي لكلا الزوجين كلما ازدادت المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بقضايا التنشئة الاجتماعية ، وأساليب التربية ، واختيار شريك الحياة ، وواقع ومستقبل الأسرة ككل . كما أشارت دراسة " **عبدالله الجزيزي** " " **2002 ف** " إلي الدور الذي تقوم به

المـــرأة العاملة في مجال عملها ، والمشكلات التي تواجهها ، **وأساليب التنشئة الاجتماعية التـــي تتـــبعها في تربية الأبناء** كما تغير الاتجاه في عملية التنشئة من القسوة والحزم إلي العطف والتفهم وتوجيه السلوك .

كمـــا أن هناك فرضاً آخر اشتق من الفرض الرابع والذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالـــة إحـــصائية بين الدخل الشهري للزوج **ومساهمة الزوج بدخله الخاص في ميزانية الأسرة** حيث بلغ مستوى الدلالة (**014 . 0**) والتي تتفق مع ما أشار إليه " **ناصر ثابت** " " **1990 ف** " فـــي دراسته حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور المرأة فـــي الأســـرة " فـــيما يـــتعلق **بمساهمة الزوج في ميزانية الأسرة** "حيث أيد هذا الاتجاه (**79.7%**) بيـــنما عارضهُ (**21.37%**) فيما يتعلق بمسئولية القرار حول تدبير ميزانية الأســـرة ، حيث تبين أن **الزوج** هو المسئول عن إصدار القرارات النهائية المتعلقة بتدبير الميـــزانية . وهذا ما يتفق مع طبيعة الدراسة الحالية حيث أوضحت أن الزوج هو صاحب القرار الأول والأخير في الأسرة ، كما أنه يساهم أحياناً بدخله الخاص في ميزانية الأسرة. كمـــا أشارت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** " **1994 ف** " في دراستها حول مـــساهمة المـــرأة الغربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة. حيث توصلت إلي أن نسبة المرأة الأردنية بأكثر من نصف ميزانية الأسرة وصلت إلي (**50 %**) في مصنع الألبان و (**30.8 %**) فـــي مصنع النسيج ، وتبين أن المشاركة في القرارات الأسرية تتمثل في (**68 %**) لميـــزانية الأسرة اليومية و (**64 %**) لميزانية الأسرة الشاملة و (**60 %**) للقرارات المتعلقة بتعليم الأبناء ، وكانت نسبة مشاركة المرأة العاملة في القرارات الأسرية ، مـــثل أوجه **الإنفاق في ميزانية الأسرة** ، مرتفعة ، إذ بلغت (**67.2 %**) بالمقابل كانت نـــسبة الـــزوجات اللواتي لم يجبن عن الأسئلة المتعلقة بالقرارات داخل الأسرة مرتفعة ، وذلـــك لكـــون الأغلبـــية غير متزوجات ، وبالتالي فإنهن لا يواجهن مشكلات تتعلق بهذه المسئوليات .

وهذا أيضاً يتفق مع ما أشار إليه "**إ خلاص شوكت المدانات** " " **1996 ف** " في دراستها سالفة الذكر فيما يتعلق بمساهمة الزوج بدخله في ميزانية الأسرة بأنها أوضحت أن النتائج المدعمـــة بفرضـــية الدراســـة التي تقول " أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الـــشهري للأســـرة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بتدبير ميزانية المنزل وكيفـــية إنفاقها " . وهذه النتيجة لا تتفق مع ما توصل إليه **على الزغل** في دراسته ، التي

وجـد فـيها أن دخـل الأسرة لا يقدم تفسيراً واضحاً لاختلاف سلطة الزوجات في صنع قرارات شراء الطعام والملابس لأسرها .

كمـا أن هـناك فرضاً آخر اشتق من الفرض الرابع والأخير والذي ينص على أنه توجد علاقـة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج وبين **وجود اختلاف في الدخل بين الـرجل والمرأة** حيث بلغ مستوى الدلالة (**039** .) وبين الدخل الشهري للزوج وسبب الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة حيث بلغ مستوى الدلالة (**059** .) والتي تختلف مـع دراسـة " **قبلان المجالي** " " **1996 ف** " في دراسته حول وجهة الأبناء في سيطرة الأب أو الأم علـى اتخـاذ القرارات الأسرية ولا سيما **اتخاذ القرار المتعلق بالإنفاق على ميـزانية الأسـرة** فبالـرغم من أن الأب يتمتع بأهمية خاصة في اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بالأسرة ، إلا أن مشاركة الأم كانت أقل في اتخاذ القرارات الاقتصادية من مشاركة الأب ، ولعل السبب في قلة مشاركة الأم في القرارات الاقتصادية يعود للعاملين التاليين :

1-أن الأب يمثل الداعم الاقتصادي للأسرة والمسئول عن احتياجاتها.

2-لأن القـرارات الاقتـصادية تـرتبط غالـباً بالأنشطة الخارجية، والأزواج هم الذين يسيطرون على هذه القرارات.

كمـا تختلف الدراسة الحالية مع دراسة " **هند القاسمى** " " **1992 ف** " سابقة الذكر فيما يـتعلق بالاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة وسبب الاختلاف حيث لوحظ أنه لا توجد علاقـة بين المساعدة المالية واتخاذ القرار كما أن مساعدة المرأة مادياً لزوجها لم يعطيها مـزيداً مـن القدرة على اتخاذ القرار،ذلك أنه إذا فُرضت وشكلت المساعدة المادية عاملاً هاماً في زيادة القدرة على اتخاذ القرار،فإن هذا لم يتحقق من خلال الدراسة إذ أن(**56%**) تـرى أنـه لا تـوجد علاقة بين المساعدة المالية واتخاذ القرار . غير أن خروج المرأة الإماراتـية للعمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار . إذ أن (**62.2%**) من عيـنة البحث أكدن أن العمل كان يقف وراء قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرار في حـين أن (**32.6%**) كـان العمل بالنسبة لهن غير مؤثر في حقهن في اتخاذ القرارات ولعـل هذا ما يتعارض مع النتيجة التي توصلت إليها أغلب الدراسات التي أجريت حول موضـوع اتخـاذ القرار على أن هناك علاقة بين قوة المرأة ومكانتها وبين مشاركتها في دخل الأسرة .

وهـذا ما أكدته دراسة " علياء شكري " عن (المرأة بين الريف والحضر) وقد يرجع ذلك : إلي ارتفاع مستوى الدخل عند أغلب الأزواج بحيث فقدت المساعدة المادية للزوجة قيمـتها في التأثير على الزوج من أجل المشاركة في اتخاذ القرار .... ويبدو أنه في نفس الوقت يمثل أهمية في مجتمعات أخرى وبخاصة التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة كمـا هو الحال في أغلب مجتمعات العالم الثالث كما يتضح من الفرض السابق أنه توجد مـشاركة فعلـية ومستمرة في عينة الدراسة (هون) بنسبة متفاوته في أغلب القرارات الأسرية المتعلقة ، بزواج الأبناء ، وتنظيم الأسرة ، أساليب التنشئة ، الإنفاق على ميزانية الأسرة بين الزوج والزوجة والأبناء .

وهذا ما أكدهُ " السيد الشحات أحمد حسن " في دراسته حول " الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية " فيما يخص بمشاركة الزوج والزوجة والأبناء في اتخـاذ القرارات الأسرية حيث أوضحت دراستهُ أن أحسن طريقة في اتخاذ القرارات هي الأبـوين والأبن يجب أن يتنافسون لاتخاذ القرارات من البنين والبنات . وفي النهاية يعد الـتفاهم المشترك بين الزوجين أمراً هاماً لتعزيز العلاقات الانسانية وتقويتها داخل الأسر النووية .

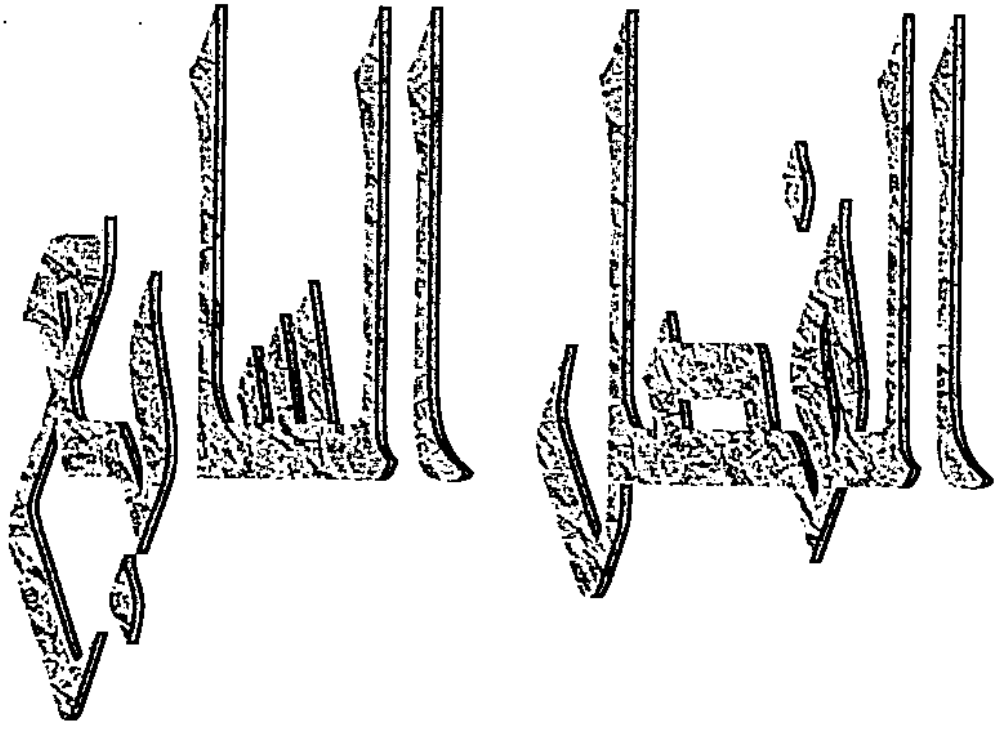

الخاتمة وعرض ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات.

ملخص نتائج الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على أثر كل متغير من المتغيرات الاجتماعية التالية : (**سن الزوج ، والمستوى التعليمي للزوج ، والمهنة الرئيسية للزوج ، والدخل الشهري للزوج**) على مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الأسرية . وتحقيقاً لذلك أعد الباحث أداة للقياس (**استبيان**) للتعرف على مدى مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات التالية :

(**زواج الأبناء ، وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وعمل المرأة ، والإنفاق على ميزانية الأسرة**) وقد توفر في الاستبيان دلالات صدق وثبات ، ومقياس (**ليكرت**) لقياس العوامل الاجتماعية وعلاقتها باتخاذ القرارات الأسرية ، وتم تطبيقهُ على عينة عشوائية مكونة (**157**) زوج من الأزواج الذين يقطنون في مدينة هون ، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام مربع كأي (**كا**^{2}) عند مستوى دلالة إحصائية (**0.05 %**) لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ومعامل (**الجاما Q**) لاختبار قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين ، ومعامل (**التوافق**) لاختبار وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين. تبين أن قوة الأزواج كانت مرتفعة في صنع القرارات واتخاذها داخل الأسرة ، مثل القرارات المتعلقة بشؤون المنزل **والإنفاق على ميزانية الأسرة** من ناحية شراء مستلزمات المنزل واحتياجاته من مواد غذائية وملابس ، وقرارات رعاية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية .

ولعل هذا التنامي الملحوظ لقوة الأزواج في هذه القرارات ينسجم – إلي حد كبير– مع دوره التقليدي في المجتمع . وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات التي أجراها كل من: (**الزعل ، وخيري وآخرون ، وناصر ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، وعبداللطيف ، وثابت ، BLOOd &wolf**) من ناحية زيادة قوة الزوج في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة الداخلية . وتعتبر هذه القرارات مهمة بالنسبة للزوجة ، لأنها تشكل انعكاساً للانماط الثقافية السائدة في المجتمع التي تملي بدورها على الزوجات التصرفات والأدوار المدعومة اجتماعياً .

كذلك مهمة للزوجة لأنها تتخذ القرار في القرار المتعلق بشراء الملابس أما القرار المتعلق بشراء الأطعمة فيتخذها الزوج ، إلا أنها مازالت النظرة إلي دور المرأة هي ضمن توقعات الأدوار التقليدية ، وذلك لاعتقاد الغالبية أن قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية

المهمة ، لكونها تتعارض مع دورها التقليدي المتمثل بإدارة شؤون منزلها ورعاية أطفالها، بالمقابل ظهرت سلطة الأزواج في صنع القرارات المتعلقة بوظيفة الزوج ، وعلاقاته الاجتماعية ، وأمورهُ المالية وتتفق النتيجة مع ما توصل إليه كل من (WLOOd & wolf).

وعند سؤال المبحوثين عن مدى مشاركتهم في اتخاذ **القرارات المتعلقة بتنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها** ، **والقرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة** ، **وعدد الأبناء** ، بتباينت نسب مشاركة الأزواج في هذه القرارات ، إذ بينت النتائج أهمية العوامل الاجتماعية مثل (**التعليم لكل من الزوجين**) والاقتصادية مثل : (**عمل المرأة**) وبعض العوامل الأخرى في تباين نسب المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ، وتنسجم هذه النتائج مع نظرية (BLOOd&wolf) التي تشير إلي أهمية هذه العوامل في زيادة سلطة الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية.

وهناك مصدر آخر للسلطة ، وهو حصول الزوجة على دخل مستقل ، الأمر الذي ساهم في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة **بشراء ملابس الأسرة** ، في حين لم يكن هناك أثراً واضح لدخل الزوج على زيادة قوتها في اتخاذ القرارات المتعلقة **بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء** .

وبالتالي يمكن القول إن حصول الزوجة على دخل مُستقل ، يسهم في وقوفها جنباً إلي جنب مع زوجها في الإنفاق على متطلبات المنزل ، لكنه لا يؤدي بالضرورة – إلي زيادة قوتها الأسرية .

وتشكل أيضاً خبرة الزوجة المتميزة – التي تفوق خبرة أي فرد آخر من الأسرة في شراء **الطعام والملابس** – مصدراً آخر من مصادر سلطتها في اتخاذ القرارات بالإضافة إلي العوامل الأخرى التي أدت إلي حد ما. دوراً في زيادة مشاركتها ، مثل : (**سن الزوج**) . ومن العوامل الأخرى أيضاً **الدخل الشهري للزوج**. وعموماً توصلت هذه الدراسة إلي النتائج التالية :

1. فالبنسبة للقرارات المتعلقة بزواج الأبناء ، تشير النتائج إلي :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والمشاركة في اتخاذ القرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء من ناحية مشاركة الفتى أو الفتاة في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة، واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء فيما يخص اتخاذ القرار بتنظيم

عـــدد أفـــراد الأســـرة كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج والمشاركة في اتخاذ القرار المتعلق **بتنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها من ناحية قرار شراء المواد الغذائية والملابس للأسرة** عند مستوى دلالة إحصائية (& 0.05) ، وتعتبر هـــذه العلاقـــة طـــردية ، بمعنـــى أنه كلما أرتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما ازدادت مشاركتها في اتخاذ هذا القرار. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (**عماد عبداللطيف**) و(**ناصر ثابت**) و(**مجد الدين خيري وآخرون**) ،(**BLOOd & wolf**) وفي نفس الوقت تختلف مع نتيجة دراسة (**على الزغل**).

أما عن متغير **مهنة الزوج** ، فقد أشارت النتائج إلي أنه هناك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 &) بين متغير مهنة الزوج والمشاركة بقرار تنظيم ميزانية المنـــزل وكيفـــية إنفاقها ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها نتائج الدراسات التالية: (**دراسة علياء شكري وزملائها ، ودراسة كاميليا عبدالفتاح، ودراسة عماد عبداللطيف**) فقـــد توصـــلت هذه الدراسات إلي أن المرأة العاملة تتمتع بمكانة أسرية أفضل من مكانة المـــرأة غيـــر العاملـــة ، وذلك لوقوفها جنباً إلي جنب مع زوجها في عملية الإنفاق على المنزل .

وأشـــارت نـــتائج الدراســـة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج. وقرار تنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها في مجال قرار شراء ملابس الأسرة ، فـــي حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والقرار الأسري المـــتعلق بـــشراء الأطعمة والملابس عند مستوى دلالة (& 0.05) وأشارت النتائج إلي وجـــود علاقـــة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (& 0.05) بين الدخل الشهري للزوج والمـــشاركة بقـــرار تنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها ، ولا تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (**على الزغل**) وأشارت النتائج إلي أنه أيضاً إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (& 0.05) بين مشاركة الزوج في قرار ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها ، وبين كـــل متغيـــر من المتغيرات التالية : (مستوى تعليم الزوج ، والمهنة الرئيسية للزوج ، وعمر الزوج). وهذا يعنى أن مشاركة الزوج في صنع القرارات الأسرية في مدينة هون تتأثر بمستوى تعليم الزوج. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (**عماد عبداللطيف**) .

التوصيات والمقترحات

بناءاً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة ، يكن تقديم التوصيات التالية التي من شأنها أن تفيد المقيمين بالنواحي الأسرية ومن أهم هذه التوصيات ما يلي :-

أولاً : أن تكـــون هـــناك دراسات أخرى تتناول عوامل ذات تأثير على مشاركة الزوج في اتخـــاذ القرارات الأسرية مثل : المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الزوجة قبل الزواج مقارنة بأسرة الزوج،ونمط الأسرة ، وعدد الأبناء (الذكور) ، ومساهمة الزوجة في دخل الأسرة ، إضافة إلي العوامل الواردة في الدراسة ، نظراً لأهميتها للمجتمع الليبي ولا سيما المجتمع الهوني.

ثانـــيا : أن تكـــون هـــناك دراسات لاحقة تتوسع في ميادين المشاركة في صنع القرارات الأســـرية واتخاذ تلك القرارات ، وتتناول بالبحث والدراسة ميادين جديدة مثل : القرارات المـــتعلقة **بتعلـــيم الأبناء ، وأساليب الترفيه ، والزيارات الاجتماعية ، ومكان السكن بعد الـــزواج ، ... الـــخ** ، فقـــد اقتصرت هذه الدراسة على خمس مجالات مهمة **في المجتمع الليبـــي والتي من بينها الأسرة الهونية** ، سواء للزوج أو الزوجة ، وغالباً ما يدور حولها نقاش وحوار بين أعضاء الأسر بخاصة ، والمجتمع بعامة .

ثالـــثاً : إجراء دراسات لاحقة تركز بدورها على تأثير أعضاء الأسرة الآخرين في صنع القـــرارات الأســـرية ، لأن الدراســـة الحالية ركزت على مدى مشاركة الأزواج لأسرتهم وزوجـــاتهم فـــي اتخاذ القرارات الأسرية ، وبذلك تستثنى هذه الدراسة الحالية الاسهامات الممكـــنة لأعضاء النسق الأسري مثل : الزوجة والأبناء ، والأقارب ، فالعينة المستخدمة هي عينة عشوائية من الأزواج بمدينة هون .

رابعـــاً : إجـــراء دراســـات مقارنة بين مشاركة الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الحضري وبين مشاركة الأزواج الريفيين في اتخاذ القرارات الأسرية .

خامساً : إجراء دراسة مماثلة تركز على دور الزوج والزوجة – كل على حده – في اتخاذ القـــرارات الأسرية ، بهدف التعرف على القرارات المهمة المتخذة لكل منهما ، لأن هناك عدداً من الأسئلة التي تمت الإجابة عنها من خلال الأزواج ، وذلك بحكم معرفتهم ودرايتهم بـــشؤون زوجاتهم ، وربما تكون هذه الاجابات غير دقيقة تماماً ، الأمر الذي يُقلل من دقة المعلومات ومصداقيتها .

سادساً : الأهـــتمام بتقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة ، وتنظيم أوقات فراغهم ومـــشاركتهم بالـــنقاش وتداول الأحاديث الجماعية ، وذلك لدعم المعايير الثقافية للمجتمع وإعطاء الفرصة لمجتمع أفراد الأسرة بالنقاش وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات.

الصعـــــوبات :

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة هي كالتالي :

1. نـــدرة المـــادة العلمية ، والدراسات التي تعرضت لمثل هذا الموضوع ، مما اضطر الباحث للسفر خارج الجماهيرية للتغلب على مثل هذه الصعوبات .
2. تخوف المبحوثين من بيانات الاستمارة وأسئلتها بأنها أسئلة حساسة وتكشف أسرارهم العائلية ولكن نتيجة لذلك قام الباحث بشرح تلك الأسئلة وتوضيحها للمبحوث لكي تكون مجرد أسئلة للبحث العلمي فقط وليس لغرض آخر .
3. قلـــة توفر إحصاءات وبيانات بالأسر ببعض التجمعات الأخرى بمدينة هون (مكان الدراسة الميدانية) مما أضطر بالباحث استبعاد بعض التجمعات وتغطية التجمعات التي حصل على إحصاءاتها .
4. الـــنقص في إجابات بعض الاستمارات ، وعدم إرجاع المبحوث إستمارية للباحث ، مما أدى بالباحث أن يكون وراء المبحوث في أي مكان وفي أي وقت سواء في منزله أو مكان عمله أو غيره .

ملخص الدراسة باللغة العربية

العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية

دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر النووية بمدينة هون

الهـدف مـن هـذه الدراسـة هو اختبار العلاقة بين المؤشرات والعوامل الاجتماعية ومـشاركة الأزواج فـي اتخـاذ القرارات العائلية (**الأسرية**) داخل الأسرة . ومن أهم العـوامل التـي استخدمت في الدراسة هي : سن الأزواج ، المستوى التعليمي للأزواج ، العمر (السن) ، المهنة ، والدخل الشهري .

العنية مكونة من**157 زوج** والذي اختيرت للدراسة بطريقة العينة العنقودية ذات المرحلة الواحدة من أربع تجمعات وهي كالتالي :

تجمـع شـهداء 15 نوفمبـر 36 زوج ، تجمع شهداء عافية 66 زوج ، وتجمع هون المركز 24 زوج ، وتجمع القصير 31 زوج . البيانات جمعت بواسطة استبيان مكون من أسـئلة مـوجهة لـلأزواج وقد استخدمت طرق إحصائية تحليلية لتلك البيانات متمثلة في الإحصاء الوصفي عن طريق حساب المتوسط الحسابي والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة، واختبار " كا^2 " لاختبار النتائج ذات العلاقة .

النتائج أشارت إلي اختلاف جوهري ذى دلالة إحصائية فيما يختص بالعمر والمستوى التعليمـي والمهـنة والدخل الشهري للأزواج ، ومشاركة الأزواج لأفراد الأسرة في اتخاذ القرارات الأسرية الخاصة بزواج الأبناء ، وتنظيم الأسرة وعدد الأبناء ، وأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وعمل المرأة ، والإنفاق على ميزانية الأسرة .

ومـن أهـم النـتائج العامة للدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **سن الزوج** والمـشاركة فـي اتخاذ القرار الأسري المتعلق **بزواج الأبناء من ناحية مشاركة الفتي أو الفـتاة فـي اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** ، واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم **الأسرة وعدد الأبناء فيما يخص اتخاذ القرار بتنظيم عدد أفراد الأسرة** ، والقرار الأسري المتعلق **بعمل المـرأة فيما يخص مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** ، بينما لا توجد علاقة ذات دلالـة إحـصائية بـين عمر الزوج والقرار الأسري المتعلق **بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء** والقرار الأسري المتعلق **بالإنفاق** على ميزانية الأسرة .

وفيما يتعلق بالمستوي التعليمي للأزواج أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوي التعليمي للزوج والقرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء **وخاصة زواج الأقارب بالدرجة الأولي** ، والقرار الأسري المتعلق بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء وخاصة **عدد أفراد الأسرة الإناث** ، كذلك وجدت علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي والقرار المتعلق **بتنظيم عدد أفراد الأسرة** ، والقرار المتعلق بعمل المرأة ، والقرار المتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة من ناحية **مساهمة الزوجة في تنظيم الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل ، وتنظيم ميزانية المنزل ، والقرار المتخذ بشراء الأطعمة ، وشراء الملابس للأسرة** ، كما وجدت علاقة دالة إحصائياً بين المستوي التعليمي للزوج والقرارات الأسرية التي يتخذها الزوج بمفرده حيث أشار الأزواج إلي هناك قرارات أخرى نذكر منها : قرار اختيار الأصدقاء والشروع في إنشاء مشروع جديد والتشاور مع أفراد الأسرة عند غياب زوجاتهم ... الخ .

وفيما يتعلق بمهنة الزوج أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين مهنة الزوج والقرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء ، بينما توجد علاقة دالة إحصائياً بين مهنة الزوج واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم الأسرة ، والقرار المتعلق بعمل المرأة من خلال **عدم مساعدة الزوج لزوجته في عمل المنزل** ، كما توجد علاقة دالة إحصائياً بين مهنة الزوج والإنفاق على ميزانية الأسرة من خلال **مساهمة الزوج بدخله الخاصة في ميزانية الأسرة ، والقرار المتخذ بشراء الأطعمة والملابس للأسرة** ، في حين لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين مهنة الزوج نحو اتخاذ القرار الأسري نحو أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء.

وأخيراً الدخل الشهري للزوج حيث أوضحت الدراسة الحالية أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج والقرار الأسري المتعلق بزواج الأبناء وذلك من حيث **اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة** ، والقرار الأسري المتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء من ناحية **الأساليب الشائعة التي يتعبها الآباء للأبناء في حالة ارتكاب الخطأ** ، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج **ومساهمة الزوج بدخله في ميزانية الأسرة ، وبين وجود الاختلاف في الدخل** ، وسبب **الاختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة** . في حين لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الدخل الشهري للزوج واتخاذ القرار الأسري نحو تنظيم الأسرة وعمل المرأة .

Abstract

The social factories that relating to the family's decisions making :

Practical study about sample groups of head nuelear families in Hoon.

The purpose of this study is about testing the relationship between the social factories, the influence and the family in taking the decisions of families.

The important factories that had sharmg husbands been taken into the consideration in this study are:
a –The age of the husbands.
b –Their level of education.
c –Their profession.
d –and their monthly income.
The sample that had been studied in this paper consisted of 157 husbands in the way of sample grape in the first stage which consisted of four groups:
1. The first group consisted of 36 husbands of the martyrs ofth15 November.
2.The second group consisted of 66 husbands of Afya martyrs.
3. The third group consisted of 24 husbands the group of Hoon center.
4. The fourth group consisted of 31 husbands in the " Al-Qasseer group ".
The data that had been used in this research were gathered by many questions directed to those husbands that were mentioned-above.
Statistics analysis had been used in studying these data, and a percentage was used for the changeable study, and (K^2) test is used to study the results.
The results of the study revealed to us the essential differences of statistic signs, according to the age, the level, the profession, and the income of the husbands and the participations of the families of the husbands and wives in taking the decision of the marriage of the boys and girls, the organization of the small family, and the number of the children that they should have, and the ways of the bringing up the children, and the method of the living of the small family and their works.

The most important results of this study are:
1. There was a relationship between the age of the marriage

and the decision making of taking the familial decision making as far as marriage is concerned on one hand, and the participation of the boys and girls in the decision of their marriage on the other hand.

2. Also, there is a relationship between the familial decision and the boys and the girls in number of the children, and the works of the young mothers, and the participations of the husbands in the works of the house in case that wives are working outside.

3. Whereas there's no relationship between the husband's age and the familial decision in bringing up the children, and the money the group families to Whereas as far as the level of education is concerned for the young families, the results of this study shows us that there is a relation between their educational levels and their families decision as far as the marriage of the young boys and girls is concerned, and especially the marriage between relatives, the organization of the young families and the number of the children, and the work of the woman outside the house, and the family's income.

4. in this study, we find that there is a relation between the husbands' families and the method of their lives, as one of the husband said that relationship can be seen in directing the husband to do the following things:

a – They advice him to choose his friends.

b –They advice him to choose the kind of job for him.

c –There is a relation between the profession of the husbands and the numbers of the children, and the woman's work outside the house.

d –there is no equality between the woman's work and the help of the husband for the woman in the house in case that the woman works outside the house,

e –The study reveals that the husband spends his money on his family without participating from any one. He alone should buy food, clothes to his family and no one signif acnt statisical Finally, the study reveals that there is no relationship between the husband's income and the family's number, also there is no relationship between the income of the husband and the marriage of the boys and girls in choosing the wives or husbands.

There is also a relationship between the husband's income and the wives', which reveals that there's a difference between the wives' and the husbands' income, but there is no relationship between the husbands' income and the familial decision in organization the family and the woman's work.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : القرآن الكريم :-

1. سورة الروم ، الآية (21) .
2. سورة الإسراء ، الآية (27) .
3. سورة القدر ، الآية (1) ، (2) (3) .

ثانياً : الكتب :-

1. الأحمـــر أحمـــد سالم : علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت – لبنان ، 2004 ف .
2. الأزرق ، المهـــدى محمـــد : الجفـــرة معالم وصور ، اللجنة الشعبية للأعلام والثقافة والسياحة بشعبية الجفرة ، مطبعة الازدهار ، مصراتة ، 2001 ف .
3. الأمام ، مصطفى ، وآخرون : التقويم والقياس ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد 1990 ف .
4. البهي ، فؤاد السيد : علم النفس الأجتماعي دار الفكر العربي القاهرة ، 1979 ف .
5. التير ، مصطفى عمر : مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، ط3 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس : الجماهيرية 1995 ف .
6. الجوهـــري ، محمد ، وآخرون : دراسات في علم الفولكلور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 ف .
7. الحـــوات ، علي : دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس ، الجماهيرية ، 1980 ف .
8. الحـــوات ، علـــي : المـــرأة والتنمـــية والعمل في ليبيا – بناء مجتمع جديد ، ط 1 ، منشورات الجامعة المغاربية ، طرابلس – ليبيا 2006 ف .
9. الخشاب ، مصطفى : دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر . بيروت . لبنان . 1985 ف .
10. الخضيري ، سلمى : تنمية المرأة الريفية في الأردن ، ط1 ، مركز دراسات المرأة ، عمان ، الأردن ، 1993 ف .
11. الخولي، سناء محمد: الأسرة والحياة العائلية ، دار النهضة العربية بيروت،1984 ف.

12. الخولـــي، ســـناء محمـــد : المدخل إلي علم الاجتماع ، دارالمعرفة الجامعية، ، سناء محمد: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، الإسكندريةب.ت .
13. الخولي 2003 ف .
14. الـديب ، محمد نجيب توفيق : الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين – الكتاب الأول مع الأسرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1998 ف .
15. الدويبـــي ، عـــبد السلام بشير : الطفولة وفقدان السند العائلي ، ط 1 ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ف .
16. الرازي ، محمد بن أبي بكر : المختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، 1986ف.
17. الـسخاوي ، مصطفى : النظم القرابية في المجتمع القبلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 ف .
18. الـشركي وآخرون : جوانب من جغرافية الجفرة ، ط1 ، سلسلة كتاب جغرافية ليبيا الكتاب رقم (1) رؤيا للكتاب ، زليطن – ليبيا ، 2006 ف .
19. الصديقي وسلوى ، حسن ، عبد المحي محمود : الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ف .
20. الـضبع ،عـبد الروؤف : علم الاجتماع العائلي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2002 ف .
21. الـضبيع ، محمد علي : من مشكلات الأسرة الليبية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – الجماهيرية .
22. الطفيلـــي ، خيـــري : الاتجاهـــات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1993 ف .
23. الغـــزوي ، فهمي سليم ، وآخرون : المدخل إلي علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1997 ف .
24. الفائدي ، محجوب عطية : مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء 1992 ف .
25. الفائـــدي ، محجـــوب عطية : طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات علي المجتمع الريفي ، ط1، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء ، 1992ف.

26. الفائـدي ، محجـوب عطـية : علم الاجتماع الريفي ، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع ، مصراتة – الجماهيرية 1999 ف .

27. الفـوال ، صلاح مصطفى : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب ، القاهرة ، سلسلة علم الاجتماع والتنمية ، 1982 ف .

28. اللجـنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مساهمة المرأة الريفية في منطقة غربي آسيا في الصناعة ، 1994 ف .

29. المنجد في اللغة والإعلام ، ط34 ، دار المشرق بيروت ، 1994 ف .

30. الهمالـي عـبد الله : الـتحديث الاجتماعـي – معالمه ونماذج من تطبيقاته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1986 ف .

31. الهمالي عبد الله وعبد القادر عرابي : المرأة العربية والمشاركة السياسية ، منشورات جامعة قاريونس 1983ف .

32. الهمالـي عـبد الله : أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، ط 3 ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003 ف .

33. إبـراهيم ، المختار محمد : مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الإجرائية ، ط1 دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005 ف .

34. ابـن مـنظور ، العلامـة و العلايلي ، عبدالله : لسان العرب المحيط ، العلايلي ، إعـداد وتضيف يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، المجلد الثالث من القاف إلي الياء ، بدون سنة.

35. أحمـد ، غـريب سـيد ، وآخرون : علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ف ص .

36. بـارة ، محمد رمضان : مبادئ علم الإجرام ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس – ليبيا 1999 ف .

37. برثومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 ، 1980ف .

38. بـشير ، إقـبال محمد ، وآخرون : ديناميكية العلاقات الأسرية ، المكتب الجامعي الحديث ، السكندرية ، بدون سنة .

39. بـــن حامـــد ، علـــي عياد : دراسة حول أثر التغيرات البنيوية الجديدة التي يشهدها المجـــتمع الليبـــي على النمو السكاني في واحة هون في ليبيا ، وقائع الندوة العلمية حول الموارد البشرية بشعبية الجفرة . هون 28- 30 التمور 2000 ف .

40.بيـــري ، الوحيـــشي أحمـــد : علم الاجتماع العائلي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس – ليبيا ، ط1 ، 1990 ف .

41. بيومـــي ، محمد أحمد ، ناصر ، عفاف عبد العليم : علم الأجتماع العائلي – دارسة التغيرات في الاسرة العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ف .

42. توفـــيق ، ســـميحة كرم : مدخل إلي العلاقات الأسرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1996 ف .

43. حجازي ، محمد فؤاد : الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 2 ،1975 ف.

44. حسن وجابر عوض سيد , الجميلي وخيري خليل : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ف .

45. حـــسن ،عبد الباسط محمد : أصول البحث الاجتماعي ، ط7 ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1980 ف .

46. خلـــيل ، معـــن : مـــناهج الـــبحث في علم الاجتماع ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1997 ف .

47. خيري ، مجد الدين : العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 1985 ف .

48. دعبس ، يسري : التربية الأسرية وتنمية المجتمع ، سلسلة الأسرة والتربوية ، رؤية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة ، الإسكندرية ، 1997 ف .

49. دلـــيل ليبـــيا الـــشامل ، أعداد وتنفيذ اللجنة الشعبية للسياحة بشعبية الجفرة 2004 – 2005 ف.

50. رشـــوان ، حسين عبد الحميد : الأسرة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الأسرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ف .

51. زايـــد ، أحمد : الأسرة والطفولة – دراسات اجتماعية وانتروبولوجية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة .

52. زهـــري ، زيـــنب محمـــد : المـــرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1988 ف .
53. ســـركيس ، عادل أحمد : الزواج وتطور مجتمع البحرين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1989 ف .
54. شفيق محمد : البحث الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1998 ف .
55. شـــكري ، علياء : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1988 ف .
56. شـــكري ، علـــياء وآخـــرون :المـــرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ف .
57. عبد الحميد ، أحمد يحي : الأسرة والبيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ف .
58. عـــبد الفـــتاح ، كاميليا ابراهيم : سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 ف .
59.مرعـــشلي ، نـــديم وأسامة : الصحاح في اللغة والعلوم ، معجم وسيط ، ط1 ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، 1975 ف .
60. مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي : دار أحياء التراث العربي ط 1 ، الجزء الثالث 1955 ف .
61. ياسين ، محمد أحمد ، درويش ، إبراهيم : المشكلات الإدارية وصناعة القرار ، مكتبة القاهرة ، 1975 ف .
62. وطفة ، على : مبادئ علم الاجتماع التربوي ، منشورات جامعة دمشق ، جامعة دمشق 1992 – 1993 ف .

ثالثاً :- الدوريات :-

1. الأحمـــر ، أحمد سالم : الأسرة الليبية الحضرية تركيبها ووظائفها ومشكلاتها : نتائج دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الإنسانية ، يصدرها المعهد العالي لإعداد المعلمين بزليطن ، العدد الأول 1989 ف .

2. الـــزغل ،على : هجرة الاردنيين الريفيين الحاليين للعمل في الخارج ، دراسة ميدانية في منطقة شمال غربي أربد ، مجلة دراسات ، المجلد 15 ، العدد الثاني ، 1988 ف .

3. الطبولـــي ، محمـــد عبدالحميد : الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها العمل ، بحث قابل للنشر من كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس ، المرج.

4. المجالـــي ، قـــبلان : وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخادي عشر، العدد الثالث ، 1996 ف .

5. أحمـــد ، صـــبيح عبدالمنعم : أثر التنمية على الأسرة المتعلمة في مجتمع الإمارات ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، العدد الخامس،1989 ف5. 6. خيـــري ، مجـــد الدين خيري ، وآخرون : التغير في بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد 24 ، 1983 ف .

7. صندوق الملكة علياء ، للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ، دراسة العينة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في منطقة الكرك ، عمان ، الأردن ، 1981 ف .

8. مركـــز الأمير رحمة (علان) ، " وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية ، دراسة فرص تشغيل المرأة الريفية في منطقة جرش " ، علان ، الأردن ، 1982 ف .

9. Nasir , Sari :. Working women in the chaging society of jovaan , A Sociolog lcd survey .the facutg of Arts . journal , vol .1 . no .2 , 1969 , p . 7- 41 .

رابعاً : الرسائل العلمية :-

1. الحوري ، نورية حمد : التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والبناء الأسري مع دراسة أجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، القاهرة 1985 ف .

2. الخولي ، سناء حسين : التغير الاجتماعي والتكنلوجي وآثرة في الأسرة المصرية بنائياً ووظيفياً ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1972 ف .

3. العيسى ، جهينة سلطان : الألتقاء الحضاري وأثرة في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع كلية الآداب ، جامعة القاهرة 1982 ف .

4. الشتوي ، سعاد : التغير الاجتماعي وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة – دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من سكان سرت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة التحدي ، 2006 ف 2007 ف .

5. الشيباني ، رحمة الحسين : علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم الأسرة ، دراسة اجتماعية ميدانية علي عينة من أسر مدينة سرت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب والتربية ، جامعة التحدي ، 2006 – 2007 ف .

6. القاسمي ، هند : أثر التعليم والعمل علي دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة ، قسم علم الأجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1992 ف .

7. القصير ، مليحة عوني : عمل المرأة وأثره في العائلة العراقية الحديثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، العراق ، 1989 ف .

8. المدانات ، إخلاص شوكت : أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية علي مشاركة الزوجة بإتخاذ القرارات الأسرية - دراسة ميدانية علي عينة من الأسر الأردنية في مدينة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا 1996 ف ص.26 .

9. المسلمي ، مشيخة : مظاهر التغير في الأسرة العمانية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية –الرباط ، 2002 ف .

10. المسلمي ، مشيخة : التغير ومظاهر التغير الثقافي في الأسرة العمانية ، دراسة اجتماعية ميدانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمش ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، 2002 ف .

11. أبو زيد، غريب السيد إبراهيم: التغير الاجتماعي وأثرة علي سلطة اتخاذ القرار داخل الأسـرة، قـسم الاجتماع كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1986ف.

12. أحمـد ، نادية أحمد محمد : اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية – دراسة حقلية فـي أنثروبولوجيا الأسرة والقرابة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب – قسم الأنثربولوجيا 1994 ف .

13. راشـد ، عبد الله : العائلة المتغيرة في مجتمع عجمان ،قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 1985 ف .

14. عبد الله ، خيري الصادق : التكيف للحياة الزوجية في الأسرة الليبية ، دراسة ميدانية لبعض العوامل الاجتماعية الاقتصادية للتكيف الزوجي في مدينة الجميل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من ابريل ، الزاوية ، كلية الآداب ، 2004- 2005 ف .

15. عـبد الشافي ، كريمة : التنشئة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية والنفـسية والشخـصية لدي عينة من أبناء المساجين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، 2005 ف .

16. عـبد العزيز ، عالية حلمي : بعض ملامح التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف المصري ، دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1986 ف .

17. عـبد الوهاب ، بدرية شوقي : اتخاذ القرار في مجال تحديد النسل ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، قسم الدراسات الاجتماعية المنيا ، 1979 ف.

18. محمـد ، رحمـة ميلاد خير : الآثار النفسية والاجتماعية لعمل المرأة علي أدوارها الأسرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التربية وعلم النفس ، كلية الآداب ، جامعة سبها ، 1999 ف ، 2000 ف .

19. قريطم ، عبدالهادي ، وآخرون : الأسرة السعودية : الدور والتغير وأثرهما في اتخاذ القرارات ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحوث والتنمية ، 1981 ف .

20. وهبة ، أحمد جمال الدين : دراسة لبعض العوامل المؤثرة في أتخاذ القرار في الأسرة الـريفية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي 1985 ف .

خامساً : الندوات والتقارير والجرائد والنشرات :-

1. الجفرة بين الماضي والحاضر – تقرير لإذاعة الجفرة المحلية ، 2002 ف .

2.الخـــريف الـــسياحي نقوش ، مرحي ، ذكريات ، بوح النخلة ،مجلة سنوية تصدر عن الخريف السياحي الدولي بهون الدورة الثالثة من 2-4 التمور . 1428م .

3. الـــسرار ، محمـــد ،أحمـــد ، أحمـــد حامد : مذكرة عن انجازات قطاع اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة لشعبية الجفرة خلال الأعوام 2000 – 2001 – 2002 ف .

4. المشهداني ، فهيمة كريم : أثر التصنيع على أداء المرأة ، ندوة حول المرأة في المجتمع العربـــي ونظمها قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي بين 28 – 31 أكتوبر 1989 ف .

5.أخبار الجفرة ، اللجنة الشعبية لشعبية الجفرة ، عام 1996 ف .

6. تراثنا الجميل ، تقرير لإذاعة الجفرة المحلية ، 2001 ف .

7. حـــصن ، طـــه عبد السلام : من مفردات الخريف ، خريف 2006 ف اللجنة الشعبية العامـــة للساحة ، مهرجان الخريف السياحي الدولي بهون خريف الواحة – ساحة للفرحة تجسيد للأصالة الدورة 11 من 9- 11 الحرث ، 2006 ف .

8. زاقوب ، محمود أحمد : إمكانيات الاستفادة من المقومات الطبيعية والبشرية في إبراز السامحة الصحراوية ، هون ، الجفرة ، من 20-21 – 22 ، 2004 ف .

9. عـــراقة الماضي وروح التجديد اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة ، المعرض الأول للصناعات التقليدية بشعبية الجفرة 2004 ف .

10. منجزات شعبية الجفرة خلال الأعوام " 1999- 2000 – 2001 ف " اللجنة الشعبية لشعبية الجفرة .

11. نصر ، مبروكة : العادات والتقاليد بين الصح والخطأ ، أخبار الجفرة صحيفة شهرية تصدر عن إدارة الإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية للجنة الشعبية لشعبية الجفرة ، العدد 31. 1429م .

سادساً : مواقع على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" :-

1. حسام شحادة ، الموقع الفرعي في الحوار المتمدن الأسرة وتكويناتها ، www . rezgar . com، 1428 ف .

2. د الغضياني،منتديات الحصن النفسي،في مملكتك من يتخذ القرار، www . ynboa . com ، 2006 ف .

ملحق رقم(1)

استمارة الدراسة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الآداب والتربية

قسم/ علم الاجتماع

شعبة / الدراسات العُليا

استمارة استبيان حول موضوع /

العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية

دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر النووية بمدينة هون

إعـــداد / بدر أبوبكر على عبدالله .
إشراف / د. بشير أبوالقاسم أبوقيلة .
للعام الجامعي / 2007 - 2008ف .

ملاحظة / بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

استمارة عن " العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية"

تحية طيبة وبعد . . . ،

مُقدم الاستبيان :

يقـــوم/ بـــدر أبو بكر على عبد الله – الطالب بالدراسات العُليا – بجامعة التحدي كلية الآداب والتربية- قسم علم الاجتماع بدراسة ميدانية حول موضوع " العوامل الاجتماعية المتصلة باتخـــاذ القرارات الأسرية – دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر النووية بمدينة هون " لنيل درجـــة الماجستير في قسم علم الاجتماع ، والهدف من الاستبيان هو التعرف على مدى مساهمتك في اتخاذ القرارات الأسرية، لذا فإن تعاونك بتحديد الإجابة بصدق و أمانة يحقق الهدف في الوصول إلى نتائج علمية، كما وإن اسمك سوف لن يذكر أبداً في الدراسة .

ولكم جزيل الشكر سلفاً،،،

" الـــبـــاحـــث "

أولاً : بيانات أولية (أساسية) :-

1. السن : 30-40 سنة ☐ 41-50 ☐ 51-60 ☐ 61 سنة- فأكثر ☐ .

2. المستوى التعليمي :1- ابتدائي ☐ 2- إعدادي ☐ 3- ثانوي ☐ 4- جامعي ☐ 5- دراسات عليا ☐ .

3. المهنة : 1- موظف ☐ 2- مُدرس ☐ 3- مهندس ☐ 4- متقاعد ☐ 5- أعمال حرة ☐ 6- مهنة أخرى تذكر (.....) .

4.الـدخل الـشهري:أقل من200 ☐200-399 ☐ 400-599 ☐ 600-799 ☐800 فأكثر☐.

ثانياً : المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية :-

القسم الأول : زواج الأبناء :-

5. هل يشارك الفتي أو الفتاة في اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة ؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :-

6. كيف تتم عملية الاختيار ؟

1- بواسـطة الأب ☐ 2- بواسـطة الأم ☐ 3- عـن طريق الأخ الأكبر ☐ 4- عن طريق الأقارب☐ 5- عن طريق أفراد الأسرة جميعاً(زوج ، زوجة ، أبناء) ☐ .

7.هل يؤخذ رأى الفتاة عند الزواج ؟ نعم ☐ لا ☐

8. ما رأيك في الرأي الذي يرى ضرورة الزواج من الأقارب ؟

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐ .

9. ما رأيك في أن العلم يقول إن زواج الأقارب يؤدي إلى أمراض وراثية ؟

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐ .

10. من يتخذ القرار في زواج الأبناء من أقاربهم ؟

1-الابن نفسه ☐ 2- الأب منفرداً ☐ 3- الأم منفردة ☐ 4- الأب والأم معاً ☐ 5 - الأب والأم والابن ☐ .

11. من يتخذ القرار في زواج البنت من أقاربها ؟

1- الابن نفسه ☐ 2- الأب منفرداً ☐ 3- الأم منفردة ☐ 4- الأب والأم معاً ☐ 5- الأب والأم والبنت ☐ .

القسم الثاني : تنظيم الأسرة وعدد الأبناء :-

12.كم عدد أفراد أسرتك الذكور : 2 – 5 ☐ 6 – 9 ☐ 10 – فأكثر ☐ .

13. كم عدد أفراد أسرتك الإناث : 2 – 5 ☐ 6 – 9 ☐ 10 – فأكثر ☐ .

14.هل تستعمل وسائل تنظيم النسل؟ نعم ☐ لا ☐

15.من يتخذ القرار بشأن تنظيم عدد أفراد الأسرة ؟

1- الـزوج ☐ 2- الزوجة ☐ 3- كلاهما ☐ 4- أخرى ☐ 5- حسب إرادة الله ☐.

16.هل إنجاب عدد أكبر من الأبناء يعطيك فرصة أكبر في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :-

17.ما الذي يعطيك فرصة أكبر داخل الأسرة في اتخاذ القرارات ؟

1- إنجـاب عدد اكبر من الذكور☐ 2- نجاب عدد اكبر من الإناث ☐ 3- إنجاب عدد اكبر من الذكور و الإناث☐ 4- التفاهم بين الزوجين ☐ .

القسم الثالث : أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء :-

18. ما هو القرار الذي تتخذه في أساليب الثواب التي تستخدمها مع أبنائك في المنزل ؟

1- الثـناء علـيهم ☐ 2- تـشجعهم ☐ 3- تكافـأهم على عملهم ☐ 4- تميزهم في المعاملة عن أخوتهم ☐ 5- غير ذلك حدد (.....).

19.ما هو القرار الذي تتخذه في أساليب العقاب التي تستخدمها مع أبنائك في المنزل ؟

1- الحوار والتوجيه ☐ 2- توضح لهم الخطأ والنصح ☐ 3- التعزيز والحرمان من المصروف ☐ 4- التوبيخ أو الحرمان ☐ 5- الضرب ☐ 6- غير ذلك حدد (.....) .

20.ما هي الأساليب الشائعة التي تستعملها في تربية أبنائك في حالة ارتكاب الخطأ ؟

1- التأنـيب و التعزيـر ☐ 2- النصح بعدم العودة للخطأ ☐ 3- الحرمان ☐ 4- السماح ☐ 5- الضرب ☐ 6- لا شئ ☐ .

القسم الرابع : عمل المرأة :-

21.هل توافق على عمل المرأة؟

أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ محايد ☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة ☐ .

22. هل عمل المرأة يؤثر على اتخاذ قرارات الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :-

23. كيف يؤثر عمل المرأة على اتخاذ قرارات الأسرة ؟

1- نظـراً لـتقلدها مراكز ومناصب هامة في المجتمع ☐ 2- لأن عمل المرأة واجب وطنـي ويجعلها تسهم في بناء مجتمعها ☐ 3- لأن عملها يزيدها خبرة في الحياة ☐ 4- لأن بعملهـا يمكـنها أن تساعد أسرتها اقتصادياً وترفع من مستوى معيشتها ☐ 5- لأن عملهـا يُمكـنها مـن الشعور بالاستقلال والأمان نتيجة لدخلها ☐ 6- لزيادة قدرة المرأة وتأييدها للاعتماد على النفس ☐ .

في حالة الإجابة بلا يسأل :-

24.لماذا لا يؤثر عمل المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية ؟

1- لأن لـيس لـه تأثيـر على العادات والتقاليد الأسرية ☐ 2- لا حاجة لمساعدة المرأة للأسرة لأن هذا دور الرجل ☐ 3- لأن عملها خارج منزلها سوف يؤدي بها إلى أن تهمل مسؤولياتها الأسرية ☐ .

25. هل تساعد الزوجة في أعمال المنزل ؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بلا يسأل :

26. لماذا لا تساعد زوجتك في عمل المنزل ؟

1- لأن عمل المنزل هو عمل للمرأة فقط ☐ 2- لأنه يقلل من أهميتي وكرامتي ☐ 3- لأن الزوج دائماً يتأخر في مواعيده وبالتالي لا يوفق بين عمله وبين تواجده بالمنزل ☐ 4 - لأن الزوج دائماً مشغول في تعليم أبناءه وتربيتهم ☐ .

27.أما إذا كانت الإجابة بنعم ؟ ماهي الأسباب ؟

1- لأنه عمل لا يوجد فيه أي شئ وبالتالي أشارك زوجتي في أعمال المنزل ☐ 2- لأنه المـرأة دائمـاً مـشغولة في تربية أطفالهم وتعليمهم ☐ 3- لأن المرأة خارج المنزل في عملهـا ☐ 4- لأنـه الزوجة مريضة(في حالة الحمل مثلاً) ☐ 5- لأن المرأة أحياناً ما تكون في مناسبة اجتماعية خارج المنزل ☐ .

28.ما هو نوع القرار الذي تتخذه في حالة كون زوجتك مريضة ولا تستطيع القيام بأعمال المنزل؟

1- تدعو الأقارب للمساعدة ☐ 2- تدعو الجيران للمساعدة ☐ 3- الأبناء الكبار ☐ .

29. ما هو نوع القرار الذي تتخذه في حالة كون زوجتك مشغولة بعملها خارج المنزل؟

1- تدعو الأقارب للمساعدة ☐ 2- تدعو الجيران للمساعدة ☐ 3- الأبناء الكبار ☐ .

القسم الخامس : الإنفاق على ميزانية الأسرة :-

30.هل تساهم بدخلك الخاص في ميزانية الأسرة؟

1- أســـاهم بالنصف أو أكثر ☐ 2- أقل من النصف ☐ 3- لا أساهم إطلاقاً ☐ 4- أحياناً أساهم بكل الدخل ☐ 5- حسب الحاجة ☐ 6- غير ذلك حدد (.....).

31.هل تساهم زوجتك في تنظيم الإنفاق الشهري لمصروفات المنزل؟

نعم ☐ لا ☐

32.هل تشارك في القرار النهائي المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

30.في حالة الإجابة بنعم يسأل؟

الأطعمة	الشخص الذي يتخذ قرار الشراء			الشخص الذي يقوم بعملية الشراء			
	الزوج	الزوجة	كلاهما	الزوج	الزوجة	كلاهما	الأبناء
اللحوم							
الخضار							
الفواكه							
الخبز							

في حالة الإجابة بلا يسأل؟

34. مـــا هـــي الأســـباب التي قد تحد من مشاركتك في اتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية المنزل؟

1. .....
2. .....
3. .....

35.فيما يتعلق بشراء الملابس للأسرة :-

الملابس		الزوج	الزوجة	الأبناء
الشخص الذي يتخذ قرار الشراء	الزوج			
	الزوجة			
	كلاهما			
الشخص الذي يقوم بعملية الشراء	الزوج			
	الزوجة			
	كلاهما			
	غير ذلك			
أوقات الشراء	في الأعياد			
	في المناسبات			
	بدون مناسبة			

36.هل يوجد اختلاف في الدخل بين الرجل والمرأة؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :

37.ما سبب الاختلاف؟

1- نظـراً لاخـتلاف نـوع العمل الذي تقوم به المرأة ☐ 2- الوضع المهني ☐ 3- الدرجة الوظيفية ☐ 4- أخرى تذكر(.....).

38. عند غياب زوجتك هل كنت تقوم باتخاذ القرارات الأسرية لوحدك؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :

39. ماهي القرارات الأسرية التي تتخذها أو اتخذتها بمفردك ؟

1- إختـيار الـزوجة ☐ 2- بـناء المنزل ☐ 3- شراء المركوب (شراء سيارة أو غيرها) 4- خروج الأبناء من المنزل ☐ 5- تحديد مواعيد الرحلات السياحية ☐ 6 - أخرى تذكر (.....) .

40. هل للمرأة دور مناسب في المجتمع ؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم يسأل :

41. باعتقادك ، ما هو الدور المناسب للمرأة في المجتمع ؟

1- تربية الأبناء والاهتمام الجاد بهم في المنزل ☐ .

2- المشاركة الفعالة في بناء المجتمع وفي كل الميادين شريطة الالتزام ☐ .

3- القيام بالأعمال التي لا تحتاج إلي مجهود عضلي كالتدريس والطب والتمريض وغيرها ☐ .

4- القـيام بأي عمل يتناسب مع طبيعة المرأة ولا يبعدها عن أطفالها مدة طويلة من الوقت وبالذات التدريس ☐ .

5- يمكن لها العمل في المجالات العلمية أو الإدارية وباحترام ☐ .

ملحق رقم (2)

قائمة لجنة المحكمين

الملحق رقم (2) لجنة المحكمين

ر . م	أسم المحكم	القسم الذي يتبعه	الجامعة التي يتبعها
1	د . الوحيشي احمد بيري	قسم علم الاجتماع	كلية الآداب – جامعة الفاتح .
2	د . عبد العزيز شفيق	قسم علم الاجتماع	كلية الآداب – جامعة التحدي .
3	د . المختار محمد إبراهيم	قسم علم الاجتماع	كلية الآداب – جامعة الفاتح .
4	د . الجائر منصور الجائر	قسم علم النفس	كلية الآداب – جامعة التحدي .
5	د . محمد وهبة سيد	قسم علم النفس	كلية الآداب – جامعة التحدي .
6	أ . إبراهيم محمد إبراهيم	قسم الجغرافيا	كلية الآداب – جامعة التحدي .
7	د . محمد مصباح خليفة بن رجب	قسم علم النفس	كلية الآداب – جامعة الفاتح .

ملحق رقم (3)

خريطة توضح الموقع الجغرافي لمدينة هون بشعبية الجفرة

شعبية الجفرة

Sha'abia El-Jufra

خريطة توضح الموقع الجغرافي لمدينة هون بشعبية الجفرة